

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي الأسبوعي عدد رقم (353)





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	38
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	51
حقوق الانسان في العالم	183



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

يتحدث الناس عن مبادرات وأنشطة الجمعية ويسألون عن أعمال هيئة حقوق الإنسان .. (البلاد) تتواصل مع عدد من أعضاء الهيئة والجمعية وأبرز الأعمال للمواطن والمقيم

المصدر: جريدة البلاد الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=104114>

مكة المكرمة - خالد الحسيني :
"ملف" هام كان لابد من الإشارة إليه خاصة والأمر يتعلق بحقوق الإنسان "البلاد" أجرت اتصالات مع العديد من الاعضاء والمسؤولين عن الهيئة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وهيئة حقوق الإنسان خاصة مع ما يتردد عن أعمال وأنشطة متتابة للجمعية دون سماع صوت الهيئة والتي هي الجهة "الحكومية".
جمعية حقوق الإنسان
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أنشئت في 18 محرم 1425هـ 9 مارس 2004م بالأمر الملكي رقم 2/24 - 1/18 /1425هـ تأسست من 30 عضواً "طالبو" بتأسيس جمعية ورأسها في أول عملها معالي د. بندر محمد حجار ثم أسندت إدارتها للدكتور مفلح ربيعان القحطاني نائباً ود. صالح الخثلان ود. نورة العجلان ولها فروع في منطقة مكة المكرمة والعاصمة المقدسة والمدينة المنورة وجازان والجوف دعمها الملك فهد " يرحمه الله " بمائة مليون ريال.
هيئة حقوق الإنسان.
أنشئت هيئة حقوق الإنسان في 8-8-1426هـ وأسندت رئاستها في أول قيامها لمعالي الشيخ تركي خالد السديري وزير الدولة. ثم د. بندر محمد العبيان ونائبه د. زيد الحسين ولها مجلس مكون من 24 عضواً منهم 18 عضواً متفرغاً وستة غير متفرغين ومقرها الرئيسي في الرياض ولها فرع في جدة وعسير والشرقية.
متابعة البلاد
البلاد أجرت اتصالاً بمعالي د. بندر محمد العبيبان رئيس هيئة حقوق الإنسان مساء الخميس الماضي ووجدته في "جنيف" بعد أن وقع باسم المملكة مذكرة تفاهم للتعاون الفني بين المملكة والمفوضية السامية لحقوق الإنسان في المقر الأوروبي للأمم المتحدة وقعتها من جانب المفوضية مفوضة الأمم المتحدة العليا لحقوق الإنسان "ناني بيلاي" وذلك لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وهي إحدى نتائج زيارة مفوضة الأمم المتحدة العليا للمملكة ولقاء خادم الحرمين الشريفين. فريق خبراء
وتم تشكيل فريق خبراء من المفوضية السامية ومن الهيئة لدراسة أوجه التعاون المشترك الذي اشتملت عليها المذكرة. رؤساء الجمعية
البلاد أجرت اتصالاً بالدكتور مفلح القحطاني رئيس الجمعية أكثر من مرة إلا أن "جواله" لا يجيب.. وأجرت اتصالاً بالدكتور حسين الشريف رئيس الجمعية في منطقة مكة المكرمة لأهمية حديث خاصة وفرع مكة المكرمة يعد انشط فروع الجمعية ووجدته خارج المملكة.
رئيس اللجنة في الشورى
الأستاذ سليمان عواض الزايدي عضو الشورى رئيس لجنة حقوق الإنسان في المجلس ومدير فرع جمعية حقوق الإنسان في العاصمة المقدسة.

لاشك أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية مؤسستان حديثتا النشأة في المملكة ويعتبر قيامهما خطوة هامة في متابعة وتحقيق أهدافهما اللتين أنشئتا من أجلهما وهي متابعة حقوق الإنسان ورعايتها وحمايتها والعمل على نشر ثقافة الحقوق باعتبار أن هذه الثقافة حديثة في شكلها، "التنظيمي" في المملكة ولاشك أن التوقيع على مذكرة التفاهم بين الهيئة والحقوق المفوضية السامية لحقوق الإنسان خطوة مهمة للاستفادة من تجارب "المفوضية" وما يتبعها من تنظيمات وهيئات لكل من الهيئة والجمعية من هذه التجارب المتعمقة والتنظيمات والبرامج الفنية والإدارية التي يمكن أن تضيف إلى نشاط الهيئة برامجه ولا سيما أن لدى الهيئة كما أعرف برنامجاً كبيراً بموافقة سامية بنشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وفي اعتقادي أن الهيئة لديها فرصة من خلال هذه الاتفاقية لكي تقدم برامج خاصة للشباب والناشئة في "محاضن" التربية والناشئة لتدريبهم على الحقوق والتي غالباً لا تنفصل عن الحقوق والواجبات لأداء الواجبات غير منقوصة ، وبعموم الأمر فإن الهيئة والجمعية يكملان بعضهما ورسالتهم واحدة والمتوقع منهما أن يلاحظ المواطن العادي خطوات ملموسة لهاتين المؤسستين على أرض الواقع في ظل النتائج المزعجة التي كشفت عنها بعض الدراسات وأكدت أن نسبة المواطنين المهتمين بحقوق الإنسان أو العارفين بحقوقهم ودور الهيئة والجمعية ضعيفة بل متدنية جداً ومن المؤكد أن اهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يعد منطلقاً مهماً ومجالاً فسيحاً لكي تتفاعل الهيئة والجمعية بصورة أكبر وأشمل برعاية حقوق الإنسان والاهتمام بها لكل من يعيش على أرض بلادنا التي تؤكد كل أنظمتها بحماية حقوق الإنسان ورعايتها.

المادة 26

وأضاف الزايدي أن المادة 26 من نظام الحكم التي تنص على أن من واجبات الدولة حماية حقوق الإنسان وصيانتها ورعايتها. أين الفرق

وحول وجود فروق واضحة يتحدث عنها الناس مابين الهيئة والجمعية قال الزايدي الهيئة جهاز حكومي يراقب أداء الحكومة ومن المؤكد أنه يقدم تقارير للملك شخصياً من خلال متابعته المباشرة لأعمال الهيئة لتصحيح كل الفروقات والسلبيات التي تمس حقوق الإنسان أما الجمعية فهي واحدة من مؤسسات المجتمع المدني ومرجعيتها للجمعية العمومية ولديها الحرية في متابعة حقوق الإنسان في الأجهزة الرسمية والمدنية ونشرها بشكل دوري مثلها مثل أي هيئة حقوقية عالمية مدنية.

دور الشورى

وحول مسؤولية لجنة حقوق الإنسان في مجلس الشورى قال مهمتها مراقبة ما يصدر عن الهيئة من أنظمة وقواعد عمل متضمنة ما يحفظ حقوق الإنسان بشكل واضح وصريح بالإضافة إلى أنها تقوم بدراسة "الاتفاقيات" التي تتم بين المملكة والدول الأخرى كما تقوم اللجنة بتلقي الكثير من "العرائن" و"الشكاوى" التي تحمل معاناة لبعض المواطنين أصحاب الحقوق والتظلمات إضافة إلى أن اللجنة مكلفة لدراسة تقارير "الهيئة".

رئيس الهيئة

وقال الزايدي من ضمن برامج اللجنة القادمة عقد اجتماع موسع من رئيس الهيئة والمجلس التنفيذي وذلك بعد عودة المجلس من إجازته السنوية لممارسة نشاطه.

د. المعطاني وتكامل الأداء

الدكتور عبد الله المعطاني عضو الشورى ومدير فرع هيئة حقوق الإنسان بمنطقة مكة المكرمة سابقاً الهيئة حينما أقيمت بتوجه من خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز هي جزء من البرامج الإصلاحية لمحاربة الفساد وتكريس العمل الجاد "الأمين" المخلص والهيئة لديها مجال واسع للنظر في كل ما يهيم المواطن من النواحي الإنسانية - الفقر - الصحة - التعليم - القضاء على الفساد الإداري والأخلاقي لكن لاشك أن الهيئة تعمل بشكل أقل من الطموح الموجود في أذهان المسؤولين والعاملين فيها وكنت فترة إشرافي على فرع الهيئة في منطقة مكة المكرمة كنت أبعث بتقارير أوضح فيها أن الهيئة ليس من عملها المشاكل الأسرية وما في حكمها وهناك مشكلة أساسية وهي عدم وجود وعي وثقافة حقوق الإنسان لدى المواطن لذلك يجهل المواطن الكثير.. حقوق الإنسان مثلاً ليست معنية بالغاء أو تخفيف الأحكام القضائية وبعض الناس يأتي للهيئة للنظر في الأحكام الشرعية.

برامج

الواجب يقول د. عبد الله ان تعمل الهيئة على برامج للفقر - التعليم - الفساد الأخلاقي وهناك خلط مابين الهيئة والجمعية والواقع أن الدور "تكميلى" مابين الهيئة والجمعية وكان بيننا تعاون مع الجمعية تصب في صالح "المواطن" وأرى أن يكون للهيئة فروع مكاتب متعددة في كل المدن ومتعاونين ولا بد من فتح أبواب الاستشارات والتطوع عن طريق التعاون

لتكوين مجلس استشاري وسبق أن اقترحت هيئة أو مجلس استشاري للهيئة أعضاؤه من المشهود لهم بالتعاون والهيئة منتظر منها الكثير والعمل كبير.

تعاون الإدارات

وأضاف د. المعطاني لابد أن تتفهم الإدارات الحكومية عمل الهيئة وأنه تكاملي مع أعمالهم..

الاتفاقيات

وقال د. عبد الله إن المملكة وقعت العديد من الاتفاقيات مع عدد المنظمات والتي تختص بحقوق الإنسان إلا ما يخالف فيها الشرع فقد تحفظت.

سجيني وصوت الناس

الأستاذ المستشار إسماعيل إبراهيم سجنى عضو جمعية حقوق الإنسان : الهيئة جهاز حكومي يلاحظ كرامة وحقوق الإنسان فيما يتعلق "بالأجهزة الحكومية" مثل الداخلية والعمل وتراقب الهيئة ذلك وتمثل الحكومة والمؤتمرات والاتفاقيات مع المنظمات والحكومات صون حقوق الإنسان تناقشها "الهيئة" .. والجمعية لها علاقة مباشرة بالأهالي الذين طلبوا "الإذن" بقيام جمعية لحقوق الإنسان وهي "صوت الناس" ولا سلطة عليها وهي تعبر عن رأي الناس وقد أتحنا استقبال "الشكاوى" ووقفنا على حالات "العنف" وعملنا عليها دراسات.

وقف للجمعية

وحول الوقف الخاص بالجمعية قال إن "ربع" الوقف لا يزيد عن خمسة ملايين ريال لكل احتياجاتها واحتياجاتنا والرواتب ومصاريف الجهاز تحتاج لأكثر من هذا المبلغ .

3 تقارير

وحول التقارير التي أصدرتها الجمعية .. قال : 3 تقارير وتحدث عن ثقافة حقوق الإنسان في المجتمع وعدم معرفتها والإحاطة بها لدى أكثر المواطنين.. وترغب "تأهيل" حقوق الإنسان في كل نظام وفي كل تعامل في المناهج في كل مكان رفع الدعاوى

وأضاف سجنى نتمنى من كل مواطن أو مقيم أن يدافع عن نفسه برفع "القضايا" التي يعرف أنها تعيد له جزءاً من حقه حتى تصبح ظاهرة لدراستها ونرى أنها أمر واقعي.

الحارثي.. أين تقرير الهيئة

الأستاذ زهير فهد الحارثي عضو الشورى وعضو هيئة حقوق الإنسان سابقاً : الهيئة محكومة بنظام ونظامها يحتم رفع تقريرين في العام تحقيق للملك وتقرير إداري للوزارات .. والهيئة لم ترفع تقارير منذ إنشائها، وكانت الفترة الأولى تأسيس المجلس وفتح فروع ، وبعد رفع التقرير للملك يمكن نشره .. وهو عملها الأساسي متابعة حقوق الإنسان في المملكة وترفع الإنجازات والعوائق على غرار ما قامت به الجمعية .. ونحن نق أن التقارير عندما تطرح من "الداخل" تعكس ما تقوم به ولا ننتظر عندها تقارير الخارج وهو ما يدل على "شفافية" والمفروض أن الهيئة تسير على ذلك وهي أهم لأن مرجعها الملك وتكون ملزمة بتطبيق تقريرها وإشعار القطاعات والأجهزة بهذه الملاحظات فتؤخذ في الاعتبار لأنها صادرة من مجلس الوزراء وعن أسباب عدم رفع تقرير من الهيئة قال الحارثي ما أعرف أنهم يعدون تقارير لكن المفروض أن تكون تقاريرها صادرة حسب نظامها وفي تقديري ليس مبرراً ألا يصدر حتى الآن أي تقرير..

تنظيم الهيئة

وحول التنظيم قال من أفضل الجمعيات ولها حق زيارة السجون بدون استئذان ولهم اتصال بجميع القطاعات وتمثيل المملكة في الخارج ويفترض أن يكون الحراك أكثر لأن تنظيمها جيد ويراعي حقوق الإنسان من كل الجوانب.

مجلس الهيئة

وحول مجلس الهيئة قال إن المجلس يضم "نخبة" والمفترض أن يكون لهم دور في تأكيد ما تقوم به الهيئة في خدمة مجالات حقوق الإنسان.

د. زيد ونصيحة الاتجاه للصحف

اتصلت البلاد بمعالي د. زيد الحسين نائب رئيس هيئة حقوق الإنسان وعرضت عليه سؤالاً حول الهيئة إلا أن المفاجأة هي اعتذار الحسين عن الحديث وحسب قوله إن ذلك من شأن رئيس الهيئة والمفاجأة الأخرى هو طلبه من "البلاد" العودة إلى حديث تحدث به لصحيفة محلية قبل أيام ونقل مانريده من أسئلة وقال نصاً "واعتبارها حديث لكم" لكن أمانة المهنة وقفت أمام تحقيق نصيحة وفكرة د. زيد مكتفين بما تحدث به أصحاب العلاقة في الشورى والجمعية والهيئة..

جثث معلقة وغرف مغلقة.. لماذا ينتحر هؤلاء؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120705/Con20120705515169.htm>

نواف الصيعري (جدة)

في حادثة مفعمة شهدها حي الصفا في جدة أقدم مواطن أربعيني على شقن نفسه في حمام منزله. وكان المنتحر وهو موظف في الخطوط السعودية قد أصيب بحالة نفسية لم يستطع تجاوزها حسب إفادات ذوي المتوفى التي سجلتها محاضر التحقيق في الشرطة والتي أشارت إلى أنه أب لأربعة أطفال وقد عانى من حالة نفسية ألقت بظلالها على أسرته وهو ما رصدته زوجته التي أشارت إلى أنه كان منطويا على نفسه، حتى أنه في يوم الحادثة رفض تناول طعام الغداء معهم، مفضلا الجلوس لوحده، ومكث في مجلس المنزل لبعض الوقت قبل أن تبحث عنه في حمام المنزل، وعندما وجدته مغلقة من الداخل أخذت في الطرق عليه ولكن لا مجيب، فقررت تحطيمه، وما أن نجحت في ذلك حتى خارت قواها وهي تشاهد زوجها معلقا بعقاله.

وفي حادثة مماثلة فتحت شرطة الجنوبية في جدة التحقيق في جثة وافد عثر عليها مربوطة داخل دورة مياه، فاستدعي الطبيب الشرعي للكشف على الجثة، فيما تولى فريق من الأدلة الجنائية تطويق المكان ورفع الآثار والبصمات في مسرح الحادث وإنزال الجثة المعلقة ونقلها بالشرطة إلى ثلاجة الموتى.

وحادثة انتحار أخرى لسيدة من جنسية عربية في العقد الثالث من عمرها أقدمت على الانتحار بعد أن علقت نفسها بحبل داخل مسكنها في حي الجامعة في جدة، حيث استغلت خروج زوجها لأداء الصلاة ليعود ويجدها وقد علقت نفسها بحبل في سقف المنزل، ولم يتم بعد التأكد من الأسباب التي دفعها للانتحار!

ارتفاع معدلات الانتحار

بالنظر إلى هذه الحالات وغيرها كثير يتضح أن السنوات الأخيرة قد شهدت ارتفاعا ملحوظا في معدلات الانتحار خصوصا للفئة العمرية بين 20 و29 عاماً.

وأظهر تقرير صادر عن إدارة التخطيط والإحصاء في وزارة الداخلية ارتفاع عدد حالات الانتحار من 259 حالة في 1427 هـ إلى 800 حالة في 1430 هـ، ثم إلى 957 حالة في 1431 هـ، ما يؤكد أننا أمام ظاهرة تستحق المزيد من تسليط الضوء، للوقوف بشكل أدق على الأسباب التي قد تدفع ببعض لإنهاء حياتهم بتلك الطريقة البشعة، وعلاقة ذلك بالضغط الاجتماعية والأسرية والأمراض النفسية، ومشاكل الفقر والبطالة، وسبل العلاج الممكنة.

ضباب الهوية

للإنسان في حياته ثلاثة أضلاع على شكل مثلث: الأول الذات، والثاني المجتمع وكل من حوله من الوالدين والزوجة والأبناء وغيرهم، والثالث المستقبل، كما يرى ذلك الدكتور محمد حسن عاشور المستشار التربوي والكشفي. فالإنسان الذي يملك صورة جيدة عن نفسه والآخرين والمستقبل، لا توجد لديه أي سبب للانتحار.

أما الشريحة التي غالباً ما تقدم على الانتحار، هي التي لديها خلل في مفهومها عن الأضلع الثلاثة: إما من ناحية القيم أو الخبرات أو الصدمات في الحياة، أو فقدان الصورة عن الذات.

الضغوط الاجتماعية والأسرية

وإلى ذلك تعلق الدكتور نورة العجلان نائبة رئيس هيئة حقوق الإنسان لشؤون الأسرة، أن هناك مهارات لا بد أن تكون متوفرة لدى الأفراد من الجنسين ومن مختلف الأعمار وهي مهارات توكيد الذات، التي تجعل من الفرد راضيا عن نفسه في حدود إمكانياته، فيما نقوم الآن بعمل مثل هذه الدورات لطالبات الجامعة إلى جانب دورات أخرى لطالبات المدارس تهتم بتنمية الجانب النفسي إلى واقع أفضل.

ومن ميزات مهارات توكيد الذات، جعل الضغوط أقل وطأة والتخفيف كثيراً من حدة المشكلات الاجتماعية والعملية، ما يجعل الشخص أكثر صلابة في مواجهتها وتجاوز عقبات الحياة، داعية وزارة الصحة للاهتمام بالجانب النفسي إلى جانب الاهتمام الجسدي في المراكز الصحية الأولية، وذلك بتوفير متخصصين لتشخيص من وصل مرحلة المرض أو من يبحث عن علاج سلوكي، كما أن مراكز الأحياء مطالبة بمثل هذه الدورات التي تنمي الفرد من جميع الأعمار وترشد من يحتاج

إلى اهتمام أكبر، فنكون أكثر دعماً لهم ومعرفة اهتماماتهم واحتياجاتهم، وعلى وزارة التربية والتعليم الاهتمام أكثر بمثل هذه الدورات للطلاب والطالبات لأن الجانب النفسي هو السبيل للوصول للإبداع والتطور العلمي، والتركيز على طلاب وطالبات الجامعات لأنهم من يتقلد المسؤولية بعد التخرج.

دعم الطب النفسي

وفي رأي كمال الغامدي المدرب والمستشار في العلاقات الأسرية أن للمرافق الصحية دوراً في دعم مجالات الطب النفسي إلا أننا مازلنا دولة نامية والمرافق غير مكتملة فضلاً عن قصور الوعي في المجتمع حتى لدى الكوادر الطبية إذ نحتاج إلى قياديين بعيداً عن التنظير كما هو حاصل الآن، وإلى تضافر جهود وزارات الصحة والتربية والإعلام في التوعية وتغيير بعض المفاهيم الخاطئة حول المرضى النفسيين، إضافة لضرورة وجود معايير دقيقة في العيادات النفسية ورقابة ومتابعة صارمة في المستشفيات الحكومية والعيادات الخاصة، لافتاً إلى أن هناك من يمتنح الطب النفسي بشهادات مزورة، وفيما لو طبقنا توظيف متخصصين لديهم ثقافة الإرشاد للطريق الصحيح في المدارس، لأمكن تنمية الثقافة الذاتية لدى الطلاب، ومعرفة من لديه مشاكل نفسية يستطيع علاجها سلوكياً قبل تطورها إلى مرحلة المرض، كما لا بد من الاهتمام بالرقابة المباشرة بعيداً عن التقارير الدورية لأن التقارير أحياناً تكون بعيدة عن الواقع.

إثم عظيم

من وجهة النظر الشرعية يرى سماحة المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء عبدالعزيز آل الشيخ أن المنتحرين مرتكبون لإثم عظيم، وموعدون بالعذاب الأليم من الله، واصفاً قتل الإنسان نفسه بالبلاء العظيم، مبيناً أن النصوص القرآنية والأحاديث النبوية حذرت من الانتحار، مشيرة إلى أنه محرم شرعاً ولا يجوز الإقدام عليه من مسلم، وأن من يفعل ذلك فبسبب ضعف الإيمان، محذراً من اتخاذ الانتحار وسيلة للضغط أو تحقيق المطالب، أو التساهل مع المنتحر بإطلاق عبارات النجم أو الشهيد أو غير ذلك من المغالطات التي تروج بين الناس. ضعف الوازع الديني

ومن جانبه يعزو الدكتور أحمد الغامدي مدير عام فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة مكة المكرمة سابقاً الأسباب الرئيسية لإقدام الشخص على الانتحار، إلى ضعف الوازع الديني والفقر وقلة الحيلة لأن صاحب المسؤولية ربما تكون لديه أسرة أو زوجة وأبناء ويشعر بحرج كبير في عدم الوفاء بمتطلباتهم مما قد يصيبه شيء من الكآبة، مشدداً أن الوازع الديني هو أساس الحماية، ولا بد من التفاعل الإيجابي بالبحث عن الحلول لأي مشكلة قد يواجهها، مثلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله له خير، وليس ذلك لأحد إلا للمؤمن، إن أصابته سراء شكر فكان خيراً له، وإن أصابته ضراء صبر فكان خيراً له».

نقطة نظام

استلام البلاغ

نصت المادة 13 من نظام المرافعات الشرعية:

«لا يجوز إجراء أي تبليغ أو تنفيذ في محل الإقامة قبل شروق الشمس ولا بعد غروبها، ولا في أيام العطل الرسمية، إلا في حالات الضرورة وبإذن كتابي من القاضي».

رمضان "موسم خصب له.. 8 جهات حكومية تشترك في مكافحته مسؤول لـ الاقتصادية: 99 % من المتسولين في السعودية أجانب

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/06/article_672537.html

أمل الحمدي من جدة
كشف لـ "الاقتصادية" سعد الشهراني مدير مكافحة التسول في منطقة مكة المكرمة، أن 99 من المتسولين في مختلف أنحاء المملكة، أجانب من جنسيات مختلفة يتخفون بملابس مواطنين، ولا تتجاوز نسبة السعوديين بينهم 1 في المائة، مؤكداً أن هؤلاء المواطنين تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية مع الجهات المعنية باستمرار على بحث ظروف ومسببات لجوئهم للتسول، ومن ثم مساعدتهم بتوفير مصدر رزق لهم أو تأهيلهم لوظائف. وقال الشهراني إن 90 في المائة من الـ 99 في المائة من هؤلاء الأجانب هم نساء وأطفال، مشيراً إلى أن النساء هن أكثر الداعمين لتجار التسول في السعودية، نظراً لما يحظين به من رحمة في قلوب المحسنين، ثم الأطفال والمسنون. ووفق تحقيق تنشره "الاقتصادية" اليوم شارك فيه عدد من المختصين، فإن ظاهرة التسول في السعودية انتشرت في الآونة الأخيرة بصورة أكبر وتغير نمطها، بحيث أصبحت تجوب المناطق باختلاف نسبها، كما تحولت من سلوك فردي مقتصر على أشخاص كانت الظروف أقوى منهم، إلى ظاهرة تديرها عصابات كبيرة لها فروع في مناطق عدة، سواء داخل السعودية أو خارجها، خصوصاً أن السعودية تعد سوقاً مثمرة للمتسولين - وفق المختصين - نظراً لارتفاع دخل المواطن من جهة وتمسك المواطنين بمعاني الرحمة والصدقة والتعاضد بين أفراد المجتمع من جهة أخرى.

وفي مايلي مزيداً من التفاصيل:
يعد التسول إحدى كبرى المشكلات التي تعانيها الدول سواء الدول المتقدمة أو الدول النامية، وتختلف من بلد لآخر، وهذه المشكلة انتشرت في الآونة الأخيرة في السعودية وأصبحت ظاهرة تجوب المناطق باختلاف نسبها، فقد تحولت من سلوك فردي مختصر على أشخاص كانت الظروف أقوى منهم إلى ظاهرة تديرها عصابات كبيرة لها فروع بمناطق عدة سواء داخل السعودية أو خارجها باعتبارها بيئة خصبة للتسول ساعدت على انتشارها ثقافة المواطنين الذين تأخذهم الرحمة والرأفة بالمتسولين الذين تبلغ نسبة الأجانب فيهم 99 في المائة داخل السعودية، أغلبهم من الأطفال وكبار السن والنساء، وينتمون إلى جنسيات متفرقة، ويتم تهريبهم إلى داخل البلاد. وتعتبر ظاهرة التسول رغم البحوث والاستراتيجيات المقدمة، من أكثر الظواهر انتشاراً، خاصة في المواسم الدينية كرمضان والحج التي تتضاعف فيها أعداد المتسولين إلى أكثر من الضعف، وأغلبهم أطفال عادة يجهلون هذا المصير. وأرجع بعض الاستشاريين والمختصين انتشار تلك الظاهرة وكثرة ممتنيتها إلى تزايد معدلات الفقر في بعض الدول التي عانت اضطرابات سياسية، أو الأخرى التي تعاني المجاعة وينظمها أشخاص باستغلال الظروف والفقر الذي تعيشه بعض الأسر في تلك الدول، واستغلال الأطفال والنساء وكبار السن للعمل بالتسول.

حيل ومواسم
لم يعد التسول مختصراً على أماكن وأوقات محدودة، بل أصبح يدار في المواسم ولكل موسم طريقه وأماكن وجوده، فمع قرب الحج والعمرة يكثر المتسولون في مكة المكرمة وحافظه جدة وفي المنافذ كذلك يستدرجون عطف الزوار، أما بقرب دخول شهر رمضان فتشهد مناطق المملكة انتعاشاً كبيراً للمتسولين بمختلف الأماكن، سواء الأسواق أو الشوارع أو المساجد وحلقات الذكر، حيث يتم تقسيم الأعمال بطريقة معينة يكون فيها كبار السن عند المساجد وبين المصلين والنساء في الأسواق وعند الإشارات، والأطفال ينتشرون في مختلف الأماكن، وفي أثناء فترة الإجازات الصيفية يستغلون الأماكن الترفيهية والواجهات البحرية والكورنيش في المناطق الساحلية. ومع كل موسم جديد تظهر حيل جديدة لاستدراج الناس وإبعاد الشبهات عن المتسولين، فهناك من يدعي أنه غريب عن المنطقة، وفقد كل ما يملك ويريد المال للعودة من حيث

أتى، كما أن هناك من يدعي أنه مصاب بأمراض معقدة، ويحمل وصفات لعلاج أمراض خبيثة ومستعصية، فيما يدعي البعض فقد أهله في الحروب، وحيل أخرى يربطونها بالإعاقة الجسدية. استغلال حاجة الأسر

يعمل المتسولون الخاضعون لعصابات وفق مجموعات بخطط معينة، حيث يتم تعيين مسؤول عن كل مجموعة لمرافقتهم عند التقاعس عن العمل وحمايتهم من التعرض للأذى والضرب أو الشتم ومراقبة الوضع العام في المنطقة، خاصة فيما يخص حملات المكافحة، فعند تعرض أي فرد لمشكلة ما يصدر إشارة ليجتمع العديد من أماكن مختلفة لمساعدته وإخراجه من الوضع بأي شكل تجنباً لاستدعاء الجهات الأمنية، ويعملون وفق ساعات معينة تحدد حسب وضع المنطقة وساعات الذروة وفي أماكن التجمعات والطرق المزدهمة لصعوبة القبض عليهم، لا يسمح بتجاوز أي مجموعة أو عصابة أماكن عمل عصابة أخرى، فكل جهة لها منطقة معينة.

طفل ضحية

لم يكن عبد الله ذو التسع سنوات الذي التقته "الاقتصادية" يعلم أنه يعمل في مهنة يرفضها واقعه، فبعد أن رسم أحد الأشخاص له ولأسرته فرصة لتحقيق حياة كريمة بالعمل خارج المنطقة لينهض بأسرته الضعيفة مادياً، الواقعة في أحد أعالي الجبال باليمن، يجد نفسه خارج دولته وفي دولة أخرى، يعمل وفق أوامر تجبره على العمل تحت حرارة الشمس متنقلاً بين السيارات بغرض الحصول على ما تيسر من الأموال، ويستمر عمله 10 ساعات متواصلة وبأماكن مختلفة. يقول عبد الله إن المال لم يكن غايته، وأنه يخشى من المصير الذي يلقاه عند عدم قدرته على جمع المال المطلوب، فرغم المال الذي كان بحوزته ويقدر بـ 400 ريال عند التقاء الاقتصادية به، إلا أنه لا يعرف قيمته كما يقول، وأنه سيقدمه للمسؤول عن إحضاره من بلاده كما هو حال الآخرين من مجموعة الأطفال القابعين في أماكن مختلفة ويعملون لأشخاص مجهولين بالنسبة لهم مقابل توفير ما يقتاتون منه ليوهمهم. بكى عبد الله عندما تذكر والدته التي كانت تربط آمالها به ليكون العون لها ولإخوته، وتذكر كيف استغل الرجل حاجة أسرته وظل يرسم لهم أحلاماً وردية مقابل مبلغ مالي يقدم لأسرته، ليكتشف عبد الله بعد رحلة العذاب والسير أسبوع على الأقدام لدخول المملكة بطرق غير شرعية أنه ضحية مثل عدد من الأطفال الذين خطفوا من أهاليهم وآخرون رسمت لهم حياة جميلة يحلمون بها على عكس الواقع الذي عاشوه.

الأطفال والنساء

أكثر من 90 في المائة من المتسولين هم من الأطفال والنساء كبيرات السن، حيث يتم إجبار الأطفال على الظهور بمظهر معين مثل الوقوف تحت حرارة الشمس وقت الذروة في الشوارع دون أحذية، وذلك لاستعطاف الناس معرضين أنفسهم للعقاب بمجرد التهاون أو التساهل بهذه الأمور، وعدم استطاعتهم تحمل البرد القارس وقت الشتاء لعدم تزيدهم بالملابس الكافية لتقاء الأجواء الباردة؛ لأن في ذلك حيلة ووسائل لاستدراج الناس ليمنحوهم المال، ومطالبتهم بالإصرار على المواطنين للحصول على المال بالبقاء أو الدعاء، أما النساء "المتسولات" فيستخدمن أساليب وطرقاً معينة للحصول على الأموال من مختلف الناس في المواقع التي يكنّ موجودين فيها، مع سرد الكثير من الشكاوى والهجوم وذرف الدموع.

التسول والإجرام

أشار أيمن سلامة- إخصائي نفسي واجتماعي- إلى الانعكاسات السلبية والسلوكية على المتسولين خاصة الأطفال، حيث المتسول الصغير يتحول إلى مجرم عند الكبر، فالطفل المتسول عند قضاء أغلب وقته في ذلك العمل والمجتمع المحيط به يهتم اهتماماً كبيراً بالمال، يصبح المال من أساسيات الحياة لديه وهدف رئيسي للحياة يعمل على الحصول عليه بأي طريقة كانت، ولا يهتم بالعواقب والطرق، فمع بلوغ الطفل تنقلص فرص التسول لديه واستعطاف الناس للحصول على المال، فلا يقبل العمل مع نظراته للمبالغ المالية المقدمة من الوظائف على أنها غير كافية وغير مجدية لبدء التوجه للحصول على المال بأي طريقة كانت، سواء بالسرقة أو أعمال أخرى تؤدي إلى ارتكاب الجرائم في نهاية الأمر. انتشار الظاهرة

ترى الدكتورة سهيلة زين العابدين عضوة المجلس التنفيذي ولجنة الدراسات والاستشارات بجمعية حقوق الإنسان، أن التسول أصبح ظاهرة في المملكة تنتشر في كثير من المناطق باختلاف النسب، حيث تنتشر في المدن الرئيسية والأماكن المزدهمة بشكل كبير عن المحافظات الصغيرة، وقالت: "من المفترض ألا يوجد لدينا متسولون، خاصة أننا نتمتع بفوائد مالية عالية تحقق حياة كريمة لكل مواطن ومقيم". وأبانت زين العابدين أن المسببات الفعلية للتسول تنحصر في سببين، هما الفقر والحاجة الفعلية للمال للعيش، والسبب الثاني هو وجود عصابات مافيا محلية ودولية تعمل على خطف الأطفال واستغلال كبار السن وإغرائهم بالمال المكتسب، خاصة أن السعودية تعد بيئة خصبة لهم. مضيفة أن التسول أصبح من أكبر الانتهاكات التي تمارس على الأطفال باستغلالهم، وتعتبر جريمة لا بد أن تنفذ فيها أقصى العقوبات

الرادعة لمثل هذه السلوكيات، موضحة أن الاستراتيجية المعمول بها للقبض على المتسولين حالياً غير مجدية، خاصة أن مثل هذه الظواهر تحتاج إلى مكافحة من الجذور ومعالجتها للقضاء عليها، وقالت: "مع الأسف رغم الجهود المبذولة للقبض على المتسولين إلا أنهم ما زالوا موجودين، والأشخاص هم نفس الأشخاص". وحول كيفية القضاء على هذه الظواهر، قالت زين العابدين إنه لا بد من معالجة الظاهرة من الجذور، فالطرق المتبعة بالقبض على المتسولين وفرز السعوديين والأجانب ليست حلاً دائماً، وهي غير مجدية للقضاء على تلك المشكلة، فلا بد من فرض عقوبات صارمة وقوية على العصابات التي نشطت في خطف الأطفال وكبار السن واستغلالهم بمعاقبتهم بالسجن لفترات طويلة، وفرض غرامات مالية عالية، وترحيلهم فور انتهاء محكوميتهم بالنسبة للأجانب، ولكن فيما يخص السعوديين والمقيمين إقامة نظامية لا بد من دراسة أوضاعهم ومعرفة مسببات التسول ومعرفة الأسرة إن كانت تحتوي على من يستطيع إعالتها بالقيام بتأهيله وتدريبه وتوفير فرص عمل له للنهوض بأسرته والأشخاص الذين يعولهم، وفيما يخص المقيم إقامة دائمة ومن يعاملون معاملة السعوديين فهم أبناء فعليون لهذا البلد، حيث يجب الاستفادة منهم وإخضاعهم لنفس البرامج التي يخضع لها السعوديون في وزارة الشؤون الاجتماعية ونفس الإعانات المقدمة لهم، والاستفادة من المقيمين في المملكة، خاصة من فقدوا المعيل الأساسي لهم، لذلك لا بد من تأهيل المقيم الأجنبي أسرة بالسعودي، وتقديم يد العون لهم من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية خاصة فيما يخص الأسر التي لا يستطيع المعيل التكفل بإعالة أفرادها، وترك المجال لأفراد الأسرة بالعمل بعد تدريبهم وتأهيلهم بالبرامج التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية، مضيفة بالقول: "إن تزايد ضغط العمل على الأجانب المقيمين إقامة دائمة ومن ليست لهم بلدان أخرى يدفعهم إلى التوجه لسلوك غير حضاري مثل التسول أو ارتكاب الجرائم".

8 جهات حكومية

وعن مكافحة تلك الظاهرة، أشار سعد الشهراني مدير مكافحة التسول في منطقة مكة المكرمة إلى بدء تكثيف حملات مكافحة التسول خلال المواسم التي تضاعف وينشط بها التسول، حيث تشترك ثماني جهات حكومية في ذلك، تترأسها الشرطة والمرور ومكافحة التسول وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمجاهدون، وسيكون العمل في فترات صباحية ومساءية عبر تنسيق مسبق من خلال خطط أعدتها الشرطة وتوزع للجهات المعنية، خاصة مع اقتراب شهر رمضان المبارك الذي تزايد فيه أعداد المتسولين إلى أكثر من الضعف خاصة بأماكن تجمعات الناس في المراكز والمساجد، فلجان التحري السرية تسعى إلى مكافحة التسول مكافحة جذرية، وتعليمات وزارة الداخلية أشارت إلى أن التسول جريمة لا بد من القضاء عليها من جميع الجهات الأمنية. وأرجع الشهراني انخفاض أعداد المتسولين منذ مطلع شعبان إلى الحملات المكثفة التي تقوم بها الجهات الأمنية، إضافة إلى الخطط الحديثة التي تهدف إلى القضاء على الظاهرة من جذورها بمراقبتهم ومتابعتهم لمداومة أوكار تجمع المتسولين. لافتاً إلى أن التسول ظاهرة مكتسبة من بعض الدول، حيث إن 99 من المتسولين في مختلف أنحاء المملكة هم أجانب من جنسيات مختلفة يتخفون بملابس مواطنين، ولا تتجاوز نسبة السعوديين 1 في المائة من مجمل المتسولين، حيث تعمل وزارة الشؤون على بحث ظروف المواطنين ومسبباتها ومساعدتهم بتوفير مصدر رزق لهم أو تأهيلهم لوظائف. مشيراً إلى أن النساء أكثر الداعمين للمتسولين، حيث تأخذهن الرحمة بدفع المبالغ المالية لهم، مبيئاً أنه ليس كل متسول محتاجاً، فهناك عصابات تدير جماعات كبيرة من الأطفال والنساء وكبار السن لاستغلالهم للتسول، لذلك تم إيجاد منافذ خيرية كبيرة للصديقة والتبرع بتكفل بإيصال المبالغ المالية والمساعدات لأشخاص مستحقين لها.

خفض المعدلات

أوضح الملازم أول نواف البوق الناطق الإعلامي لشرطة جدة المكلف، أن الجهات الأمنية متمثلة في الشرطة والجهات الأمنية الأخرى تعمل على تغيير خططها لمكافحة التسول والسعي لمعالجتها من الجذور، حيث منعت القبض المباشر على المتسولين بالشوارع والمراكز نتيجة للحوادث المترتبة على ذلك، إضافة إلى عدم معالجة الظاهرة من جذورها، فمن يتم القبض عليه سرعان ما يتم ضخ متسول جديد للمنطقة بدلا عنه، وقال: "لذلك عمدنا إلى القضاء على الظاهرة من جذورها، حيث انتهجت الخطة على متابعة ومراقبة المتسولين بالأماكن لمدة تتراوح ما بين 24 ساعة و48 ساعة بغرض معرفة أوكارهم ومداومتها عند تجمعهم، فقد استطاعت الحملات مداومة الأوكار التي عادة ما تكون في أماكن شعبية، وتم خفض معدلات التسول إلى حد كبير، كما جرى العمل على خفض الخسائر الناتجة والمترتبة على حملات القبض المباشر على المتسولين بالشوارع والمراكز من حوادث الدهس عند هربهم أو إعاقة الحركة المرورية. مشيراً إلى القبض على أعداد من المتسولين في أوكار تجمعاتهم، وكانت لذلك نتائج إيجابية خاصة أن هذه الجماعات تتكون من عائلات وأطفال وكبار سن يتم القبض عليهم وفرزهم بتوجيه الأجانب إلى إدارة الوافدين والنساء والأطفال بدار الإيواء، ومصادرة الأموال التي يتم جمعها والتي لا يعرف لأي الجهات تصدر، وقال: "إنه مع كل مداومة عادة يتم القبض على مبالغ مالية كبيرة تكفيهم حاجة السؤل تكون مخبأة بالوكر، وجماعات أخرى تحرص على تحويل الأموال بشكل فوري وبطرق غير

شرعية لا تعرف جهتها". وقال البوق: "إن التسول بات ظاهرة تتلاشى وتعود مجدداً فرغم الجهود التي تبذلها الجهات الأمنية للقضاء على التسول، إلا أنه سرعان ما يعاود الانتشار، حيث تعتبر المملكة بيئة خصبة للمتسولين خاصة في المواسم وفي محافظات معينة، يتم اختيار أماكن تجمعات الناس خاصة من الطبقات المرفهة مثل المراكز والمنزل والشوارع والمساجد وأماكن تجمع الناس، مبيئاً أن المواطن شريك في انتشار هذه الظاهرة بمنحه المال للمتسولين على الفور، رغم وفرة الجمعيات الخيرية التي تستقطب التبرعات والحسابات الجارية المعروفة المصدر والأهداف. عقوبات رادعة

الدكتور بدر باجابر أمين عام لجنة الاتجار بالبشر، أوضح أن التسول سلوك غير مقبول بكل أنواعه وبجميع مسبباته، والظاهرة المتفشية في المملكة بصاحبها ليس وعدم قدرة على التفرقة بين المتسولين، فهناك متسول لذاته وهي تعد ممارسة خاطئة، ولكن ليست جريمة جنائية توجد لها أنظمة عقاب معينة وتكون ناتجة من فقر حقيقي أو حاجة ملحة، أما التسول ضمن إطار الاتجار بالبشر فهو نوع من الاستغلال للنساء وكبار السن والأطفال من قبل مجموعات وعصابات، وأولئك المتسولون يعتبرون ضحايا لعصابات ومجرمي الاتجار بالبشر، وهم من يستحقون أن يفرض عليهم العقاب الصارم، ف عقوباتهم تصل إلى 15 سنة وغرامات مالية تصل لمليون ريال إضافة إلى تنسيق دولي للجرائم الدولية التي تكون ممتدة عبر دول أخرى، قائلاً: "إن الأجهزة الأمنية في السعودية لا تستطيع التمييز بين المتسول الضعيف بداعي الفقر، وبين من كان ضحية للعصابات والمتاجرين بالبشر". وأوضح أن لجنة الاتجار بالبشر منذ انطلاقتها بعد المرسوم الملكي عام 1431 هـ شكلت اللجنة وأصبحت ممثلة في أغلب الجهات الأمنية مثل العدل والتجارة والعمل ومكافحة التسول وكذلك الجهات الأمنية والمعنية، وقد عملت اللجنة منذ انطلاقتها على تنظيم دورات وورش عمل للجهات الأمنية لتوضيح الصورة بين المتسول الفعلي وبين ضحية التسول بمختلف مناطق المملكة.



رصد إعلانات تهدف إلى استعطف للحصول على المال "حقوق الإنسان" تعتبر بيع الأعضاء "ابتزازاً"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://sabq.org/0kkfde>

متابعة- الرياض:

حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من مغبة الانسياق خلف بعض الإعلانات الخاصة ببيع الأعضاء بدعوى حاجة أصحابها إلى المال، فيما أكدت على لسان عضو الجمعية ومستشارها القانوني خالد الفاخري، أن مثل هذه الإعلانات لا تخلو من محاولة "الابتزاز المتعمد" لفاعلي الخير بغية الحصول على المبالغ النقدية دون إتمام عملية البيع المزعومة. يأتي ذلك فيما أكدت جهات مختصة أن أغلبية مروجي الإعلانات يهدفون للتكسب المادي مقابل الاستعطف. ووفقاً لتقرير أعدّه الزميل عبد الحكيم الشهري ونشرته "الوطن"، قال عضو الجمعية ومستشارها القانوني إنه لا يمكن إنكار وجود أصحاب الحاجات في المجتمع، غير أن بيع الأعضاء ليست السبيل الأمثل للحصول على المساعدات، ولا سيما أن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات التي سعت إلى تسديد حاجات العاطلين عن العمل، والأرامل، والأيتام، والمعاقين، والمعسرين، وغيرهم.

في وقت شدد فيه الفاخري، على أن عمليات بيع الأعضاء مسألة محظورة محلياً بعد إقرار التشريعات المجرمة لها من قبل هيئة حقوق الإنسان الحكومية والمركز الوطني للتبرع بالأعضاء. وخلافاً لكل ذلك، يرى الفاخري أن بيع الإنسان لأعضائه هو تجاوز لما هو ليس حقاً له، وانتقاص من العنصر البشري، إذ إن الإنسان وأعضائه وروحه كلها ملك لله

وحده، كما أفتى بذلك أعضاء في هيئة كبار العلماء، وبالتالي فإنه بالإضافة إلى كون هذه الإعلانات مجرمة قانوناً، فهي مجرمة شرعاً قبل ذلك.

وعلق المستشار النفسي والأسري الدكتور عبد الله السلطان على إعلانات بيع الأعضاء التي لم تصل إلى الظاهرة، بتصوير من يقف خلفها بأنهم لم يرتبوا أولوياتهم على النحو الصحيح، إذ قدموا حاجتهم المادية على حساب صحتهم، على اعتبار أن الأضرار الصحية بعد العملية واردة ومتوقعة، ومهما كان المبلغ المدفوع لا يكافئ حجم الخسارة التي يخسرها الإنسان بسبب هذه الخطوة التي لم يحسبها بشكل دقيق.

وأكد السلطان أن هناك الكثير من الأبواب التي يمكن للشخص طرقها قبل التفكير في عرض أحد أعضائه للبيع، لكون المحافظة على الصحة وعلى تكامل الأعضاء أفضل وأولى من أن يقوم الشخص بالمقايضة بين المال وعضو من جسمه. وعن الأضرار الصحية المتوقعة لمثل هذا النوع من العمليات، قال السلطان "لو حصل نوع من الاضطراب في الكلية الموجودة أثناء العملية أو بعدها سوف يكون له الأثر النفسي للشخص مما قد يشعره بنوع من التفريط أو أنه كان متاحاً له أن يحافظ على صحته لكن هو الذي فرط بسبب استعجاله في مثل هذه القرارات"، وخلص إلى أنه "يرى المحافظة على البناء النفسي والجسدي والاستقرار بشكل عام في الحياة دون اللجوء لبيع الأعضاء كوسيلة لحل المشاكل المالية مهما كان العائد المترتب عليها".



”حقوق الإنسان“: بيع الأعضاء ”ابتزاز“

رصد إعلانات تهدف إلى الاستعطف للحصول على المال

المصدر: جريدة الوطن الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105679&CategoryID=5

الرياض: عبدالحكيم الشهري

اتخذت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، موقفاً حازماً من إعلانات بيع الأعضاء، واعتبرتها أحد سبل "الابتزاز" و"المتاجرة" بحسب ما أفاد لـ "الوطن" عضو الجمعية ومستشارها القانوني خالد الفاخري.

وفيما لم تصل الإعلانات إلى الظاهرة، وسط تأكيدات جهات رسمية عن أن أهدافها الاستعطف للحصول على المقابل المادي، أطلق الفاخري تحذيرات جادة من مغبة الانسياق وراء مثل هذه الإعلانات أو تصديق من يقف خلفها، في حين تصب آراء أعضاء في هيئة كبار العلماء على تحريم مسألة "بيع الأعضاء" بشكل قطعي، باعتبار أن آدمية الإنسان وأعضائه ليست ملكاً خاصاً وليست عرضة للمتاجرة.

وإلى جانب رأي الشرع، يقف القانون بصرامة من إعلانات "بيع الأعضاء"، إذ يرى الفاخري أنها نوع من "الاتجار بالبشر" الذي صدرت تشريعات حكومية بتجريمه وتعرض صاحبه للمساءلة القانونية، قائلاً "مهما بلغت الحاجة لدى الشخص فإن ذلك لا يخوله أن يعرض أعضائه للبيع"، مؤكداً أن الحكومة اتخذت إجراءات لتسديد حاجات العاطلين عن العمل والأرامل والأيتام والمعاقين والمعسرين وغيرهم.

حذرت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، من مغبة الانسياق خلف بعض الإعلانات الخاصة ببيع الأعضاء بدعوى حاجة أصحابها للمال، فيما أكدت على لسان عضو الجمعية ومستشارها القانوني خالد الفاخري، أن مثل هذه الإعلانات لا تخلو من محاولة "الابتزاز المتعمد" لفاعلي الخير بغية الحصول على المبالغ النقدية دون إتمام عملية البيع المزعومة. يأتي ذلك فيما أكدت جهات مختصة أن غالبية مروجي الإعلانات يهدفون للتكسب المادي مقابل الاستعطف.

وقال عضو الجمعية ومستشارها القانوني في اتصال مع "الوطن"، إنه لا يمكن إنكار وجود أصحاب الحاجات في المجتمع، غير أن بيع الأعضاء ليس السبيل الأمثل للحصول على المساعدات، لا سيما وأن الحكومة اتخذت مجموعة من الإجراءات التي سعت إلى تسديد حاجات العاطلين عن العمل، والأرامل، والأيتام، والمعاقين، والمعسرين، وغيرهم. وفي وقت شدد فيه الفاخري، على أن عمليات بيع الأعضاء مسألة محظورة محلياً بعد إقرار التشريعات المجرمة لها من قبل هيئة حقوق الإنسان الحكومية والمركز الوطني للتبرع بالأعضاء. وخلافاً لكل ذلك، يرى الفاخري أن بيع الإنسان

لأعضائه هو تجاوز لما هو ليس حقا له، وانتقاص من العنصر البشري، إذ إن الإنسان وأعضائه وروحه كلها ملك لله وحده، كما أفتى بذلك أعضاء في هيئة كبار العلماء، وبالتالي فإنه بالإضافة إلى كون هذه الإعلانات مجرمة قانونا، فهي مجرمة شرعا قبل ذلك.

وعلق المستشار النفسي والأسري الدكتور عبدالله السلطان في تصريح إلى "الوطن" على إعلانات بيع الأعضاء التي لم تصل إلى الظاهرة، بتصوير من يقف خلفها بأنهم لم يرتبوا أولوياتهم على النحو الصحيح، إذ قدموا حاجتهم المادية على حساب صحتهم، على اعتبار أن الأضرار الصحية بعد العملية واردة ومتوقعة، ومهما كان المبلغ المدفوع لا يكافئ حجم الخسارة التي يخسرها الإنسان بسبب هذه الخطوة التي لم يحسبها بشكل دقيق.

وأكد السلطان أن هناك الكثير من الأبواب التي يمكن للشخص طرقها قبل التفكير في عرض أحد أعضائه للبيع، لكون المحافظة على الصحة وعلى تكامل الأعضاء أفضل وأولى من أن يقوم الشخص بالمقايضة بين المال وعضو من جسمه. وعن الأضرار الصحية المتوقعة لمثل هذا النوع من العمليات، قال السلطان "لو حصل نوع من الاضطراب في الكلية الموجودة أثناء العملية أو بعدها سوف يكون له الأثر النفسي للشخص مما قد يشعره بنوع من التفريط أو أنه كان متاحا له أن يحافظ على صحته لكن هو الذي فرط بسبب استعجاله في مثل هذه القرارات"، وخلص إلى أنه "يرى المحافظة على البناء النفسي والجسدي والاستقرار بشكل عام في الحياة دون اللجوء لبيع الأعضاء كوسيلة لحل المشاكل المالية مهما كان العائد المترتب عليها".



"التربية" تصدر الجهات الحكومية الأكثر تعنيفا لموظفيها

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105679&CategoryID=5

جدة: سامية العيسى

كشفت معلومات التقرير السنوي السابع للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان عن العام الهجري 1431، عن أن وزارة التربية والتعليم هي الجهة الحكومية التي وردت ضدها أكثر شكاوى تظلم من موظفيها، حيث تمت مخاطبتها لإزالة أسباب التظلم في نحو 205 شكاوى، من بين 1748 خطابا وجهتها الجمعية لجهات حكومية مختلفة لإزالة أسباب تظلم الموظفين. وتصدرت قضايا العنف الإداري أنواع القضايا الواردة إلى جمعية حقوق الإنسان عام 1431، حيث بلغت تظلمات العنف الإداري 1746 قضية، من إجمالي القضايا التي تلقتها الجمعية في ذات العام والبالغ عددها نحو 4783 قضية، ووفقا للتقرير الذي حصلت "الوطن" على نسخة منه، فإن البلديات تأتي ثانيا بنحو 146 تظلمًا من مواطنين، فيما توزعت بقية القطاعات البالغ عددها نحو 46 قطاعا حكوميا وخاصة، في بقية المراكز بأعداد متفاوتة من شكاوى وتظلمات الموظفين والمواطنين. وتصدرت قضايا العنف تقرير الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بنحو 382 قضية، سجلت الرياض منها نحو 111 قضية، تليها الشرقية بـ 84 قضية، ثم جدة بـ 68 قضية، وجازان بـ 42 قضية، والمدينة المنورة بـ 39 قضية، ثم كل من مكة المكرمة 31 قضية والجوف 7 قضايا، وتوزعت قضايا العنف ما بين عنف بدني ونفسي، وحرمان من التعليم، وعن ناتج عن الإدمان، وحرمان من الزواج، وتحرش جنسي، وحرمان من رؤية الأم، والتعدي على راتب الزوجة، والحرمان من العمل. وبلغت قضايا العنف البدني والنفسي نحو 273 قضية، والحرمان من التعليم 11 قضية، وعن ناتج عن الإدمان 12 قضية، والحرمان من الزواج 25 قضية، و 12 قضية اتهام وقذف، و 11 قضية حرمان زوجة من الراتب، وقضية واحدة للمنع من العمل، و 10 قضايا تحرش جنسي.

مواقف صارمة ضد إعلانات "بيع الأعضاء" بالسعودية بعد رصد إعلانات تهدف إلى الاستعطاف للحصول على المال على حساب صحتهم

المصدر: جريدة العربية الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.alarabiya.net/articles/2012/07/06/224860.html>

العربية. نت

وقفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالسعودية، موقفا حازما من إعلانات بيع الأعضاء، واعتبرتها أحد سبل "الابتزاز" و"المتاجرة"، وفيما لم تصل الإعلانات إلى الظاهرة، وسط تأكيدات جهات رسمية أن الأهداف من وراء تلك الإعلانات هو الاستعطاف للحصول على المقابل المادي.

وأطلق عضو الجمعية ومستشارها القانوني خالد الفاخري تحذيرات جادة من مغبة الانسياق وراء مثل هذه الإعلانات أو تصديق من يقف خلفها، قائلا إنها نوع من "الاتجار بالبشر" الذي صدرت تشريعات حكومية بتجريمه وتعريض صاحبه للمساءلة القانونية، قائلا "مهما بلغت الحاجة لدى الشخص فإن ذلك لا يخوله أن يعرض أعضائه للبيع"، مؤكدا أن الحكومة اتخذت إجراءات لتسديد حاجات العاطلين عن العمل والأرامل والأيتام والمعاقين والمعسرين وغيرهم. في وقت شدد فيه الفاخري، على أن عمليات بيع الأعضاء مسألة محظورة محليا بعد إقرار التشريعات المجرمة لها من قبل هيئة حقوق الإنسان الحكومية والمركز الوطني للتبرع بالأعضاء.

ويرى الفاخري أن بيع الإنسان لأعضائه هو تجاوز لما هو ليس حقا له، وانتقاص من العنصر البشري، إذ إن الإنسان وأعضائه وروحه كلها ملك لله وحده، كما أفتى بذلك أعضاء في هيئة كبار العلماء، وبالتالي فإنه بالإضافة إلى كون هذه الإعلانات مجرمة قانونا، فهي مجرمة شرعا قبل ذلك.

وعلق المستشار النفسي والأسري الدكتور عبدالله السلطان، على إعلانات بيع الأعضاء التي لم تصل إلى الظاهرة، بتصوير من يقف خلفها بأنهم لم يرتبوا أولوياتهم على النحو الصحيح، إذ قدموا حاجتهم المادية على حساب صحتهم، على اعتبار أن الأضرار الصحية بعد العملية واردة ومتوقعة، ومهما كان المبلغ المدفوع لا يكافئ حجم الخسارة التي يخسرها الإنسان بسبب هذه الخطوة التي لم يحسبها بشكل دقيق.

وأكد السلطان أن هناك الكثير من الأبواب التي يمكن للشخص طرقها قبل التفكير في عرض أحد أعضائه للبيع، لكون المحافظة على الصحة وعلى تكامل الأعضاء أفضل وأولى من أن يقوم الشخص بالمقايضة بين المال وعضو من جسمه، بحسب صحيفة "الوطن".

الأضرار الصحية المتوقعة من بيع الأعضاء

وعن الأضرار الصحية المتوقعة لمثل هذا النوع من العمليات، قال السلطان "لو حصل نوع من الاضطراب في الكلية الموجودة أثناء العملية أو بعدها سوف يكون له الأثر النفسي للشخص مما قد يشعره بنوع من التفريط أو أنه كان متاحا له أن يحافظ على صحته لكن هو الذي فرط بسبب استعجاله في مثل هذه القرارات".

وأضاف أنه "يرى المحافظة على البناء النفسي والجسدي والاستقرار بشكل عام في الحياة دون اللجوء لبيع الأعضاء كوسيلة لحل المشاكل المالية مهما كان العائد المترتب عليها".

”تأهيل المدينة”.. الموت مستمر

المصدر: جريدة الوطن الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105505&CategoryID=3

المدينة المنورة، جدة: عبدالعزيز الحربي، سامية العيسى
في الوقت الذي تحاول فيه وزارة الشؤون الاجتماعية بذل مزيد من الجهود للحد من قضايا مركز التأهيل الشامل بالمدينة المنورة، شهد المركز أول من أمس تسجيل وفاة جديدة لنزيلة قادمة من منطقة تبوك، في حين سجلت حالة تعنيف جديدة بالرياض.

وفي التفاصيل أن المتوفاة - سيدة في العقد الرابع - تدهورت حالتها مما دفع إدارة المركز إلى استدعاء أحد أقاربها وأخذ موافقته على عملية جراحية عاجلة لها، غير أنها توفيت قبل العملية، ليرتفع عدد النزلاء المتوفين إلى 8 خلال شهرين. وفي الرياض، تقدمت مواطنة بشكوى ضد مركز التأهيل بالملز بعد اكتشافها آثار تعنيف وضرب على ابنها "التوحيدي"، وإيهاهما بأنه سقط من حافلة بعد عودته من المستشفى.

إلى ذلك، كشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالله اليوسف لـ "الوطن" أن الوزارة شرعت في التعاقد مع شركة خاصة لرعاية نزلاء التأهيل الشامل في كل المناطق، مشيراً إلى تغريم الشركة السابقة 500 ألف ريال. شهد مركز تأهيل المدينة الاثنين الماضي حالة وفاة جديدة لنزلاء تبوك المنقولين للمركز، ليصل عدد المتوفين منذ وصولهم قبل شهرين إلى 8 حالات، وفقاً لما كشفته مصادر مطلعة لـ "الوطن" أمس.

في حين سجلت حالة "تعنيف" في مركز تأهيل بالرياض. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة بمركز التأهيل بالمدينة أن المتوفاة هي سيدة أربيعينية، وأن إدارة المركز استدعت أحد أقارب النزيلة (ص.ع) بعد أن لاحظت تدهوراً شديداً في حالتها الصحية أثناء وجودها بالمركز، وتم أخذ موافقته في إجراء عملية جراحية عاجلة لها، غير أنها توفيت قبل موعد العملية.

من جهة أخرى أكدت المشرفة على مكتب حقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة، شرف القرافي، أن المكتب شكل لجنة لزيارة مركز التأهيل بالمدينة المنورة بقسميه الرجالي والنسائي. مشيرة إلى أنه خلال الزيارة تمت مقابلة الأطراف المعنية، ورصدت اللجنة بعض المخالفات، وأنه تم الانتهاء من تقرير الزيارة، وتم رفعه لرئيس جمعية حقوق الإنسان قبل أيام، مشيرة إلى أنه يمكن الرجوع للمسؤولين في الجمعية لمعرفة المخالفات المرصودة والتوصيات والاقتراحات التي وصلت لها اللجنة.

من جانبه أكد عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، المتحدث الإعلامي خالد الفاخري في تصريح إلى "الوطن" أن الجمعية اطلعت على الخدمات المقدمة للنزلاء بمركز تأهيل المدينة، ووقفت على بعض الإشكاليات في المركز، والتي من أبرزها زيادة أعداد النزلاء بالمركز وضعف الخدمات المقدمة للنزلاء، مشيراً إلى أن التقرير طالب إدارة الشؤون الاجتماعية بتخصيص عاملين مؤهلين للتعامل مع ذوي الإعاقة، وزيادة الإجراءات الوقائية وتغطية كامل المركز بكاميرات مراقبة، مؤكداً أنه تم التواصل مع الجهات ذات العلاقة وتزويد وزارة الشؤون الاجتماعية بالنتائج والتوصيات المقترحة التي انتهت إليها الجمعية وبعض المخالفات التي وقفت عليها اللجنة.

من جانب آخر أنهت إدارة الشؤون الاجتماعية في المدينة المنورة التحقيقات لكشف تفاصيل حادثة الطفلة سارة (8 سنوات) والتي تعرضت لكسر في ركبتهما الأسبوع الماضي بمحافظة ينبع أثناء عودتها من المستشفى لمركز تأهيل ينبع. وبحسب مصدر بالشؤون الاجتماعية سيتم توضيح نتائج التحقيق في بيان مستقل. من جهته أكد المتحدث الإعلامي لشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد الغنام أن شرطة المدينة المنورة لم يصلها أي بلاغ عن حادثة طفلة تأهيل ينبع ولم تفتح الشرطة التحقيق حتى إعداد هذا الخبر.

إلى ذلك، وفي تهمة جديدة لمراكز تأهيل الشؤون الاجتماعية تقدمت مواطنة بالعاصمة الرياض بشكوى ضد مركز التأهيل بالملز، وذلك بعد اكتشافها آثار تعنيف وضرب تعرض لها ابنها "التوحيدي" داخل المركز. مشيرة إلى أنها تلقت

من إدارة المركز إخطاراً بتعرض ابنها لإصابة نتيجة سقوطه من حافلة المركز أثناء عودته من المستشفى، وبمشارحتها لابنها الذي لم يتجاوز الثانية عشرة وجدت به آثار ضرب وتعنيف في أماكن متفرقة من جسده ووجدته فاقدًا لإحدى أسنانه الأمامية. وتشير المواطنة إلى أن ابنها أخبرها أن عاملة المركز قامت بضربه وتسببت بسقوط إحدى أسنانه، وعندما تقدمت بشكوى مكتوبة رفضت إدارة المركز قبولها، بحجة أنهم غير مخولين باستقبال شكوى أسر النزلاء.



اتهم أحوال حائل بتغيير اسم طفله إلى "نايف" مواطن يشكو الأحوال في حقوق الإنسان متهماً برفض اسم "النايف"

المصدر: جريدة سبق الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://sabq.org/mlkfde>

عبد الله البرقاوي- سبق- الرياض:
أعلن مواطن في منطقة حائل، عزمه رفع شكوى رسمية للجهات الحقوقية في المملكة، نتيجة رفض قبول اسم أطلقه على طفله الجديد، مشيراً إلى أن الاسم غير مخالف للشريعة أو للتقاليد ولا يوجد ما يمنع قبوله، مؤكداً حريته في تسمية طفله. وقال نواف نايف في اتصال هاتفي مع "سبق" إنه رزق بمولود جديد اتفق وحرمه على تسميته "النايف"، مبيناً أنه أنهى أوراق المستشفى بهذا الاسم، وبعد تقدمه للأحوال المدنية في حائل لتسجيل الاسم فوجئ بحذف الحرف الأول والثاني من الاسم محولين الاسم إلى "نايف".
ويضيف "ناقشت المسؤولين في الأحوال المدنية ولم أجد إجابة شافية عن أسباب تغيير الاسم ورفض سم "نايف"، رجعت وبحث في النظام، فلم أجد الاسم ضمن الأسماء الممنوعة حيث إن الأسماء الذي مُنعت أخيراً كانت "الوليد، الخالد" إضافة للأسماء المركبة".
المواطن أكد مواصلة محاولاته تغيير اسم طفله من نايف إلى الناييف، كاشفاً عن عزمه تقديم شكوى رسمية للجهات الحقوقية، مشدداً على أن تسمية طفله تعتبر حرية شخصية كما أن الاسم الذي اختاره ليس مخالفاً للشريعة أو التقاليد أو الأنظمة.
وطالب المواطن الجهات المعنية بتفسير أسباب تغيير اسم طفله في أحوال حائل والنظر في شكواه وطلب إعادة الاسم للاسم الذي اختاره لطفله.

2000 رجل يسعون للعفو عن عريس سجن الطائف

أمل: تكفى يا راشد تنازل عن صديق أبوك

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120705/PrinCon20120705515218.htm>

عبدالله المقاطي، محمد علي السبيعي (ظلم، الخرمة)
بعثت الطفلة أمل ابنة سجين عريس سجن الطائف عوض الحربي المحكوم بالقصاص، رسالة مناشدة ورجاء لـ«راشد» ابن القتيل، أملا في العفو عن والدها، في فرصة العفو الأخيرة اليوم خلال زيارة قبيلتها لقبيلة الشاب راشد في محاولة الحصول على العفو وعتق رقبة والدها.
وقالت أمل طفلة العاميين والنصف في رسالتها «تكفى يا راشد تنازل عن صديق أبوك».
ويتقاطر أكثر من 2000 رجل من قبيلة حرب وقبائل أخرى، لمحافظة الخرمة صباح اليوم الخميس، لزيارة قبيلة سبيع، طلبا للعفو عن السجين عوض الحربي.
وتشارك لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، في مساعي الصلح ومحاولات العفو عن الحربي وعتق رقبته بعدما اقترب موعد تنفيذ حكم القصاص ببلوغ ابن القتيل سن الرشد.
وذكر لـ«عكاظ» عضو لجنة إصلاح ذات البين بإمارة منطقة مكة المكرمة الشيخ عبدالله حماد العصيمي، بأنه سيتوجه لحضور هذا اللقاء ممثلا عن اللجنة للمشاركة في مساعي العفو أملا في عتق رقبة السجين عوض الحربي وتنازل أهل الدم.
وأشار عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان المستشار خالد الفاخري أن الجمعية تأمل في الصلح والتسامح وعتق رقبة السجين الحربي، مناشدا أهل الدم للتنازل والعفو عن الحربي.
وأضاف الفاخري «من يعتق رقبة مسلم، له أجر عظيم، والجمعية تحث على العفو والتسامح، كما أن خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله - له مساع مشكورة وعديدة في هذا المجال لأهمية العفو والتسامح وللأجر العظيم في عتق الرقبة».
وكانت القبائل قد اتفقت على الاجتماع ومناشدة أهالي الخير للتدخل بالشفاعة لإنقاذ رقبة عوض عيد الحربي، بعدما ظل وراء السجون لمدة تتجاوز 18 عاما، حيث احتقل داخله بزفافه في شوال من عام 1428هـ، من كريمة زميله في السجن، والذي نفذ فيه القصاص بعد زواج ابنته بأشهر، فيما رزق السجين داخل السجن بمولودة اسمها «أمل»، أملا في الحصول على العفو، والتي تبلغ من العمر حاليا سنتين ونصف السنة.

حق إلهي تمنعه العادات.. ومجتمعات تفضل الجاهلية وارثات يحرم من الميراث.. معاناة الوارثة.. ثرية تعيش الكفاف!

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/384743>

جدة، حائل – فوز العبدلي، رجاء عبدالهادي
كشفت دراسة حديثة أجرتها إحدى الباحثات في جامعة الملك عبد العزيز أن 60% من الوارثات يلجأن للمحاكم الشرعية للمطالبة بحقوقهن في الميراث، الأمر الذي يكشف أن بعض الأسر في المملكة مازالت ترفض أن يكون للمرأة ذمة مالية مستقلة لها، بناءً على معايير قبلية، متجاهلين تعاليم الإسلام التي جاءت لتقضي على كل المفاهيم الخاطئة والأفكار التي تهضم حقوق المرأة الشرعية في المجتمع، ومن ضمنها حق الميراث. فبعض العادات والتقاليد عند بعض القبائل ترى توريث المرأة أمراً معيباً وتتخذ كل طرق الحيلة لإسقاط حقها من الميراث أو مساومتها عليه من الميت قبل وفاته باعتقاد منهم أن المرأة لو ورثت فإن نصيبها سيذهب إلى زوجها وأهله، وبعض الحالات لا تجد سبيلاً إلى القضاء بسبب العائق الاجتماعي، وكلما زاد وعي المجتمع ومعرفة الإنسان حقوقه تقلصت مساحة هذه الجريمة وتسترد المرأة حقها عن طريق القضاء.

فهم خاطئ
وأوضح الشيخ الدكتور أحمد المعبي أن الميراث فرضه الله سبحانه ونزلت سورة النساء مشيرة إلى الميراث عامة تأمر الوارثين بضرورة تقسيم الميراث وأوصى بحق المرأة في هذا الخصوص وأشار إلى أن المرأة ترث أكثر من الرجل، وأنها ترث ست عشرة مرة، وأضاف المعبي أنه من المفترض ألا يخالف الناس الشريعة، لأن الله عز وجل حدد نصيب المرأة وحدد نصيب الرجل، فالمرأة في الميراث هي الأصل والقرآن يشير إلى أنه إذا كان قد ثبت حق الرجل وفاق بأربع مرات عن المرأة فإن المرأة تفوقه ست عشرة مرة، وأن الدين كرمها وأعطاهها حقها، وللأسف هناك فهم خاطئ للآية الكريمة قوله تعالى «يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِلْمِائَةِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْمِائَةِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفَعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا».

ليس لأنه ذكر
وأشار المعبي إلى أن معنى «للذكر مثل حظ الأنثيين» لولاية الأخ على أخته ومسؤوليته عليها من مأكلاً ومشرباً ومسكناً وليس لأنه ذكر بل لأنه مسؤول عن الأنثى ثم أرفد سبحانه تكرار ذكر حق الأنثى بقوله «فإن كن نساءً فوق اثنتين فلهن ثلثاً ما ترك» ثم أرفد سبحانه مرة ثالثة وأشار بحق الأنثى «وإن كانت واحدة فلها النصف» لتتأمل هذا التذكير والتكرار بحق الأنثى التي كرمها سبحانه من الجهتين بالميراث وبحق الوصاية وكم آية في كتاب الله أشارت إلى حقها الشرعي، لأنها الأم والزوجة والأخت والابنة.

مساواة في الأخذ
من جهتها كشفت عضو حقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين حماد أن الميراث ليس حقاً عاماً من حقوق الإنسان، ولكنه حق شرعي فرضه الله، وتنوه إلى أن آية في كتاب الله تشير بعدم تعدد حدوده قال تعالى: «تلك حدود الله ومن يطع الله ورسوله يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها وذلك الفوز العظيم. ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده يدخله ناراً خالداً فيها وله عذاب مهين».

واجب العلماء والقضاة

وأضافت سهيلة: أنا بدوري أناشد المشايخ بالتنويه عبر الفضائيات وعدم السكوت عن الأمر وكيف يسكتون ويتجاهلون المطالبة بإعطاء المرأة حقها الشرعي لا بد من نشر الأمور الشرعية التي تخص الدين بدون حصر لأن العلماء مطالبون بعدم كتم قول والتنويه أن من يحرم حق المرأة عقابه عذاب النار. كيف يخالفون أمر الله؟

من جانبه أوضح المستشار القانوني د. خالد أبو راشد أن مثل هذه القضية الهامة التي تثير الجدل في بعض الأوساط الأسرية يجب أن تأخذ مجراها الشرعي والقانوني لتجنب العادات الجاهلية التي لا تمت للدين بأي صلة. وأضاف: هذه الشريعة لا يختلف عليها اثنان، ونحن ضد من يخالفها، وأن الله عز وجل حدد نصيب الرجل ونصيب المرأة فحقها هنا مفروض وهو نصف ما يرث الرجل، فالله سبحانه وتعالى يفرض هذا النصيب ولماذا نقول أنها عادات وتقاليد إنها بالعكس مخالفة للشرع والقانون، ومن حق المرأة أن تطالب بحصولها على الميراث، إن كل من يرى أن مطالبة المرأة بحقها الشرعي فيه مخالفة للعادات والتقاليد فهو جاهل ونحن لسنا في عصر الجاهلية والعصبية القبلية. تطور المجتمع المدني

وقال الكاتب محمد الهرفي إن حرمان المرأة من الميراث موجود بين بعض القبائل بصفة عامة حتى بين القبائل العربية وليس على نطاق واسع حيث بدأت تقل النسبة عن الماضي، وأشار إلى أن المسؤولية أولاً وأخيراً تقع على المرأة التي تسكت عن حقها ولا تطالب به، ويعتبر ظلماً يؤثر على أولادها وأهلها، وأقل ما يجب أن تطالب بكل ما وفره لها الشرع من حقوق، والقانون ضد السكوت عن الحق وعدم المطالبة به، وكل هذا الظلم الاجتماعي لاشك سينتهي في ظل الانفتاح والتطور الفكري وتعدد وسائل الإعلام والفضائيات والإنترنت وكل ما يساعد ويمكن المرأة من حصولها على حقها الشرعي.

عداوات الخال

من جهتها كشفت الاختصاصية النفسية حياة ملاوي أن ما دامت المرأة متمسكة بحقها الشرعي فهي حريصة على تطبيق شرع الله وأن الدين يساندها ويقف بجوارها، وتشير أن إعطاء المرأة حقها وعدم ظلمها وإرغامها يساعد في تهيتها نفسياً لتربي أبنائها تربية سليمة مستقرة تساعد في خلق روح الود والتفاهم لنعم بين أبناء جيل الغد وتبنى مجتمعاً خالياً من الخلافات والمنازعات حول أمور دنيوية تنتهي ويبقى الود والسلام وأما إذا حرمت من ميراثها قد تتولد نوازع الشر داخل النفوس وتخلق روح العداوة والتنازع وفي بعض المجتمعات نجد جيلاً عمت فيه البغضاء وانتشرت بينهم، فابن الأخت يعادي خاله وأبناءه، وقد تكون روح العداوة مستمرة جيلاً وراء جيل.

جرائم قتل

وتقول الاختصاصية الاجتماعية عبير الدوسري: دائماً ما نسمع عن الخلافات التي تقع داخل الأسر التي في الغالب قد تتطور إلى جرائم غير متوقعة كالضرب والهجوم وقد تتحول إلى جريمة قتل وكلها بسبب ظلم المرأة مثل المطالبة وإثبات حق الميراث فلماذا لا يثبت الوصي حق المرأة وحق الورثة قبل أن ينقع أي خلاف أسري لصالحه أولاً ثم لصالح من حوله من ورثة؟

ميراث فوق المليون

من جهتها قالت أم عبد الرحمن: عندما يفرض لي الله نصيبي من إرث والدي الذي يفوق المليون ريال وأحرم منه راضوخا لتلك العادات المتعصبة في أن أطالب والدتي وأخي من نصيبي من الميراث رغم حاجتي المالية وظروفي المعيشية إلا أنني أترجع في أن أطلبهم، لكن الصحيح يجب أن أوضح لهم أن هذا نصيبي ويجب حصولي ولو على جزء منه لكي أحد من احتياجاتي المالية، خاصة أن لدي أطفال تدفعني الحاجة أحياناً أن ألجأ للوقف أمام أخي عنوة وأطالب بمستحقاتي المالية.

قيود اجتماعية

وتوافقها الرأي أم عبدا الله وهي أم لثلاثة أبناء تشير إلى أن الأمر أصبح مجرد قيود اجتماعية ويجب القضاء عليها لأنني عانيت كثيراً من مطالبة أهلي بأخذ الميراث الذي فرض لي ولماذا أترك أراضي وبيوت ومال لا يحصى دون أن يكون لي نصيب فأنا على حق وأطالب بشرع الله وليس في ذلك شيء يغضب حتى لو خسرت أهلي وأرى أن أطفال زوجي أحق من أي شخص في ميراثي الذي فرض لي في كتاب الله الحكيم وسوف أطالب وأوصي أبنائي بمطالبتهم بحقهم ولو استدعى الأمر بعدم موافقتهم بإعطائي حصتي. أخ متهرب

وتقول (ج.ف) من منطقة حائل 53 عاما وربة منزل: «كان أبي رحمه الله يعامل أخي الأكبر معاملة خاصة بحكم أنه الذكر وليس الأنثى، و كان يوليه كل شي وأنه الأهم حتى تولد لديه الإحساس أنه يستطيع امتلاك كل ما يرغب، كنت أعني هذا الفرق في المعاملة ولكن ما كان يهون علي الأمر وجود أختي من الأب معي ، ومع مرور الوقت تزوجت ولكن لم أحصل حتى على مهري إذ أن أبي حفظه مع ممتلكاته ولم أستطع الاعتراض ، ازداد حب أخي للتملك وتخطى الأمور البسيطة حتى وصل إلى مرحلة يرفض فيها تقسيم الميراث فيما بيننا بعد وفاة والدي ، وفي كل مرة أحاول فتح الموضوع معه أراه يتمادى أكثر ويتهرب. عيب وفضيحة!

وتضيف (ص.ن) «مر علي وقت احتجت فيه لبعض المال لمساعدة ابني في الجامعة ولم أكن أملك كثيرا من المال ولم أجد غير أخي لمساعدتي فزرتة في بيته وطلبت منه بعض المال وأخبرته أنه يمكن خصم ذلك فيما بعد من نصيبي من الميراث لكنه أجاب بالرفض ، وفي هذه اللحظة أدركت أنه يجب علي المطالبة بحقي، لكن الكل واجهني بهذه الكلمات «عيب»، «ستصبح فضيحة»، «ماذا سيقول الناس».

ابن باز: الذين يحرمون النساء من الميراث خالفوا الشرع وتأسوا بالجاهلية وفي فتوى للشيخ عبد العزيز عبد الله بن باز - رحمه الله - قال إنه لا يجوز لأحد من الناس أن يحرم المرأة من ميراثها أو يحتال في ذلك، لأن الله سبحانه قد أوجب لها الميراث في كتابه الكريم وفي سنة رسوله الأمين عليه الصلاة والسلام وجميع علماء المسلمين على ذلك. قال تعالى: يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمُ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبَوَاهُ فَلِأُمِّهِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ [2]. الآية من سورة النساء، وقال في آخر السورة: يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنْ امْرُؤٌ هَلَكَ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ فَلَهُمَا الثُّلُثَانِ مِمَّا تَرَكَ وَإِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِّجَالًا وَنِسَاءً فَلِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [3].

فالواجب على جميع المسلمين العمل بشرع الله في الموارث و غيرها، و الحذر مما يخالف ذلك و الإنكار على من أنكر شرع الله، أو احتال في مخالفته في حرمان النساء من الميراث أو غير ذلك مما يخالف الشرع المطهر ، و هؤلاء الذين يحرمون النساء من الميراث أو يحتالون في ذلك - مع كونهم خالفوا الشرع المطهر و خالفوا إجماع علماء المسلمين - قد تأسوا بأعمال الجاهلية من الكفار في حرمان المرأة من الميراث ، و الواجب عليكم و على غيركم الرفع إلى ولاة الأمور عمن يدعو إلى حرمان المرأة من الميراث أو احتال في ذلك حتى يعاقب بما يستحق بواسطة المحاكم الشرعية.

13 % يفضلن المواجهة القانونية للحصول على الميراث
قمنا ضمن إعداد هذه القضية باستقصاء رأي خمسين امرأة يعانين من مشكلة الميراث من عدة قبائل داخل المملكة، وتكشف لنا النسب المئوية ما بين الرفض لهذه العادات القبلية والمطالبة بالميراث مع التأييد للجوء للقانون - إذا لزم الأمر - وبين المعارضات للتعصب القبلي مع المطالبة ودياً بالميراث ورفض اللجوء للقانون، وبين التأييد للمذهب القبلي، وكانت النتيجة كالتالي:

75 % لنساء يطالبن بحصتهن بالميراث بشكل ودي وبالحوار والإقناع مع عدم تأييدهن للعادات القبلية و رفضهن اللجوء للقانون.

13 % لنساء يطالبن بحصتهن من الميراث بالإقناع وفي حالة عدم الاستجابة يفضلن اللجوء للقانون ومواجهة الوصي عليهن.

12 % يؤيدن العادات والتقاليد القبلية بعدم الحصول على حصتهن من الميراث.

تقرير سعودي: يدعو لتطبيق العقوبة على زواج السعوديين من أجنيات

المصدر: جريدة الوكعم الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://alweeam.com/archives/139821>

الرياض-الوكعم:

ألمح التقرير السنوي الثالث لجمعية حقوق الإنسان الصادر حديثاً إلى وجود عدد من السعوديين ممن تزوجوا من نساء أجنيات من بلدان مختلفة، وبعض هذه الزيجات تمت دون موافقة رسمية أو أوراق تثبت ذلك الزواج ما تسبب في حدوث مشاكل إنسانية واجتماعية خاصة للأبناء الذين تركوا في تلك الدول، إما لعدم رغبة الآباء تحمل المسؤولية أو لعدم قدرتهم على إحضارهم للعيش معهم لعدم حصولهم على موافقة الجهات الرسمية. وكشف التقرير الحقوقي أبرز مشاكل أبناء السعوديين بالخارج التي رصدتها التقرير كانت معاناة البعض من الفقر الشديد خاصة بعد رحيل آبائهم عنهم سواء بالوفاة أو الانفصال عن الأم أو الهجر أو التغيب والإنكار، وكذلك عدم وجود سكن مناسب للبعض حيث تم رصد حالات لفتيات سعوديات لم يتجاوزن 14 أو 15 سنة يسكن في غرفة مع 6 أشخاص، بعضهم ليسوا محارم لهن، إضافة إلى صعوبة قدومهم إلى المملكة وصعوبة تعرفهم على عائلاتهم وذويهم ورفض بعض آبائهم الاعتراف بهم. وأشار التقرير إلى أن حل هذه المشكلات يتطلب إجراءات نظامية وإدارية، على رأسها الإسراع بإصدار نظام زواج السعوديين من أجانب وتيسير دخول زوجة وأبناء من تزوج من المواطنين والاعتراف بهذا الزواج حتى مع عدم الحصول على موافقة مسبقة على الزواج، وتطبيق عقوبات مالية عليهم دون إلحاق ضرر بحقوق الزوجة أو الأبناء. ولفت إلى قيام الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج (أواصر) بجهود في هذا المجال بدعم من وزارة الداخلية، من حيث تقديم الرعاية والمساعدة لعدد من الأسر السعودية في الخارج.



اعتماد لائحة الاتهام النهائية للجيزاوي.. وبدء محاكمته

الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.al-madina.com/node/389029>

داود الكثيري - جدة

اعتمد رئيس هيئة التحقيق والادعاء بالرياض الشيخ محمد بن فهد آل عبدالله وفرع الهيئة بجدة أمس لائحة الاتهام النهائية الموجهة بحق المصري أحمد ثروت السيد الجيزاوي والمتهم بتهريب أقراص مخدرة إلى المملكة عبر مطار الملك عبد

العزیز منذ حوالي أربعة أشهر، وذلك تمهيدا لمحاكمته في المحكمة العامة بجدة بحكم اختصاصها في مثل هذه القضايا وذلك مطلع الأسبوع المقبل.

من جهته أوضح مندوب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمكلف بمتابعة وسلامة سير التحقيق في القضية المحامي سليمان بن سالم الحيني في اتصال هاتفي مع «المدينة» أن اللائحة صدرت بالأمس موجهة تهمة إلى الجيزاوي ورفقائه باسم «تهريب وتلقي مواد مخدرة»، وأن الملف برمته قد أحيل بالأمس إلى المحكمة العامة بجدة حيث أنهم بصدد تحديد موعد لجلسات المحاكمة وتعيين القاضي الذي سيتولى النظر في القضية».

وأشاد الحيني بصفته مندوب الجمعية بفرع هيئة التحقيق والادعاء بمحافظة جدة وذلك لقيامه بتسهيل مهمة الجمعية في الاطلاع على كافة الأوراق وحيثيات القضية وكذلك إتاحة المستشار القانوني بالقنصلية المصرية ومندوب الجمعية الاطلاع على كافة التفاصيل والتواصل المباشر مع المتهم المصري وتوفير كافة المعلومات بالقضية ومقابلة المتهم أكثر من مرة.

وقدم الحيني شكره وتقديره للرئيس السابق لفرع هيئة التحقيق والادعاء بمحافظة جدة الشيخ غرم الله الغامدي، وكذلك رئيس دائرة المخدرات والمؤثرات العقلية بالفرع الشيخ عبد الهادي المحبوب ومحقق القضية الذين قاموا بكافة التسهيلات للجمعية وتعاونهم معها من أجل حصول المتهم على كافة الحقوق والتي كفلتها أنظمة المملكة.

ومن المتوقع أن يقوم قاضي المحكمة المباشر للقضية بتحديد موعد الجلسة وتحضير الخصوم حيث يبدأ المدعي العام بتوجيه لائحة الاتهام إلى الجيزاوي ثم يتيح القاضي له بعد ذلك الرد على كافة التهم والحصول على نسخة من لائحة الاتهام.



تحويل أحمد الجيزاوي وشريكه المصري والسعودي إلى المحكمة بعد صدور لائحة الاتهام النهائية بإدانته

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alsharg.net.sa/2012/07/09/385059>

الدمام - نعيم تميم الحكيم

أصدرت هيئة التحقيق والادعاء العام، أمس، لائحة الاتهام النهائية في حق المتهم المصري أحمد الجيزاوي، المتهم بتهريب حبوب مخدرة إلى المملكة عن طريق مطار الملك عبدالعزيز الدولي في جدة، وأحالتها للمحكمة. وأوضح المحامي الموكل بمتابعة القضية سليمان الحيني لـ«الشرق» أن لائحة الاتهام أدانت الجيزاوي وشريكة بتهمة تهريب المخدرات، موضحاً أن لائحة الاتهام شملت الجيزاوي وشريكه والمتهم السعودي الذي لم تثبت إدانته حتى الآن. وأعاد تأخير بت القضية إلى ماطلة الجيزاوي، الذي ادعى أكثر من مره أنه لا يعلم خطورة الأدوية التي يحلمها، وطالب بإعطائه فرصة ليتصل بزوجه في مصر ويحضر أوراق تثبت براءته، مضيفاً أن الزوجة ماطلت في إرسال الأوراق، مبيناً أنه لم يصل شيء، وأثبتت التحقيقات أن المتهم يعلم خطورة هذه الأدوية. وأشار إلى أن المتهم أكد أمام المحقق «أنه إذا ثبتت عليه القضية فلن يترك صديقه المصري والمتهم السعودي الآخر، في إشارة ضمنية لاعتراؤه بالتهريب».



اعتماد لائحة الاتهام النهائية للجيزاوي وبدء محاكمته الأسبوع المقبل

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://sabq.org/Cskfde>

متابعة- جدة:

اعتمد رئيس هيئة التحقيق والادعاء بالرياض الشيخ محمد آل عبد الله وفرع الهيئة بجدة، أمس، لائحة الاتهام النهائية الموجهة بحق المصري أحمد ثروت السيد الجيزاوي؛ المتهم بتهريب أقراص مخدرة إلى المملكة عبر مطار الملك عبد العزيز منذ حوالي أربعة أشهر، تمهيداً لمحاكمته في المحكمة العامة بجدة بحكم اختصاصها في مثل هذه القضايا وذلك مطلع الأسبوع المقبل. ووفقاً لتقرير أعدّه الزميل داود الكثيري ونشرته "المدينة"، أوضح مندوب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان والمكلف بمتابعة وسلامة سير التحقيق في القضية المحامي سليمان الحيني أن اللائحة صدرت بالأمس موجهة تهمة إلى الجيزاوي ورفقائه باسم "تهريب وتلقي مواد مخدرة"، وأن الملف برمته قد أحيل إلى المحكمة العامة بجدة حيث أنهم بصدد تحديد موعد لجلسات المحاكمة وتعيين القاضي الذي سيتولى النظر في القضية. وأشاد الحيني بصفته مندوب الجمعية بفرع هيئة التحقيق والادعاء بمحافظته جدة وذلك لقيامه بتسهيل مهمة الجمعية في الاطلاع على كافة الأوراق وحيثيات القضية وكذلك إتاحة المستشار القانوني بالفتوى المصرية ومندوب الجمعية الاطلاع على كافة التفاصيل والتواصل المباشر مع المتهم المصري وتوفير كافة المعلومات بالقضية ومقابلة المتهم أكثر من مرة. ومن المتوقع أن يقوم قاضي المحكمة المباشر للقضية بتحديد موعد الجلسة وتحضير الخصوم حيث يبدأ المدعي العام بتوجيه لائحة الاتهام إلى الجيزاوي ثم يتيح القاضي له بعد ذلك الرد على كافة التهم والحصول على نسخة من لائحة الاتهام.



وزارات الدولة تدرس تقريراً لحقوق الإنسان ينتقد التبليد الإداري لدى القيادات

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386991>

أبها - عبده الأسمرى

تدرس وزارات الدولة ما ورد لها من جمعية حقوق الإنسان، حول ضعف أداء الأجهزة الحكومية العام الماضي. ويبن رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني لـ «الشرق» أمس أن التقرير أوضح وجود ضعف في الكفاءات الإدارية في الأجهزة الحكومية، ما تسبب في ضعف مؤشر الأداء، مؤكداً أن الجمعية لن تتوقف عند التقرير المرفوع، ولكنها

ستواصل رصد الشكاوى، مضيفاً أن الجمعية طالبت بإيجاد ضوابط واضحة لاختيار القيادات في الأجهزة الحكومية، تبنى على أساس السيرة الذاتية للمرشح أو المقابلة الشخصية والخطة المستقبلية التي سيقدمها، وملاحظة ضعف الكفاءة الإدارية والتبذل الإداري وغياب الحس الحقوقي والإنساني عند بعض القائمين على الأجهزة، وبيّن أن الجمعية انتقدت المحسوبة والوساطة في تعيين بعض القيادات، ورصدت تهمة بعض المديرين للمتميزين من موظفيهم، لأسباب غير موضوعية.



القرافي: نتحقق من شكوى المعنفات أسرياً ونتابعها وفق آلية منظمة سيدات يطالبن بمراكز جديدة وجسور تواصل مع حقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389080>

أحمد سالم الجهني - المدينة المنورة
أكدت مشرفة مكتب الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة المدينة المنورة شرف القرافي أن الجزء الأكبر من شكاوى العنف الأسري يتم تلقيه من خلال الفاكس والهاتف أو الإيميل أو تلك التي يتم رصدها من خلال ما ينشر في وسائل الإعلام. وأضافت القرافي يتم بعد ذلك تقصى الحقائق من خلال جلسات الاستماع وجمع المعلومات من مصادرها حيث نلجأ إلى هذه الآلية للتحقق من إدعاء الشخص مقدم الشكوى وبحث شكاواه.

حالات المصالحة بين الطرفين
وقالت شرف: نعمل في حالات على المصالحة ما بين الطرفين حفاظاً على تماسك الأسرة ويتم ذلك بموافقة المشتكية مع احتفاظها بحقوقها في اللجوء إلى الجهات القضائية المختصة للمطالبة بحقوقه وتوعى بإجراءات قضيتها وتقديم المساندة القانونية لها ليكون أمامها حق الاختيار سواء التمسك بحقوقها أو تنازلها. مشيرة إلى أن الحالات التي تستدعي تدخل جهات أخرى فإنه تتم مخاطبات تلك الجهات إما لتوفير الحماية للضحية أو لإتخاذ الإجراءات النظامية المعتادة في مثل هذه الحالات ومن قبل الجهات ذات الاختصاص. وأضافت شرف القرافي: إن مكتب الجمعية يكثف الجهود في مجال نشر وتنمية الوعي الحقوقي بين كافة فئات وشرائح المجتمع وفق مانصت عليه الشريعة الإسلامية السمحة والأنظمة المحلية والإتفاقيات الدولية التي إنضمت لها المملكة.

انتهاك الحقوق
وقالت شرف القرافي مشرفة مكتب جمعية حقوق الإنسان بالمدينة: أشيد بما نجده من تعاون الجهات الحكومية في إيجاد حلول لكافة المشكلات أو الممارسات التي تمثل انتهاكاً لحقوق المرأة والطفل، وفق ما تنص عليه الإجراءات النظامية. حيث أن بعض قضايا العنف الأسري لا يمكن لأي جهة لوحدها أن تقوم بمعالجة هذه المشكلة لابد أن تكون جميع الجهات شراكة في المعالجة. لاسيما وأنه أصبحت في جميع الوزارات والإدارات لجاناً وأقساماً لحقوق الإنسان والحماية.

العنف الأسري
وكانت عدد ممن تعرّضن للعنف الأسري الذي يصنف في خانة العنف الآباء والأمهات ضد أبنائهم بفتح مراكز بالقرب منهم أو أرقام مجانية يمكن الاتصال بها لحمايتهم من العنف الذي أصبح هاجساً وقلقاً لدى الكثير. وقالت ن. ح: لدي سبعة أبناء وجميعهم بمراحلهم الدراسية يأتي والدهم أحياناً ويندفع إلى ممارسة العنف ضد أبنائي بسبب مشكلة قد حصلت له ويكون شديد الغضب مما تسبب لبعض من أبنائي بهاجس نفسي وخوف مرير. وشاركتها م. ع. قائلة: أنا أم لأثنين من الأبناء ومنفصلة عن زوجي منذ 9 سنوات وبعد انفصالنا ازداد عنفه على أبنائي يهددهم بعدم الذهاب للمدرسة وأخذهم مني بالقوة بعد أن حرّمهم حنانة سنين و الآن يريد أخذهم مني وتركهم وسط

زوجاته !! وتقول م. ن. : إن ابنتي حبست قبل ذلك بين أشقاء زوجة طليقي وخرجت الزوجة وتركت ابنتي بين رجال أغرباء!!! . وتقول م. ن. : كذلك تعرضت ابنتي ذات 17 ربيعاً لضرب من قبل طليقي مما أدى لضربها في كثير من الأحيان والأتيان بها إليّ غائبة عن الوعي وحملها إلى المستشفى وكانت نتيجة ذلك غرز آثار نفسية عميقة ستبقى رفيقته طوال حياتها !! وتقول م. ن. : إن ابنتي حالتها النفسية سيئة جداً وعلاوة على ذلك حرمانها من المصروف مما يضطرها للذهاب للمدرسة بدون أن تفتح ريقها بشيء !! وتطالب م. ن. بوجود جهة أو مركز يمكن الرجوع إليه ليحميني أنا وابنتي مما نتعرض له!!.

التوبيخ والتشجيع

وتقول م. س. أم لأربعة أبناء: يتعرض أبنائي للتحقير من قبل والدهم بشتهم وقد تعود على ضرب أبنائي على كل صغيرة وكبيرة وبذل تشجيعهم يتم توبيخهم مما أثر عليهم بدراستهم وفقدان الثقة بأنفسهم!!! وتقول م. س. طالبت زوجي لأكثر من مرة لكن لم أجد نتيجة مما اضطرني لأخذ أبنائي إلى والدتي حتى تتحسن حالتهم النفسية !! وتقول م. س. أين هذا التأديب الرباني ممن ينادون أبناءهم : يا أعور . يا أعرج . فيمتنون كرامتهم لماذا لا تكون هناك مراكز بكل حي لتعالج العنف الأسري وتقف على الحالات وتكون قريبة منّا؟؟!! .

لا أحد من الإخوة يجرؤ على الشهادة ضد أمه أو والده وتقول المعلمة هنادى عبدالعزيز: إن الضحية الابن أو الابنة ممن تعرضوا للعنف الأسري يسبب لهم ذلك حالة من القلق.

العنف الأسري وآثاره

المشرف التربوي بإدارة التربية والتعليم الدكتور يوسف بن هليل الحربي يقول: لسنا بصدد تعريف العنف الأسري فالكل لا يخفى عليه هذا المصطلح المخيف ، إلا أن الجانب المهم قبل الخوض في الأسباب والآثار وكيفية التعامل معه . فيما أن ساحة العنف الأسري ، تمتد بامتداد مظلة العائلة ، التي سيحلبها العنف من مظلة إلى رحي وساحة معركة ليس فيها منتصر ، وأن أطراف المعركة الفعليين هم من يقطن تحت هذه المظلة وبين طبقي الرحي . وقال المشرف التربوي الدكتور يوسف على هذا فهم الأبناء أو أحد الزوجين أو أبناء أحد الزوجين ، والحق أن الضحايا بعد أن تضع الحرب أوزارها وتخمد على دخان نارها ، هم الأضعف في ساحتها وهم عادة الأبناء ثم النساء ، ولعل هول النتائج المترتبة على العنف الأسري يلح في سؤال عن الأسباب المؤدية إلى هذه الظاهرة القبيحة المؤلمة (العنف الأسري).



مكة المكرمة: حي السرد يشكو من الخدمات.. والأمانة: خطة للتطوير قريباً

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389100>

معتر عاشور - مكة المكرمة

يشكو سكان حي السرد بكدي جنوب مكة المكرمة من نقص خدمات الانارة والسفلنة والصرف الصحي رغم عدم ابتعاده عن المسجد الحرام سوى بـ 4 كيلو مترات فقط، وفيما ارجع السكان إهمال الحي الى عدم رفع شكواهم وضعف التجاوب مع طلبات السكان، أكدت امانة العاصمة المقدسة أن الحي سيشمله التحسين خلال خطتها في المرحلة القادمة.

قال المواطن عقاص عبدالله الهذلي: إنه رفع عدة شكاوى للجهات المسؤولة في الأمانة والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بعد مراجعات دامت أكثر من ثلاثة عشر عاما للبحث عن حل لإكمال الخدمات الحيوية في الحي، وقال: نحن قريبون من المسجد الحرام شكلاً، لكننا بعيدون عن الخدمات المقدمة للأحياء القريبة منه.

وقال: إن للحي أكثر من منفذ للأحياء المجاورة لكنها مغلقة باستثناء مدخل وحيد بجوار المركز الصحي، مؤكداً أن شركة الكهرباء والاتصالات من أوائل الشركات التي تجاوبت وتم تفعيل الكهرباء والهاتف بالإضافة إلى المياه.

وأضاف: حاولنا كثيراً التوجه لشركة المياه الوطنية وأمانة العاصمة المقدسة لإيصال الصرف الصحي وسفلة وإنارة الطرق وحتى الآن لم يتم التجاوب مع الموضوع بحجة أن المنطقة عشوائية، مؤكداً أن أغلب المباني في الحي تتبع لصندوق التنمية العقاري وهو ما يدل على صلاحية الحي. وأوضح عبيد عبدالله الفارحي لـ«المدينة» أن الحي يعاني من تجمع النفايات بسبب قلة عمال النظافة وتركيز عملهم على جمع عبوات العصيرات الغازية وحديد المباني الزائد، لافتاً إلى أنه تم الاكتفاء بإيصال الصرف الصحي بالطريق الرئيسي للحي وسد جزء من عبارة تصريف السيول. من جانبه قال المتحدث الرسمي بأمانة العاصمة المقدسة عثمان أبو بكر مالى إن لدى إدارته خططا لتطوير الأحياء العشوائية ومعالجة الخلل فيها فضلاً عن إزالة البعض الآخر منها، وأضاف أن حي السرد سيُشمله التحسين في المرحلة المقبلة.



في مستشفيات المملكة تفاعلاً مع ما نشرته "سبق" "حقوق الإنسان" تسعى لعلاج الرشيدي من "متلازمة بهجت"

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Yukfde>

بدر الروقي- سبق- القصيم:
تفاعلت هيئة حقوق الإنسان مع معاناة المريض يوسف الرشيدي المصاب بمرض نادر يسمى "متلازمة بهجت". وأكد المستشار القانوني عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الأستاذ خالد الفاخري أن الهيئة رصدت القضية وقامت بمخاطبة الجهات ذات العلاقة حول حالة المريض. وقال: إن هيئة حقوق الإنسان ترصد مثل هذه الحالات وتحاول إيجاد العلاج اللازم في المستشفى ذاته الذي يرقد به المريض أو في باقي المستشفيات في المملكة. وكانت "سبق" نشرت مناشدة عابد الرشيدي، والد المريض، الذي اشتكى من مستشفى الملك فهد التخصصي والهيئة الطبية بالقصيم التي رفضت أن يتعالج ابنه بالخارج بعد أن خاطب الديوان الملكي بحجة أنه يوجد علاج في المستشفى. ولا يزال يوسف الرشيدي طريح الفراش يصارع المرض ولم تتحسن حالته مع إعطائه الكورتيزون أربع مرات يومياً بما له من مضاعفات على جسده.



الزايدي: حادث بلجرشي جريمة وانتهاك لحقوق الإنسان

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389267>

عمر الغامدي - الباحة
أعرب رئيس لجنة حقوق الإنسان بمجلس الشورى سليمان الزايدي عن بالغ حزنه وألمه لضحايا حادث بلجرشي، مبيناً أن الحادثة شنيعة وجريمة وفيها انتهاك واضح لحقوق الإنسان، ولم أجد مسوغاً من خلال متابعتي وإطلاعي لمجريات

القضية أي مرور لهؤلاء الأفراد بمداهمة هذه الأسرة واللاحق بها حتى وقع هذا المصائب، ويفترض من جمعية حقوق الإنسان والهيئة الوطنية لحقوق الإنسان مباشرة الحادث وعليها ان تتابع ملابساتها وأن تقف مع هذه الأسرة المكرومة حتى يتم الاقتصاص ممن كان وراء هذه الحادثة الاليمة.

وطالب بسرعة نقل زوجة المتوفى وأطفالها والمنومين في مستشفيات الباحة الى مصحات طبية متخصصة ومتقدمة طبيا داخل المملكة او خارجها.

وقال الزايدي: ألمني وافجعني الحادث الأليم الذي تعرضت له هذه الأسرة .

مؤكدًا أن مثل هذه الحادثة تلزم كل الجهات الرسمية ان تعطي العناية الكاملة والاهتمام لمحاسبة من كان سببًا في إزهاق روح رب هذه الأسرة وإدخال البقية للمستشفى.

وأشار الزايدي في حديثه لـ«المدينة» إلى أنه تابع هذه الحادثة من خلال الصحف المحلية وعلى رأسها «المدينة»، وطمأنني ما نشر أمس على لسان سمو امير منطقة الباحة الذي اكد فيه ان العدالة ستطال كل من كان سببا في هذا الحادث في أي جهة كانت.

ولفت الزايدي: إلى أن هذا الحادث يستدعي ان يكون لدى الاجهزة المعنية بالضبط والمراقبة والرصد والمتابعة ضوابط تحدد أدوار الأفراد العاملين بها وتحفظ حقوق المواطنين وتحول بين المتهمين ومثل هذه الانتهاكات.

وذكر الزايدي: من المأمول من سمو امير الباحة وهو المعروف بجديته ان يتابع مثل هذه القضية بصفته الشخصية والرسمية وألا يترك هذه القضية بيد غيره لانه لم يشهد مجتمعنا مثل هذا من قبل.



رصد تأجير خادمت بـ 5 آلاف ريال في رمضان

لجنة الاستقدام تطالب بمحكمة للبث في قضايا العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=106202&CategoryID=2

جدة: نجلاء الحربي

كشفت مصادر مطلعة في مكتب العمل بجدة لـ"الوطن"، أن حملات تفتيشية رصدت حالات تأجير كفلاء لخادمتهم النظاميات على أسر مختلفة، قبيل شهر رمضان المبارك بمبالغ تصل إلى 5 آلاف ريال، للشهر الواحد في حين تتراوح قيمة التنازل عن الخادمة لنحو 6 أشهر بين 20 و 25 ألف ريال، واصفة المؤجرين بـ"ضعفاء النفوس".

وأكدت المصادر أن هذه العمليات تخالف نظام العمل في المملكة، حيث لا يسمح بعمل المكفول لدى غير كفيله سواء في شهر رمضان أو غيره من أشهر السنة، مبينة أن جميع هذه الحالات ستطبق بحقها عقوبات السجن والغرامة الواردة في نظام المتاجرة بالعمالة.

وفي هذا الصدد، أكد مراقب جمعية حقوق الإنسان بجدة معتوق الشريف، أن عملية تأجير العاملات المنزليات تدخل في عملية الاتجار بالبشر، معتبرا شهر رمضان من الأشهر التي يرتفع خلالها الطلب على العمالة المنزلية، وأن المتاجر في العمالة، يعاقب وفقا لنظام الإتجار بالبشر الصادر عام 1430، والقاضي بمعاقبة المتاجر بالبشر بالسجن 5 سنوات أو غرامة مالية تقدر بمليون ريال أو بالعقوبتين معا.

وأوضح أن العمالة المنزلية يتم المتاجرة بها خلال العام بطرق خفية لا يتم اكتشافها، لذلك لا بد من وجود رقابة لصيقة من قبل اللجان المختصة بمراقبة عمليات منع المتاجرة بالأشخاص داخل هيئة حقوق الإنسان، وأن تمد يد العون في القيام ببرامج توعوية في المراكز التجارية والمرافق العامة للحد من ظاهرة المتاجرة بالخادمت والعمالة.

وأكد المستشار القانوني في هيئة حقوق الإنسان الدكتور عمر الخولي أن هيئة حقوق الإنسان والجمعية ليس لديهما صلاحيات تنفيذية تجاه الجهات الحكومية سوى مخاطبة الجهات المختصة، وأن الهيئة حثت وزارة العمل على الإسراع

في إنهاء أزمة الاستقدام، والمصارعة في إنهاء خلافات الاستقدام مع بعض الدول للمساهمة في القضاء على عملية تأجير العمالة، وأن هذه العمليات تتم في الخفاء ولا توجد إحصائيات دقيقة لعملية التأجير، بل إن كل المؤشرات تؤكد زيادتها. من جهته، شدد رئيس اللجنة الوطنية للاستقدام سعد البداح لـ "الوطن"، على أن نظام الاستقدام في المملكة لا يجيز عملية تأجير العمالة المنزلية، ولا تتم عملية التأجير إلا عن طريق شركات الاستقدام التي بدأت عملها منذ فترة وجيزة، مطالبا بإيجاد محكمة عاجلة للعمالة المنزلية تحاسب كل من يخل بالعقد المتفق عليه خلال الاستقدام. وأكد أن العمالة المنزلية الهاربة التي تعمل لدى بعض الأسر السعودية أو عن طريق تأجيرهم خلال فترة شهر رمضان من الأمور المخالفة والتي لا يسمح بها نظام الاستقدام في المملكة، مشيراً إلى أنه في حال تم إيجاد محكمة لقضايا العمالة المنزلية فإن ذلك سيساعد في القضاء على عملية هروب العمالة ويضمن للمواطن حقوقه، مضيفاً أن غياب الرقابة سهل عمليات السمسرة لتأجير العمالة المنزلية. وفي الوقت الذي كشف فيه مسؤول بإدارة مكافحة التسول، أن نسبة هروب العمالة المنزلية التي تم رصدها من خلال البلاغات ارتفعت إلى 120 حالة هروب يومياً، خاصة مع قرب حلول شهر رمضان، وأوضح المتحدث الرسمي لجوازات منطقة مكة المكرمة المقدم محمد الحسين، أن دور الجوازات يقتصر على تكثيف الحملات على سمسرة تأجير العمالة المنزلية المخالفة لنظام الجوازات سواء في رمضان أو غيره. وأضاف أنه بعد القبض على الخادمة الهاربة يتم التحقيق معها في إدارة الوافدين وأخذ بصماتها وأحالتها للجنة الإدارية، ووضع عقوبات لازمة في حقه، وإذا تم ضبط خادمة تعمل على كفالة الغير يتم تمرير المخالفة لجهات الاختصاص "مكتب العمل" لاتخاذ الإجراءات في حقها.



القحطاني: تلقينا طلبات نساء بإثبات البنوة عبر الحمض النووي

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/417575>

جدة - نجلاء رشاد

رأى رئيس جمعية حقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني في حديثه إلى «الحياة» أن موافقة هيئة كبار العلماء على استخدام نتائج تحليل الحمض النووي في مسألة إثبات النسب والهوية بغرض منح الجنسية أمر جيد في ظل وجود بعض الحالات التي تقتضي ظروفها اللجوء إلى استخدام الوسائل الحديثة لإثبات البنوة لما يترتب عليها من هدر للحقوق في حال البقاء من دون اللجوء إلى هذه الوسائل.

وتمنى القحطاني أن يأخذ القضاء مع صدور فتوى كبار العلماء نتائج تحليل الحمض النووي كدليل قاطع بدلاً من أن تأخذ كقرينة، لأن نسبة الخطأ مستبعدة، وتتحقق من خلالها المحافظة على الحقوق.

وكشف عن تردد بعض القضايا المتعلقة بإثبات النسب، إذ تطالب الزوجات من خلال ذلك بإثبات البنوة لأبنائهن بالطرق الحديثة بسبب تخلي أزواجهن عنهن، موضحاً أن وجود أبناء بالمجتمعات من دون إثبات يدل على عدم تمكنهم من الحصول على الأوراق الثبوتية، إضافة إلى الجنسية، وعدم تمتعهم بحقوقهم من علاج وإقامة وغيرهما من الحقوق الأخرى.

وأضاف «هذه القضايا وإن كانت قليلة إلا أن اللجوء إلى هذه الوسائل الحديثة لإثبات النسب أمر مهم جداً، وبما أنها متعلقة بالحقوق الأساسية للأبناء جعلتها من القضايا المهمة».

وأشار إلى أن الأمر لم يقتصر على الزوجات الأجنبية المتزوجات بأزواج سعوديين بل إن هناك زوجات سعوديات يطالبن بإثبات نسب أبنائهن من أزواجهن السعوديين، وقد يكون الزواج قائماً مع وجود أبناء بينهما إلا أنه ينكر بنوة أحدهم مما يجعلهن يطالبن بإثبات البنوة بالحمض النووي إلا أن الأزواج يرفضون ذلك، موضحاً أن نسبة الزوجات السعوديات تعد قليلة مقارنة بالزوجات الأجنبية.

من جهتها، أوضحت عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان الدكتورة سهيلة زين العابدين لـ «الحياة» أنها طالبت منذ سنوات عدة من خلال كتاباتها بتفعيل تحليل الحمض النووي لأهميته في إثبات النسب ومنح الجنسية والذي يترتب عليها التمتع بالحقوق كافة.

وكشفت عن وجود الكثير من الأسر ما زالت قضاياها متعلقة بسبب عدم تمكنها من الخضوع لتحليل الحمض النووي، وأن هناك قضايا لم تحل بسبب رفض قيام الأب بإجراء التحليل.

وأشارت إلى أن هناك بعض الزوجات يقمن بعمل تحليل الحمض النووي خارج السعودية إلا أنه لا يعترف به، وأنه يستوجب أن توجه المحكمة خطاباً إلى مستشفى حكومي مباشرة ومن ثم تسليمها إلى المحكمة مباشرة حتى لا يتم أي تلاعب بالنتائج.

من جهته، اعتبر المحامي أحمد المالكي في حديث إلى «الحياة» أن صدور هذه الفتوى يعتبر تماشياً مع مستجدات وسائل الإثبات التي تطورت أمام المحاكم لتصل إلى الأخذ بالوسائل العلمية كتحويل الـ «دي أن أي».

وقال المالكي «الفتوى اقتصر فقط على الإثبات في مسائل النسب المتعلقة بطلب الجنسية وليس كل مسائل إثبات النسب».

وكانت هيئة كبار العلماء وافقت يوم الأحد الماضي على استخدام نتائج تحليل الحمض النووي في مسألة إثبات النسب والهوية، بغرض منح الجنسية السعودية بحيث ألا يترتب ذلك في عملية إثبات النسب سوى في حال الإثبات دون النفي، إذ أنت الموافقة عقب مناقشتها دراسة حول إجراء فحص الحمض النووي لغرض منح الجنسية السعودية في حالات محددة.



فندت ملاحظات حقوق الإنسان بشأن نظام الكفيل

وزارة العمل - الشرق: مبادرات لإصلاح تشوهات السوق

واستيعاب السعوديين

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/11/388293>

الدمام - نعيم تميم الحكيم
كشفت لـ «الشرق» وزارة العمل أنها تملك مبادرات لإصلاح تشوهات سوق العمل واستيعاب أبناء الوطن فيما يستحقونه من وظائف.

وقالت وزارة العمل أن الملاحظات التي أبدتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان على أدائها، بوجود ضبابية في السعودية بأنه «تجاوز للحقائق»، مؤكدة على لسان المتحدث الرسمي خطاب العنزي أنها تسعى لإصلاح تشوهات سوق العمل. وقال لـ «الشرق»، إن من مطالب الجمعية إلغاء نظام الكفيل، مشيراً إلى أن نظام العمل الصادر عام 1426 هـ بمرسوم ملكي لا يحتوي في مكوناته على مصطلح الكفيل، والتعريفات المستخدمة حالياً هي صاحب العمل والعامل.

وأضاف أن هذا النظام يرتب العلاقة التعاقدية بين الطرفين بكل مكوناتها، إذا نحن أمام عامل وصاحب عمل بينهما علاقة تعاقدية تحكم صفة العامل خلال بقائه في المملكة بما في ذلك الانتقال داخل سوق العمل وفق الشروط التي ينص عليها النظام واللوائح التنفيذية والقرارات الوزارية المكملة له.

وأفاد العنزي أن برنامج نطاقات الحالي أجاز الانتقال من المنشآت في النطاقين الأحمر والأصفر إلى النطاقين الممتاز والأخضر بشروط، منها أن العاملين في النطاق الأحمر يمكنهم الانتقال إلى المنشآت في النطاقين الممتاز والأخضر دون إذن صاحب العمل إذا انتهت رخصة العمل الخاصة بالعامل، أما العاملون في منشآت اللون الأصفر فيمكنهم الانتقال إلى منشآت في النطاقين الممتاز والأخضر إذا أكمل العامل ست سنوات عمل في المملكة، وانتهت رخصة عمله، وقبل ذلك يجوز الانتقال بموافقة صاحب العمل.

وأضاف « قول حقوق الإنسان بضمومية في السعودية في القطاع الخاص أمر غير مناسب»، إذ إن وزير العمل عرض على خادم الحرمين الشريفين، ومجلس الشورى نتائج الفترة الماضية فيما يتعلق ببرنامج نطاقات ومن تم توظيفهم بالقطاع الخاص خلال عام تقريباً بما يقارب ربع مليون مواطن (242) ألف، وأن هذا الرقم كان يتطلب تحقيقه من قبل برنامج نطاقات خلال خمس سنوات، كما تم توظيف 54 ألف امرأة خلال سبعة أشهر فقط، في حين تم توظيف 71 ألف امرأة منذ بدء توظيف النساء منذ سنوات طويلة.

وتساءل العنزي : أين هي الضبابية التي يتحدثون عنها، والمعلومات والواقع أمام القيادة ووسائل الإعلام، والرأي العام، مؤكداً أن هذه الأرقام ليست من وزارة العمل بل هي أرقام التأمينات الاجتماعية لعدد السعوديين والسعوديات الذين دخلوا نظام التأمينات الاجتماعية ما يعني اكتمال العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والعامل وهذه الأركان هي العقد والأجر ومبالغ التأمين.



أبناؤنا قادمون بالخير

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120711/Con20120711516628.htm>

عبدالله ابو السمح

زادني يقينا الخبر البشارة الذي نشرته عكاظ (6/7/2012) عن حفل التخرج الذي أقامته الملحقة التعليمية في واشنطن لستة آلاف مبتعث سعودي تخرجوا من جامعات الولايات المتحدة وسيعودون إلى أرض الوطن للعمل. أي بشرى وأي خبر سار هذا الذي نشر، إن مشروع الابتعاث الذي قرره وأمر بتنفيذه ملك التحديث والتنمية الملك عبد الله بن عبد العزيز هو الطفرة التعليمية الحضارية الثانية في تاريخ المملكة لقد بدأ الطفرة الأولى الملك المؤسس عبدالعزيز - نور الله قبره - حين قرر تطوير المملكة وتحديثها فأنشأ مدرسة تحضير البعثات الثانوية بمكة المكرمة لإعداد الطلبة وابتعاثهم للخارج ومصر خاصة للتزود من العلوم الحديثة والعودة للعمل على تنفيذ خطة التطوير والعصرنة، كان للأجيال الأولى من المبتعثين جهود ملموسة في إدخال النظم الحديثة وعلوم العصر إلى المملكة والإسراع بها من حالة البداوة إلى رقي الحضارة المعاصرة وفتح كل النوافذ إليها، وهذا هو مشروع الملك عبدالله للابتعاث يمثل الطفرة الثانية لجهود التطوير والتنمية الاجتماعية بابتعاث الأبناء إلى منابع العلوم في دول العالم المتقدمة، هذا المشروع في مرحلته الخامسة قد استفاد منه أكثر من مائة ألف طالب وطالبة للدراسة الجامعية والعليا في أكبر جامعات العالم وأكثرها تطورا مما سينعكس بالخير والتقنية والتحديث بعودة هؤلاء الأبناء المتواليين. وغدا إن شاء الله سنرى انعكاسات ذلك وأثره على المجتمع هذه العناصر التي تحمل العلوم المتقدمة ستغير وتؤثر في مجتمعنا وتعمل إراديا ولا إراديا على قبول الوسائل والمنهج الحديث والحضارة المعاصرة لتقدم الوطن وإنسانه، إنه الخير القادم الذي نرجو دوام تدفقه وترسخه.. فآلف شكر لملك التطوير، وعانينا الخير الذي عمل على تأسيسه ورعايته.

الإجراءات الجزائية نسيج عنكبوت

المصدر: جريدة الرياض الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/11/article750805.html>

عبد الله إبراهيم الكعيد

الخبيثة لاحقاً كانت بحجم الفرح بصدر نظام الإجراءات الجزائية آنذاك. كان الأمل معلقاً بهذا النظام الذي يصون كرامة الإنسان ويحفظ حقوقه فيما لو وقع في يد الضابط النظامي أو الشرعي. الخبيثة مركبة وليست واحدة. حين لا يُطبق رجال الضبط في الميدان روح ذلك النظام كحد أدنى فهو أمر لا يعني سوى الخبيثة. أما حينما لا يعرف معظم أولئك العاملين شيئاً اسمه إجراءات جزائية وضوابطها فتلك خبيثة مركبة. كتبتُ مراراً وكتب غيري من الزملاء عن انتهاك نصوص ذلك النظام الحقوقي. أوردنا أمثله من الواقع على تلك الانتهاكات الصارخة للنظام سواء من رجال الأمن أو المرور وفي مراكز أمن الطرق وكذا من قبل رجال هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذين يعتبرون أنفسهم من جهات الضبط الجنائي وبالتالي لهم الحق في توقيف المشتبه بهم وتفتيشهم.

لقد شدد نظام الإجراءات الجزائية على عدم القيام بتفتيش الأشخاص أو مراكبهم أو مساكنهم وحدد ضوابط مشددة لهذه العملية. كما أن النظام الأساسي للحكم أورد في بنوده صيانة حق الأفراد في عدم التنصت على مكالماتهم أو الاطلاع على هواتفهم. مع هذا مازال رجال الهيئة في الميدان يضربون بهذه الأنظمة عرض الحائط ويفعلون ما يحلو لهم من نفض جيوب وسيارات الناس وفتح حواسيبهم والاطلاع على ما فيها. لا أقول هذا الكلام جزافاً بل أنقل حرفياً ما ورد في التقرير الثالث الصادر هذا العام 2012م عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في المملكة. تحت بند 4 عنوان "الرئاسة العامة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: سجلت جمعية حقوق الإنسان عدداً من التجاوزات التي قام بها أفراد الهيئة ومنها: تفتيش الممتلكات الخاصة كالجوالات والحواسيب المحمولة "دون مبرر" وبشكل لا يتسجم مع الضوابط الخاصة بالتفتيش. الشكوى من انتزاع اعترافات سواء بالإكراه أو الإغراء والوعد بالستر. الإجبار على التوقيع على محاضر الضبط دون السماح بقراءتها. المطاردة لبعض الحالات بالرغم من صدور تعليمات بمنعها.

الآن والتجاوزات أعلاه قد رصدتها وسجلتها جهة محايدة "جمعية حقوق الإنسان الوطنية" ألم يحن الوقت لوقف جادة وأيضاً محايدة من قبل الرئيس العام للهيئة الدكتور عبداللطيف آل الشيخ وهو الذي قد صرح لإحدى الصحف الزميلة بعد حادثة بلجرشي "أن رفع صوت الراديو لا يستوجب الإيقاف فما بالك بالمطاردة إن صحت الرواية". أقول لقد حان الوقت لاجتثاث مثل هذه التجاوزات التي أضرت وتضر بسمعة جهاز الهيئة؟

حقوق الإنسان ومناصب الدولة

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/11/388060>

سليمان الهتلان

قد يسأل سائل: وما دخل ضعف أداء الأجهزة الحكومية في مسائل متعلقة بحقوق الإنسان؟ وأجيب بأن ذلك من صميم حقوق الإنسان. ولهذا سعدت أمس وأنا أقرأ خيراً قصيراً كتبه زميلنا عبده الأسمرى عنوانه: «وزارات الدولة تدرس تقريراً لحقوق الإنسان ينتقد التبلد الإداري لدى القيادات». جاء في الخبر أن جمعية حقوق الإنسان أصدرت تقريراً يوضح وجود ضعف في الكفاءات الإدارية والأجهزة الحكومية ما تسبب في ضعف مؤشر الأداء. ونقلاً عن رئيس الجمعية، د. مفلح القحطاني فإن الجمعية «ستواصل رصد الشكاوى، مضيفاً أن الجمعية طالبت بإيجاد ضوابط واضحة لاختيار القيادات في الأجهزة الحكومية تبنى على أساس السيرة الذاتية للمرشح أو المقابلة الشخصية والخطوة المستقبلية التي سيقدمها، وملاحظة ضعف الكفاءة الإدارية والتبلد الإداري وغياب الحس الحقوقي والإنساني عند بعض القائمين على الأجهزة، وبيّن أن الجمعية انتقدت المحسوبية والوساطة في تعيين بعض القيادات، ورصدت تهمة بعض المديرين للتمييز من موظفيهم، لأسباب غير موضوعية». كل ما أمله، هنا، أن تستمر الجمعية في متابعة هذا التقرير لأهميته للتنمية. فتغيب الكفاءات الإدارية المؤهلة عن المواقع القيادية لا يهملها فقط، ولكنه أيضاً يعطي الفرصة لغير المؤهل مما يزيد من تخلف المؤسسة التي يعمل بها ويؤثر بالتالي سلباً على التنمية الوطنية. إن التأهيل والكفاءة لا بد أن يكونا أهم المعايير لاختيار الشخصيات القيادية في أي مؤسسة. ومن هنا فإننا نأمل من جمعية حقوق الإنسان أن تستمر في رصد ظاهرة احتكار المناصب القيادية وفق منظور إقليمي أو عائلي أو قبلي أو فئوي ضيق مما يعيق مشاريعنا الوطنية الكبرى في التنمية وتأسيس الوحدة الوطنية. لا يمكن أن تتحقق تنمية عادلة ومتساوية في أي بلد تحتكر فيه المناصب على المنطقة أو القرية أو الفئة. وعقلية «هذا ولد عم وهذا ولد خال» في اختيار القيادات الإدارية في وزاراتنا ومؤسساتنا المختلفة تسيء لمشروعنا الوطني الكبير الذي ضحى من أجله أجدادنا من كل منطقة وقبيلة. بلادنا مليئة بالكفاءات الإدارية من كل مدينة وقرية. فلنعمد مبدأ «تكافؤ الفرص» في اختيار القيادات الإدارية في مؤسسات الدولة وفق الكفاءة والتأهيل.

العمالة المنزلية بين شركات الاستقدام ومنظمة العمل

الدولية 1

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389164>

د. سهيلة زين العابدين حماد

أزمة العمالة المنزلية في السعودية التي ظهرت منذ أكثر من سنة نتيجة فرض شروط تعجيزية من قبل أندونيسيا والفلبين للسماح لعمالها المنزلية بالعمل في السعودية تمس خصوصيات المواطن السعودي، الأمر الذي جعل وزارة العمل السعودية توقف الاستقدام من هاتين الدولتين، وكان هذا القرار لا بد منه حفاظاً على كرامة المواطنين وخصوصياتهم. وللأسف الشديد فإن معظم الأسر السعودية لم تحسن التعامل مع هذه الأزمة، فأصبحت تتبع طرقاً ملتوية لاستقدام العمالة المنزلية الفلبينية والأندونيسية، حتى بلغت تكاليف العاملة الواحدة 25 ألف ريال، واستغلت بعض مكاتب الاستقدام هذه الأزمة، ورفعت قيمة استقدام العاملة المنزلية السبرلانكية إلى 21 ألف ريال مع تأشيرة الاستقدام، بعدما كانت تكلفتها لا تتجاوز (6) آلاف ريال مع تأشيرة الاستقدام، وهذا أدى إلى تصعيد الأزمة، والوصول بنا إلى تعنت تلك الدول في مطالبها، والإصرار عليها، إضافة إلى ارتفاع رواتب هذه العمالة، والتي تتجاوز الألف ريال، ويضاف إليها المبالغ الضخمة التي أعلنتها شركات الاستقدام لاستئجار العمالة المنزلية منها؛ والتي تتراوح ما بين 15 إلى 17 ألف ريال، يتضمنها (700) ريال تأمين ضد الهرب، ولست أدري لماذا يتحمل المواطن مغية هروب العمالة؟! إذ ينبغي أن يتحملها العامل نفسه مع وكالة الاستقدام في بلده، وهذا ما ينبغي أن تضعه وزارة العمل ضمن شروطها للاستقدام. هذا وكما ننتظر بعد قيام شركات الاستقدام أن تخفض قيمة تأشيرة الاستقدام لجعلها 300 ريال عن التأشيرة الأولى، 600 ريال عن الثانية، و900 ريال عن الثالثة، كما تخفض رسوم الإقامة وتجعلها (250) ريالاً عن السنتين، وذلك رحمة بالمواطن، فهناك مواطنون يحتاجون إلى استقدام أكثر من عاملة منزلية لوجود مسن، أو مريض، أو معاق يحتاج إلى رعاية خاصة و تكلفة العمالة المنزلية أصبحت في السنتين تزيد عن (40) ألف ريال. لهذا أرى أن على الأسر السعودية مقاطعة استقدام العمالة المنزلية، لأنها بهذه المقاطعة لن تكون هناك أزمة، وستعود الأمور إلى ما كانت عليه، وهذه مسؤولية المرأة السعودية في المقام الأول؛ إذ كان عليها أن تجمع أفراد أسرتها، وتعرض عليهم حقيقة الأزمة، وكيفية مواجهتها، بمشاركة جميع أفراد الأسرة - ذكراً وإناثاً - في تنظيف البيت وإعداد الطعام، بتوزيعه على كل فرد في الأسرة إلى جانب التزام كل فرد بترتيب سريره، وتنظيف غرفته وكي وترتيب ملابسه، وغسل الأطباق والأكواب التي يستخدمها، فالرسول صلى الله عليه وسلم، وهو قدوتنا كان يخدم في بيته، ويرقع ثوبه، صدقوني لو اتبعت كل أسرة هذا الأسلوب ستستغني عن هذه العمالة وستشعر بالراحة النفسية والطمأنينة، ويكفي أن لو أي فرد من أفرادها نسي محفظة نقوده، أو مفاتيح البيت، أو ساعته، أو قلمه على أية طاولة في المنزل سيجد، ولن يخفي عنه، وكذلك لن يخفي شيء من مجوهرات نساء الأسرة، وحوائبهن وملابسهن القيمة، ويكفي عند تناوله طعامه، يتناوله وهو مطمئن إلى نظافته وعدم تلوثه بمخاط، أو بصاق العاملة المنزلية، وعندما يخرج أفراد الأسرة من بيتهم، ويعودون إليه لا يجدون رجلاً غريباً في وضع غير لائق مع عاملتهم المنزلية، كل هذه الأمور وغيرها كثير حدثت من العمالة النسائية المنزلية، والتي لا تضعها في الاعتبار المنظمات الدولية في تقاريرها، وفي مقدمتها منظمة العمل الدولية التي استغلت هذه الأزمة لتعلن في جنيف عن اتفاقية العمل اللائق لعمل المنازل في يونيو 2011م التي تسلب مستقدي العمالة المنزلية من كل الحقوق، وتتعامل معهم كأنهم أشرار وشياطين، وتعطي كل الحقوق للعمالة المنزلية، دون أن تفرض عليهم واجبات ومسؤوليات، مع حمايتهم من المسؤولية الجنائية كأنهم ملائكة تسير على الأرض، وواضح أن هذه الاتفاقية وضعت من أجل العمالة المنزلية العاملة في دول مجلس التعاون، وهذا ما سأوضحه في الحلقة القادمة إن شاء الله.



مجلس الشورى... رؤية من الداخل!

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012 م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/417290>

حسن بن سالم

«مجلس الشورى السعودي قائم تماماً بدوريه التشريعي والرقابي على أداء الحكومة وهو صانع للرأي»... بهذه الكلمات كان تعليق ورد عضو مجلس الشورى ورئيس لجنة حقوق الإنسان بالمجلس الدكتور مشعل العلي، الذي نشرته صحيفه «الحياة» الأسبوع الماضي على الانتقادات التي وجهتها الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان في تقريرها السنوي، الذي أشارت فيه إلى استمرار المجلس في مهماته التشريعية والرقابية المحدودة، من خلال دراسة الأنظمة التي تحال إليه من السلطة التنفيذية غالباً، وأن دوره الرقابي مقصور على المراجعة الروتينية لتقارير الأجهزة الحكومية، ومرجعة ذلك الضعف إلى محدودية صلاحياته المخولة له بموجب النظام وآلية التشكيل المتمثلة في التعيين، وأما في الجانب التشريعي فيبرز ضعف الشفافية في مناقشة المشاريع والأنظمة، فالمواطن يجد صعوبة في إبداء رأيه حولها، ما يستدعي نشر وإعلان مسوداتها للرأي العام، بل إن الدكتور العلي اعتبر أن مسؤوليات وإنجازات المجلس أرفع من أن تقومها جمعية حقوقية، مبرراً ذلك بمنطق غريب وهو أن المجلس لا يمارس عملاً خارج قبة البرلمان، فكيف لجمعية أن تنتقد من دون الاطلاع على أعماله! والكل يدرك أن من أهم أدوار مؤسسات المجتمع المدني في معظم الدول متابعة أداء المجالس البرلمانية من أعضاء ولجان وهيئات ومتابعة التشريعات الصادرة وإصدار التقارير حول ذلك، ولكن الدكتور العلي صدق في أن ما يجري تحت قبة البرلمان قد لا تعلم تفاصيله الجمعية، فضلاً عن الرأي العام والمواطن الذي لا يعرف ما يدور في أروقة المجلس إلا ما قد تنشره الصحف بعنوان: اليوم يحسم الشورى قراراً!

اعتدنا أن نسمع حول الواقع المأمول من المجلس، ولكننا اليوم سننتقل إلى خلاصة شهادات وتجارب وآراء لشخصيات عملت على مدى 12 عاماً تحت قبة البرلمان! إذ صدر في العام الماضي 2011 الطبعة الثانية من كتاب «مجلس الشورى... قراءة في تجربة تحديثه» بتحرير عضو مجلس الشورى السابق الدكتور عبدالرحمن الشبيلي، إذ وثق الكتاب تجارب ثمانية من الأعضاء الذين أمضوا الدورات الثلاث الأولى، أوضحوا فيه جوانب التميز والقصور في مسيرة المجلس، معبرين عن وجهات نظرهم حول سبل تطويره وتعزيز صلاحياته، ولن أتطرق في هذا المقال إلى ذكر وتعداد المنجزات التي حققها المجلس من وجهة نظرهم، ولكنني سأتناول آراءهم وتوصياتهم حول ما يتعلق بالجانب التشريعي والدور الرقابي للمجلس بأكمله، إذ أشارت الدراسة إلى أن عدداً من المشاركين فيها ومن خلال الدورات السابقة شددوا على ضرورة إعادة صياغة النظام الأساسي على وجه يؤكد بأن مجلس الشورى هو السلطة التشريعية في البلاد، وأن ينحصر الدور التنفيذي في مجلس الوزراء بشكل واضح، وكما هو معمول به في معظم الدساتير، وأنه منذ الدورة الأولى للمجلس ظهرت حالات من التداخل والالتفاف صارت تزداد عاماً بعد عام حتى كادت تفرغ مهمة المجلس من مضامينه الحقيقية له، وقد رأى بعض المشاركين أن مجلس الشورى حتى يقوم بدوره ووظيفته، كما في سائر البرلمانات والمجالس الشورية الحديثة، فيجب أن تتوافر فيه أربعة شروط هي: أولاً: سلطة الرقابة السابقة واللاحقة على أداء الحكومة وعلى موازنة الدولة، ثانياً: الالتزام بما يصدر عنه من قرارات وتشريعات وعدم تجميدها أو الانتقاء منها، ثالثاً: حماية المجلس من الالتفات حول قراراته أو إصدار أنظمة لا يتم تمريرها عبر مجلس الشورى.

رابعاً: العمل بخيار الانتخاب والتوصل إلى صيغة توافقية في هذا الشأن بين الانتخاب والتعيين.

يقول الدكتور فالح الفالح العضو السابق في المجلس: لقد أثبتت التجربة خلال 12 عاماً قضيتها في المجلس أن تعامل دوائر صنع القرار ربما لا تنتظر بذلك الوزن الكبير لقرارات المجلس، والدليل على هذا أن كثيراً من الأنظمة والتوصيات ترسل مرة أخرى لهيئة الخبراء، وهي تقوم بدعوة ممثلي الوزارة ذات العلاقة بالنظام المذكور لمراجعة ما أقره المجلس، ومع احترامي لأي موظف في الوزارة فمن غير اللائق أن تتم المراجعة للأنظمة والقرارات التي تصدر من المجلس».

ولذلك رأى عدد من المشاركين أن مجلس الشورى إذا أردنا أن يقوم بالوظيفة المنوطة به فلا بد من إعادة صياغة نظامه على وجه يحقق الشروط السابقة، وأما إذا أريد للمجلس أن يستمر في ممارسة وظيفته الحالية كمشارك أو مساند لمجلس الوزراء ومن دون اعتبار لما سبق فحينها لا بد من إحداث مجلس مواز آخر يحقق الأهداف المذكورة.

أما ما يتعلق بالدور الرقابي، فإن النافذة الوحيدة التي يطل المجلس منها، على واقع أداء المؤسسات الحكومية، هي من خلال التقارير السنوية التي يقوم بدرسها وتقديم التوجيهات لمعالجة أوجه قصور تلك الجهات الحكومية، وهذه التقارير السنوية التي يقوم المجلس بدرسها، كما يقول الدكتور زياد السديري العضو السابق في المجلس، «بأنها تقارير هي من إعداد الأجهزة ذاتها ووفق منظورها لا من إعداد المجلس أو إعداد جهات رقابية مستقلة تخضع لسلطة المجلس، ونتيجة لذلك فإن توجيهات وقرارات المجلس بشأنها لا تنتهي عادة إلى نتائج مفيدة، فالتوصيات التي يقدمها المجلس إنما هي على تقارير تجنح بها الأجهزة الحكومية للإعلام عن منجزاتها، وإحالة أوجه القصور إلى أسباب خارجة عن إرادتها ومثل هذه التوصيات لا يمكن أن تكون ذات معنى، ولذلك فإما أن يكون للمجلس صلاحيات تمكنه من القيام بالدور الرقابي، أو ينظر في هذا الاختصاص بما يسمح للمجلس بتوجيه جل وقته لمناقشة ما هو أنفع»، واختتم بما قاله الدكتور فالج الفالح إنه كان كثيراً ما يسأل ماذا قدم المجلس للمواطن؟

وهو سؤال مهم ومشروع، ولكن السائل لا يعرف ماذا أعطي المجلس من صلاحيات حتى يشارك في حل مشكلة المواطن!



تقرير المعرفة العربي: البيانات التمكينية شرط لاجتماع المعرفة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120706/Con20120706515419.htm>

أميرة كشغري

ذكرت في مقال الأمس أن تقرير المعرفة العربي لعام 2010 - 2011م ينطلق من مفهوم واسع لمجتمع المعرفة يعتمد على ثلاثية المهارات والقيم والبيانات التمكينية. وقد سلط التقرير الضوء من خلال فصوله الستة ودراساته الحالية لأربع دول عربية على عجز البيانات التمكينية العربية عن توفير الشروط اللازمة لإعداد الأجيال بالخصائص التي يتطلبها التحول إلى مجتمع المعرفة. ويعود عجز هذه البيانات، كما جاء في التقرير، إلى ستة عوامل هي: ضعف إدارة المؤسسات، وارتفاع معدلات الفساد، وضعف مؤشرات الحرية وغياب الديموقراطية، وزيادة معدلات الفقر والبطالة، وتكبير حرية المرأة، وفشل سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق عدالة اجتماعية وتوفير فرص عمل للشباب.

ما هي البيانات التمكينية؟ التمكين مفهوم ذو دلالة مركبة، والبيانات التمكينية كما جاء في التقرير، «تتمثل في شروط الاحتضان والدعم التي يقدمها المجتمع للشباب بمختلف بنياتها وأشكالها من أجل تهيئة بيئة تساعد حصولهم على تكوين يسهل انخراطهم في مجتمع المعرفة». ولا يكون ذلك إلا بأفعال أساسية قادرة على إعداد التربة للتوطين المنتج. فالتمكين إذن يشير إلى عمليتين متداخلتين الأولى تتعلق بإكساب الشباب إمكانات القيام بعمل ما من حيث القدرات والمهارات والمعرفة، والثانية تشير إلى البيانات الحاضنة لعملية بناء تلك القدرات والمهارات في مجالات التنشئة المختلفة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. وتتمثل شروط التمكين في الحريات والتواصل مع العصر وبناء المؤسسات والشبكات. وإذا كان التمكين يتعلق بالقدرات والمهارات فهو أيضا يتطلب البيانات الحاضنة الملائمة، بمعنى أنه لن نستطيع تمكين الشباب والمجتمع بمجرد إكسابه المعرفة والمهارات، بل نحتاج للأرضية الصالحة والمحيط الملائم الذي يمارس فيه الشباب تلك

المهارات. المطلوب إذن هو الغوص في الجوهر، وليس الاكتفاء بالمظهر أي تجاوز الإنجازات الكمية إلى إنجازات نوعية وهذا ما يشير إلى الارتباط الوثيق بين المعرفة والتنمية. هذا الارتباط يعني أن تكون المؤسسات التي يتعامل الشباب معها ومن خلالها مؤسسات قائمة على التشريعات والقوانين والأنظمة الداعمة لمجتمع المعرفة. كما يعني ذلك أهمية تكامل مختلف القطاعات في صياغة التطبيق العملي لبيئة التمكين تشمل التعليم والتخطيط والتنمية والقطاع الخاص (المستثمرين) ومنظمات المجتمع المدني ورجال الدين والمفكرين إضافة إلى ممثلي الشباب بهدف إنتاج خصائص إنسان مجتمع المعرفة، والتي تشمل امتلاك المهارات المعززة بالقيم والممارسة في بيئة تمكينية داعمة. فالتعليم مثلاً يجب أن يتجاوز المحور الكمي (تطوير المباني والمرافق والمناهج)، والتنشئة الاجتماعية تتجاوز الأسرة ليضاف إليها البيئة الثقافية العامة في المجتمع (الخطاب الديني المستنير، النهوض باللغة العربية، المواطنة والهوية وحقوق الإنسان). يخلص التقرير إلى أنه مهما نجحنا في بناء مؤسسات التنشئة (التعليم والأسرة والإعلام والبيئة الثقافية) يظل الأمر بحاجة إلى بيانات تمكينية حاضنة تمكن الشباب من تحقيق أهدافهم، ولذلك تبرز أهمية الحوكمة وفضاء الحريات والتنمية السياسية والاجتماعية وتمكين المرأة وتعزيز منظمات المجتمع المدني والبيانات الاقتصادية باعتبارها بيانات تمكينية حاضنة.

إشارة:

ما ذكره هذا التقرير المهم يتناغم كثيراً مع ما دعت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان من أهمية احترام حقوق الإنسان وضمن حرياته ضمن مؤشر قياس الأداء في الأجهزة الحكومية حيث يتداخل السياسي بالاقتصادي بالمعرفي بالحقوق.



هل تعرف أعضاء جمعية حقوق الإنسان؟

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=11606>

علي سعد الموسى

بودي أن يستجيب الصديق العزيز رئيس الجمعية (الأهلية) لحقوق الإنسان الدكتور مفلح القحطاني إلى سؤالي الوحيد: ما هي المعايير التي وضعتها الجمعية لتختار بموجبها أعضاء اللجنة في المدن والمناطق السعودية المختلفة؟ وسأصدق مع أخي ورفيق درب دراستي وبداياتي وأنا أقول له إن صديقاً مشتركاً ثالثاً، وقانونياً أيضاً، يعطيني بالبراهين أن سواد الأسماء من أعضاء اللجنة في خمس مناطق سعودية هم أدنى وأقل من القدرة على كتابة تقرير دوري عن حقوق الإنسان حتى من الناحية اللغوية، ناهيك عما هو أهم من صلب التقرير وجوهر اشتراطاته.

يؤكد صديقنا أن جل الأعضاء المختارين لعضوية اللجنة في هذه المناطق لا يعرفون حتى جملة (ميثاق جنيف لحقوق الإنسان)، ولم يسمعوا بشيء عن المفوضية الأممية لهذه الحقوق. يؤكد صاحبنا أن أحداً من بين قوائم الأعضاء لم يستطع أن يكتب تعريفاً من بضع كلمات عن مصطلح (مؤسسات المجتمع المدني).

وكل ما سمعته من صديقنا القانوني لا يؤكد إلا هواجسي المسبقة من أن أعضاء المجالس في المناطق المختلفة ليسوا بأكثر من تجمعات ليلية وخارج الدوام لفصول من محو الأمية، وعفوا على هذا التشبيه مع كامل الاعتذار لقلّة من الأسماء المرموقة التي وضعت بين هذه القوائم مثل زهور جميلة ولكن في وسط المشتل الخطأ. ولعل لهذا تسقط الثقة وتذوب المصادقية في هذه الجمعيات من العين الاجتماعية الراصدة، وإذا كان هذا هو سقف الاختيار الذي لا يستطيع (صاحبني) أن يتجاوزه فليبلغنا مشكوراً بأن هذا هو المفتاح حتى لا يكون (العشم) على قدر المؤمل.

إذا كان الهدف النهائي هو مجرد أن ننشئ جمعية من أجل (الديكور) الاجتماعي فليخبرنا بذلك لنتكفل معه برفع اللافتة على أقرب مبنى نستطيع، وسأصدق إن قلت إن قراءة السير الذاتية لسواد الأسماء التي وصلتني من هذه المناطق الخمس لا تنبئ إلا عن خيارات من باب توزيع العضوية منحة أو (شرهة) وفي أفضل الأحوال من باب (الاتصال بصديق)، وليس لي صاحبي إن فاجأته بما كتبت هذا الصباح، فهو يعرف جيداً كراهيتي المطلقة للمجاملة إن كانت على حساب

الحقوق الاجتماعية العامة التي تتعدى ما بيننا من خصوصية الصداقة. لا يمكن لضميري أن يسكت عن الخطأ خصوصاً إن كان هذا الخطأ من فصل (حقوق الإنسان)، وإلا فإن صديقي رئيس الجمعية يعرف علاقتي ببعض خياراته التي أكن لها وافر الاحترام في علاقاتنا البينية. سأصدق، نهاية، أن الجمعية بهذا الأداء تدافع عن كيانها أمام المجتمع أكثر مما تدافع عن حقوق الناس.



إعادة تأهيل

المصدر: جريدة المدينة الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/388728>

د. أحمد سعيد درباس

بين يدي التقرير الثالث عن «أحوال حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية».. الصادر عن الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان -الطبعة الأولى- والذي يرصد بموضوعية أوضاع حقوق الإنسان في مختلف قطاعات الدولة الذي استنتج التقرير أن أوضاع حقوق الإنسان ما برحت تعاني في بعض القطاعات من التهميش حبيئاً ومن التجاهل حبيئاً آخر ورغم أن العنوان الفرعي للتقرير الذي جاء في عبارة تقريرية هكذا [طموح قيادة وضعف أداء أجهزة] يتوقف القارئ للتأمل كرتين في حقيقة المعاناة من ضعف أداء أجهزة الدولة وخاصة تلك التي في تماس مباشر ودائم مع المواطنين وحاجاتهم خاصة المهمشين اجتماعياً واقتصادياً والذين حرصت أنظمة الدولة على رعايتهم وإشباع حاجاتهم الأساسية.. وعلى سبيل المثال لا الحصر يتحدث التقرير باقتضاب على الصفحات (50-53) عن وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الوزارة التي وصفها بأنها من أكثر الأجهزة التصاقاً بحقوق الإنسان في العيش الكريم الذي تضمنته الشريعة الإسلامية والأنظمة المحلية والاتفاقيات الدولية علاوة على الحقوق الأخرى التي يفترض أن الوزارة هي ضامناتها من مثل الحق في الحياة الكريمة والأمان الأسري.. إلا أن واقع الحال والوقائع التي تناولتها الصحافة مؤخراً تشي بأن هذه الوزارة أحوج ما تكون إلى إعادة تأهيل لكي تقوم بواجباتها وتنهض بمسؤولياتها ولتكن البداية من معالجة الملحوظات الـ (9) التي رصدها التقرير في ص52.. ويكفي أن هذه الوزارة تعاني خللاً ما قد توضح بعض أبعاده أزمته الأخيرة مع وزارة الصحة (راجع تقرير الوزارة في صحيفة الوطن، السبت، 17/8/1433هـ، ص33).

هيئة حقوق الإنسان توظف ذهن المتلقي بمشهد تمثيلي يحمل رسائل حقوقية

المصدر: جريدة البلاد الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م
<http://www.albiladdaily.com/news.php?action=show&id=104041>

أبها - مرعي عسيري
على خشبة مسرح مركز المعارض وأمام حشد كبير من زوار المركز والمصطافين، قدمت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير عرضها التمثيلي للمرة الثانية بالتعاون مع فريق عمل عسير لايف الذي عمل على إعداد عرض تمثيلي، يتم تقديمه حالياً ضمن فعاليات مهرجان أبها يجمعنا لهذا العام 1433 هـ. كما تخلل العرض مقاطع إنشادية تحمل عبارات حقوقية لكل من الأب والطفل اللذان شاركا في العرض التمثيلي للتركيز، وبايحاء تنقيفي على المتلقي، من حيث ما على أفراد الأسرة من حقوق وواجبات، وما لهم ليتحقق بذلك مفهوم المطالبة بالحق دون الإخلال بركن إعطاء الحق الذي تسعى إليه هيئة حقوق الإنسان، ضمن إطار برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.
كما شملت الفعالية التي نفذتها هيئة عسير، عدد من الأنشطة الفكرية، كالمسابقات التي تم على ضوئها توزيع جوائز، احتوت على كتب تلوين والوان وكابات حملت شعار الهيئة، بالإضافة إلى جوائز للأسر الحاضرة للفعالية.
يذكر أن فعاليات هيئة حقوق الإنسان ما زالت مستمرة حتى الأسبوع المقبل، حيث سينتقل العرض المسرحي لأماكن مختلفة للوصول إلى أكبر عدد ممكن من الفئات المستهدفة في برنامج نشر ثقافة حقوق الإنسان.



تحصين المجتمع ب قيم النزاهة“ مسؤولية مشتركة تبدأ بتطبيق النظام على الصغير والكبير“ لا تدفع للموظف المرتشي.. وبلغ عنه!

المصدر: جريدة الرياض الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/08/article750133.html>

الرياض، تحقيق - علي الزهيان
المرتشي هو كل موظف عام طلب لنفسه أو لغيره أو قبل أو أخذ وعداً أو عطية لأداء عمل من أعمال وظيفته، أو زعم أنه من أعمال وظيفته ولو كان هذا العمل مشروعاً، أو امتنع أو أخل بأداء عمله طلباً للمال، وعقوبته السجن مدة لا تتجاوز عشر سنوات وغرامة مالية لا تزيد على مليون ريال، أو بإحدى هاتين العقوبتين.
وأثبت الواقع الحالي أن نظام عقوبات الرشوة لم يساهم في الحد من تنامي انتشارها، حيث ثبت أن هذا النظام الذي ظل على ما هو عليه منذ آخر تطوير له في الثامن والعشرين من ذي الحجة لعام 1412هـ؛ بحاجة إلى تحديث شامل ضمن

منظومة متكاملة؛ لكونه لا يتماشى مع متطلبات وظروف المرحلة الحالية، ويحمل صيغاً "مطاطية" تقبل تفسيرات متباينة، وثغرات تطبيقه أكبر؛ لكونه يحتاج إلى أدلة "الجرم المشهود"، إلى جانب أن نظام الرشوة لم يستهدف منشآت القطاع الخاص، كما أن مقدار عقوبة الغرامة يُعد بسيطاً، ولم يترك للقاضي السلطة التقديرية في تحديد الغرامة المالية، وذلك حسب قيمة الفائدة التي يحصل عليها كل من الراشي والمرتشي.

"الربايع" التقت بعدد من المختصين الذين أكدوا على أن جريمة الرشوة لا يكفي معها تطبيق القوانين وإعلان العقوبات على المسيئين - رغم ضرورة ذلك - بل لا بُد في الوقت نفسه من توعية المواطن بعواقبها على المجتمع؛ باعتبار مرتكبها يسير داخل نفق مظلم مغلق النهاية، إضافة إلى أهمية تبصيره بدوره في الكشف عن الرشوة وإبلاغ الجهات المختصة بمرتكبيها.

استغلال النفوذ

بداية أوضح "د. عبدالرحمن الزهّيان" - أكاديمي وباحث في الشؤون القانونية والسياسات العامة - أن الرشوة لا ترتبط - كما يعتقد بعض الناس - بالجانب المالي كتقديم المال ضمن أوراق المعاملات لتمريرها، أو لمنع تحرير مخالفة بصددها، بل تشمل أيضاً تقديم العطايا والهبات والهدايا والمجوهرات وحتى المأكولات، كما تشمل الصورة المعنوية كترقية موظف لأنه أدى عملاً أو امتنع عن أدائه، أو توظيف الأقارب والأصدقاء.

وقال إن نظام مكافحة الرشوة في المملكة ألحق بالرشوة عدداً من الجرائم التي عدها جنائية وقرر لها عقوبات أصلية كالسجن والغرامة، وعقوبات تكميلية كمصادرة المال أو الميزة أو الفائدة موضوع الجريمة متى كان ذلك ممكناً عملاً، إضافة إلى العقوبات التبعية وهي العزل من الوظيفة العامة والحرمان من تولي الوظائف العامة أو ارتكاب الأعمال التي يُعد القائمون بها في حكم الموظفين العاميين، مشيراً إلى أنه من بين الجرائم الملحقة بالرشوة التوسعية، وتشمل الوساطة، والرجاء، وجريمة عرض الرشوة والتوسط واستغلال الموظف لنفوذه، وكذلك استعمال القوة والعنف أو تهديد موظف عام ليقوم بعمل غير مشروع أو يمتنع عن أداء واجبات وظيفته المقررة نظاماً، مؤكداً أن الفساد يشمل العديد من الجرائم عنوانها الكبير هو الرشوة.

وأضاف أن الرشوة عمل مقبوت لا تقبله إلا الأنفس المريضة، مشيراً إلى أن من أهم الآثار الاجتماعية للرشوة الإخلال بمبدأ المساواة والعدالة، ولذا فإن من يمتلك المال أو الوساطة يمكنه أن يحصل على ما لا يستحق من دون وجه حق، ما يفقد الإنسان الثقة ويولد لديه الإحباط، كما أنها من الممكن أن توجد نوعاً من السخط على بعض الأجهزة الحكومية، إضافة إلى أنها من الممكن أن تصيب تلك الأجهزة بالوهن وعدم الفاعلية.

تحسين المجتمع

وأشار إلى أن كثيراً من الدراسات التي أجريت في مجتمعات سبقتنا في هذا المضمار؛ أثبتت أن التزام الأنظمة هناك نابع من الخشية من العقوبة النظامية، أكثر من كونه التزاماً أخلاقياً أو ثقافياً، موضحاً أنه يمكن تحسين المجتمع عن طريق تبصير أفراد المجتمع بنظام الرشوة، وتفعيل هذا النظام عن طريق إنشاء مكاتب داخل جميع الأجهزة الحكومية تحت اسم "مراقبة الأداء الحكومي"، على أن تضم ممثلين عن هيئة مكافحة الفساد، وهيئة حقوق الإنسان، والمباحث الإدارية، وديوان المراقبة العامة، وهيئة التحقيق والإدعاء العام، والشرطة، بحيث تستقبل تلك المكاتب جميع البلاغات والشكاوى بشأن الرشوة والتحقيق فيها، وفي حال ثبوت التهم يُحال المتهمون إلى محاكمة سريعة تُنشر جميع أحكامها في الصحف المحلية كنوع من التشهير بمرتكبيها، على أن يتم دعم هذا الإجراء بالتنقيف الديني والاجتماعي والمدرسي عن طريق عقد اللقاءات والمحاضرات والندوات، ونحوها.

الوساطة والرشوة

وأكد "بندر المخرج" - محام ومستشار قانوني - أن أنظمة الدولة العقابية المتعلقة بالرشوة تُعد رادعة حالياً متى ما طبقت بشكل فاعل، على أن يُصاحب ذلك تطبيق الأنظمة التي عالجت جريمة الرشوة، وأهمها نظام مكافحة غسل الأموال، مشيراً إلى أن تفعيل هذين النظامين - بحسب وقائع وملايسات كل قضية - سيكون له أثره الكبير، لا سيما إذا علمنا أن عقوبات نظام مكافحة غسل الأموال - في حالات - هي أبلغ من العقوبات في الأنظمة الأخرى ذات العلاقة.

وقال إن أول أسباب الفساد الإداري والمالي يعود إلى ضعف الوازع الديني، وتساهل البعض باللجنة التي تجلبها هذه الجريمة على أطرافها، وتساهل البعض وتجروهم على حقوق الآخرين، وتأويل البعض لأنفسهم وتوسعهم في الرأي الذي يرى جواز بدل الرشوة لاستخلاص الحق، مبيناً أنه لا يؤيد توسيع مفهوم جريمة الرشوة لتشمل الوساطة، إلا متى ما كانت الوساطة سبيلاً ووسيلة ينتج عنها الفساد، لافتاً إلى أن تجريئها يحتاج إلى برامج توعوية تُهيئ لفهم ضررها على المجتمع، معتبراً أن الوساطة إحدى أدبيات المجتمع وترتبط بالذاكرة العربية بقوة وترتكز على موروثات قديمة جداً كإرث عربي، وقوي جانبه بارتباطه بمفهوم الشفاعة في الإسلام، إلا أن توسيع مفهوم الشفاعة في الإسلام على حساب حقوق

الآخرين جعل من الوساطة مفردة تُدُلُّ حال استخدامها على ظلم للغير أحياناً أو وسيلة لتجاوز بعض الأنظمة أحياناً ونادراً ما تكون وسيلة لرفع الظلم.

وأضاف أنَّ العلاقة بين الرشوة والفساد علاقة وطيدة ومُتَجَدِّرة وتكامليَّة في الوقت نفسه، مُشيراً إلى أنه لا يمكن أن يوجد فساد إلا والرشوة أحد أركانه، كما لا توجد رشوة إلا كان الفساد أكبر وأخطر نتائجها، مُوضحاً أنَّ جميع الأديان والتشريعات السماوية والأرضية حاربت الرشوة، لما لها من أضرار مدمرة للمجتمعات، مؤكداً أنَّ آثار الرشوة الاجتماعية غاية في السلبية، فهي تُنتج الطبقيَّة والعنصرية، وتُمكن الفاشل، وتُشيع ثقافة حب المادة، وتقضي على روح المنافسة والإنتاج والتميز، لافتاً إلى أنه يمكن تحصين المجتمع ضدها من خلال نشر الثقافة المضادة لها دينياً، واجتماعياً، واقتصادياً، وعلمياً، مشدداً على ضرورة تطبيق التشريعات والأنظمة القائمة بشكل فعَّال وسريع، وإعلان العقوبات، وعدم قُصر التحقيقات على القضايا البسيطة والمبالغ المتواضعة، بل يجب التحقيق في كل قضايا الرشوة وعلى كافة المستويات، داعياً إلى ضرورة تفعيل الأجهزة الرقابية.

العلاقة بين الرشوة والفساد

ولفت "د. سعود السبيعي" - رئيس اللجنة الأمنية بمجلس الشورى - إلى أنَّ العلاقة بين الرشوة والفساد تعتبر علاقة الجزء بالكل، حيث أنَّ الرشوة جريمة من جرائم الفساد المتعددة، مُضيفاً أنَّ الرسول - صلى الله عليه وسلم - حرَّم الرشوة، حيث روي عنه أنه لعن الراشي، والمرتشى، والرائش، يعني الذي يمشی بينهما، مؤكداً أنَّ الفساد ذا مفهوم مركب له أبعاد متعددة وتختلف تعريفاته باختلاف الزاوية التي يُنظر من خلالها إليه، حيث يُعدُّ فساداً كل سلوك انتهك أيّاً من القواعد والضوابط التي يفرضها النظام، كما يُعدُّ فساداً كلُّ سلوكٍ يُهدِّد المصلحة العامَّة، مُضيفاً أنَّ ظاهرة الفساد تشمل العديد من الجرائم كالرشوة، والمناجزة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، والتلاعب بالمال العام واختلاسه أو تبديده أو إساءة استعماله، وغسيل الأموال، والجرائم المحاسبية، والتزوير، وتزيف العملة، والغش التجاري، وغيرها.

وقال إنَّ آثار الرشوة ذات أبعاد مركبة تختلط فيها الأبعاد الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والسياسية، مبيناً أنه يُمكن تحصين المجتمع منها عن طريق حماية النزاهة ومكافحة الفساد، الأمر الذي يستلزم برامج إصلاح شاملة تحظى بدعم سياسي قوي، وتكتسب مضموناً استراتيجياً يقوم على تشخيص المشكلة ومعالجة أسبابها، وتعاون الأجهزة الحكومية، ومشاركة المجتمع ومؤسساته، وإرساء المبادئ والقيم الأخلاقية للإدارة والمجتمع وتعزيزها والإفادة من الخبرات الدولية، مُضيفاً أنَّ ردع مرتكبي الرشوة والمشاركين فيها يتحقق عن طريق أجهزة الدولة، وذلك بحماية النزاهة، ومكافحة الفساد بشتى صورته ومظاهره، وتحصين المجتمع بالقيم الدينية، والأخلاقية، والتربوية، وتوجيه المواطن والمقيم نحو التحلي بالسلوك الحسن، واحترام النصوص الشرعية والنظامية، وتوفير المناخ الملائم لنجاح خطط التنمية - لاسيما - الاقتصادية والاجتماعية منها، وتحقيق العدالة بين أفراد المجتمع، وتشخيص مشكلة الفساد في المملكة، عن طريق رصد المعلومات والبيانات والإحصاءات الدقيقة عن حجم مشكلة الرشوة وتصنيفها وتحديد أنواعها وأسبابها وآثارها وأولياتها، ومدى انتشارها زمنياً ومكانياً واجتماعياً، وكذلك قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، إضافة إلى تطبيق الأنظمة المتعلقة بذلك، والتشديد على مسؤولي الدولة بأنَّ الوضوح وسيلة فاعلة للوقاية من الفساد، وأنَّ اعتماده ممارسة وتوجُّهاً أخلاقياً يُضفي على العمل الحكومي الصدقية والاحترام، مُنادياً بضرورة مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في حماية النزاهة ومكافحة الفساد عن طريق إشراك بعض منسوبي هذه المؤسسات في اللجنة الوطنية لمكافحة الفساد، وإشراك هذه المؤسسات "حسب اختصاصها" في دراسة ظاهرة الرشوة وإبداء ما لديها من مرئيات ومقترحات تُمكن من الحد منها، وكذلك تعزيز السلوك الأخلاقي عن طريق تنمية الوازع الديني للحد من النزاهة ومحاربة الفساد عن طريق وسائل الإعلام المختلفة، وخطباء المساجد والعلماء والمؤسسات التعليمية وغيرها، وإعداد حملات توعية وطنية تحذر من وباء الفساد، وتؤكد دور الأسرة في تربية النشء ودورها الأساسي في بناء مجتمع مسلم مناهض لأعمال الفساد، وحث المواطن والمقيم على التعاون مع الجهات المعنية بمكافحة الرشوة، والإبلاغ عن جرائم الرشوة ومرتكبيها، إضافة إلى إيجاد الفرص الوظيفية في القطاعين "العام والخاص"، بما يتناسب مع الزيادة المطردة لعدد السكان والخريجين، والاهتمام بتأهيلهم طبقاً لاحتياجات سوق العمل.

هيئة مكافحة الفساد

ونوّه د. "السبيعي" أنَّ الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من مهامها متابعة تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الرشوة والفساد الإداري ورصد نتائجها، وتقييمها، ومراجعتها، ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها، وتنسيق جهود القطاعين العام والخاص في تخطيط ومراقبة برامج مكافحة الفساد وتقييمها، وتلّقي التقارير والإحصاءات الدورية للأجهزة المختصة ودراساتها وإعداد البيانات التحليلية في شأنها، وجمع المعلومات، والبيانات، والإحصاءات، وتصنيفها، وتحديد أنواعها،

وتحليلها، وتبادلها مع الجهات المختصة ذات العلاقة، وبناءً على ذلك فإنه يمكن إعادة النظر في تعديل نظام الرشوة أو إبقائه، مؤكداً أن الفساد يُعدُّ ظاهرةً دوليةً مقلقةً للمجتمع الدولي، مُشيراً إلى أنَّ المجتمع السعودي ليس منفصلاً عن المجتمعات البشرية، حيث تشير تجارب الدول على اختلاف مستوى تنميتها الاقتصادية أو نظامها السياسي إلى أنَّ الفساد لا يرتبط بنظام سياسي معين، بل يظهر عندما تكون الظروف مواتية لظهوره، ولذا تتعدد أسباب نشوئه، ومن هذه الأسباب عدم اتساق الأنظمة ومتطلبات الحياة الاجتماعية وضعف الرقابة.



(واعي) الشرقية تعقد فعاليات متنوعة لـ (الطفل الأمن) بالخير

المصدر: جريدة الوثام الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://alweeam.com/archives/139700>

الخير - الوثام - خالد المرشود:
تنظم جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي "واعي" بالمنطقة الشرقية فعاليات بعنوان "الطفل الأمن" والتي تهدف إلى الحد من ظاهرة العنف اللفظي والجسدي الذي يُمارس ضد الأطفال في مجتمعنا بمقر مركز الامير سلطان للعلوم والتقنية "سايتك".
هذا وسيتخلل الفعاليات عدد من المحاضرات والندوات حوارية من تقديم مجموعة من المتخصصين السعوديين في هذا المجال أبرزهم : أ.د. ميسرة طاهر رئيس هيئة الاستشاريين بمركز بيت المشورة - بمدينة جدة و أسامة عبدالرؤوف الجامع أخصائي نفسي في مستشفى الامل، والمهندس هاني رجب الزهراني باحث متخصص في تأثير الانترنت والتقنيات الحديثة على الاطفال، ود. هيفاء محمد القحطاني استشارية الطب النفسي بمركز الظهران الصحي - أرامكو ، وسلمى محمد العالي أخصائية اجتماعية بمستشفى الولادة والأطفال بالدمام و نوال رفعت البواردي باحثة قانونية في هيئة حقوق الإنسان بالدمام ، الى جانب العديد من البرامج والانشطة المصاحبة لفعاليات الطفل الأمن وذلك يومي الأربعاء والخميس 21 - 22 / 8 / 1433 هـ ما بين الساعة 04:00 م إلى 09:00 م .

جامعة الأميرة نورة تقيم محاضرة حقوق المرأة بمركز الأمير سلمان الاجتماعي

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/09/article750370.html>

الرياض - سحر الشريدي

ينظم مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة بنت عبد الرحمن اليوم الاثنين وبالتعاون مع هيئة حقوق الإنسان محاضرة بعنوان (حقوق المرأة) تلقيها كل من الأستاذة أمل السديري، والأستاذة غندورة شمس غندورة وذلك من الساعة الرابعة عصراً وحتى الساعة مساءً بمركز الأمير سلمان الاجتماعي. وتهدف المحاضرة إلى التعريف بهيئة حقوق الإنسان بالملكة ودورها في نشر الوعي الثقافي لدى أفراد المجتمع، إضافة إلى توضيح حقوق المرأة في الإسلام وحقوقها في المنظمات والجمعيات والمؤسسات الحكومية، إلى جانب إدراك أهمية التعاون مع تلك الجهات والتعريف بضوابط قبول الشكاوى والقضايا التي يعاقب عليها النظام.

لحد من ظاهرة العنف ضد الاطفال ..

جمعية (واعي) تقيم فعاليات بعنوان الطفل الآمن" بمشاركة برنامج الأمان الاسري

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/09/article750421.html>

الخبر - ابراهيم الشيبان

تعزز جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي) إقامة فعاليات بعنوان (الطفل الآمن)، بهدف الحد من ظاهرة العنف الذي يُمارس ضد الأطفال في مجتمعنا من الأربعاء - الخميس 21 - 22 شعبان 1433 هـ الموافق 11 - 12 يوليو 2012م من الساعة الرابعة وحتى التاسعة مساءً في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية "سايتك" بالخبر، على أن يتخلل هذه الفعاليات (محاضرات - ندوات حوارية) بمشاركة عدد من الخبراء والمختصين في هذا المجال، كما سيقام على هامش الفعالية جناح خاص للأطفال بمشاركة برنامج الأمان الاسري الوطني، هيئة حقوق الإنسان بالدمام، الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالدمام، فريق ستوري تايم، فريق أبعاد التطوعي، فريق أقرأني، فريق حياة جديدة. وستحمل الندوة الأولى عنوان (حماية الأبناء من عنف العمالة الوافدة - نسائية) يوم الأربعاء 11 يوليو وسيحاضر فيها كل من: د. هيفاء محمد القحطاني (استشارية الطب النفسي بمركز الظهران الصحي - أرامكو)، سلمى محمد العالي (أخصائية اجتماعية بمستشفى الولادة والأطفال بالدمام)، نوال رفعت البواردي (باحثة قانونية في هيئة حقوق الإنسان)

بالدمام)، اما المحاضرة الثانية: (بعنوان كيف نفهم شخصية الطفل) فسيقدمها أسامة عبدالرؤوف الجامع (أخصائي نفسي في مستشفى الامل).
وفي يوم الخميس 12 يوليو فسيلقي د. ميسرة بن كايد بن محمد طاهر (رئيس هيئة الاستشاريين بمركز بيت المشورة - بمدينة جدة) الضوء على (كيف نتعرف على الطفل المعنف).
اما الندوة الثانية والتي ستعقد الى (الانترنت والعوامل الخارجية المؤثرة على الطفل) فسيقدمها كل من: د. ميسرة بن كايد بن محمد طاهر، والمهندس هاني رجب الزهراني (مهندس في شركة الاتصالات السعودية).



كاتبة سعودية: هناك من يتاجر بدم المقتول تحت سمع وبصر الأنظمة والقوانين

المصدر: جريدة الوثام الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://alweeam.com/archives/139899>

الرياض-الوثام:

أصبحت الدية تجارة، ومصدر ربح لكثير من العائلات والمواطنين، لن ذلك محمي بقوانين شرعية وعرفية وقبائلية تدرج تحت قانون "الدية المغلظة"، وفق ما تقوله الكاتبة سألما الموشى في مقالها بالوطن تقول الكاتبة "الاتجار بدم المقتول ليس له إلا معنى واحد وهو الاتجار بدم الميت علناً تحت سمع وبصر الأنظمة والقوانين، ولتذهب منظمات الاتجار بالبشر إلى الجحيم طالما لا نسمع إلا ببرتكولاتها التي لا تتعدى ملفات ورقية باردة، ملفات للحفظ ليس لها أي لتطال العدالة، ولنعرف برتوكول الأمم المتحدة فيما يخص تجارة البشر والذي تتبناه أيضاً هيئة حقوق الإنسان فليداه قسم خاص بقضايا الاتجار بالبشر لكن لا نعلم ما مدى صلته بقضايا تجارة الدم من هذا النوع".
وتؤكد أن الاتجار بدم المقتول ليس له إلا معنى واحد وهو الاتجار بدم الميت علناً تحت سمع وبصر الأنظمة والقوانين، ولتذهب منظمات الاتجار بالبشر إلى الجحيم طالما لا نسمع إلا ببرتكولاتها التي لا تتعدى ملفات ورقية باردة.
لمطالعة المقال:

تجارة الدم.. من يشتري سامح الرويلي؟

لم تعد تجارة الدم البشري حكراً على السوق السوداء العالمية، فكل يوم تطالعنا وسائل الإعلام بحكايات قصص محلية لمناجرة حقيقية بالدم البشري دون أدنى رادع، حتى إن منظمات الاتجار بالبشر لا تلتفت لها، لأن هذا النوع من التجارة محمي بقوانين شرعية وعرفية وقبائلية تدرج تحت قانون "الدية المغلظة" وهنا يحق لنا أن نسأل هذا الواقع المؤلم هل يجب أن يُترك الحبل على الغارب لأصحاب الدية ليجعلوا من دم قتلهم مصدر ثروة طائلة تغطي احتياجاتهم واحتياج قبيلتهم كلها بأن يطلبوا أرقاماً فلكية تصل إلى 33 مليوناً و 28 مليوناً وغيرها من الملايين التي لا تتناسب مع فكرة ومضمون التشريع من الدية؟ تلك هي قصة تجارة الدم، ولنا في قصة الشاب سامح الرويلي فرج الله همه وعق رقبتة مثال. فدون أي تخطيط مسبق أو غيلة وغدر أقدم الشاب سامح الرويلي (16 عاماً) على قتل شاب نتيجة خلاف بينهما بآلة حادة. قد يبدو هذا السيناريو متكرراً في كثير من مشاجرات الشباب في وقتنا الحالي، والتي تبدأ صغيرة ثم تتطور إلى كارثة كبرى، لكن الشرع فصل في القضية "القاتل يُقتل". وبعد جهود من أهل الخير تنازل والد المقتول عن تنفيذ الحكم في سامح، مقابل مبلغ 28 مليون ريال، كما حدد تاريخ 1433/9/26 موعداً لتنفيذ حكم القصاص في سامح في حال عدم جمع المبلغ. هي حادثة من مئات الحوادث التي تقع ولا يعود بعدها مجديا البكاء على الدم المسكوب. لكنه يصبح مجديا جداً أن تتحول عائلة المقتول إلى الثراء الكبير من التجارة بدم قتلهم، ولست مطلقاً ضد العدالة في أن يعطى كل ذي حق حقه بل الفكرة في وضع ضوابط تحدد الحقوق والواجبات بحيث لا ضرر ولا ضرار.

الاتجار بدم المقتول ليس له إلا معنى واحد وهو الاتجار بدم الميت علناً تحت سمع وبصر الأنظمة والقوانين، ولتذهب منظمات الاتجار بالبشر إلى الجحيم طالما لا نسمع إلا ببرتكلاتها التي لا تتعدى ملفات ورقية باردة، ملفات للحفظ ليس لها أيد لتطال العدالة، ولنعرف برتوكول الأمم المتحدة فيما يخص تجارة البشر والذي تتبناه أيضاً هيئة حقوق الإنسان فلديها قسم خاص بقضايا الاتجار بالبشر لكن لا نعلم ما مدى صلته بقضايا تجارة الدم من هذا النوع.

البرتوكول يتضمن في نصه تعريفاً لتجارة البشر بأنه يتمثل في: سوء استخدام السلطة، أو استغلال مواطن ضعف، أو تلقي أو دفع مبالغ مالية، أو تقديم مزايا لتحقيق موافقة شخص، أو السيطرة عليه لغرض الاستغلال، ويأخذ الاستغلال شكل الاستغلال الجنسي، أو الخدمات، أو العمالة القسرية أو الاستعباد... إلخ. وهنا أتوقف أيضاً عند مقولة كل من الإمام مالك وأحمد فيما يخص الدية: "يترك الأمر للحاكم يفرض على كل واحد ما يسهل عليه ولا يؤذيه". مما يعني أن الأمر لا يترك مفتوحاً على إطلاقه وأن للحاكم وضعاً ما يضبط مثل هذه التجارة التي أتبعته وجاوزت حدودها في الإفراط في مفهوم "الدية". إن وقفة حق في هذا الحد ستعنى "رقبة سامح" وغيره ممن جرفت حياتهم لحظة غضب فخانتهم حياتهم وكل البشر.



تستهدف الأجهزة الأمنية والجمعيات الخيرية للتعريف بخطورتها هيئة حقوق الإنسان تكافح التسول بتوضيح علاقته بالاتجار بالبشر

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516091.htm>

معنوق الشريف (جدة)

تنظم هيئة حقوق الإنسان ممثلة في فرعها في منطقة مكة المكرمة، ورشة عمل يوم الاثنين 26 شعبان الجاري بعنوان «علاقة التسول بجريمة الاتجار بالبشر»، الساعة 7 مساءً في قاعة عبدالقادر الفضل في الغرفة التجارية الصناعية في جدة.

وأوضح عضو الهيئة والمشرّف على فرعها في منطقة مكة المكرمة مازن بترجي أن الورشة يلقيها الدكتور خالد بن سليم الحربي المشرّف على إدارة المتابعة والتحقيق في الهيئة، بهدف التعريف بظاهرة التسول من حيث خطورتها وأشكالها وأنواعها، وقال: «تناقش الورشة ارتباط هذه الظاهرة بالأنماط الإجرامية المختلفة والفئات الاجتماعية التي تمارسها، ووعي المجتمع بخطورتها والتعريف بجرائم الاتجار بالأشخاص من حيث التعريف العلمي وفقاً للمعايير الدولية والتعريف المحلي وفقاً لنظام (الاتجار بالأشخاص) وخطورة هذه الظاهرة الإجرامية، وأشكالها، وأنواعها وحجم انتشار الظاهرة عالمياً ومحلياً وعلاقتها بظاهرة التسول عموماً والأطفال على وجه الخصوص»، وأضاف: «تهدف الورشة إلى الوصول لتصور علمي ممنهج لمكافحة ظاهرة التسول بشكل عام والتسول المرتبط بجريمة الاتجار بالأشخاص»، وزاد: «الفئات المستهدفة بالورشة هم العاملون في الأجهزة الأمنية ذات العلاقة (مراكز الشرطة والدوريات الأمنية، والممرور، والجوازات، والبحث الجنائي، والأمن الوقائي)، والعاملون في مكاتب مكافحة التسول، وهيئة التحقيق والادعاء العام، وإمارة منطقة مكة المكرمة، والجمعيات الخيرية والتطوعية والمدنية، وعدد من المهتمين من أفراد المجتمع».

قال إن عمليات الاعتقال والاحتجاز تمت بشكل عشوائي وبلا ضمانات عدلية وبتعذيب ممنهج الشمري: جهود مكثفة لإطلاق سراح عشرة سعوديين ما زالوا معتقلين في جوانتانامو

المصدر: جريدة الشرق الاثني 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/385054>

الدمام - هند الأحمد

أوضح عضو اللجنة الدولية للدفاع عن المعتقلين في جوانتانامو كاتب الشمري أن المملكة ما زالت تتابع ملف المعتقلين السعوديين في خليج غوانتانامو، من خلال تكثيف جهودها مع السلطات الأمريكية. وقال إن المعالجة الأمريكية لقضية المعتقلين في غوانتانامو اتسمت منذ بدايتها بالبعد السياسي على الدوام، حيث تعاملت مع ملفات المعتقلين على أسس غير واضحة وغير محددة بعيداً عن السياق القانوني والإنساني واستمرار إحاطة اعتقالهم في جو من السرية والتكتم الشديد متجاوزة في ذلك كافة الاستحقاقات الدستورية الأمريكية والقانونية الدولية والاعتبارات الإنسانية.

وأضاف الشمري قائلاً إن الجهود السعودية الحثيثة أسفرت عن الإفراج عن معظم المعتقلين السعوديين وتأمين عودتهم إلى أرض الوطن ودمجهم في المجتمع ليعودوا أفراداً صالحين، بينما مازالت الجهود الحكومية بالنسبة لبقية المعتقلين مستمرة وبخاصة من قبل مساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف الذي يسعى إلى تأمين الإفراج عنهم وعودتهم إلى أرض الوطن. وقال لدينا الثقة الكاملة في تلك الجهود التي نتمنى أن تثمر قريباً عن إقبال هذا الملف في أسوأ المعتقلات سمعة على مستوى العالم. وأشار الشمري إلى أن عدد المعتقلين الذين تم احتجازهم بصورة غير قانونية في غوانتانامو لم يكن ثابتاً على الدوام بسبب عمليات الاحتجاز والإفراج المتتالية ولكن وحسب تقارير المنظمات الحقوقية الدولية فقد بلغ أكبر عدد للمحتجزين حوالي 700 من جنسيات مختلفة؛ وبالنسبة لعدد السعوديين المتبقين حالياً في غوانتانامو فهو عشرة بعد أن أفرج عن مائة وعشرين معتقلاً سعودياً. وقال الشمري إن السلطات السعودية المختصة حرصت منذ بداية القضية على تأمين تواصل المعتقلين مع ذويهم داخل المملكة من خلال الرسائل التي كانت توصلها اللجنة الدولية للصليب الأحمر وكذلك من خلال الاتصالات الهاتفية المباشرة مع المعتقلين وقد ساهمت هيئة حقوق الإنسان والهلل الأحمر السعودي في تلك الجهود لتأمين اتصال المعتقلين مع ذويهم مع الإشارة إلى العوائق التي كانت تضعها السلطات الأمريكية لانسياب الرسائل أو إجراء المكالمات.

وأكد الشمري دور لجان المناصرة والتأهيل التي يشرف عليها مساعد وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف وهي من أهم الأسس التي قامت عليها استراتيجية المملكة في مكافحة الإرهاب وقد لعبت دوراً جوهرياً في تأهيل العائدين من معتقل غوانتانامو وإعادة دمجهم في المجتمع. وقال إن متابعة سموه الشخصية لملفات المفرج عنهم ساهمت في تفعيل جهود هذه اللجان التي كانت خطوة ناجحة و متميزة في مجال السياسة الجنائية، أما فيما يتعلق بنسبة عدد الموقوفين بتهمة أمنية الذين عادوا بعد إخضاعهم للجان المصالحة والتأهيل فهي نسبة قليلة جداً ولا يمكن القياس والبناء عليها للقول بأن تجربة اللجان كانت غير فعالة، وكفي أن كثيراً من الدول والمنظمات الحقوقية والإنسانية أشاد بعمل تلك اللجان ونتائجها.

وحول اعتقال الموقوفين السعوديين في خليج غوانتانامو لسنوات دون محاكمة ودون توجيه أي اتهام لهم قال الشمري إن عمليات اعتقال السجناء السعوديين في غوانتانامو جرت بشكل عشوائي، وتميزت بالطابع التعسفي وخارج أي إطار قانوني أو شرعية دولية، مع الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من السعوديين المعتقلين في غوانتانامو تم إلقاء القبض عليهم خارج منطقة العمليات العسكرية للقوات الأمريكية، وبشكل أدق في الأراضي الباكستانية، حيث تم تسليمهم ومقايضتهم

من قبل الجماعات التي تعرف بتجار الحروب إلى القوات الأمريكية. ويبيّن أن معظم هؤلاء المعتقلين هم ممن كانوا يقدمون الخدمات الإغاثية والإنسانية وصغار السن في أفغانستان وباكستان. ومنذ بداية الاعتقال لم توجه للمعتقلين أية اتهامات، وتم حرمانهم من المثل أمام القضاء، ولم يسمح لهم بتوكيل محامين، وقد ثارت ضجة كبيرة لدى المنظمات الحقوقية والإنسانية الدولية وانتقدت مواقف الإدارة الأمريكية التي أصرت على احتجاز مئات الأشخاص لأوقات طويلة وغير محددة دون توجيه أية اتهامات لهم، ولم تعدهم أسرى حرب، وبالتالي لا يخضعون لاتفاقية جنيف الثالثة لعام 1949م المتعلقة بحقوق أسرى الحروب وبالتالي فإن احتجاز المعتقلين لفترات طويلة بصورة تعسفية دون محاكمات ودون ثبوت أية تهم جنائية بحقهم يُعد خروجاً عن مبادئ القانون الدولي الإنساني وكافة مبادئ العدالة التي كفلتها القوانين والشرائع الدولية.

وأشار إلى أن الاحتجاز التعسفي وغير القانوني وعدم توفير أية ضمانات لتحقيق العدالة وفي ظل ممارسات لأبشع صور التعذيب الممنهج لمئات الأشخاص، يعطيهم الحق في ملاحقة السلطات الأمريكية لطلب التعويض عن الاحتجاز التعسفي والانتهاكات غير الإنسانية التي ارتكبت بحقهم، ولكن هذه الملاحقة تحتاج إلى جهود قانونية وتكاليف كبيرة.



تنسيق بين حقوق الإنسان والادعاء العام في الرقابة على السجون

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516307.htm>

يحيى الفيفي، عبدالله غرمان (أبها)
نظمت هيئة حقوق الإنسان بمنطقة عسير في مقرها بمدينة أبها أمس الأول، أول لقاء تنسيقي مع فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بالمنطقة، ناقش فيه عدد من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك، خاصة ما يتعلق بالرقابة على السجون في المنطقة عسير، وآلية التواصل مع الموقوفين الذين انتهت محكوميتهم، سبل التعاون في مجال مكافحة الاتجار بالبشر، وقضايا العنف الأسري والدور المشترك للهيئة وأهمية حماية المعنفين أثناء فترة التحقيق.

كما تطرق الاجتماع إلى أهمية التعاون المشترك بين الجانبين، لتعزيز ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال تنظيم ورش عمل مشتركة ومحاضرات تثقيفية لمنسوبي الهيئتين، بالإضافة إلى تسمية ضابطي اتصال بهدف تسهيل تبادل المعلومات ومعالجة القضايا المشتركة.

حضر الاجتماع رئيس فرع هيئة التحقيق والادعاء العام بمنطقة عسير الدكتور إبراهيم بن يحيى عطيف ورؤساء دوائر الهيئة، وتأتي الخطوة في إطار أنشطة وفعاليات هيئة حقوق الإنسان استعداداً للمشاركة في ملتقى أبها لهذا العام.

تنسيق بين حقوق الإنسان والادعاء العام في الرقابة على

السجون

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/54065.html>

إبراهيم اللويم - الدمام
تنتقل اليوم الأربعاء فعاليات ملتقى (الطفل الآمن) الذي تنظمه جمعية التوعية والتأهيل الاجتماعي (واعي) للحد من ظاهرة العنف الذي يمارس ضد الأطفال في المجتمع المحلي، وذلك في مركز سلطان بن عبدالعزيز للعلوم والتقنية (سايتك) بالخبر، ويستمر لمدة يومين. وأوضحت مسئولة العلاقات العامة بالجمعية مشاعل الهلال أنه سيتم من خلال الملتقى تقديم المحاضرات التوعوية والبرامج التثقيفية حول ظاهرة العنف الذي تحدث في المجتمع خصوصاً للأطفال والنساء بالإضافة إلى المعرفة الكاملة عن حقوق الطفل، والتي أقرها الدين الحنيف بالإضافة إلى المنظمات الحقوقية. وأضافت «سيتم خلال الفعاليات تقديم عرض وثائقي عن هذه الظاهرة من قبل عدد من المختصين في هذا المجال»، مبيّنة أن عدد المشاركين من المختصين في هذه الفعاليات والذين سيقومون بتقديم كافة المحاضرات والندوات عدد ستة من الأساتذة والاستشاريين في مجال الطب النفسي والأسري والاجتماعي والقانوني، وكذلك الباحثون في أثر التقنيات الحديثة المؤثرة على سلوكيات الأطفال». لافتة إلى أن اليوم الأول ستعقد ندوة بعنوان حماية الأبناء من عنف العمالة الوافدة، والتي ستعقد تقديمها استشارية الطب النفسي بمستشفى شركة أرامكو السعودية بالظهران الدكتورة هيفاء القحطاني بجانب أخصائية اجتماعية بمستشفى الولادة والأطفال بالدمام سلمى العالي وأخيراً الباحثة القانونية في هيئة حقوق الإنسان بالدمام نوال البواردي، أما في الفترة الثانية فستكون المحاضرة بعنوان (كيف نفهم شخصية الطفل) سيقدمها الأخصائي بمستشفى الأمل بالدمام أسامة الجامع.

وأضافت الهلال: «المحاضرات والندوات التي ستقدم في اليوم الثاني هي محاضرة بعنوان «كيف نتعرف على الطفل المعنف» يقدمها الدكتور ميسرة طاهر وبالإضافة إلى الندوة العلمية بعنوان (الانترنت والعوامل الخارجية التي تؤثر على سلوكيات الطفل) والتي يقدمها المهندس هاني الزهراني الباحث والمختص في التقنيات الحديثة».

يذكر أن هناك أشكالاً للعنف الذي يتعرض لها الأطفال منها العنف الجسدي والجنسي والنفسي، الإهمال ونقص الرعاية، الاستغلال الاقتصادي، والتمييز والإهمال وسوء المعاملة، كما يتراوح العنف من الإيذاء الجنسي سواء كان في نطاق البيت إلى العقاب البدني والمهين في المدرسة؛ من القيود البدنية التي تفرض في منزل الطفل إلى الوحشية على أيدي أعوان الأمن؛ من الإيذاء والإهمال في المؤسسات إلى الاشتباكات بين عصابات الصبية في الشوارع التي يعمل بها الأطفال أو يلعبون؛ ومن قتل الأطفال إلى ما يطلق عليه القتل دفاعاً عن الشرف، ولعل العنف الجسدي هو الظاهرة الأكثر وضوحاً في مجتمعنا حيث يأخذ الشكل التأديبي في معظم الأحيان، الأمر الذي أصبح عرفاً اجتماعياً، لدرجة أصبح من الطبيعي رؤية آباء يضربون أبناءهم في الأماكن العامة.

حدثان حقوقيان مهمان

المصدر: جريدة الشرق الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/08/383014>

جعفر الشايب

برز مؤخراً خبران لهما علاقة بالشأن الحقوقي المحلي، ينبغي الالتفات إليهما جيداً، والبناء عليهما أيضاً. الحدث الأول: هو توقيع المملكة -ممثلة في رئيس هيئة حقوق الإنسان- والمفوضية السامية لحقوق الإنسان على وثيقة تعاون في مجال حقوق الإنسان، وذلك بتاريخ 27 يونيو، بناء على زيارة سابقة للمفوضية السامية للمملكة، حيث تم تشكيل فريق خبراء من المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومن هيئة حقوق الإنسان لدراسة أوجه التعاون المشترك التي اشتملت عليها هذه المذكرة.

وحسب ما تم نشره، فإن المذكرة اشتملت على عديد من أوجه التعاون الفني أبرزها قيام الهيئة بتنفيذ برامج وأنشطة متخصصة بالتعاون مع المفوضية من أجل تعزيز القدرات الوطنية، ونشر ثقافة حقوق الإنسان في المملكة، وتنظيم برامج تدريبية للعاملين في القطاعات المختلفة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وإعداد أدلة استرشادية لهذا الغرض. هذه توجهات مهمة وأهداف كبيرة تتبناها هيئة حقوق الإنسان، وخاصة فيما يرتبط بتبادل الخبرات والتجارب مع المؤسسات الحقوقية الدولية، وتطوير منظومة أنظمة ومناهج حقوق الإنسان المحلية بما يتلاءم مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.

المهم هنا هو أن تتحول هذه الأهداف السامية وبصورة عاجلة إلى برامج عملية ميدانية تنعكس على مختلف أجهزة ومؤسسات الدولة، وهو ما ينبغي على الهيئة التركيز عليه في سعيها لتعزيز صيانة واحترام حقوق الإنسان في المملكة. الحدث الثاني: هو توجيه قاضي المحكمة الجزائية المتخصصة -وهي المعنية بالقضايا الأمنية- بإطلاق سراح اثنين من المتهمين مؤخراً لحين موعد محاكمتها ليضافا لعدد آخر من المتهمين الذين سبق التوجيه بإطلاق سراحهم، ووعد بقية المتهمين الذين تقدموا بطلبات لإطلاق سراحهم بالنظر في ذلك، إضافة لمطالبة ناظر القضية من لديه أي طلبات خارج القضية من المتهمين سواء باستكمال الدراسة، أو العلاج، أو الزواج ونحوها بالرفع بذلك للمحكمة لتتظر فيها وتوجهها للجهات المعنية.

هذا الإجراء -مع أنه قد سبق أن تم تطبيقه في حالات سابقة- هو غاية في الأهمية. كما أنه أيضا يخفف من اكتظاظ السجون، إضافة إلى أن التوقيف دون محاكمة ولفترات طويلة يعد مخالفة للأنظمة المعمول بها.

إننا بحاجة إلى أن نتلمس في بلدنا أية خطوة تساهم في تعزيز حماية حقوق الإنسان، وأن نتعاطى معها بكل إيجابية وحماس كي نتكاتف جميعاً لضمان هذه الحقوق.

تجارة الدم.. من يشتري سامح الرويلي؟

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=11610>

سالة الموشي

لم تعد تجارة الدم البشري حكراً على السوق السوداء العالمية، فكل يوم تطالعنا وسائل الإعلام بحكايات قصص محلية لمتاجرة حقيقية بالدم البشري دون أدنى رادع، حتى إن منظمات الاتجار بالبشر لا تلتفت لها، لأن هذا النوع من التجارة محمي بقوانين شرعية وعرفية وقبائلية تدرج تحت قانون "الدية المغلظة" وهنا يحق لنا أن نسأل هذا الواقع المؤلم هل يجب أن يُترك الحبل على الغارب لأصحاب الدية ليجعلوا من دم قتييلهم مصدر ثروة طائلة تغطي احتياجاتهم واحتياج قبيلتهم كلها بأن يطلبوا أرقاماً فلكية تصل إلى 33 مليوناً و 28 مليوناً وغيرها من الملايين التي لا تتناسب مع فكرة ومضمون التشريع من الدية؟ تلك هي قصة تجارة الدم، ولنا في قصة الشاب سامح الرويلي فرج الله همه وعق رقبتة مثال. فدون أي تخطيط مسبق أو غيلة وغدر أقدم الشاب سامح الرويلي (16 عاماً) على قتل شاب نتيجة خلاف بينهما بآلة حادة. قد يبدو هذا السيناريو متكرراً في كثير من مشاجرات الشباب في وقتنا الحالي، والتي تبدأ صغيرة ثم تتطور إلى كارثة كبرى، لكن الشرع فصل في القضية "القاتل يُقتل". وبعد جهود من أهل الخير تنازل والد المقتول عن تنفيذ الحكم في سامح، مقابل مبلغ 28 مليون ريال، كما حدد تاريخ 1433/9/26 موعداً لتنفيذ حكم القصاص في سامح في حال عدم جمع المبلغ. هي حادثة من مئات الحوادث التي تقع ولا يعود بعدها مجديا البكاء على الدم المسكوب. لكنه يصبح مجديا جداً أن تتحول عائلة المقتول إلى الثراء الكبير من التجارة بدم قتييلهم، ولست مطلقاً ضد العدالة في أن يعطى كل ذي حق حقه بل الفكرة في وضع ضوابط تحدد الحقوق والواجبات بحيث لا ضرر ولا ضرار.

الاتجار بدم المقتول ليس له إلا معنى واحد وهو الاتجار بدم الميت علناً تحت سمع وبصر الأنظمة والقوانين، ولتذهب منظمات الاتجار بالبشر إلى الجحيم طالما لا نسمع إلا ببرتكولاتها التي لا تتعدى ملفات ورقية باردة، ملفات للحفظ ليس لها أيد لتطال العدالة، ولنعرف برتوكول الأمم المتحدة فيما يخص تجارة البشر والذي تتبناه أيضاً هيئة حقوق الإنسان فلديها قسم خاص بقضايا الاتجار بالبشر لكن لا نعلم ما مدى صلته بقضايا تجارة الدم من هذا النوع. البرتوكول يتضمن في نصه تعريفاً لتجارة البشر بأنه يتمثل في: سوء استخدام السلطة، أو استغلال مواطن ضعيف، أو تلقي أو دفع مبالغ مالية، أو تقديم مزايا لتحقيق موافقة شخص، أو السيطرة عليه لغرض الاستغلال، ويأخذ الاستغلال شكل الاستغلال الجنسي، أو الخدمات، أو العمالة القسرية أو الاستعباد.. إلخ. وهنا أتوقف أيضاً عند مقولة كل من الإمام مالك وأحمد فيما يخص الدية: "يترك الأمر للحاكم يفرض على كل واحد ما يسهل عليه ولا يؤذيه". مما يعني أن الأمر لا يترك مفتوحاً على إطلاقه وأن للحاكم وضعاً ما يضبط مثل هذه التجارة التي أتبعنا وجاوزت حدودها في الإفراط في مفهوم "الدية".

إن وقفة حق في هذا الحد ستعنت "رقبة سامح" وغيره ممن جرّفت حياتهم لحظة غضب فخانتهم حياتهم وكل البشر.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

بتكلفة تتجاوز 900 مليون ريال

إنشاء 450 فيلا جديدة لـ 9300 يتيم ویتيمة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120705/Con20120705515061.htm>

فالح الذبياني (جدة)

أبلغ «عكاظ» أمس الدكتور عبد الله اليوسف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية أن الوزارة تخطط خلال السنوات الثلاث المقبلة لاستكمال بناء نحو 450 فيلا وسط الأحياء المأهولة بالسكان؛ لتكون سكنا لعدد من الأيتام الذين تتولى الوزارة رعايتهم وتأمين السكان والإعاشة لهم.

وتخطط الوزارة لإحداث نقلة كبيرة في مجال رعاية الأيتام ودمجهم في المجتمع، حيث تتولى رعاية نحو 9326 يتيما، وتقدم لهم إعانات مالية، كما تشجع الأسر على احتضانهم بغية دمجهم في المجتمع بدلا من بقائهم في مساكن منعزلة.

وتتركز استراتيجية الوزارة الجديدة في إنشاء فلل صغيرة وسط الأحياء بتكلفة إنشاء تبلغ مليوني ريال للفلا الواحدة، فيما تقدر التكلفة التشغيلية السنوية لهذه الفلل في حدود هذا المبلغ، وتعتمد الوزارة إسكان من 18 إلى 20 يتيما.

وأفاد وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية أنه سيتم تقسيم هذه الفلل لتخدم الأيتام وفق الفئة العمرية والسمات الشخصية، وسيتم تفريغ مجموعة من الاختصاصيين والمراقبين مع كل مجموعة، ويتم توزيع الفلل على الأحياء السكنية، بحيث لا تتجاوز مع بعضها البعض.

وعن الهدف من هذه الفكرة، قال «دمج الأيتام في المجتمع، بحيث يمكن لليتيم أن يذهب ليلعب مع أبناء الحي، ويزور مراكز التسوق، ويصلي في المسجد، دون أن توجد إشارة على أن هذا يتيم، وهي تجربة تختلف تماما عن الإيواء التقليدي المطبق حاليا، كما أن هذا العدد من الأيتام يمكن الاختصاصيين من ترتيبهم والعناية بهم وتقديم العون والنصح المناسبين».

وعن الموعد الفعلي لتطبيق هذا المشروع، أجاب «بدأنا الآن باستئجار بعض الفلل في جدة ومكة المكرمة والرياض، ويجري العمل على تجهيزها، ونخطط - بإذن الله - لإنشاء فلل تكون بمواصفات محددة ومملوكة للوزارة، نحن حريصون على أن تكون هذه بديلا للإيواء التقليدي، شريطة أن يكون على كل فيلا مشرف كأب للأيتام الـ 18، وينمي لديهم الشعور بالانتماء والثقة بالنفس والتفوق».

وعن مواصفات هذه الفلل، قال «يكون الموقع وسط حي سكني نموذجي غير مكتظ، العدد المطلوب لكل فيلا لا يتجاوز 20 يتيما، العاملون من وزارة الشؤون الاجتماعية من مشرفين واختصاصيين لا يتجاوز ستة أشخاص».

وعن التكلفة التقديرية لكل فيلا، قال «فضلا عن رواتب العاملين والإعاشة وقيمة استئجار الفيلا فإن التكلفة التقديرية لتشغيل الفيلا الواحدة في العام في حدود مليوني ريال».

الناطق الإعلامي مبرراً: النقل لمصلحة العمل

موظف يتهم قيادياً في صحة العاصمة المقدسة بـ "ابتزازه"

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120705/Con20120705515249.htm>

إبراهيم خضير (مكة المكرمة)
اتهم موظف بالشؤون الصحية في العاصمة المقدسة أحد القياديين الذين يشغلون منصبا رفيعا في المديرية بالترتبص به وظلمه الدائم بسبب مشاكل عائلية بينهما.
ويروي علي ياسين، المشغل على وظيفة كاتب في الشؤون الصحية بالعاصمة المقدسة، أنه على صلة عائلية بأحد القياديين في الشؤون الصحية بمكة المكرمة، الذي كان وكيلاً شرعياً لوالده، ولكن بعد وفاته أصبحت هناك مشاكل أسرية بينهم من أجل الورثة، ووصلت إلى قضايا بالمحاكم وشكاوى بأقسام الشرط.
ويرى ياسين أنه تعرض للتعسف والظلم والضغط عليه في عمله من أجل الخضوع والتنازل عن القضايا التي تم رفعها للمطالبة بحقوقه وحقوق أشقائه الورثة.
وأضاف أنه تم تنبئته ليصبح موظفا رسميا بعد أن كان على بند الأجور، حيث صدر قرار ترسيمه الشهر الماضي، لافتا إلى أنه صدر قرار نقله من مقر عمله الذي يشغله في مركز صحي النوارية ونقله إلى مركز صحي الهجلة، رغم وجود بنود تابعه لوزارة الصحة أنه لا يحق نقل الموظف أو تكليفه إلا بعد مضي عام من تعيينه، مشيراً إلى أن قرار تكليفه صدر بعد تنبئته بعدة أيام، ما اعتبره مخالفة لما تنص عليه البنود.
وأضاف أن القيادي هددته بالنقل بعد أن تقدم برفع شكوى رسمية عليه في قسم المعابدة لإحضاره بالقوة الجبرية إلى جلسات المحكمة، وأصدر بالفعل قرارا بنقله، ما اعتبره دليلاً على الترتيب والابتزاز لاختصاصه بالتنازل عن حقوقه وحقوق أشقائه.
وذكر ياسين أنه موظف منتظم بعمله ولا توجد عليه أية ملاحظات تستوجب نقله، وأن ذلك ليست المرة الأولى التي يتم فيها الضغط عليه للتنازل عن الشكاوى المقدمة في المحاكم وأقسام الشرط.
من جهته، أوضح الناطق الإعلامي للشؤون الصحية في العاصمة المقدسة فواز الشيخ، أن أسباب نقل الموظف كانت لمصلحة العمل، مشيراً إلى أن نقله إلى مركز صحي الهجلة يعتبر دعماً للأعمال في المركز، لا سيما أن هذه الأوقات تشهد فيه منطقة الهجلة كثافة للمعتمرين والزوار.

هيئة مكافحة الفساد: البت في القضايا تأخر وزير العدل: عجلوا بالبت في قضايا كارثة سيول جدة

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120706/Con20120706515297.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)
وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى المحكمة العامة والمحكمة الجزئية في محافظة جدة بضرورة تعجيل النظر وسرعة البت في قضايا الفساد المتعلقة بكارثة سيول جدة، وإرسال نسخة من الأحكام الصادرة في هذا الشأن للوزارة.
ويأتي توجيه وزير العدل بناء على خطاب تلقاه من رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد الشريف المتضمن التأخر في إصدار الأحكام في هذه القضية وطلبه التوجيه بالتعجيل في نظر القضية وإصدار الأحكام فيها تحقيقاً للعدالة وصونا للحقوق واحتراما للأوامر والأنظمة.
وطلب رئيس الهيئة من وزير العدل موافاة الهيئة بنسخة من الأحكام حال صدورها.
يذكر أن تسعة متهمين في كارثة سيول جدة أحيلوا للقضاء منهم أربعة أمام القضاء العام حكم لأحدهم بصرف النظر عن الدعوى إلا أن محكمة الاستئناف نقضت الحكم وأحالته إلى قاض آخر، أما ملفات الخمسة المتهمين الآخرين فأحيلت إلى ديوان المظالم.
ويتوقع أن تصدر المحكمة الجزئية خلال الأسبوع المقبل أحكاما في قضيتين تتعلق بكارثة سيول جدة.

مشرف قطاع أملاج - عكاظ: أنا في إجازة ولن أتعهد عن أي شيء حقنة الموت تحرم 11 طفلا من والدتهم .. والتحقيقات تحتجز الجثة منذ 9 أشهر

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120706/Con20120706515306.htm>

متابعة وتصوير: إبراهيم العرفي (ينبع)
تسبب خطأ طبي في تعزيز يتم 11 طفلا، حيث رحلت عنهم والدتهم لتلق بوالدهم المتوفى، ليجدوا أنفسهم في مهب الريح - على حد تعبير خالهم - الذي تقدم بشكوى لمحافظ أملاج، مطالبا بمخاطبة وزارة الصحة لمنع الطبيب المنتسب في وفاتها - حسب شكواه - من السفر إلى حين انتهاء التحقيقات التي تتحفظ عليها صحة تبوك ومستشفى الحوراء بأملج حتى الآن.

والأمر من ذلك - كما يقول ضبيان معوض الفايد الجهنى (شقيق المتوفاة) - أن جثمان شقيقته نورة (45 عاما) ما زال في ثلاجة الموتى منذ ما يقارب 9 أشهر.

وروى الجهنى لـ «عكاظ» تفاصيل ما حدث، موضحا أن شقيقته دخلت المستشفى مشيا على قدميها، ولا تشتكي إلا من هبوط بسيط في الضغط، وحقنت هناك بإبرة أدخلتها في غيبوبة أبدية، مخلفة وراءها أطفالها الـ 11، الذين فقدوا والدهم قبل عدة أعوام، تركتهم بصارعون مرارة الحياة بمفردهم، وينتظرون ما ستقضى به الأيام حول ملف والدتهم التي ودعته ذات صباح ولم تعد إليهم.

واتهم شقيق المتوفاة في حديثه لـ «عكاظ» الطاقم الطبي في مستشفى الحوراء بالتسبب في رحيل شقيقته نورة، وذلك حسب لائحة الدعوى المقدمة للهيئة الصحية الشرعية بمنطقة تبوك (تحتفظ «عكاظ» بنسخة منها)، والتي أشار فيها إلى أن شقيقته حقنت بإبرة في الوريد ومن ثم غابت عن الوعي لمدة ثلاثة أشهر و12 يوما.

وأضاف: رفعت برفقة حينها للمقام السامي الكريم أبديت فيها رغبتى بنقل شقيقتي إلى مستشفى الملك سعود بطائرة الإخلاء الطبي، وجاء الأمر الملكي الكريم سريعا بالموافقة العاجلة على نقلها وإكمال علاجها هناك على نفقة الدولة، إلا أن مستشفى الحوراء بأملج أصر على تحويلها برا إلى مستشفى الملك خالد المدني بتبوك، متحججا بأن طائرة الإخلاء الطبي متعطلة، والغريب أيضا أن إدارة مستشفى الملك خالد أرسلت استفسارا عن سبب تحويل الحالة دون إشعار، وهو ما يؤكد أن التحويل تم بطريقة ارتجالية من قبل إدارة مستشفى الحوراء، التي ذكرت له أنها ستحول من تبوك إلى الرياض، إلا أن إرادة المولى - عز وجل - كانت أسبق، حيث أسلمت شقيقته الروح لبارئها.

وحمل الجهنى إدارة مستشفى الحوراء الأسباب التي أدت إلى وفاة شقيقته، من خلال عرقلة نقلها بالإخلاء الطبي، وحقنها بإبرة أدت إلى دخولها في غيبوبة امتدت لعدة أشهر وانتهت بوفاتها.

وطالب شقيق المتوفاة في لائحة الدعوى المقدمة للهيئة الصحية الشرعية في منطقة تبوك بأخذ الحق الخاص لها من كل من كانت له يد في وفاتها، بدءا بمن حقنها بما أسماه «إبرة الموت»، مرورا بمن تسبب في تأخير معاملة نقلها بالإخلاء الطبي، وانتهاء بمن يتسببون في طول مدة التحقيقات الجارية، والتي بدورها تطلبت بقاء جثمان شقيقته في ثلاجة الموتى منذ تسعة أشهر.

«عكاظ» حرصت على الاستماع إلى وجهة نظر الشؤون الصحية في محافظة أملج، باعتبارها الجهة المعنية بمثل هذه القضايا، وبالفعل تم الاتصال بالمشرف على القطاع الصحي في أملج عبدالرحمن تلاب هاشم، إلا أنه اختصر إجابته بأن «هذا الموضوع منتهى، ولا يمكن التطرق لأي شيء فيه»، متحججا بأنه في إجازة دون أن يوضح كيفية انتهاء الموضوع.



الإغلاق والتشهير للمتلاعبين بالأسعار في رمضان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120706/Con20120706515339.htm>

حمدان الحربي (جدة)

شهدت محلات بيع المواد الغذائية والهايبير ماركات تفاوتات في أسعار السلع الرمضانية، في حين شهدت الصحف والوسائل الإعلامية كثافة في إعلانات المتاجر التي تحدد أسعارا توصف بالمغرية مع تحديد الكمية التي يحصل عليها كل مشتر بهدف الجذب المبكر للزبائن.

«عكاظ» تجولت في عدد من هذه المحلات ورصدت التفاوت الكبير في أسعار السلع واستطلعت آراء المشترين، حيث قال عبدالله المالكي: «أحرص على شراء مستلزمات رمضان منذ وقت مبكر لتلافي الزحام في الساعات الأخيرة، علما بأنني أعلم أن الأسعار مبالغ فيها خصوصا وأنها تختلف من موقع إلى آخر»، وأضاف: «لقد رصدت في بعض الصحف وجود إعلانات عن عدد من السلع الرمضانية، ولعل من أبرزها الشوربة ومشروب التوت ومشروب عصير البرتقال ولاحظت تفاوتات بين أسعارها في المحلات، ففي حين تبيعها بعض المحلات بـ 5,5 ريال تبيعها أخرى بـ 8 ريالات

وأخرى بـ 9 ريالات، ولو تابعنا نفس أسعار المنتجات سنجد أنها تنخفض كلما اقتربنا من رمضان وترتفع المنافسة بين المحلات»، ويستدرك المالكي، «أنصح من يتأثر بزحام المحلات بالتريث لشراء متطلباته بأسعار معقولة». من جانبه، قال أحمد الزهراني: «تجولت في السوق بهدف رصد الأسعار ومن ثم مقارنتها وتحديد الجهة التي سأشتري منها، ولاحظت ارتفاعا في الأسعار هذا العام مقارنة بالعام الماضي ومقارنة ببقية العام، فالشورية التي كانت في الأيام العادية تباع بحدود 5 ريالات ارتفعت لتصل إلى 8 ريالات، أي حوالي 45 في المائة وقس على ذلك بقية السلع الرمضانية».

إلى ذلك كانت وزارة التجارة قد أعلنت عن نيتها لإطلاق مؤشر لرصد أسعار المواد الغذائية، والسلع الرمضانية بشكل خاص، إذ يظهر المؤشر أسعار السلع ومتغيراتها، والكميات المتواجدة، وحاجة السوق لمعالجتها وضخ السوق بالكميات التي تعاني من شح خلال الفترة المقبلة تحسبا لدخول رمضان، وارتفاع الطلب على المواد الغذائية الذي بدوره يقود الأسعار إلى الارتفاع عبر الموقع الإلكتروني فور الانتهاء من عملية رصد الأسعار، ليتم تحديث الأسعار بشكل يومي خلال شهر رمضان، وذلك لإطلاع المستهلك على أسعار السلع يوميا، باعتباره شريكا للوزارة في الكشف عن أي تلاعب بالأسعار من قبل الموزعين وقطاع التجزئة.

وتوعدت الوزارة بالتشهير وفرض غرامات مالية وإغلاق محال المتلاعبين بالأسعار تطبيقا للأمر السامي الذي ينص على التشهير بالمتلاعب كائنا من كان، حيث كثفت الوزارة الجولات الرقابية على المحلات ومددت العمل طيلة أيام الأسبوع ومن دون توقف أيام الخميس والجمعة، مع استمرار الجولات حتى الساعات الأولى من منتصف الليل استعدادا للإقبال الكبير على السلع الرمضانية.



أبدت مخاوفها من تعذيبه.. أسرة العنزي السجين في العراق:

عبدالله انتهت محكوميته منذ شهر ولم يفرج عنه بعد

المصدر: جريدة عكاظ السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120707/Con20120707515502.htm>

ثامر قمقوم (عرعر) عبدالله ما يزال في السجون العراقية رغم الإفراج عنه ونخشى على مصيره، وأسباب غامضة وراء تأخر محكمة الساعة في الكرخ أعربت أسرة السجين السعودي في العراق عبدالله بن محمد هندي العنزي عن خشيتها الكبيرة على مصير ابنها بعد أن انتهت محكوميته منذ ما يقارب الشهر. وقال إبراهيم العنزي إن شقيقه ما يزال يقبع في سجن سوسة بإقليم كردستان العراق وإن محكوميته التي بلغت عشر سنوات انتهت منذ شهر تقريبا، مؤكدا أن شقيقه اتصل عليه وأبلغه بخروج عدد من السجناء المفرج عنهم من دول عربية بينما هو لم يتم اتخاذ أي إجراء بحقه. وقال العنزي خاطبنا السفارة العراقية في الرياض ولكن لم يتم الرد علينا بعد، وكلنا ثقة في الجهود التي تبذلها وزارتا الخارجية والداخلية لمتابعة أوضاع جميع أبناء الوطن في الخارج. وأكد العنزي أن مصير شقيقه بهذه الطريقة يعتبر مجهولا وأن هناك تخوفا لدى الأسرة من أن يتعرض لمزيد من التعذيب. وكشف العنزي لـ «عكاظ» عن أن إدارة سجن سوسة أرسلت ثلاثة خطابات إلى محكمة الساعة في الكرخ من أجل إصدار أمر الإفراج عنه بتاريخ 2012/5/30م ولكن المحكمة بكل أسف لم تتجاوب حتى اللحظة مع خطاب إدارة السجن الذي لا يمكن أن يفرج عنه إلا بخطاب رسمي وأمر من المحكمة. وكانت «عكاظ» قد نشرت سابقا عن انتهاء مدة محكومية العنزي الذي حكم عليه بالسجن عشر سنوات بتهمة تجاوز الحدود.

هيئة الخبراء تدرس اختصار "استئناف" الأحكام

التعديلات تدفع لتقديم الاعتراضات دون العودة للقاضي

المصدر: جريدة الوطن السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105773&CategoryID=5

الرياض: تركي الصهيل

من المنتظر أن تدرس هيئة الخبراء، الذراع التشريعي، بمجلس الوزراء، مجموعة تعديلات تدفع لتقديم طلبات استئناف الأحكام الصادرة من المحاكم العامة لـ "محاكم الاستئناف" مباشرة، دون العودة إلى القاضي الذي أصدر الحكم فيها، بغية اختصار إجراءات الاستئناف على الأحكام، وتسريعا للعملية القضائية. وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة أن مجموعة من المختصين قامت مؤخرا بإدخال تعديلات على عشرات من المواد الواردة في نظامي الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية، بغية اختصار إجراءات الاستئناف على الأحكام، على اعتبار أن الآلية المعمول بها حاليا تؤخر من سير إجراءات الاعتراض على الأحكام واستئنافها، وبحسب المصادر فإنه في حال إقرار التعديلات المقترحة، سيحقق لكافة المعارضين على الأحكام التي تصدر من قضاة المحاكم العامة تقديم طلبات الاعتراض مباشرة إلى محاكم "الاستئناف" دون الحاجة إلى العودة للمحكمة التي أصدرت الحكم، وتنص الآلية المعمول بها في الوقت الحالي، على أن المعارضين على الأحكام الصادرة من المحاكم العامة يقدمون اعتراضهم للمحكمة نفسها التي أصدرت الحكم والتي تتولى بدورها النظر في مسألة الاعتراض، ومن ثم رفعه لمحكمة الاستئناف. وقالت مصادر أن الآلية الحالية تعرقل من سير العملية القضائية، وأن التعديلات المقترحة على مواد نظام الإجراءات الجزائية والمرافعات الشرعية ستقضي على هذه المعضلة، بحيث تمكن المعارضين من تقديم اعتراضاتهم إلى محكمة الاستئناف مباشرة.

حداد لـ الحياة: عودة كاشيرات مكة مرهونة ب خطاب من

العمل " إلى الأمر بالمعروف "

المصدر: صحيفة الحياة السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/416585>

جدة - عبدالرحمن باوزير
أصبحت عودة «كاشيرات مكة» إلى أعمالهن مرهونة ب خطاب من مكتب العمل موجه إلى هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في مكة المكرمة، والتي منعتهن من العمل بحجة الاختلاط، بهدف إيضاح مشروعية عمل النساء في «الكاشير» نظامياً.
وأوضحت مسؤولة قسم التوظيف النسائي في المركز التجاري شذى حداد لـ «الحياة» أن بعض «الكاشيرات» ما زلن ينتظرن حسم القرار من مكتب العمل، فيما فضلت أخريات التوقيع على ورقة إخلاء الطرف للبحث عن وظيفة أخرى في ظل حاجات أسرهن خلال شهر رمضان الذي بات على الأبواب.
وقالت حداد إن المركز التجاري بعث خطابات إلى إمارة منطقة مكة المكرمة، ومكتب العمل، لإيجاد حل للموقف المتأزم جراء إصرار هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بإيقافهن عن العمل، مضيفة «راسلنا وزارة العمل وإمارة منطقة مكة المكرمة وأرسلنا بريداً إلكترونياً لوزير العمل، ووصلنا في صباح الثلاثاء الماضي رد من مكتب وزير العمل بعد 12 يوماً من تاريخ إرسال الخطاب يؤكد أن الموضوع محل اهتمام وسيعملون على حل الموضوع».
وأكدت عدم أحقية الهيئة قانونياً في إيقاف «الكاشيرات» عن العمل، معترفة أن الإدارة خيرت «الكاشيرات» بين الانتظار بلا رواتب، أو الرحيل من دون حقوق.
وبيّنت أن إدارة المركز صرفت لهن راتب شهر جمادى الثانية الماضي، رغم أنهن لم يزاوِلن العمل لمدة تقارب نصف الشهر بعد إيقافهن من الهيئة، موضحة أن أربع عاملات من أصل تسع وقعن على خطاب إخلاء طرف، وأن إدارة المركز لم تحسب لهن أي رواتب أو أي مستحقات مالية بل يبقى الخيار بين الانتظار أو إخلاء الطرف والبحث عن عمل آخر.
ووعدت بإعادتهن إلى وظائفهن في حال انتهاء «الأزمة» قريباً، وأن إدارة المركز متمسكة بهن لجدارتهن والتزامهن المتناهي تجاه العمل وأخلاقيهن العالية، مؤكدة أن عاملات الصندوق توظفن بطريقة رسمية وكانت إدارة المراكز التجارية أخضعت لدرجات تدريبية لمدة خمسة أسابيع، ولم يباشرن العمل إلا وقد تمكن من ممارسة المهنة بطريقة احترافية.
واشتكت من توافد مجموعة من المحتسبين والمحتسبات على المركز في الفترة الأخيرة من عمل الكاشيرات، مشيرة إلى حضور المحتسبين والمحتسبات يومياً إلى المركز لمضايقة العاملات في المركز، ووصلت المضايقات إلى حد إزعاجها باتصالات هاتفية «احتسابية» على هاتفها المحمول، أو هاتف مكتبها في المركز التجاري.
وأضافت «وكانهم لا يعلمون أن جميع العاملات في المركز نساء محترمات من أسر محترمة، والبعض منهن يساعدن أزواجهن، والبعض الآخر يعلن أسراً كاملة بسبب مستوى الدخل المتدني والبعض منهن لديهن طموح مشروع».

هدف" يلزم المدارس الأهلية بتصنيف الوظائف وملاحم أزمة في التخصصات الشرعية !

المصدر: صحيفة الحياة السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/416555>

جدة - فهد الحسني

ألزم صندوق تنمية الموارد البشرية «هدف» المدارس الأهلية بتصنيف المسميات الوظيفية لديها وتحديد بها بدقة بمسميات مشرف تربوي ومدير مدرسة ومعلم وأمين مصادر تعلم ومحضر مختبرات ورائد نشاط على ألا تقل الرواتب المدفوعة لكل وظيفة عن 6500 ريال تشمل بدل النقل المعتمد حديثاً للمدارس، ويشمل التنظيم الجديد ربط التجديد للمدارس الأهلية بمدى التزامها بالعقد الموحد وتوطين الوظائف التعليمية لديها في إجراء وصف بأنه يهدف إلى رفع نسب توطين الوظائف التعليمية في المدارس الأهلية.

كما ربطت وزارة العمل الموافقة على منح تأشيرات للمدارس الأهلية لاستقدام معلمين جدد بمدى التزامها بنظام العقد الموحد وتحقيق نسب السعودة المقررة للمدارس الأهلية وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، فيما وصف ملاك مدارس أهلية الإجراءات الأخيرة بأنها حاصرت ملاك المدارس الأهلية ودفعتهم للبحث بشكل جدي عن معلمين ومعلمات سعوديين بعد أن كانوا يتجنبون توظيفهم ما أوجد أزمة في بعض التخصصات المطلوبة لتعليم مواد الشريعة والقرآن والعلوم الدينية.

وبحسب مالك مجمع مدارس أهلية مبارك بن علي الشمري فإن التوجيهات التي صدرت حديثاً للمدارس الأهلية كلها تصب في خانة توظيف السعوديين ورفع رواتبهم، مشيراً إلى أن العقوبات التي تواجه المتخلفين عن الالتزام بهذه الشروط من شأنها أن تسهم في إقبال المدارس بشكل كامل ولعل آخرها التأشيرات التي تحتاجها المدارس لبعض التخصصات غير المتوافرة ما يؤدي إلى إرباك المدارس غير الملتزمة.

من جهتها، أوضحت مديرة مدرسة أهلية بجدة عائشة عمار الأبنوي لـ«الحياة» أن المشكلة الآن تتعلق بتوفير معلمين لتدريس مناهج الدين والمناهج الشرعية، وقالت «نجد صعوبة كبيرة في توفير الأعداد المطلوبة من خريجي الشريعة والعلوم القرآنية لتدريس المناهج في المدارس الأهلية، وذلك لتوافر الفرص الحكومية في أكثر من جهة حكومية لهؤلاء الخريجين مما أوجد ما يشبه العجز وستضطر المدارس للطلب من وزارة العمل إلى استقدام مثل هؤلاء المعلمين إن لم يتوافر لها معلمون ومعلمات سعوديون»، مشيرة إلى أن البعض يرى أن مثل هذا الأمر غريب كون خريجي الأقسام النظرية وخصوصاً الشريعة كانوا من أكثر الخريجين معاناة في توفير الوظائف، مؤكدة أن هناك محاولات لإغراء الخريجين للعمل في بعض المدارس الأهلية مما أوجد ما يشبه المنافسة عليهم.

وبحسب التصنيف الذي اعتمدته صندوق تنمية الموارد البشرية فإن المسميات التي يجب على المدارس الأهلية اعتمادها ضمن برامج التوظيف والعقد الموحد لمعلميها تشمل مدير / مديرة مدرسة (في حال كان على حساب المالك)، وكيل / وكيلة (مساعدة)، مشرف تربوي / مشرفة تربوية (يتولى الإشراف على تدريس المواد الدراسية)، معلم / معلمة (جميع المواد الدراسية)، معلم / معلمة للتربية الخاصة، مرشد طلابي / مرشدة طلابية، أمين / أمينة مصادر تعلم (على أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية «بكالوريوس أو ماجستير» في تخصص «المكتبات والمعلومات أو تخصص تقنيات التعليم»)، رائد نشاط (يكون لديه خبرة في التدريس)، محضر / محاضرة مختبر (على أن يكون حاصلًا على الدرجة الجامعية «بكالوريوس» في أحد تخصصات: كيمياء - فيزياء - أحياء - جيولوجيا).

خيرية: لقد طرقت باب الجمعيات لمساعدتي ولكن لم يفدني أحد

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53754.html>

أحمد الخزمري - الدمام
فصول من المعاناة والألم المرير التي تمر بها المواطنة خيرية والتي تعرف بأُم سامي، حيث تبلغ هذه المرأة المكشوفة على أمرها من العمر 46 عاماً، وتسكن في أحد أحياء مدينة الدمام، فرغم أن زوجها المتقاعد من العمل والذي تجاوز الخمسين من عمره إلا أن ذلك لم يمهّن معاناتها هي وأسرتها حيث أصبح هذا الزوج الذي يقف عاجزاً عن توفير متطلباتهم اليومية بسبب راتبه الذي لا يتجاوز 3700 ريال في الشهر والذي لا يكاد أن ينقضي عنه نصف الشهر إلا وتجدهم يقعون في معضلة أخرى في توفير أبسط حقوقهم الأسرية، خيرية عندما بدأت حديثها معنا كانت ملاح الحزن واضحة على محياها حيث تقول: «لقد عانيت مرارة الحال الذي أعيشه فلم أجد أمامي بعد الله عز وجل سوى أصحاب القلوب الرحيمة الذين أنتظر منهم مد يد العون لمساعدتي في التخلص من هذا الوضع الذي أعيشه، وتضيف أم سامي: «منذ أن تقاعد زوجي من العمل تبدل حالنا وأصبح وضعنا يزداد مأساة يوماً بعد يوم، ومع ارتفاع كل متطلبات الحياة الضرورية بالإضافة إلى إيجار المسكن الذي نعيشه أصبحنا أكثر صعوبة وحاجة، وتبين خيرية: «عندما لم أجد من يساعدني سوى جمعية البر الخيرية بالدمام توجهت إليها، مصطحبة ما يفيد بأني في أمس الحاجة للمساعدة، حيث أمضيت قرابة 7 أشهر منذ أن تقدمت بالطلب وإلى يومنا هذا لم يتصل علي أحد يخبرني بأنه تم اعتماد طلب لصرف المساعدة، وأشارت خيرية: «راجعتهم عدة مرات ولكن لم أجد أي جواب شاف على سبب تأخرهم في صرف الإعانة لي ولماذا أقابل بكل هذا الرفض؟!» وتضيف أم سامي: «بعدما يست من ذلك توجهت إلى جمعية جود النسائية والتي لم تبخل علي حيث تم صرف مبلغ 8000 ريال، والتي راحت إلى صاحب الشقة التي نعيش فيها، وأضافت خيرية: «على الرغم من ذلك مازال الأمل بالله وبأهل الخير في من ينتشل حالنا الذي وصل بنا، موضحة بأن كل ما تريده هذه المرأة هو مد يد العون لها من قبل جمعية البر الخيرية بالدمام لمساعدتها في وضعها المعيشي ولو بتوفير مبلغ إيجار الشقة التي تسكن فيها.

وحيد من مربٍ للأجيال إلى متسولٍ يجوب الشوارع

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53755.html>

علي ضباح - جازان
المعلم «وحيد 33 عاماً» والذي تحتفظ جريدة «اليوم» بكل أوراقه الثبوتية أصبح بسبب الأمراض النفسية التي داهمته وأدت إلى تدهور حالته الصحية والاجتماعية شخصاً يجوب الشوارع هائماً على وجهه وذلك في مسقط رأسه بمدينة أبو عريش الواقعة في محافظة جازان جنوب المملكة، بحيث أصبح هذا المعلم الذي كان يعتبر مربياً للأجيال والمتخصص في الدراسات الإسلامية لا يكاد يمر يوم من أيام الأسبوع إلا وتشاهده وهو يتسول في الشوارع وعند الإشارات المرورية يستعطف و يسأل الناس عن حاجته لكي يؤمن بها مأكله ومشربه،

أحد شهود العيان والذي يعرف وضع المعلم وحيد يقول: «إنه على هذه الحالة منذ ما يقارب العام والنصف، فهو كان يعمل قبل تدهور حالته معلماً في منطقة نجران، بحيث كان يشهد له بالصلاح والأناقة، ولكن في الواقع السبب الرئيسي الذي أدى إلى تدهور حالته بحيث أصبح على هذه الوضعية غير معروفة ولكن أكثر الشكوك تحوم بأنه تعرض للسحر، وأضاف قائلاً: «بأن وحيد كان يضرب به المثل في طريقة عيشه والتي كانت تتسم بالبذخ من حيث اللبس والروائح الطيبة المنبعثة منه، مستغرباً كيف تبدلت حياته، ويقول شاهد آخر يدعى حسن حكيمي في حديثه: «إنه في بداية الأمر لم يكن يعرف وحيدا حيث شاهده عند أحد البنوك المحلية وحضر إليه وكان يرتدي لباساً يظهر عليه الأناقة وطلب منه مبلغاً مالياً من أجل نقل والده لمحافظة جدة للعلاج، وأضاف الحكمي: لم أتردد في مساعدته لاسيما أنه قد أظهر أسلوباً لا يدل على أنه مريض أو متسول، وأضاف إلى أنه شاهده مرة أخرى وجاء إليه وطلب منه نفس الطلب فقام بالرد عليه ألم يسافر والدك فما كان من وحيد إلا مغادرة المكان دون أن يرد عليه بكلمة، مشيراً إلى أن ملابسه كانت وقتها رثة وتنبعث منه رائحة كريهة وكان اسمر الوجه، أما المواطن الآخر علي شرواني فقال: «إنه شاهده وهو يتسول بجانب بعض النساء لطلب المساعدة منهن بحيث أراد استعطافهن بقوله: إنه كان معلماً و يعمل في منطقة نجران إلا أنه تعرض لسحر، وأضاف شرواني: «لقد أصبح من المعتاد مشاهدة وحيد وهو يتسول عند الإشارات المرورية، مضيفاً أن وحيدا كان زميله أثناء دراسته الجامعية وكان دمثاً في الأخلاق طليقاً باللسان نظيف الملبس له أصدقاء كثر، متفقاً بدراسته وتم تعيينه في منطقة نجران إلا أن حالته تدهورت بعد تعيينه بفترة قصيرة وانقلب حاله من حال إلى حال ولم يعد وحيدا الذي يعرفه، أما مدير هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة جازان الدكتور عبد الرحمن مدخلي فقال: «تعرض أي شخص لسحر قد يؤدي به لحالة وحيد، وبما الموت لأن الساحر قد يقتل إذا ثبت عليه ذلك، ومضيفاً إلى أن المسحور قد يصبح كالمجنون عندما يكون في حالة صعبة، فقد تراه يجوب الشوارع من دون ما يدري، وأضاف مدخلي بأن الشخص المسحور يعتقد بأنه يفعل شيئاً وهو بالفعل لا يفعله مؤكداً إلى أن السحر يؤثر حتى على تصرفات المسحور وحركاته ويكون في غير وعيه، مشيراً إلى أن الشخص الذي يريد التخلص من السحر عليه الإكثار من قراءة القرآن وعمل الرقية الشرعية وبحمد الله سوف يتعافى من الذي يعاني منه، موضحاً بأن هناك قسماً بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مختص بالقبض على من ثبت أنه يتعاطى أو يتعامل مع السحر بحيث يتم القبض عليه فوراً حال إثبات ذلك.

اليوم

40 بالمائة من المشاكل الأسرية سببها حافز

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53769.html>

نايف القرني - الدمام

كشف مستشار أسري واجتماعي عن تسبب برنامج «حافز» منذ انطلاقة في 40 بالمائة من المشاكل الزوجية على مستوى المملكة بوصفه عاملاً مؤثراً بالوقت الحالي ، إضافة لعدم وضوح الآلية لدى الزوج والزوجة وضعف الدورات التدريبية للمقبلين على الزواج . وأرجع المستشار بلجنة التنمية الأسرية في الدمام عبدالسلام صالح الصقعي ، سبب الخلاف بين الزوجين الى عدم التفاهم بين الطرفين ، مؤكدا ان عدد الرجال الذين لا يتفاهمون مع زوجاتهم بالمجتمع السعودي بلغ 90 بالمائة بسبب طغيان العادات والتقاليد على سماحة الدين الإسلامي الوسطي في بعض المناطق والأحياء والقرى عن طريق تقليد الآباء والأجداد والجهل بالأمور الزوجية والمفاهيم المغلوطة لدى بعض الشباب المقبلين على الزواج ، وبين أن المشاكل الزوجية التي يتلقاها هاتف اللجنة من أنحاء المملكة تأتي من الزوجات للتنفيس من ضغوط زوجها الذي يستولى على مرتبتها من حافز ويسدد به أقساط البنوك والقروض الشخصية بحيث لا تستفيد من قضاء لوازنها الخاصة في حياتها اليومية ، وأكد وجود زوجات يفصلن من اعمالهن في المدارس الأهلية او القطاع الخاص لحصولهن على اعانة حافز 2000 ريال التي تستغل من قبل زوجها إما بسبب حالته المادية السيئة أو طمعه رغم أن راتبه الشهري يتجاوز الـ 15

ألفا ويطمع أكثر نظراً للثقافة المحيطة به وتأثره بالبيئة التي يعيشها ، وعن اتصال الزوجة بدون علم زوجها لمعالجة مشكلتها الزوجية ، أشار الصقبي لوجود نساء متزوجات يتواصلن مع اللجنة دون علم الزوج وهو مايسبب حرجا كبيرا إذا علم زوجها خاصة وان هدف اللجنة هو الإصلاح بين الأزواج ومنع الانفصال بينهما ، وعن استمرار بعض الأسر السعودية في معالجة مشاكلها الزوجية أو انقطاعها عن الحضور أو الاتصال بالمركز قال الصقبي إن بعضها يشعر بالنقص في الاستمرار بسبب نظرة المجتمع لها من خلال المعارف أو الأقارب ومن ينقطع عن المعالجة قد يحدث انفصال بين حديثي الزواج ، بينما بعضهم يستمر حتى تنتهي المشكلة بشكل سري .

اليوم

الصحة توقف 251 زيجة مصابة بالإيدز وتمنع منحهم شهادة

التوافق

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53707.html>

عبد الله العماري - الرياض
اعترف مصدر في وزارة العدل برصد تجاوزات على مأذوني الانكحة في عقد قران سعوديين دون الحصول على تقرير طبي للتوافق بين الطرفين.
والمح المصدر في تصريح لـ (اليوم) إلى أن بعض هذه الحالات تأتي بشكل مفاجئ للمأذون الذي يرضخ أحيانا لضغوطات ذوي الطرفين بعد حضوره إلى مقر عقد القران ، كما أن بعض هذه الحالات تكون بعلم مسبق من المأذون إما لقرابة أو معرفة مسبقة أو علاقة شخصية مشيرة إلى أن معظم الحالات التي رصدت في وقت سابق كانت في خارج المدن الكبرى . وأشار المصدر إلى أن العقوبات التي يتم اتخاذها مع من يتم رصد هذه التجاوزات عليه من مأذوني الانكحة تصل إلى منعهم من العمل مأذوني أنكحة مع صعوبة تطبيق عقوبات خصم عليهم أو غرامات كون جميع مأذوني الانكحة متطوعين.
إلى ذلك أوقفت وزارة الصحة عبر برنامجها فحص ما قبل الزواج (251) زيجة مصابة بالإيدز بنسبة (0.02 %) في جميع مناطق المملكة وذلك منذ عام 1429 هـ وحتى عام 1432 هـ.
وكشفت احصائيات صحية حديثة أنه في عام 1429 هـ تم إيقاف (62) زيجة فيما تم إيقاف (60) زيجة في العام 1430 هـ ، وكذلك تم إيقاف (63) زيجة في العام 1431 هـ ، وإيقاف (66) زيجة في العام 1432 هـ.
وقالت الوزارة ان برنامج فحص ما قبل الزواج منع (251) مصابا من إكمال مراسم الزواج ولم يمنحهم شهادات الزواج الصحي ، مشيدا بالدور الفعال الذي يجنيه فحص ما قبل الزواج في الكشف عن الأمراض المعدية والخطيرة التي قد تعكر حياة الأسر وتلحق بها الضرر لا سمح الله .
وأبانت الصحة أنها سجلت عدد (272) حالة مصابة بالإيدز وذلك منذ العام 1429 هـ وحتى العام 1432 هـ ، منها (59) حالة في منطقة الرياض تليها محافظة جدة بـ (57) حالة ، ثم العاصمة المقدسة بـ (36) حالة ، ومنطقة عسير بـ (35) حالة ، بالإضافة إلى (16) حالة بالمنطقة الشرقية ، و (12) حالة بمحافظة الطائف ، و (10) حالات بالقنفذة ، و (9) حالات بمنطقة جازان ، و (8) حالات بالمدينة المنورة وكذلك (8) حالات ببيشة ، و (7) حالات بالباحة ، و (3) حالات بالقصيم وكذلك (3) أخرى بحائل ، و (2) حالة بالأحساء بالإضافة إلى (2) حالة بنجران ، وكذلك (2) حالة بالجوف ، وعدد (1) حالة في حفر الباطن ، و (1) في تبوك ، و (1) في الحدود الشمالية ، فيما لم يتم تسجيل أي حالة في محافظة القريات.
وأوضحت الوزارة أن برنامج علاج مرضى نقص المناعة الإيدز يلقي إقبالا كبيرا من قبل الشباب المقبلين على الزواج والذين يكتشفون إصابتهم بالفيروس بدون أن يكملوا مراسم الزواج.
وأشارت أنها لا تعطي من يكتشف وجود أمراض معدية شهادات الموافقة بل يتم تحويلهم إلى العيادات المتخصصة لتقديم المساعدة الطبية لهم ، مبينة أن المرضى يفضلون البدء بالعلاج في نفس الأسبوع بدون إكمال مراسم الزواج.

ونوهت الوزارة أن اكتشاف تلك الحالات يعد مؤشراً لمدى تفهم المجتمع لأهداف برنامج فحص ما قبل الزواج الذي يؤدي للوقاية من توارث تلك الأمراض الخطيرة في ذرية المصابين بها وذلك بالتشخيص ومنع تلك الزيجات كذلك يعكس مدى عمق الرعاية المستمرة من قبل ولاية الأمر للمواطن ومن أجل وجود جيل جديد سليم ومعافى صحياً قادر على تحمل المسؤولية.

وشددت على أن تنفيذ برنامج الفحص الطبي قبل الزواج يأتي في إطار اهتمام الوزارة بالجوانب الوقائية حيث بادرت بالرفع للمقام السامي الكريم لإقرار برنامج الفحص قبل الزواج ونوج ذلك بصدر قرار مجلس الوزراء الموقر في شهر شوال عام 1424هـ لافتة أن المملكة العربية السعودية تعد من الدول الوحيدة التي تقوم بتقديم فحوصات ما قبل الزواج مجاناً دون أن يتحمل المواطن أي أعباء مادية كذلك تعد الأولى التي تلزم بفحوصات الكشف عن الأمراض الجنسية في فحوصات ما قبل الزواج.

وأهابت الصحة بجميع الشباب والشابات المقبلين على اتمام مراسم زواجهم خلال المرحلة القادمة إلى المبادرة بزيارة عيادات فحص ما قبل الزواج بشكل مبكر والتأكد من خلوهم من أي أمراض وراثية قد يتسبب وجودها في تكدير حياتهم الأسرية وحياة أطفالهم في المستقبل.



نظام جديد لحماية مستهلكي الكهرباء آخر العام الجاري

47 % من مقدمي الشكاوى يتظلمون من انقطاع التيار

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/388256>

سعيد الزهراني - الطائف

تعكف هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج حالياً على إعداد نظام خاص بإدارة رعاية المستهلك لمعالجة الشكاوى المختلفة، ويهدف تحسين الرعاية ورفع الكفاءة، حيث يتضمن النظام إجراءات إدارة رعاية المستهلك، واستقبال طلبات الشكاوى في موقع الهيئة الإلكتروني أو في مقر الهيئة وإتمام الإجراءات، وإرسال إشعارات للمستهلكين عن طريق الرسائل القصيرة sms لإبلاغهم بسير إجراءات الشكاوى، ومعرفة التوصيات ونتيجة الشكاوى وأي قرارات صادرة من الهيئة حولها، وتوفير أنواع مختلفة من التقارير التي تعطي معلومات نوعية مثل نسبة إنجاز الشكاوى وأنواعها ومصدرها ومناطق أعمال مقدم الخدمة.

وأشار تقرير رسمي وحديث للهيئة عن إنجازاتها خلال العام المنصرم 2011 أنه من المتوقع البدء في تطبيق النظام مع نهاية العام الجاري 2012.

ولفت التقرير إلى انخفاض الشكاوى الواردة للهيئة خلال العام المنصرم بنسبة 38% عن العام السابق، حيث استقبلت الهيئة في العام الماضي 447 شكوى من المستهلكين عبارة عن طلب إيصال الخدمة الكهربائية، وتظلم من الفواتير والتعريفات، وإزاحة الشبكات وطلبات التعويض، وإزاحة المحطات الفرعية والمحولات وانقطاع الخدمة الكهربائية وشكاوى أخرى مختلفة.

وتصدرت المنطقة الوسطى المناطق في الشكاوى بنسبة 35% ثم الجنوبية بنسبة 32% ثم الغربية بنسبة 25% والشرقية بنسبة 8%.

وسجلت الشكاوى من انقطاع الكهرباء 47% من مجموع الشكاوى و14% من ارتفاع الفواتير والتعريفات و13% من عدم إيصال التيار الكهربائي و11% من شكاوى أخرى.

ورصد التقرير أسباب انقطاع التيار الكهربائي عن العديد من مناطق المملكة خلال العام المنصرم.

الرهن العقاري سيخفض أسعار المساكن

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/06/article_672571.html

"الاقتصادية" من الرياض

للبوم الثالث يسيطر موضوع "الرهن العقاري" على نقاشات قراء "الاقتصادية الإلكترونية"، هذه المرة علقوا على تقرير نشرته "الاقتصادية" أمس حمل عنوان: "جدوى: الرهن العقاري يرفع أسعار المنازل"، حيث تباينت تعليقات القراء بين مؤيد للنظام ومتحفظ عليه، لكن اتفقوا على أن نظام الرهن العقاري لن يحل مشكلة الإسكان بشكل سريع، لافتين إلى وجود مبالغة في أسعار العقارات والأراضي.

وقال قراء إن هذه الأنظمة طال انتظارها وها هي تخرج للعلن، ويتم إقرارها، مشيرين إلى أنهم يعتقدون أن أزمة السكن لم تكن بسبب غياب الأنظمة، فإلى عهد قريب كان المواطن ذو الدخل المتوسط يبني بيتاً بقرض 300 ألف، لكن الذي حدث غير من الأمر، فعدم فرض رسوم على الأراضي البيضاء، ونشوء شللية بين تجار الأراضي والاستحواد على مساحات كبيرة من الأراضي وتعطيلها، والجدل الفقهي، وتعدد الآراء حول تحصيل الزكاة أو الرسوم أو الضرائب جعلت شوكه الملاك تستقوي وتستعصي على إيجاد حلول، لكن بعد صدور تلك الأنظمة أصبحت الخيارات سهلة وميسرة، وستزيد عرض المساكن بأسعار منخفضة.

فيما رأى قراء أن "الرهن العقاري" سيزيد من عرض السيولة في البلد، وإذا كانت هذه السيولة ستوجه نحو الاستثمار وخلق الوظائف ممكن في هذه الحالة القول أن هناك إيجابيات للرهن العقاري، لكن الرهن العقاري لن يحل مشكلة الإسكان بل يعقدها، ويكرس الارتباط المالي للمصارف والشركات على الرغم من أن حل مشكلة الإسكان بسيطة وبعيدة جداً عن كل هذه التعقيدات وهو منح أرض لكل مواطن 600 متر، بلغ سن 24 عاماً، وقرض لبناء المسكن أو بناء وحدات سكنية وتوزيعها على المواطنين وخصم 1000 ريال كل شهر من راتب المواطن.

في حين اعتبر قراء أن هناك سوء فهم لربط الرهن العقاري بمسألة توفير المساكن، ولعل ذلك الفهم ناتج عن كلمة "عقاري"، وقالوا إن الرهن العقاري مرتبط بطريقة للتمويل المالي، وطريقة صرف التمويل تحدد دعمه للقطاع الذي يصرف فيه. ولفتوا إلى أن الرهن العقاري سيرفع الإيجارات وأسعار الأراضي على المدينين القصير والطويل ويفاقم مشكلة الإسكان ويجعلها واقعا مؤلماً، كما أن زيادة السيولة تؤدي إلى ارتفاع الأسعار في كل شيء. واقترحوا أن يكون الحل في تطبيق الرهن على العقارات، التي يزيد ثمنها على 30 مليوناً ليكون الأثر محدوداً قبل حدوث الكارثة.

عمالة تحتل مسجداً توقف ترميمه وتحيله إلى سكن وسط

الرياض

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120707/fe3.htm>

الجزيرة - صالح العيد:

احتلت عمالة وافدة مسجداً في حي جبرة وسط مدينة الرياض تقرر ترميمه منذ ثلاث سنوات وإحالته إلى سكن لها، وكان لوجود خلاف حول رخصة ترميم المسجد ما أدى إلى تعطيل استكمال الترميم بعد أن تم قطع الكهرباء والماء عنه وتفريغه، وقد توقفت الصلاة في المسجد وناشد جماعة المسجد بتدخل فرع وزارة الشؤون الإسلامية بمنطقة الرياض لإعادة إطلاق التيار الكهربائي والماء وإعادة تركيب المكيفات التي تم نزعها وإعادة فرشته، معلنين عدم رغبتهم في ترميم المسجد خاصة مع قرب دخول شهر رمضان المبارك ولحاجتهم إلى مسجد لأداء الصلاة فيه لقربه من منازلهم، يجدر بالذكر أن المسجد تم تشييده قبل أكثر من 30 عاماً.

الجزيرة اطلعت على كشوف التوزيع وزارت مصانع الإنتاج

أزمة دقيق بالجوف.. و«الصوامع» تؤكد توزيع الحصص بالكامل

المصدر: جريدة الجزيرة السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120707/ec22.htm>

الجوف - محمد الحموان:

شكا عدد من المواطنين خلال الأسبوع الماضي من عدم توافر الدقيق في أسواق سكاكا، وقال المواطن مرزوق الخالدي، إنه بحث عن الدقيق بأكثر من محل إلا أنه لم يجد. كذلك قال المواطن أبو سعيد أنه يبحث منذ فترة عن الدقيق إلا أنه لم يحصل عليه. وهو ما ذكره المواطن أبو فيصل أيضاً وغيرهم ممن التفتهم «الجزيرة». و«الجزيرة» بدورها زارت بعض بائعي الجملة من سلعة الدقيق في سكاكا، للوقوف على حقيقة الأمر وسألت أحد العاملين بالمحل، وأفاد أن صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بالجوف هي السبب في تأخير تحميل الدقيق، على أن يتم تأمينه اليوم.. وتواصلت «الجزيرة» مع مدير صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بالجوف، عاطف بن ممدوح السلطان، الذي أكد أن الكميات متوفرة وأن الموزعين العملاء قد نال كل منهم حصته المقررة له، ولا صحة لتسبب صوامع الغلال بالجوف بتأخير تدفق الدقيق إلى السوق. وفي خطوة أخرى زارت «الجزيرة» يوم الأربعاء الماضي مصنع الدقيق بالجوف، وتجولت برفقة مدير الصوامع عاطف السلطان داخل المصنع واطلعت على الكميات الكبيرة المتوفرة في المستودع، كما اطلعت على كشوفات تسليم الموزعين لكمياتهم، حيث تمت تعبئة «30» ألف كيس زنه «45» كغ خلال الأسبوع الماضي لمنطقة الجوف ومنطقة الحدود الشمالية، كما تم دعم المنطقة الغربية بـ «20» ألف كيس. وأكد السلطان أن

مستودعات مطاحن الجوف تخزين « 181 » ألف كيس من الدقيق ولا يوجد أي عجز في الإنتاج أو البيع للعملاء الذين خصصت لهم اللجنة الكميات المعروفة حسب ماهو متبع.

وأوضح السلطان أن الدقيق المدعوم يباع من الصوامع بـ « 22 » ريالاً بوردرة مخازن زنة 45 كغ، والدقيق الفاخر الذي يستخدم للحلويات يباع بـ 28 ريالاً والبر الفاخر يباع بـ 30 ريالاً.. كما توفر صوامع الغلال ومطاحن الدقيق بالجوف العبوات المنزلية زنة (1-2-3-5) كم من الدقيق الفاخر. وتنتج مصانع الجوف يومياً من الدقيق « 600 » طن يومياً يتم من خلالها تعبئة من 10 آلاف إلى 12 ألف كيس يومياً.. إلى ذلك طالب المواطنون وزارة التجارة بمتابعة الأسواق وتوزيع الدقيق حتى لا يتم خلق أزمة في سلعة هامة كالدقيق خاصة مع إقبال شهر رمضان المبارك.



نفسيون: يطالبون بسن قوانين صارمة تمنع مشاهدة «الأطفال لـ القصص

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/07/381472>

جدة — غادة محمد

طالب الاختصاصي النفسي، البروفيسور يوسف الرميح خلال حديثه لـ «الشرق» بسن قوانين صارمة تحد من رؤية الأطفال لمشاهد القصص، سواء كانت في «ساحات القصص» أو عبر الوسائل الإعلامية محملاً إياها مسؤولية العنف في المستقبل، فيما اعتبر آخر قضية أخلاقية لن تسيطر عليها القوانين.

أكد البروفيسور النفسي الدكتور يوسف الرميح لـ «الشرق» أن الطفل في الوقت الحاضر بات أكثر قدرة على فهم الأمور الحياتية، وتحليل ظروفها الإنسانية، وإن أظهر العكس، كما أشار إلى أن الطفل يعبر عادة عن مشاعره الحقيقية، مُشدداً على أن رؤية تلك المشاهد إعلامياً أو مباشرة من ساحة القصص المفتوحة يولد أزمات نفسية تجعل الطفل يحاول تجربتها في الواقع، ونفى علاقة رؤية الطفل لمشاهد القصص بالإرهاب وقال «إن الإرهاب ثقافة تولدها كراهية بركانية، حيث يحرص المقترب لذنب أن يكفر عن ذنبه فلا يؤمن إلا بثقافة الإرهاب في أحيان كثيرة».

و استنكر الرميح مطالبة البعض بسن قوانين تمنع دخول من هم تحت سن الرشد معتبراً الأمر يدخل ضمن الأمور الأخلاقية التي لن يحكمها قانون بشكل أو بآخر، مشيراً إلى أنه من الصعب إيجاد قوانين لتسيير جميع الأمور الحياتية، مشدداً على ضرورة زرع ثقافة الحياة الطبيعية المليئة بالتفاؤل في نفوس أبناء الوطن وليس العكس.

و اعتبر الاستشاري النفسي والأسري الدكتور خالد باحادي أن غياب الوالدين وعدم مواكبتهم لظروف العصر وافتقارهم للتوعية الاجتماعية ساهم في اعتماد الأطفال على أنفسهم وب قدرات تفوق أعمارهم، حيث قال «هذا أمر سلبي كون الأمور بدأت في الانفلات من قبل أولياء الأمور لعدم معرفتهم بخطورة أمر ما من عدمه»، مشدداً على أنه لا بد أن يُعاد إحكام الرقابة بعيداً عن نظرتهم القديمة العصر والاستعانة عوضاً عنها بنظرة أخرى جديدة ومستحدثة تواكب جيل اليوم، مبيناً أن ما سيحدث مستقبلاً كارثة ما لم يسن قوانين تحد من السماح للأطفال من رؤية مشاهد القصص في ساحاته المفتوحة، مشدداً على أن الله حين قال في كتابه (وَلَكُمْ فِي الْقِصَصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ) (البقرة: 197) قصد الراشدين، وليس البالغين، على اعتبار أن البالغين هم من باتت أجسادهم تفرز هرمونات وتتغير بمفعولها هيئة أجسادهم، وأن الراشدين هم من تصل أعمارهم إلى 21 عاماً وما فوق، موضحاً بأن الراشد في عصر اليوم لم يعد من يبلغ الـ 18 عاماً، محملاً الظروف الحياتية وعدم استقلاليته واستقراره العاطفي السبب وراء تأخر الرشد.

مطالباً أولياء الأمور بتكثيف جرعات الحنان وخلق الأجواء الحميمة وتهيئة الحياة المبدئية لهذا الطفل بركيزة ثابتة تمتاز بالاستقرار والرقابة الغير مزعجة له، داخل المنزل وخارجه، مشيراً إلى أن 50% من شخصية الشخص تتشكل قبل دخوله عمر الـ 12 سواء بالسلب أو بالإيجاب».



كشف عن افتتاح فروع في المناطق الرئيسية على مستوى المملكة رئيس مكافحة الفساد "الشرق": لائحة جديدة تنظم تلقي البلاغات من المواطنين والمقيمين وإقرارها قريباً

المصدر: جريدة الشرق السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/07/381049>

الدمام - نعيم تميم الحكيم
كشف رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد محمد عبدالله الشريف عن انتهاء الهيئة من لائحة جديدة تنظم تلقي البلاغات من المواطنين والمقيمين عن أمور الفساد، حيث تم عرضها على خادم الحرمين الشريفين، ومن المتوقع أن تصدر قريباً. وانتقد الشريف في حوار مع «الشرق» عدم استجابة معظم الجهات التي تم الكشف فيها عن حالات فساد والرد على استفسارات الهيئة وملاحظاتها وإفادتها بما اتخذته حيالها، وذلك خلال المدة المحددة بثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ تلك الجهات بها، مشدداً على أن هذه الجهات لم تنفذ ما تطلبه الهيئة منها، مشيراً إلى أن الهيئة اتبعت النظام بالرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين بالجهات التي لم تستجب لملاحظات الهيئة.

ولفت رئيس الهيئة الوطنية إلى تنامي عدد حالات المبلغين عن الفساد بشكل كبير في الآونة الأخيرة بكل الطرق المتاحة سواء عبر البريد والفاكس والبرقية الهاتفية والحضور الشخصي، والموقع الإلكتروني للهيئة.

وأفاد الشريف عن افتتاح الهيئة فروعاً لها في مناطق المملكة الرئيسية، مبيناً أن الهيئة أنجزت كثيراً منذ تأسيسها، إذ قامت بدراسة تنظيم الهيئة وإعداد اللوائح الوظيفية والمالية، مؤكداً أنها استوفت جميع الإجراءات النظامية لاعتماد هيكلها التنظيمي.

وأبان الشريف أن الهيئة تتحرى عن الفساد بثلاث طرق إما عن طريق البلاغات وما ترصده في وسائل الإعلام أو عن طريق الزيارات التي تقوم بها، مشيراً إلى التعاون الكبير بين الهيئة والجهات الرقابية المختصة والقضائية للإسراع في إجراءات الضبط والتحقيق والمحاسبة، مبيناً أن الهيئة تتابع تطبيق الأنظمة عن طريق سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي من الجهة المختصة ونشرها.

وشدد الشريف على أهمية الشراكة بين الهيئة ووسائل الإعلام في التفاصيل:
بداية ما مدى رضا الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد عما أنجزته منذ تأسيسها وحتى الآن؟
أنجزت الهيئة كثيراً منذ تأسيسها، حيث أنجزت دراسة لائحة تنظيم الهيئة، والانتهاج من إعدادها خلال فترة وجيزة بالاشتراك مع هيئة الخبراء بمجلس الوزراء، حتى صدر بقرار مجلس الوزراء في تاريخ 1432/5/28 هـ، وكذلك إعداد اللوائح الوظيفية والمالية ورفعها إلى مقام خادم الحرمين الشريفين، وتم اعتمادها بالأمر الملكي رقم (أ/ 181) وتاريخ 1432/9/11 هـ وقد أقرت الهيئة في مطلع هذا العام جميع الأدلة الوظيفية والمالية المطلوبة منها والهيكل التنظيمي لها بالإضافة إلى أنها تمارس اختصاصاتها الواردة في تنظيمها منذ إقراره، وبخاصة ما يتعلق بتلقي البلاغات عن حالات

الفساد ومتابعة الأوامر والتعليمات المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، ومتابعة عقود الأجهزة المشمولة باختصاصات الهيئة وبقية الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الثالثة من تنظيم الهيئة ومع ذلك فـ«مكافحة الفساد» تدرك أنها لا تزال في بداية الطريق وأمامها الكثير لتحقيقه.

هل استوفت الهيئة جميع الإجراءات النظامية لاعتماد هيكلها التنظيمي؟

نعم استوفت الهيئة ذلك، وتم اعتماد الهيكل والدليل التنظيمي لها مطلع هذا العام، ويعمل به في الهيئة منذ تاريخ اعتماده. كيف طورت الهيئة في أسلوب استقبالها للبلاغات التي ترد إليها؟

سبق أن دشنت الهيئة موقعها الإلكتروني على شبكة الإنترنت، وأعلنت عن إمكانية تلقي البلاغات عن حالات الفساد عن طريق موقعها الإلكتروني nazaha.gov.sa وذلك رغبة منها في تسهيل ذلك على الجمهور، وهناك لائحة تنظم تلقي البلاغات من المواطنين والمقيمين عن أمور الفساد معروضة على خادم الحرمين الشريفين سوف تصدر قريباً إن شاء الله.

زيادة البلاغات

هل لمستم ازدياداً في أعداد البلاغات في الفترة الأخيرة؟

عدد البلاغات الواردة إلى الهيئة في ازدياد مستمر، لاسيما وأن الهيئة تتلقى البلاغات من المواطنين والمقيمين بواسطة البريد والفاكس والبرقية الهاتفية والحضور الشخصي، والموقع الإلكتروني للهيئة.

هل تقوم الهيئة بزيارات ميدانية تلقائية أم تعتمد على الزيارات التي تفرسها البلاغات؟

من مهام الهيئة التحري عن أوجه الفساد المالي والإداري في الجهات المشمولة باختصاصاتها، وكذلك التحقق من صحة البلاغات المتعلقة بتصرفات منطوية على فساد، وتقوم الهيئة في سبيل ممارسة صلاحياتها وتنفيذ مهامها في هذا المجال بالزيارات الميدانية والشخوص إلى أنحاء المملكة كافة لتفقد المشروعات، والتأكد من وصول الخدمات إلى المواطنين على أكمل وجه وفقاً لتوجيهات خادم الحرمين الشريفين وكذلك للتحقق من بلاغات المواطنين.

حماية النزاهة

أوجد تعاون بينكم وبين الجهات الرقابية المختصة والقضائية للإسراع في إجراءات الضبط والتحقيق والمحاسبة؟ من وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (43) بتاريخ 1428/2/1هـ قيام الأجهزة الحكومية المعنية بحماية النزاهة ومكافحة الفساد بممارسة اختصاصاتها، وتطبيق

الأنظمة المتعلقة بذلك عن طريق سرعة البت في قضايا الفساد، والعمل بمبدأ التعويض لمن تضار حقوقهم ومصالحهم من جراء الفساد بعد ثبوت ذلك بحكم قضائي من الجهة المختصة ونشرها بطلب من المدعي العام وموافقة ناظر القضية، كما أن الهيئة تقوم بمتابعة تنفيذ ذلك بموجب الفقرة (4) من المادة الثالثة والتي تقضي بأنه من اختصاصات الهيئة العمل على تحقيق الأهداف الواردة في الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومتابعة تنفيذها مع الجهات المعنية، ورصد نتائجها وتقييمها ومراجعتها ووضع برامج عملها وآليات تطبيقها.

ما مدى تجاوب بعض الجهات التي وجدت فيها حالات فساد؟ وما الإجراءات المتخذة حال عدم التجاوب؟ وهل اضطررتم لاستخدام هذا الحق؟

يجب على الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بموجب الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة الرد على استفساراتها وملحوظاتها، وإفادتها بما اتخذته حيالها، وذلك خلال مدة أقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ إبلاغ تلك الجهات بها، ولكن معظم الجهات لا تلتزم بذلك، ولا تنفذ ما تطلبه الهيئة منها، وقد صدر في هذا الشأن الأمر الملكي الكريم رقم (7816) بتاريخ 1433/2/1هـ المتضمن التأكيد على جميع الجهات المشمولة باختصاصات الهيئة بالالتزام بنص الفقرة المشار إليها، وأن على الهيئة الرفع لخادم الحرمين الشريفين عن الجهات التي لا تلتزم بذلك، وإنفاذاً للأمر الملكي الكريم تقوم الهيئة بالرفع لمقام خادم الحرمين الشريفين عن الجهات التي لم تلتزم بنص الفقرة الثالثة من المادة الخامسة من تنظيم الهيئة.

الشراكة بين الهيئة والإعلام

ما حجم الشراكة بين الهيئة ووسائل الإعلام؟

وسائل الإعلام تعد شريكاً رئيساً للهيئة من عدة جوانب، أهمها فيما يتعلق بتوعية وتنقيف المجتمع عن أضرار الفساد ومساوئه، وأساليب مكافحته، والارتقاء بقيم النزاهة والشفافية، كما أن الهيئة تباشر التحري عن الموضوعات التي تنشر في وسائل الإعلام المتعلقة بالشأن العام ومصالح المواطنين، والخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى ذلك فإن من وسائل تحقيق أهداف الإستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، إقرار مبدأ الوضوح «الشفافية» وتعزيزه داخل مؤسسات الدولة عن طريق كفاءة حرية تداول المعلومات عن شؤون الفساد بين عامة الجمهور ووسائل الإعلام، وتقوم الهيئة بمتابعة تنفيذ ذلك بحكم الاختصاص.

ما هي خططكم المستقبلية لتطوير أعمال الهيئة؟
ستقوم الهيئة بافتتاح فروع لها في مناطق المملكة الرئيسية ، وهي تسعى دوما لتطوير أعمالها من خلال استقطاب الكفاءات المميزة للقيام باختصاصاتها ومهامها على أفضل وجه، بما يحقق الأهداف التي أنشئت من أجلها الهيئة.



الاضطرابات النفسية قد تُصيب حاملي شهادات الدكتوراه وربما لا

يعرف المحيطون بهم معاناتهم منها

المرضى النفسيون الذين لم يصلوا للخدمات النفسية ..

الضحية هم الأهل والمجتمع !

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/06/article749667.html>

د. إبراهيم بن حسن الخضير
في أي مجتمع هناك أشخاص مصابون بأمراض نفسية أو عقلية ولكنهم لم يصلوا إلى الخدمات النفسية لأسباب كثيرة ، بعضها لانعدام الخدمات النفسية في المجتمع ، وأحياناً بسبب عدم الوعي ونقص الثقافة عن الأمراض النفسية في المجتمعات ؛ فالمرضى النفسي في بعض المجتمعات يُعتبر مسحوراً أو ممسوساً أو مصاباً بعين ، وغيرها من التأويلات الأخرى الغيبية التي يمكن أن تُطلق على المريض النفسي. عدم الوعي وانعدام الثقافة بالأمراض النفسية قاد إلى أن الكثيرين ممن يُعانون من هذه الأمراض النفسية والعقلية يعيشون في المجتمع دون أن ينتبه أحد إلى أنهم يعيشون حياتهم بصعوبة وسط مجتمع لا يعلم بأنهم مرضى فيُعاقبهم على أمور قد تكون نتيجة لهذه الأمراض. الشخص الذي يجد صعوبة في التكيف في المحيط الذي يعيش فيه ، سواء في المنزل مع الأسرة ، أو مع أقاربه أو مع زملائه أو رئيسه في العمل ، ويعيش في خلافات دائمة مع المحيطين به ، وهذا يفقده الكثير من العلاقات الاجتماعية ، ويُدخله في دوامة خلافات مع أقرب المقربين له ويستغرب من يُحيط به هذه السلوكيات ، ولماذا يتصرف شخص بالغ ناضج بمثل هذه السلوكيات التي تضعه في مشاكل هوفي غنى عنها!.

هناك أشخاص يُعانون من اضطراب عدم التكيف ، بمعنى أنه لا يستطيع التكيف مع الحياة والمتغيرات في الحياة. مثل شخص تم تغيير عمله ، فيبدأ في الشكوى من سوء معاملة زملائه في العمل الجديد برغم أن هذا الأمر ليس صحيحاً ، ويتذمر من كل شيء حوله في العمل ، يشعر أن زملاءه في العمل يحصلون على ميزاتٍ لا يحصل عليها هو ، ويكون هذا غير صحيح ، ويثير مشاكل في العمل وقد يُفصل من العمر بسبب مشاكله الكثيرة والتي تجعل لا أحد يستطيع أن يتحمل العمل معه.

الكثيرون يُرجعون ذلك إلى عوامل غيبية مثل العين أو الحسد أو الجن أو غيرها من الأمور التي تجعلهم يترددون على المعالجين الشعبيين ، برغم أن هذا لا يفيد في شيء ولا يوضع حلاً للمشاكل التي يُعاني منها هؤلاء الأشخاص.

شخص يُعاني من مشاكل في علمه ومع زوجته ومع أهل زوجته وترك دراسته عندما كان مراهقاً ، تم فصله من عمله ، وبقي عاطلاً عن العمل وعمل في وظائف بسيطة لأنه لا يحمل سوى مؤهل دراسي بسيطاً ، تزوج وبعد ذلك أصبح يعيش هو وزوجته في مشاكل ، أنجب أطفالاً وأصبحت الحياة صعبة بالنسبة للزوجة مما قادها إلى ترك المنزل والذهاب إلى منزل أهلها ورفضت العودة مرةً أخرى له. عمل مشاكل مع أهل زوجته قادته إلى المحاكم وإدارات الشرطة ووضع أهله في مواقف حرجة مع أهل زوجته هذا الشخص المضطرب. الغريب برغم أن له سنوات طويلة يعيش في مشاكل

وسلوكيات غير طبيعية لم يُفكر أحد من أقاربه بأن يُعرضه على أي شخص في الخدمات النفسية ؛ سواء كان طبيباً نفسياً أو اختصاصياً نفسياً أو مستشاراً عائلياً أو أي شخص له علاقة بالطب النفسي أو علم النفس أو علم الاجتماع. بعد أن تفاقم الأمر ذهب به أهله إلى طبيب نفسي ، وتبين من معانيته بأنه يُعاني من اضطراب وجداني ثنائي القطب. هذا الشاب لو أنه منذ البداية تم عرضه على شخص متخصص ربما ساعده على أن تسير حياته بشكل أفضل. كان يمكن أن يُعالج بأدوية وعلاج نفسي فتساعده هذه المعونة النفسية على أن يستقر مزاجه ، وربما ساعده ذلك على ألا يقع في مشكلة صعبة وهي اللجوء إلى تعاطي بعض المخدرات ، وهذه مشكلة كبيرة يقع فيها كثير من الأشخاص الذين يُعانون من مشاكل أو اضطرابات نفسية ، وهي محاولة لما يُعرف "بمعالجة الشخص لذاته" والذي يسمى باللغة الإنجليزية "Self-Medication" وهذا خطأ كبير يقع فيه الكثيرون الذين لا يذهبون للجهات المهنية المختصة بعلاج الاضطرابات النفسية. وأعتقد أنه من المفيد أن تقوم وسائل الإعلام المختلفة في نشر ثقافة الاضطرابات النفسية وأهمية العلاج سواء بالعلاجات الدوائية أو العلاجات النفسية

لقد تأثرت كثيراً عندما ظهر شخص على التلفاز وقال ان الأمراض النفسية لا تُسبب مشاكل سلوكية أو اختلالاً في العقل بل ان ما يُسبب الاضطرابات السلوكية واختلال العقل هو المس من الجن ، وأن علاج هؤلاء الأشخاص هو بالرقية الشرعية وليس بالأدوية النفسية! . وأعتقد أن هذا أمرٌ يضر كثيراً بحياة كثير من المرضى والأشخاص الذين يُعانون من اضطرابات أو مشاكل نفسية.

إن كثيراً من الأشخاص الذين يُعانون من اضطرابات نفسية وأحياناً اضطرابات عقلية مثل مرض الفصام والذي قد يكون تأثير عدم علاجه على الأهل والمجتمع في غاية الخطورة. قبل بضع سنوات كنتُ أحضر عشاءً بعد محاضرة في كلية الطب بجامعة الملك سعود ، وكان المحاضر والضيف على العشاء في تلك الليلة الشيخ علي العمري ؛ وهو أشهر شخص عُرف عنه علاج الأشخاص الممسوسين ، ولكنه تراجع عن ذلك ، وكان ذلك بحضور الاستاذ الدكتور عبدالله السبيعي والدكتور مهدي القطباني الاستاذ المساعد بكلية الطب بجامعة الملك فيصل آنذاك وبعض الزملاء من الأطباء النفسيين. قال لي الشيخ علي العمري بأن شخصاً جاء له ، ليُخرج الجن من زوجته ، ولكنه بعد أن رأى المرأة وسمع من زوجها قصة مرض هذه المرأة ، أشار على زوجها بأخذها لطبيب نفسي لأنها لا تُعاني من مس ولكنها مريضة بالفصام – الشيخ علي العمري أصبح له خبرة بمرض الفصام وبالهلاوس السمعية ، وأنها هلاوس سمعية وليست أصوات جن كما يعتقد كثير من الناس- ، ولكن زوجها لم يستمع لنصيحة الشيخ علي العمري وأخذها إلى راق وتدهورت حالة المرأة حتى أنها قامت بقتل أولادها الثلاثة!

إن المعاناة التي يعيشها الأهل وكذلك المجتمع من جراء هؤلاء الأشخاص الذين يُعانون من مشاكل نفسية أو اضطرابات نفسية ، هي معاناة مؤلمة ، فالمجتمع الذي يضطرب أحد أفرادهِ ، ويؤثر على عائلته وعلى المقربين منه فإن ذلك ينعكس سلباً على استقرار هذا المجتمع وتمتعه بالاستقرار والهناء.

الأشخاص الذين يُعانون من المشاكل أو الاضطرابات النفسية يجب علاجهم والاهتمام بهم ، لذلك هناك الكثير من الجمعيات الحكومية والخيرية والتي تساعد الأشخاص الذين يُعانون من اضطرابات أو مشاكل نفسية ، وذلك لأن اضطراب شخص أو إصابته باضطراب نفسي له تأثيراً سلبي على المجتمع كما ذكرنا قبل قليل.

الآن بدأت المؤسسات الخاصة بإعطاء موظفيها فرصة العلاج والذهاب للمستشارين النفسيين الذين يُساعدون الأشخاص على التغلب على مشاكل الحياة التي يواجهونها ، خاصة وأن بعض الأشخاص الذين يعملون في وظائف مُرهقة بدنياً ونفسياً قد تتأثر نفسياتهم ، فمثلاً مؤسسة الإذاعة والتلفزيون البريطاني (البي . بي . سي) تسمح للأشخاص الذين يعملون بها من زيارة عبادة نفسية كل ستة أشهر مثلاً حتى يُحافظ على اتزانهِ النفسي وتُقدّم له المساعدة النفسية فيما لو كان يُعاني من أي مشاكل أو اضطرابات نفسية ، ولم يكن يُدرك ذلك. هذا التصرف ساعد العاملين في البي بي سي في التفرغ لعملهم بدلاً من المعاناة من أي مشاكل نفسية أو اضطرابات نفسية. وبعد البي . بي . سي ، قامت شركات خاصة أخرى بالسير على خطى هذه المؤسسة العملاقة ونصحت موظفيها بمراجعة عيادات أو مراكز نفسية للحصول على النصائح أو العلاج النفسي ؛ سواء كان الدوائي أو العلاج النفسي بجميع أنواعهِ ، بما في ذلك الإرشاد النفسي أو الأسري.

حسب المعلومات التي تُصدرها منظمة الصحة العالمية ، فإن الاضطرابات النفسية مُنتشرة بشكل كبير بين عامة الناس ، وقد تتجاوز 20% بين عامة الناس ، إذا أخذنا بعين الاعتبار جميع الاضطرابات النفسية ، بدءاً من الاضطرابات النفسية البسيطة مثل بعض اضطرابات القلق البسيطة وانتهاءً بالاضطرابات العقلية الشديدة مثل الفصام أو الاضطراب الوجداني ثنائي القطب ، وهناك تقارير تُشير إلى أن الاضطرابات النفسية والعقلية قد يصل مستواها بين عامة الناس إلى حوالي 27% ، وبالطبع هذه نسبة عالية. الاضطرابات النفسية التي تُصيب الإنسان تؤثر سلباً على مستوى حياته من جميع المناحي ؛ سواء كانت الحياة الدراسية أو الحياة العملية أو الحياة الزوجية أو علاقة الشخص بمن هم حوله من اقارب

وأصدقاء أو زملاء في العمل. وإذا كانت نسبة معاناة عامة الناس من الاضطرابات والمشاكل النفسية مرتفعة بهذا المستوى ، فإننا نتوقع أن يكون بعض ممن هم حولنا ربما يُعانون من مشاكل أو اضطرابات نفسية ، قد يكون بعض هذه الاضطرابات النفسية بسيطاً وبعض الأحيان يكون الوضع سيئاً جداً ، وليس هناك علاقة بين المستوى التعليمي أو المستوى الطبقي ، فالاضطرابات النفسية تُصيب أشخاصاً يحملون شهادات الدكتوراه ، من أطباء ومهندسين وأساتذة جامعات وكذلك البسطاء من الناس. يستطيع الشخص المتعلم أن يحاول ألا تظهر عليه الاضطرابات النفسية ولكن قد يستطيع إلى حد ما أن يُخفي اضطرابه النفسي ، ولكن لا بد بعد وقتٍ من أن يظهر ويُصبح جلياً للأشخاص المختصين وحتى غير المختصين بالطب النفسي أو العلوم النفسية. لقد كان طبيباً مُصاباً بمرض الفصام ، واستطاع أن يُداري بقدر ما يستطيع أن يُخفي الأعراض وأن يُبرر سلوكياته الغريبة للآخرين ، ولكن بعد فترة لم يستطع أن يفعل ذلك ، بل ان طبيباً ليس له علاقة بالطب النفسي ، وكان يقوم بعمل مقابلة لهذا الطبيب ، لأن هذا الطبيب كان يُريد أن يلتحق ببرنامج تدريبي ، فلاحظ هذا الطبيب بأن الطبيب الشاب الذي أمامه ليس مستقراً نفسياً وأنه يُعاني من اضطراب نفسي لا يعلم ماهو ، ولكنه طلب من المسؤولين في المستشفى الذي يعمل به هذا الطبيب من عرضه على طبيب نفسي لِيُقرّر مدى صلاحية أن يعمل كطبيب ، وفعلاً حين قام بتقييمه طبيب استشاري في الطب النفسي وجد أن هذا الطبيب يُعاني من مرض الفصام وأنه يُعاني من ضلالات وهلاوس ، فكتب تقريراً بعدم صلاحية هذا الطبيب للعمل كطبيب ممارس وبالفعل هذا ما تم ، حيث مُنع من ممارسة مهنته كطبيب وتم تحويله إلى عمل إداري. وهذا يُبين بأن المرض النفسي إذا كان مُستشرياً لا يمكن إخفاؤه مهما كان الشخص متعلماً أو عارفاً بكيفية تبرير سلوكياته الغريبة التي يقوم بها وتُثير تساءلات الآخرين. بعض البسطاء والذين يعملون في وظائف بسيطة ، يكون في بعض الأحيان ثمة صعوبة في كشف بعض الاضطرابات النفسية إذا كانت الأعراض ليست واضحة بشكل كبير. وقد يستمر مثل هؤلاء البسطاء يُعانون من الاضطرابات النفسية إلى أن تتفاقم الأمور وتظهر الأعراض بشكل واضح ، فعندئذ يستدعي عرضه على طبيب نفسي لعلاجه.

رجل في منتصف العمر ، من أسرة ثرية ولاحظ عليه بعض أقرابه بعض السلوكيات غير المقبولة ، ولكنها لم تفعل شيئاً ، وقام هذا الرجل بإضاعة مبلغ يصل إلى الملايين في عملية ساذجة ضحك عليه في هذه العملية نصّابون أفارقة أو هموه بأنهم سوف يُضاعفون له المبلغ فسلم لهم مبالغ كبيرة في إحدى الدول العربية ، وبعدها انتبه أفراد العائلة بأن ابنهم هذا ليس سليماً نفسياً ، خاصة وأن الطريقة التي ضحك بها النصّابون الأفارقة كانت في غاية السذاجة وتدل على أن ابنهم غير واع تماماً بالتصرفات والسلوكيات التي يقوم بها ، وبعد ذلك عرضوا ابنهم على طبيب نفسي وتبين أن السلوكيات الغريبة التي كان ابنهم يقوم بها هي نتيجة إصابته بالاضطراب الوجداني ثنائي القطب ، وأنه قد قام بعمليات تبذير مبالغ كبيرة لم يكن يعرف عنها الأهل شيئاً. وبدأت رحلة علاج شاقة نظراً لأن هذا الرجل رفض الاعتراف بأنه مريض ورفض أخذ العلاج.

ما أريد أن أقوله في هذا المقال بأن هناك الكثيرين من الأشخاص الذين يعانون اضطرابات أو مشاكل نفسية لا يتعالجون وربما لا يعرف الأشخاص المحيطون بهم من أقارب أو أصدقاء بأنهم يُعانون من هذه الاضطرابات ، وبذلك لا يتعالجون وربما يتفاقم الوضع ويعود ذلك على الجميع بنتائج سلبية.

مجتمعنا متكافل ولن يتخلى عن محتاج.. والحكومة ما قصرت

فقر وغلدمة" ولا أذل نفسي!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/06/article749716.html>

بريدة، تحقيق- منصور الجفن

فئة من الناس يعانون الفقر وضيق ذات اليد.. حظوظهم في الرزق قليلة والتوفيق لم يكن في كثير من الأحيان حليفهم.. تكدست العثرات في مسيرة حياتهم وصدمتهم المعوقات.. وعلى الرغم من حالة الفقر والبؤس والنكد، إلا أن هذا الواقع لم يشفع لهم أخذ برهة في حياة السعداء، حيث لازمهم النحس كالسوار في المعصم لا فكاك إلا أن يشاء الله، يريدونها يميناً فتأتي على غير ما يريدون، فأصبح ينطبق عليهم ما قيل «فقر وغلدمة» دون أن يسألون الناس إلحافاً، ودون أن يقدموا «معاريض» تسول وتوسل ولا يتقاطرون على أبواب الأغنياء والمحسنين، ولا يضعون أنفسهم موضع نظرة أو عبارة قاسية.. نفوسهم كبيرة وحياتهم ليس له حدود.. هؤلاء هم من يجب البحث عنهم والتقصي عن أحوالهم وأكثر من ذلك يجب أن تصلهم المساعدة مجللة بالستر وعدم المثة والصخب، خاصة في مواسم رمضان والعديد من المدارس.

جهود مشتركة

ربما يتساءل البعض كيف السبيل إلى تجنب هؤلاء الناس حالة الفقر والبؤس التي تلازم حياتهم والانتقال بهم إلى حالة عيش رغبة كالآخرين، أو على الأقل الوصول بهم إلى مرحلة الكفاف والستر، لتأتي الإجابة أن أهم ما يمكن أن يكون وسيلة مثلى للقضاء على الفقر وتحسين أحوال هؤلاء وغيرهم هو العمل بجدية والاعتماد على النفس، وقبل ذلك التوجه إلى الله والتوكل عليه، هذا بالنسبة للأشخاص الذين لم تتركهم الشيخوخة ولديهم الصحة البدنية والاعتمادية العقلية، أما من يعاني غلبة الشيخوخة أو الإعاقة أو انقطاع العائل من الرجال والنساء والأطفال ومن في حكمهم فإن الدولة وفقها الله وضعت برنامجاً متنوعاً يوازي أحوال مثل هؤلاء عبر جهود "وزارة الشؤون الاجتماعية"، من خلال الجمعيات الخيرية التي تشرف عليها الوزارة، إلا أن تلك المبادرات الكريمة عبر تلك الجهات قد لا تكفي بعض الأسر الفقيرة في مواجهة متطلبات الحياة المتزايدة والمتنوعة، وبالتالي لابد من تضافر الجهود نحو هذه الشريحة من المجتمع.

رؤية مستقبلية

ويؤكد المعنيون بدراسة حالات الفقر والفقراء على أن السبيل الأفضل للقضاء على الفقر وعدم توريثه يأتي، من خلال الاهتمام بالعلم والتعلم، وكما قيل "العلم يرفع بيتاً لا عماد لها والجهل يهدم بيت العز والشرف"، لكن على الرغم من أن هذا الرأي في شأن القضاء على الفقر يعد منطقياً للخروج من عثرته كحالة مستدامة، إلا أن هذا التنظير لا يمكن أن يكون بين طبائمه حل سريع في توفير لقمة عيش لأفواه جائعة من الأطفال والنساء ينتظرون ما يسد رمقهم على مائدة غداء أو عشاء أو سداد فاتورة كهرباء أو هاتف أو ماء أو علاج وغير ذلك من متطلبات ومستلزمات الأسرة الآنية.. ومن هنا يأتي دور تعزيز التكافل الاجتماعي بمعانيه السامية ووسائله الممكن من خلالها الوصول إلى تلك الأسر الفقيرة التي لا تسأل الناس إلحافاً وتتجنب أن يظهر عليها مظاهر نقمة الفقر والبؤس.

حث على المساعدة

في البداية، أكد "د. فهد المطلق" -مدير عام الشؤون الاجتماعية بمنطقة القصيم- على أن فرع الوزارة بالقصيم يحث المجتمع على تقديم المساعدة للفقراء والمحتاجين من خلال الجمعيات الخيرية المصروفة بالمنطقة، حيث تضم تلك الجمعيات قاعدة بيانات عن الأسر الفقيرة والمحتاجين، ولديها معرفة بحالات هذه الأسر وما يحتاجونه من مساعدات سواء مالية أو عينية، ويتم توزيعها على المحتاجين بعد جمع المعلومات والتحري عن أوضاع تلك الأسر المادية من خلال المتابعة الميدانية، مشيراً إلى أن المملكة تضم (623) جمعية خيرية، منها (59) في القصيم. وقال: "يتم توثيق بيانات هذه الجمعيات الخيرية، وإعداد دليل يحتوي على البيانات الأساسية للجمعيات الخيرية، وتوزيعها حسب مناطق المملكة المختلفة، إلى جانب عناوينها لتسهيل وصول المحتاجين إلى هذه الجمعيات من قبل الداعمين الذين يرغبون بالتبرع لهذه الجمعيات".

وانطلاقاً من دور الجمعيات الخيرية في التواصل مع الأسر الفقيرة والمحتاجة للرفع من مستواها المعيشي من خلال التدريب والتأهيل وتحفيزها على العمل، كشف "د.المطلق" أن "الشؤون الاجتماعية بالقصيم" دعمت (59) جمعية خيرية في القصيم بأكثر من (47) مليون ريال خلال عام 1432هـ، بهدف تطويرها فيما يتعلق بالتدريب والبرامج وتطوير أجهزة الحاسوب والاهتمام بالأسر المنتجة.

معايير فقر

وذكر "د.عبدالعزیز الشاوي" -مدير المركز الخيري ببريدة- أن سلامة المجتمع ومتانة نسيجه وترابط طبقاته ومكوناته من أهم مسؤوليات مؤسسات العمل الخيري والاجتماعي، حيث يأتي الفقر في طليعة أولوياتها لما يخلفه من آثار ضارة على الفرد والمجتمع، مبيناً أنه يصعب تحديد معايير موحدة للفقر؛ لاختلاف المجتمعات البشرية وتنوع ثقافتها، إلا أن هذه القضية ظلت هاجساً مشتركاً وهماً يشغل بال الكثيرين.

وقال: "إننا في المجمع الخيري ببريدة عملنا على توظيف خبرات المختصين والاستفادة من مميزات البحث العلمي للوصول إلى نتائج سليمة ومنطقية عن وضع مجتمع البحث عبر دراسة امتدت لسنة أشهر عمل عليها عدد من أساتذة الجامعات والخبراء الاجتماعيين وفق مؤشرات محددة تساعد في الوصول إلى معايير الفقر والاحتياج، منها متوسط دخل الفرد، والمسكن ملك أم إيجار، إلى جانب حالته إن كان مُلكاً ومقدار الأجرة إن كان غير ذلك، إضافة إلى عدد أفراد الأسرة وحالتهم الصحية، وتم على اثر ذلك إعداد نموذج استمارة مبني على عدة نقاط يقابلها درجة توضع، ومن ثم يتحدد مستوى الحاجة ومقدار المساعدة المستحقة".

وأضاف: "ضماناً لسرعة الإنجاز ودقة النتائج تم تحويل الاستمارة إلى برنامج الكتروني صُمم خصيصاً لمساعدة الباحثين وتسهيل مهمتهم، ويعمل البرنامج على تصنيف الحالات إلى فئات وفقاً للنسب المئوية التي حصلت عليها، وتتم الموافقة على الطلب أو رفضه إلكترونياً، وهو ما يعزز جوانب الشفافية والعدل والوضوح مع تحديد عنصر الخطأ البشري".

وبين أن الجمعيات بالإضافة إلى دورها في إيصال زكوات وصدقات الموسرين إلى المحتاجين، اتجهت مؤخراً إلى تأهيل الأسر والأفراد الواقعين تحت خط الفقر، وتفعيل دورهم المنتج في المجتمع في خطوة تهدف إلى استغنائهم عن الغير من خلال تحويلهم من مستوى "السؤال والاستجداء" إلى "البذل والعطاء"، منوهاً أن "المجمع الخيري منذ إنشائه وهو يحمل هذا الهم، ويعمل على أداء هذه الرسالة عبر تقديم دورات تأهيلية لنساء الأسر وتحفيز شبابها ومساعدتهم على الالتحاق بدورات تدريبية وتطويرية للذات بالتنسيق مع الجهات المعنية، ومن ثم الحصول على فرص عمل ملائمة.

وشدد على أن وجود مراكز للبحوث والدراسات الخاصة بالفقر وعلاج مشكلات المجتمع يعد من الضرورات الحتمية التي فرضتها معطيات العصر ومتغيراته، ذاكراً أن العمل المبني على أسس علمية وتخطيط سليم وفق بحوث ميدانية واستقرائية يمتلك مقومات أكبر للنجاح وأداء رسالة القائمين عليه والجمعيات التي يمثلونها، وهذا ما سعى "المجمع الخيري" إلى ترسيخه كأحد المفاهيم التي يعتمد عليها في ممارسة العمل الخيري عبر تشجيع ودعم البحوث والدراسات المتخصصة في هذا المجال بالتعاون مع المؤسسات التعليمية والأكاديمية المعتمدة.

ونبه أن التسول ظاهرة لا تختص بفئة أو جنسية معينة، بل هي نتاج لمسببات متعددة أهمها مستوى الثقافة والتعليم، وبعد الرجوع إلى الجهات المختصة في "وزارة الشؤون الاجتماعية" كمكافحة التسول تبين أن نسبة المتسولين غير السعوديين تجاوزت (٨٣٪)، مشيراً إلى أن "المجمع الخيري" يعمل على التحقق من مدى حاجة طالب المساعدة عبر آليات دقيقة، كما يسعى للوصول إلى المتعفيين عن السؤال وإيصال المساعدات لهم.



”الشؤون الاجتماعية”: الصحة لا تعالج مرضانا

المصدر: جريدة سبق السبت 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Cmkfde>

متابعة- الرياض:

أخذت العلاقة بين وزارتي ”الشؤون الاجتماعية”، و”الصحة” منحى تصعيدياً، وذلك بعد أن اتهمت الأولى الأخيرة بتجاهل علاج المرضى النفسيين المحولين إليها، وذلك في تقرير حصلت صحيفة ”الوطن” على نسخة منه، فيما تعذر الحصول على تعليقات من ”الصحة” رغم مخاطبات الصحيفة المتكررة لها، ويبدو أن وزارة الشؤون الاجتماعية لم تقصر ضعف إمكاناتها على الجوانب البشرية والمادية فقط بل تخطت ذلك، لتكشف أنها لم تجد تعاوناً كافياً من وزارة الصحة في مجال علاج المرضى النفسيين الذين تستقبلهم مستشفياتها في مختلف مناطق المملكة، وأوضح التقرير السنوي الأخير لـ ”الشؤون الاجتماعية” أن المعوقات التي تقف في طريق عمل الوزارة، تشمل عدم كفاية التعاون بينها وبين وزارة الصحة في علاج الحالات المحولة من فروع الوزارة إلى المستشفيات، وعدم تأمين احتياجاتهم الدوائية، ولا سيما الأدوية النفسية، داعية إلى ضرورة ترسيخ مبدأ التعاون بينهما في علاج الحالات المحولة من فروع الوزارة في مختلف مناطق ومدن ومحافظات المملكة، إلى جانب ضرورة تسهيل الفصح الطبي للأدوية النفسية، ولم تكتفِ وزارة الشؤون الاجتماعية في تقريرها السنوي بذلك، بل زادت مطالباتها بشمول التأمين الصحي التعاوني للفئات الاجتماعية الضعيفة مثل الأرامل والأيتام والمطلقات وذوي الظروف الخاصة والمعوقين والمسنين.

ووفقاً لتقرير أعده الزميل رياض المسلم ونشرته ”الوطن”، سعت الأخيرة إلى التواصل مع وزارة الصحة للاستفسار حول ما أوردته وزارة الشؤون الاجتماعية في تقريرها بشأن معالجة المرضى النفسيين، وتواصلت في ذلك مع القائم بأعمال المتحدث الرسمي بالوزارة الدكتور طه مليباري، منذ بداية الأسبوع المنصرم، إلا أنها لم تتلقَ حتى ساعة كتابة التقرير أي تجاوب من قبل ”الصحة”.



قال: المنفذون لم يستمعوا لقضيتي و650 رأساً أصبحت مهددة جابر المالكي: بلديتاً فيفا والدائر هدمتا حظائر ماشيتي في ”صويقة”

المصدر: جريدة سبق الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Olkfde>

سلطان المالكي - سبق:

قال المواطن جابر بن سليمان المالكي إن بلديتي فيفا والدائر هدمتا يوم الاثنين الماضي حظائر الماشية التابعة له، الواقعة في ”صويقة”، على بُعد 5 كيلومترات شمال غرب محافظة الدائر، دون سابق إنذار. موضحاً أن الهمم استندت إلى حجة بالتعدي على هذا الموقع ”دون اعتبار لماشيتي المكونة من أكثر من 650 رأساً من الإبل والبقر والماعز والضأن”.

وأوضح المواطن جابر المالكي أنه فوجئ بالهدم؛ حيث أفاده بذلك أحد المواطنين؛ فذهب مسرعاً للموقع، فوجد مندوبي بلديتي فيفا والداير بمعداتهم في الموقع، وحاول إفهامهم أن لديه أمراً من إمارة منطقة جيزان بالبقاء في هذا الموقع حتى إصلاح مزرعته في "جوة آل سلامة بقبيلة آل خالد"، التي تعرضت للتدمير بسبب خط "عثوان آل سعيد". وقال إنه أكد لهما أن هذا الموقع ليس ملكاً لأحد؛ حيث إنه مخصص منذ القدم للبدو الرحّل والرعاة بموجب وثيقة اتفاق بين قبيلتي فيفا وآل خالد من بني مالك؛ حيث كان منذ عشرات السنين يُستخدم للرعي المشترك بين القبائل، وقد تم تشكيل لجنة من إمارة منطقة جيزان لدراسة النزاع في الأراضي بين القبائل، برئاسة مدير إدارة المستشارين بإمارة المنطقة، وانتهت أعمالها، واتضح أن الموقع خارج حدود الأرض المتنازع عليها من القبيلتين. وأشار المالكي إلى أنهم "لم يسمعوا لي؛ حيث واصلوا عملية الهدم، الذي أحدث أضراراً كبيرة في الحظائر، ودُهِست بعض الماشية، كما يتضح من الصور والفيديو المرفق، ولم تشفع توسلاتي لهم، وبالرغم من أن معي أمراً من الإمارة بالبقاء في هذا الموقع".

وأشار إلى أن بداية القصة تعود إلى أن شركة "العيوني"، التي تقوم بتنفيذ خط طريق عثوان، قامت بتدمير مزارعه وحظائر ماشيته وخزانات المياه العائدة له بـ "جوة آل سلامة" بقبيلة آل خالد بني مالك؛ ما دعاه للتقدم بشكوى لمحافظ الدائر، وأنهم أبلغوه بأن هذه المشاريع تنموية، وأن الشركة المنفذة سوف تقوم بإصلاح كل ما أفسدته بعد الانتهاء من هذا المشروع.

وأضاف "إزاء ذلك قمت بالانتقال إلى الموقع الحالي (صويقة) بشكل مؤقت، الذي كان يستخدم منذ القدم للرعي ريثما يتم الانتهاء من هذا المشروع، وقد وافق مقام الإمارة بخطاب وكيل إمارة منطقة جيزان على بقائي في (صويقة) بالمواشي، على أن يتم إلزام الشركة المنفذة لمشروع الطريق بإصلاح ما ألحقت بموقعي السابق وأملاكي من أضرار من جراء فتح طريق (عثوان آل سعيد)، ومن ثم إخلاء الموقع الذي أقيم فيه حالياً، والعودة إلى أراضي بعد إصلاحها". وأشار إلى أنه على هذا الأساس تم أخذ تعهد عليه بعدم إحداث أي بناء في الموقع، وهو ما تم بالفعل؛ حيث لا يوجد أي إحداث، وتم على ضوء ذلك إبقاؤه في الموقع. وبيّن أن مركز فيفا قام من جديد بالرفع للإمارة - فيما يبدو - دون الإشارة إلى الأمر السابق، موضحاً أنه قام بالتعدي على أرض حكومية.

وطالب المالكي المسؤولين في إمارة منطقة جيزان بالتحقيق في الموضوع مع ربط القضية بما سبقها من مكاتبات. علماً بأنه سبق أن تم توقيفه أكثر من مرة من قبل المحافظة بخصوص هذا الموضوع "حتى تم تشكيل لجنة وقفت على خلفيات الموضوع، وقامت بالمعاقبة على الطبيعة لأرضي السابقة بعد تدميرها وللموقع الحالي، وبناء عليه أوصت ببقائي حتى انتهاء عملية الإصلاح".

وناشد المالكي المسؤولين بإنصافه حيث لا يوجد له أي ملجأ يضع فيه مواشيه قبل إصلاح أرضه، وأوضح أنه تضرر مادياً ومعنوياً، خاصة أنه كبير في السن، ولديه أسرة كبيرة، تتجاوز خمسة عشر فرداً، معظمهم أطفال، ونصفهم أيتام الأم، يعيشون على تربية هذه المواشي.

محامون "يشكون تكديس" القضايا في المحاكم والجهل" بتحرير الدعوى

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/416867>

الخبر - ياسمين الفردان

شكا محامون سعوديون، من تباعد الفترات بين الجلسات القضائية. وأشاروا إلى أن ذلك قد يؤدي إلى «تعطيل مجرى سير القضايا المنظورة في المحاكم السعودية»، وحصر محامون أسباب التأجيل في «مماطلة المدعى عليه للحضور». فيما أشار آخرون إلى أن «قلة القضاة وكثرة القضايا» سبب تزايد القضايا في مكاتب القضاة، فضلاً عن «صيغة تحرير الدعوى»، التي اعتبرها البعض سبباً في عرقلة الجلسات، مطالبين بتكوين «لجنة متخصصة للنظر في صحة الدعاوى قبل وصولها إلى مكتب القاضي». كما طالبوا المحاكم بـ «حلول عاجلة وسريعة لتنفيذ القضايا العاجلة». وأكد المحامي يوسف العرفج، أهمية «تخفيف العبء والثقل عن القضاة»، موضحاً أن «بعضهم يستقبلون قضايا بسيطة، لكن من شأنها تأجيل قضايا أخرى أكثر أهمية». وذكر في تصريح إلى «الحياة»، أن «بعض القضايا محلها الشرط أو لجان الصلح، مثل الجُرح البسيطة التي تتضمن سباً أو شتماً، أو القضايا التي يكون فيها النزاع على مبالغ زهيدة، لا تتجاوز ألف ريال»، لافتاً إلى أن منح القضايا البسيطة «وقتاً طويلاً» من قبل القاضي، من شأنه أن «يؤجل مصير قضايا أخرى أكثر أهمية، فيما تتراكم القضايا المهمة على طاولة القاضي في الانتظار، مقارنة بعدد القضاة القليل»، مشيراً إلى أن الأمر غالباً ما يحدث في المحاكم الجزئية.

وأضاف العرفج، «في المحاكم العامة أيضاً، نواجه تقصيراً من بعض القضاة، وليس جميعهم، فبعضهم يتأخر في حضوره، أو يتغيب، ما يعطل مجرى سير القضية، فضلاً عن أن عدد القضاة في المحكمة الواحدة لا يغطي حجم العدد الفائض من قضايا المواطنين والمقيمين المتراكمة»، ولفت إلى جانب آخر، يساهم في تفاقم المشكلة، يتمثل في «جهل المدعي بكيفية تحرير دعواه»، مطالباً بـ «إنشاء لجنة متخصصة في المحكمة، لتساعد المواطنين على تحرير دعواهم، واستكمال بياناتهم من الأوراق الرسمية المطلوبة، مثل الوكالة مُستوفية الشروط، وغيرها». ولفت إلى أنه «لا يمتلك جميع المواطنين والمقيمين أموالاً كافية لدفع أتعاب محام، وبحسب النظام، يجب أن يدفع المدعى عليه جوابه على الدعوى قبل الجلسة بثلاثة أيام، وهو أمر غير مُفعّل، ويتم الأمر بصيغة «صحيفة دعوى» ترفع إلى المدعى عليه، مرفقاً بها موعد الجلسة، لتأكيد حضوره إلى المحكمة، وفي كثير من الأحيان، لا يحضر المدعى عليه، لجهله بموعد الجلسة، أو كمماطلة منه لتأخير سير قضية المدعي، ما يستوجب تحديد موعد آخر». واقترح أيضاً، «إنشاء لجنة متخصصة في المحاكم، لتتقيد المواطنين بطريقة تحرير دعاوئهم الصحيحة المُستوفية الشروط من جوانبها كافة، ما يُجنب تأجيل الدعاوى لجلسات بعيدة المدى، تجنباً لطلب القاضي أوراق أخرى، ما يستوجب التأجيل». وأضاف العرفج، أن «صاحب القضية (الموكل) يبحث عن إنجاز قضاياها بأسرع وقت ممكن، ويعتقد أن التعطيل الحاصل في معاملاته يعود سببه إلى المحامي، ما يؤثر على سمعته، فضلاً عن تعمد بعض القضاة، وبحسن نية تمبيع وقت الجلسات في بعض القضايا، مثل الطلاق، رغبة منهم في إحداث صلح بين الزوجين، لكن هذا الأمر لا يُعدّ ذو نفع في غالبية القضايا التي تصل إلى المحاكم، بعد أن تبلغ ذروتها، وصولاً إلى حل قضائي نهائي». بدوره، أكد المحامي عادل محمد حاتم، وجود «تأثير سلبي لتأخير تباعد الجلسات بعضها عن بعض، ما يؤثر على سير بعض القضايا»، لافتاً إلى أن في الأمر «تعطيل لمصالح المدعي والمدعى عليه». وقال، في تصريح إلى «الحياة»: «حرصت المملكة على الارتقاء بعمل الوزارات وتطويرها بشكل عام، وبخاصة العدل، لما فيها من مصالح لعامة أفراد المجتمع. وأعلن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد العيسى، عن توجه الوزارة إلى تقليص المواعيد، من ستة أشهر إلى أقل من شهرين، وذلك في المدن الرئيسية في المملكة». وأضاف «نلمس هذا التأخير في الجلسات القضائية، لكن هذه المبادرة من شأنها أن تلامس حق المواطن وقضاء مصالحه، ونتمنى تطبيقها بشكل فعلي على أرض الواقع، لمصلحة المحامين أيضاً».

واقترح حسن اليامي، الذي يعمل وكيلاً شرعياً ومديراً عاماً لمكاتب محاماة في المنطقة الشرقية، «مباشرة المحاكم للعمل في الفترة المسائية، حتى الساعة مساءً، للنظر في قضايا الأحوال الشخصية، وقضايا السجناء، ونحوها من القضايا التي تستوجب البت سريعاً فيها». فيما كشفت وزارة العدل، قبل نحو شهرين، عن نيتها إطلاق برنامج «الدوام الإضافي» للقضاة، الذي يُعنى بالبت السريع في القضايا الزوجية وقضايا السجناء. وقال الوزير الدكتور محمد العيسى، في تصريح حينها: «إنه سيبدأ العمل به بعد 30 يوماً من الآن»، مبيناً أن الوزارة «ستجعل الأولوية في مواعيد الجلسات للقضايا الزوجية وقضايا السجناء، وهذه الأولوية مرتبطة بعزم الوزارة على إعطاء خارج دوام للقضاة». وأضاف أن «هذه الأولوية لن تؤثر في بقية المواعيد».

وأشار اليامي، إلى «تأثير التأخير بين موعد الجلسات على سير البعض من القضايا. وقال: «بعض القضايا تستوجب النظر العاجل، وإيجاد حل سريع لا ينتظر إلى أن تنتهي كل الترتيبات الإدارية. ولا بد من وجود حلول سريعة تتبناها المحاكم، أو جهات أخرى تُخصص لحل هذه القضايا»، وأضاف أن «الأمر لا يتطلب سوى قرار إداري»، لافتاً إلى خطة وزارة العدل المستقبلية، ضمن مشروع «خادم الحرمين الشريفين لتطوير القضاء»، بإنشاء محاكم خاصة للأحوال الشخصية في مناطق المملكة المختلفة. وأضاف «سمعنا ببدء العمل بالقرار في مدينة جدة، وقريباً الرياض، وننتظر تحققه في الدمام».

وأرجع المحامي عبد الرحمن البونيان، سبب تأجيل الجلسات، إلى «كثرة القضايا المنظورة أمام القضاة، ما يضطرهم إلى إعطاء مواعيد جلسات متأخرة، ما يعود بالضرر على المتداعين، ولا سيما في دعاوى الأحوال الشخصية، مثل النفقة والحضانة، وتقسيم التركات، ويولد أثراً اجتماعية سلبية»، واقترح «تحديد الاختصاص القضائي للقضاة، بحيث يختص كل قاض بنوع معين من القضايا، وزيادة عددهم لحل المشكلة، ولو بشكل جزئي».



دراسة: "سبب البطالة" نقص التوافق بين تأهيل الشباب وحاجات سوق العمل

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/416880>

الرياض - تركي العقيل

عزت دراسة استطلاعية أعدها المركز الوطني لأبحاث الشباب، نسبة البطالة لدى الشباب السعودي، إلى نقص التوافق بين تأهيل الطلاب وحاجات سوق العمل، مستندة إلى رأي ما يصل إلى 51 في المئة من العينة التي أجريت عليها الدراسة.

وأوضحت الدراسة (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أن 24 في المئة من العينة يعتقدون أن سوق العمل غير مرّن، فيما رأى 20 في المئة أن ارتفاع نسب البطالة بين الشباب ربما يعود لتدني مستوى الجودة في التعليم. واعتبر 4 في المئة ممن شملتهم الدراسة أن ارتفاع البطالة بين الشباب سببها وجود عوائق إدارية لتطوير الاستثمار في القطاع الخاص.

وفي تحليل لمدلولات تلك النتائج في الدراسة، اتضح أن ضعف مخرجات التعليم، والفجوة بين سوق العمل وتأهيل الشباب بلغت 71 في المئة، وهذا يعطي مؤشراً قوياً بضرورة مراجعة مناسبة تأهيل الشباب لسوق العمل، وأهمية العناية بالجوانب العملية والتطبيقية في تأهيل الشباب من خلال مراحل التعليم المختلفة، وفتح المجال أمام التدريب الصيفي لاكتساب الخبرات العملية، وإشراك القطاعات الخاصة في تحمل مسؤولياتها المجتمعية في الإسهام بتأهيل وتدريب الشباب.

وأشارت إلى أن ضعف مرونة سوق العمل ووجود عوائق إدارية أمام تطوير الاستثمار الخاص في حاجة إلى مزيد من العناية والجهد، والبعد عن الروتين الإداري، وسرعة اتخاذ القرار، كي يكون العمل جماعياً على حل مشكلة البطالة بين الشباب السعودي، مع وجود هذا الكم الهائل من العمالة الأجنبية التي تعد غالبيتها غير مؤهلة، تتلقى تدريبها بالمحاولة في المجتمع السعودي.

وأوصت الدراسة بالتواصل بين الجهات المعنية بالشباب، والمركز الوطني لأبحاث الشباب، للعمل على تبادل الخبرات، وتحويل نتائج الاستطلاعات التي يقوم بها المركز الوطني إلى خطط عمل تفتح آفاقاً واسعة لخدمة شباب المملكة.

اليوم

العمل : لا سند قانوني يُمكن الموظف الحكومي من الاستثمار

المصدر: صحيفة اليوم الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53841.html>

طلال الشمري - الرياض

كشف الدكتور أحمد الحميدان وكيل الشؤون العمالية في وزارة العمل أنه لا يوجد سند قانوني ينص على امكانية الاستثمار الزراعي للموظف الحكومي مشيراً أنه تم منح برنامج نطاقات ووضع الإنتاج الزراعي والحيواني في كيان واحد، وتم منح استثناء في الحصول على أربع تأشيرات للمزارعين ورعاة المواشي لكن بمجرد أن يطلب المتقدم التأشيرة الخامسة فإنه يصبح مُلزماً بتقديم سجل تجاري طبقاً للأنظمة المعمول بها لكن برنامج نطاقات مرّن وهو قادر على التفاعل مع كل المستجدات ، ولفت حول مشكلة التأمينات التي تنجم عن توفير العمالة والسجل التجاري من يطلب عاملين فإنه لا يدخل في نظام التأمينات لكن من لديه ثلاثة يصبح في حاجة إلى تسجيل المنشأة فقط في التأمينات ثم تسجله الوزارة كصاحب عمل في منشأته دون أن يدفع للتأمينات شيئاً المهم أن يكون صاحب المزرعة مُتفرغاً وليس موظفاً أو مُسجلاً في التأمينات أو مُسجلاً في قوائم حافز . من جانبه طالب الدكتور سعدون السعدون عضو مجلس الشورى بعمل دراسة لإيجاد حلول لدعم المزارعين والرعاة فيما يخص التأشيرات العمالية ، والتنسيق بين وزارة التجارة والصناعة ووزارة العمل ووزارة الزراعة لوضع شروط واضحة ، مشيراً أن وزارة العمل تطلب الشرط دون النظر إلى أن معظم ملاك المزارع هم موظفون في الأصل، وقد حصلوا على تلك المزارع إما عن طريق التوريث أو من خلال الشراء، وبالتالي لا يمكنهم تقديم سجل تجاري نتيجة التحاقهم بوظائف في القطاع الحكومي ، أو من يلتحقون بالضمان الاجتماعي حيث ليس لديه مصدر رزق إلا الزراعة فيما يخص المسجلين في الضمان الاجتماعي .

في الوقت الذي يعاني عدد كبير من المزارعين في حائل وباقي مناطق المملكة ، من ضعف دعم المزارع بالعمالة التي تخدم المزارع في الإنتاج ، فضلاً عن الاشتراطات والعراقيل التي تضعها وزارات « الزراعة » و « العمل » و « التجارة » أمامهم، من أجل استقدام عمالة زراعية لمزارعهم الكبيرة التي تبلغ اقل مساحة في منطقة حائل « 100 ألف متر مربع ، فعند التقدم إلى مكتب العمل بعدد أكثر من أربع تأشيرات استقدام، تبدأ معاناة المزارعين مع ، الزراعة والعمل ، وقال حسين البطي الشمري صاحب مزرعة في منطقة حائل إن مزرعته تبلغ مساحتها قرابة 200 ألف متر مربع ، و تقدم إلى مكتب العمل ، للحصول على تأشيرات عمالة زراعية لأكثر من أربعة عمال، وطلبت منهم استقدام عمالة أكثر من ذلك بسبب أن مساحة الأرض كبيرة جداً ولا تكفي أربعة عمال التي تم منحها بها ، الا انه اعتذر عن ذلك، بحجة أن النظام لا يسمح إلا بأربعة وإذا زاد لابد من إصدار سجل تجاري لأصحاب المزارع . وأضاف البطي صاحب المزرعة أنه في حال استخراج سجل سوف ندخل بنطاقات وإلى مشاكل أخرى مشيراً إلى أنه لا يمكن أن يصدر سجلاً تجارياً للمزرعة بحكم أنه ملتحق بالضمان الاجتماعي وليست له وظيفة أو يأخذ تقاعد في أي من القطاعات الحكومية، مؤكداً أن ذلك يزيد الأمر تعقيداً ، لافتاً البطي إلى أن أكثر المزارعين بنسبة 70% عليهم قروض من البنك الزراعي متسائلاً عن كيفية تسديد البنك ولدينا ضعف بالعمالة ما يؤدي إلى ضعف الإنتاج الزراعي ، وأفاد فهد الرشيد صاحب مزرعة بأنه إذا استمر الحال بهذه الطريقة ، فإن المتضرر أولاً وأخيراً هو المزارع ، الذي يكسده محصوله ،

وبعضهم يضطر لاستئجار عمالة بمبالغ باهظة ، لأنه مضطر حتى لا يتكبد خسائر أكثر وهذه العمالة بعضها سائية ، وهذا ضرر آخر أما بخصوص الشهادة البنكية فكلنا يعلم أن معظم أصحاب المزارع من ذوي الدخل الموسمي ولا يتوفر في حساباتهم البنكية هذا المبلغ الكبير بالنسبة لهم .

اليوم

رغم خطة التربية لتقليصها : استئجار 19 مدرسة بالشرقية

المصدر: صحيفة اليوم الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53818.html>

رائد الحربي - الدمام

رغم تصريحات وزارة التربية والتعليم خلال الآونة الأخيرة ، بتنفيذ استراتيجية تستهدف الاستغناء عن مباني المدارس المستأجرة واستبدالها بأخرى حكومية ، تعتزم الادارة العامة للتربية و التعليم بالمنطقة الشرقية ، استئجار 19 مبنى مخصصة لمدارس بمختلف المراحل الدراسية «الابتدائية والمتوسطة والثانوية وذلك بأحياء الزهور والشاطئ والنخيل والنور والنزهة و طيبة و غرناطة و الفيحاء والندى وضاحية الملك فهد بمدينة الدمام وفي «حي الحمراء» بالجبل وحزم أم الساهك بالقطيف.

وإثر القرار استياء عدد من المواطنين والطلاب الذين رفضوا فكرة الدراسة في مباني مستأجرة وطالبوا بتوفير مدارس متكاملة للبنين والبنات والابتعاد عن استئجار المباني التي لا تعتبر بيئة علمية مناسبة لجميع اطراف العملية التعليمية «الطالب والمعلم والادارة»، وطالبوا بإيجاد حلول سريعة والعدول عن فكرة استئجار مباني ، وأوضح مدير الاعلام التربوي بمديرية التربية والتعليم بالمنطقة الشرقية خالد الحماد أن هناك مباني مستأجرة بواقع 87 للبنين و 84 للبنات بمختلف محافظات الشرقية ، وأشار الى سعي الوزارة لتقليص عدد المباني المستأجرة في حال توفر أراض مخصصة لبناء مدارس بالأحياء السكنية . كانت وزارة التربية والتعليم قد اشترطت في وقت سابق على كافة إداراتها بالمملكة إثبات سلامة المباني المدرسية المستأجرة حتى يتم صرف أي مبالغ مالية لتسديد إيجاراتها أو تجديد التعاقد مع ملاكها، وطالبت أصحاب المباني المدرسية الخاصة بتوفير مجموعة صور فوتوغرافية تثبت سلامة مختلف المواقع داخل مبنى المدرسة ومطابقتها المواصفات التربوية والتعليمية ، وأكدت مصادر مطلعة في حينه أن هذه الخطوة تأتي في إطار خطة الوزارة للتخلص من المباني المدرسية المستأجرة للبنين والبنات خلال الاعوام المقبلة .

يعمل به نحو (194) ألفاً ينتظرون تحسين أوضاعهم.. ويرفع منتسبيه إلى نصف مليون الشورى“ يدرس تعديلات لنظام الحماية الأمنية خفضاً للبطالة ورفعاً لجاذبيتها

المصدر: جريدة الرياض الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/08/article750052.html>

الرياض - عبدالسلام البلوي
أوصت اللجنة الأمنية بمجلس الشورى بملاءمة دراسة تعديل مشروع نظام الحراسة الأمنية المدنية الخاصة، مؤيدةً بذلك مقترح عضو المجلس اللواء محمد فيصل أبوساق، الذي قدم عدداً من التعديلات على مشروع النظام القائم حسب نظام الشورى الذي يتيح للعضو اقتراح مشروع نظام جديد أو تعديل آخر قائم. وأكدت اللجنة أن قطاع الحراسات الأمنية بعد تهيئته وإعطائه ما يستحق من تشريعات يمكن أن تستوعب مئات الآلاف من الوظائف الأمنية التي تسهم في خفض نسبة البطالة. ويعمل في هذا القطاع حالياً ما يقارب (194) ألف شخص، وترى اللجنة الأمنية أن تطوير هذا القطاع وجعله مهنيًا جذاباً بضمان الحقوق وإعداد بيئة مناسبة فإنه يمكن أن يستوعب عدداً من الموظفين ورجال الأمن قد يصل إلى (نصف مليون) موظف. وتؤكد لجنة الشورى الأمنية أن قطاع الحراسات الأمنية المدنية الخاصة، حساس من نواح عدة فمن حيث الأهمية والحاجة الوطنية فإنه حين يعاد تنظيمه وتطوير إدارته من خلال نظام شامل ومدرّس يتلافى السلبيات الراهنة فإنه سوف يمثل قطاعاً أمنياً بعد قوى الأمن الداخلي والقوات المسلحة. صاحب مقترح تعديل نظام الحراسات الأمنية، اللواء محمد أبوساق ضمن مشروعه أهداف التعديل مؤكداً سعيها لتحقيق مستوى أفضل في مجال خدمات الحراسة الأمنية الخاصة عبر معايير ترتقي بالخدمة وتمكن من استمرارية الإشراف والمحاسبة، وتخفيف الأعباء الأمنية على القطاعات العسكرية التي تضطرها حالات الأمن إلى التدخل بتوفير الحراسات على منشآت في القطاع الخاص. وتهدف التعديلات المقترحة - حسبما أورد تقرير أبوساق - إلى جعل خدمة الحراسة الأمنية أكثر تنظيماً وجاذبية للراغبين بالالتحاق بالعمل به، وتوفير عشرات الآلاف من الفرص الوظيفية للسعوديين وإتاحة فرص وظيفية للمرأة للعمل بهذا القطاع في الأماكن التي يمكن أن تعمل فيها. وبالعودة إلى المواد المقترحة تعديلها حسب ما تقدم به العضو الدكتور محمد أبوساق، فقد طالب بتعديل المادة الخامسة وتتناول تصنيف شركات ومؤسسات الحراسة الأمنية على أساس عدد حراس الأمن بكل فئة، ووضع هذا التصنيف للحد من دخول شركات ومؤسسات غير قادرة على دفع الضمان المالي لأقل فئة وهو 500 ألف ريال. ومن المواد التي عدلت المادة السادسة التي تشترط أن يكون جميع العاملين الإداريين في شركات ومؤسسات الحراسة الأمنية المدنية الخاصة سعوديين وكذلك المشرفين وحراس الأمن. ونصت المادة السابعة الجديدة على أن يكون هناك كادر وظيفي يحدد المراتب الوظيفية وسلم الرواتب وتصنيف وتحديد المهام والميزات والأجور والإجازات وساعات العمل والتأمين الصحي والتأمينات الاجتماعية وفق نظام العمل والتأمينات. وشددت التعديلات على ألا يقل الحد الأدنى في سلم رواتب الحراسات الأمنية الخاصة عن الراتب الأساسي لرتبة الجندي في سلم رواتب الأفراد العسكريين، وتلتزم الشركة أو المؤسسة الأمنية المرخص لها بتدريب الحراس والمشرفين التابعين لها وتأهيلهم لأداء واجباتهم.

وأضاف المقترح للنظام القائم مادة تخول سلطات الأمن العام بالإشراف والتفتيش على شركات ومؤسسات الحراسة الأمنية المدنية والعاملين فيها، وعلى المواقع المحروسة للتأكد من التزامهم بأحكام النظام ولائحته. من جهتها أشارت اللجنة التي درست المقترح السابق إلى مقترحات تضمنتها الدراسة التي قدمتها لجنة الحراسات الأمنية بالغرفة التجارية الصناعية نحو تطوير الحراسات الأمنية واقرحت أن تتضمن لائحة النظام تحديد مرتبات رجال الأمن والمشرفين بحيث تكون الرواتب الابتدائية لرجال الأمن لا تقل عن 4000 ريال والمتوسطة 5000 والثانوية وما فوق لا يقل الراتب عن 6000 ريال، وتبدأ من 5 إلى 7 آلاف للمشرفين. وتلخصت مقترحات أمنية الغرفة التجارية بالزام جميع الجهات التي تحددها اللائحة بتوفير حراسات أمنية في الشركات والمؤسسات الأمنية المصرح لها فقط، وإمكانية السماح لها بتدريب الأفراد بمقراتهم أو إنشاء معهد تدريب متخصص، إضافة إلى وضع نظام خاص للزي الموحد للشركات والمؤسسات الأمنية المصرح لها، وأن تتضمن مستحقات الأفراد النظامية من تأمين طبي وتأمينات اجتماعية ومستحقات خدمية، وأهمية تفعيل ما تضمنته اللائحة من تسليح رجال الأمن وفق الضوابط المحددة باللائحة. وترى لجنة الحراسات الأمنية أن يتم وضع لائحة أخرى منظمة لعمليات نقل الأموال والمقتنيات الثمينة وتغذية الصرافات مع وضع الضمانات وتحديد الاختصاصات وكذلك رواتب ومستحقات العاملين.



بدء الخطة التنفيذية الثانية و46 مبادرة لبرنامج التعاملات

الإلكترونية.. يسر:

جهات حكومية تطلق الخدمات ولا تتواصل مع المستفيدين

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515724.htm>

نواف عافت (الرياض) نواف عافت أعلن برنامج «يسر» للتعاملات الإلكترونية بدء العمل في الخطة التنفيذية الثانية التي تحتوي على 46 مبادرة، اعترف بأن الجهات الحكومية تطلق الخدمات ولا تتواصل مع المستفيدين، مشدداً على أهمية بناء القدرات للموظفين والمستخدمين. وكشف مدير التخطيط الاستراتيجي والمبادرات المساندة في برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية «يسر» المهندس سهيل الألمعي لـ «عكاظ» أن البرنامج قام بوضع مؤشرات لقياس مدى التحول ورفع تقرير للمقام السامي. وتأتي الخطة الثانية للبرنامج بعد الانتهاء من الخطة الأولى، وذلك في إطار تحفيز القطاعات الحكومية للدخول في عملية التحول الإلكتروني وتقديم خدماتها للمواطنين وتسهيل الإجراءات، حيث بادر البرنامج بالإعلان أمس عن جائزته للإنجاز في دورتها الثانية، داعياً أصحاب الإنجازات من الجهات الحكومية وشبه الحكومية وأصحاب الأفكار والإسهامات المتميزة للمشاركة وتقديم طلبات الترشيح للجائزة في فروعها السبعة، حتى 25 ذي الحجة المقبل. وأكد مدير عام البرنامج المهندس علي آل صمع حدوث تقدم للمملكة في مؤشرات الأمم المتحدة للمملكة، حيث دخلت ضمن أفضل 50 دولة في مؤشرات القياس، وهناك ما يقارب من 1000 خدمة إلكترونية تقدم وهناك رغبة في المزيد. وبين المهندس سهيل الألمعي أن الخطة بنيت على ستة محاور، تشمل مسار البنية التحتية والتعاملات الإلكترونية والمشاركة الإلكترونية والقوانين والتطبيقات الوطنية والأنظمة الوطنية المشتركة، مشيراً إلى تكوين فريق استشاري مشكل من 21 شخصاً يمثلون 13 جهة حكومية، وإنشاء إدارة مختصة بمتابعة التنفيذ، مبيناً أنه سيتم حالياً التركيز على مسار التغيير والتواصل وبناء القدرات.

وأشار إلى أن هناك منهجية للتحويل حسب وضع المملكة ونسب وفق أربعة محاور تشمل البنية التحتية والبيئة المعلوماتية والبيئة التقنية والعمل المؤسسي والخدمات، مضيفاً: «نعمل وفق هذه المحاور، ونسعى لوجود خطة للجهات الحكومية ولجنة للتعاملات الإلكترونية وإجراءات العمل وبناء القدرات للعاملين»، مشيراً إلى أن هذه المرحلة استمرت لسنتين، فيما تنفذ حالياً مرحلة الإتاحة لتحويل جميع الخدمات للإلكترونية والتركيز على العميل وإرضائه.

وبين أن البرنامج كون فريقاً استشارياً لمساعدة الجهات الحكومية للتحويل والعمل المؤسسي وبناء الكوادر والمساعدة باختيار الشركات المميزة وتوظيف القدرات وتقنية المعلومات لخدمة القطاع سواء كان صحياً أو خدمياً أو غيره، حيث ساعد في إعداد 11 خطة استراتيجية للوزارات والهيئات وتطوير كراسات الشروط للجهات والقبول الجامعي المحكم وتقديم إتاحة عالية للخدمات الإلكترونية وتقديمها خلال 24 ساعة: «وراجعنا الأسلوب التقني في 8 جهات، وتم تغيير بعض الأمور في أسلوب العمل التقني».



مطاردة تودي بحياة مواطن وتنقل زوجته وطفليه للعناية المركزة

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515975.htm>

على صمان (الباحة)

أدت مطاردة من قبل دورية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ودورية شرطة في بلجرشي لمركبة أحد المواطنين الذي ترافقه عائلته إلى سقوطه أسفل جسر وادي الحميد الذي يبعد عن منتزه الشكران قرابة أربعة كيلو مترات، ما أدى لوفاة صاحب المركبة عبد الرحمن أحمد الحرفي 34 عاماً وإصابة زوجته 28 عاماً وهي حامل في الشهر الخامس بإصابات بليغة فيما يرقد ابن المتوفى خالد تسع سنوات في العناية المركزة في حالة حرجة بينما تعرضت طفلة درر أربع سنوات لإصابات طفيفة.

من جهته أوضح الناطق الإعلامي في شرطة منطقة الباحة المقدم سعد صالح طراد، أن التحقيقات مازالت جارية لمعرفة ملابسات الحادث، مبيناً أنه سيصدر بيان مفصل يوضح كافة الملابسات بكل وضوح وشفافية. كما أجرت «عكاظ» اتصالاً بالناطق الإعلامي في هيئة الباحة ناصر الزهراني لكنه أغلق الخط وارسل رسالة يقول فيها «عذراً أنا مشغول، عاود الاتصال مرة أخرى لاحقاً». وكانت فرق من الهلال الأحمر والدفاع المدني باشرت في موقع الحادث وتم نقل الجثة والمصابين لمستشفى بلجرشي بعد جهود كبيرة جرى خلالها قص الحديد وإخراجهم، علماً أن الجثة لا زالت في المستشفى ولم يتم دفنها.

وفي سياق متصل بالموضوع أوضح أخو المتوفى من أمه خالد علي الخليف أن سبب مطاردة رجال الهيئة ودورية الشرطة لأخيه حسب ما رواه شهود عيان، أنه لحظة خروج أخيه من بوابة منتزه الشكران عند الساعة الواحدة والنصف بعد منتصف ليلة أمس الأول أوقفه أحد رجال الهيئة ربما مشتبهاً فيه لكون صوت مسجل السيارة كان مرتفعاً كما يقولون ودار بينهما نقاش محتد ثم واصل أخوه طريق عودته للبيت إلا أن سيارة الهيئة ودورية الشرطة طارده لمسافة أربعة كيلومترات تقريباً حتى وصوله لكوبري وادي الحميد الذي يتم إنشاؤه حالياً.

وقال أخو المتوفى «لا ندري هل سقط بسيارته أسفل الجسر بسبب فقدان السيطرة وكون الطريق مظلماً ولا توجد حواجز على جوانبه، أم أنه تعرض لارتطام من الخلف وسقط من أعلى الجسر» مضيفاً كل هذه التفاصيل ستظهر من خلال التحقيق مع رجال الهيئة الخمسة إضافة لرجلين كانا يستقلان الدورية والذين تم إيقافهم جميعاً على ذمة هذه القضية، لافتاً إلى أن زوجة أخيه تعرضت لرضوض قوية وكدمات كما أن يدها اليمنى فصلت عن جسدها ولم تعد معلقة سوى بجلدة

فقط وقد تبتّر في أي لحظة، مؤكداً أن الأطباء في مستشفى بلجرشي أخذوا توقيعهم على بتر يدها اليمنى متى ما تفاقمت حالتها، مبيناً أن ابن أخيه خالد تسع سنوات في حالة حرجة جداً في العناية المركزة أما الطفلة درر أربع سنوات فحالتها مطمئة.



ملتقى الرؤساء طالب بصلاحيات والتمثيل في المجلس الأعلى للقضاء.. وزير العدل:

الاستئناف جهة للطعن قريباً.. ومحاكم جديدة في 4 مناطق

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515722.htm>

عبدالكريم الذيابي، عبدالله الداني (الطائف)
ناقش رؤساء محاكم الاستئناف بالمملكة أمس، في ملتقاهم الأول برئاسة وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى بمحافظة الطائف، إمكانية منحهم صلاحيات واسعة، ودخول عدد منهم ضمن أعضاء المجلس الأعلى للقضاء.
ودعوا إلى تعزيز الجانب التدريبي، وعقد اجتماع سنوي لرؤساء المحاكم مع رئيس المجلس أو من ينيبه واجتماع كل ثلاثة أشهر لرؤساء محاكم الاستئناف عبر الشاشة، فضلاً عن المطالبة ببعض المزايا بتحديد جهة لعلاج القضاة عموماً وأسره على مستوى جيد وتسهيل خدماتهم لدى الجهات الرسمية وبالأخص خدمات الخطوط الجوية والحديدية، وتأمين كافة احتياجاتهم من سكن وعلاج وما إلى ذلك، وتكوين مقر لاجتماع القضاة في كل منطقة وكذلك متابعة اللائحة الوظيفية الخاصة لدى الجهات العليا حتى تعتمد، بالإضافة إلى المطالبة باستقلال محاكم الاستئناف عن الفروع نظراً لإنشاء إدارة عامه بالوزارة خاصة بذلك مع تحديد سلفة سنوية لمحاكم الاستئناف وتخصيص مراتب عليا لمحاكم الاستئناف بدءاً من المرتبة 12 إلى 15، وزيادة قيمة السيارة المخصصة لقضاة الاستئناف وإشراك قضاة الاستئناف في مخيمات الحج. وعلمت «عكاظ» أن المقترحات التي نوقشت أمس شملت تدريب القضاة المعيّنين حديثاً لمحاكم الاستئناف بمدة كافية وندب بعضهم ممن لديهم خبرة في عمل الاستئناف إلى محاكم الاستئناف الحديثة لإفادة زملائهم الجدد بعمل الاستئناف، بالإضافة إلى وضع ضوابط لطريقة إدارة جلسات الدوائر من بداية الاطلاع على المعاملة ودراستها من أعضاء الدائرة ورئيسها حتى إصدار القرار وإعداد تقرير مبدئي لدراسة المعاملات لدى دوائر الاستئناف الجماعية والفردية وما يجمع بينها إضافة إلى تكليف قاضي الاستئناف بعمل زميله الآخر لأكثر من 3 أيام عندها يحسب له خارج دوام مدة التكليف أو بدل جلسة.
وتطرق الاجتماع إلى تشكيل لجنة بكل محكمة استئناف تعنى بحصر وضبط الملاحظات الواقعة بنفس المحكمة ومن الدوائر والمشكلات التي تواجه المحكمة ودوائرها وأعضائها لمناقشتها والخروج بتوصيات حيالها وبالتالي الرفع للجهة المختصة عند الحاجة. كما تضمنت مقترحات العمل أن يكون لكل محكمة استئناف دليل إرشادي يوضح هيكلية المحكمة وضوابط نظر القضايا من الدوائر وأقسام المحكمة ومنسوبيها، بالإضافة إلى النظر في ضوابط استقبال المراجعين لمحكمة الاستئناف وهل الأنسب فتح الباب أو إغلاقه أو وضع ضوابط للباب.
تدقيق لغوي

وفي ما يتعلق بالمقترحات العامة التي تمت مناقشتها؛ نقل خبرة محاكم الاستئناف المفتحة سابقا إلى المحاكم التي افتتحت حديثا مع تعيين مدققين في اللغة في محاكم الاستئناف للنظر في الأخطاء الإملائية والنحوية، إضافة إلى إنشاء إدارة خاصة بالمجلس لشؤون محاكم الاستئناف وتعيين مفتش قضائي بمحاكم الاستئناف مهمته التفتيش على محاكم الدرجة الأولى في المنطقة مع لقاء دوري لقضاة الاستئناف بالمجلس الأعلى للقضاء، على أن يتولى المجلس جميع شؤون قضاة المحكمة العليا والاستئناف وكل طلباتهم كما يتضمن تقرير المفتش القضائي على قضاة المحاكم إطلاعه على القرارات الصادرة من محاكم الاستئناف حول القاضي المفتش عليه.

العلاقة مع الإعلام

كما تضمنت المقترحات مخاطبة الجهات المختصة بمنع وسائل الإعلام المحلية عن طرح القضايا المنظورة أمام القضاء، كما يمنع نقد وسائل الإعلام للأحكام الصادرة من المحاكم الشرعية.

وشملت المقترحات أيضا حث القضاة على المشاركة في الأعمال الخيرية والتطوعية، وتدريب جميع القضاة على الحاسب الآلي في مقر أعمالهم، وعقد دورات في اللغة الانجليزية لمن يرغب، على أن يكون النقاضي وجميع ما يتعلق بالعمل بواسطة الحاسب الآلي.

كما تطرق الملتقى إلى دعم محاكم الاستئناف بالمزيد من القضاة وتعزيز ورش العمل القضائية والتأكيد على ضمانات استقلال القضاء خاصة ما يتعلق بتقارير التفتيش القضائي واقتراح مشروع لائحة لسير العمل الإجرائي في محاكم الاستئناف والاقتراح على المنظم بمشروع لتعديل اسم التفتيش القضائي بعدة خيارات بديلة تبقي على اختصاصه وكامل صلاحياته انطلاقا من تعديل اسم التفتيش في الجهات الإدارية والتربوية.

مفهوم جديد

وكان وزير العدل بدأ الملتقى بحضور الأعضاء الدائمين للمجلس الأعلى للقضاء وأمين المجلس ورئيس التفتيش القضائي ووكيل وزارة العدل وعدد من مسؤولي المجلس الأعلى للقضاء ووزارة العدل، بالثناء على مسيرة محاكم الاستئناف في انطلاقته الأولى تفعيلًا للنظام القضائي الحديث الذي أحدث هذه الدرجة منفصلة عن صيغتها السابقة التي تجمع بين التمييز عموما والاستئناف في بعض مراحل القضية، ونعني بهذا أننا لم نكن على ميلاد مفهوم جديد للاستئناف بل كان معمولاً به في أحد مسارات القضية.

وأكد الوزير أنه في وسع أطراف الدعوى الطعن أمام محاكم الاستئناف مباشرة وفق نظام القضاء الجديد، وذلك بعد تعديل نظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية.

نقطة نوعية

وتحدث الوزير عن النقطة النوعية الكبيرة في المجال التقني والإجرائي وبخاصة إعادة هندسة الإجراءات لعمل المحاكم وكتابات العدل الذي يتوقع أن يتكامل مع مطلع العام القادم.

وعن التدريب القضائي والتوثيقي والإسنادي لهما من موظفي الوزارة والمحاكم وكتابات العدل وفروع الوزارة وكذلك منسوبي المجلس الأعلى للقضاء، قال لقد دربنا حتى الآن 14 ألف موظف وألف قاض بالتكرار وعندما نقول بالتكرار نقصد احتساب التدريب المتكرر خلال العام الواحد على أنه تدريب أكثر من شخص كما هي الحسبة التصنيفية المتبعة في قياسات تنمية الموارد البشرية. ووصف الوزير التدريب بأنه الأميز والأكثر من نوعه بالمقارنة بتدريب عدد من الدول المتقدمة التي قام بزيارتها بالمقارنة بعدد القضاة ونوعية التدريب. وأكد الوزير أن الاستثمار الحقيقي هو في الكفاءة العدلية عندما تكون على مستوى عال من التأهيل والتدريب.

العقود التدريبية

وأوضح أن الوزارة وقعت العديد من العقود التدريبية والاتفاقات مع مؤسسات حكومية وأهلية، ولفت الوزير إلى أنه يفضل أن يصف هذه العملية التدريبية بحلقات النقاش وورش العمل لكون الكفاءات القضائية في الحلقات التدريبية تقدم أطروحات علمية وتطبيقية على مستوى عال من التميز والمهنية ما يجعل المدربين في حوار ونقاش طويل ينتهي في العديد منه إلى التسليم بالطرح القضائي فيتم تسديد هذا الطرح بمستجدات البحوث الأكاديمية ولا سيما ما يتعلق بالنوازل القضائية من خلال المدربين الأكاديميين، كما يتم تسديد هذا الطرح بالنظريات والتجارب التطبيقية ذات الصلة من خلال مدربين تطبيقيين ممارسين للعملية القضائية ومن بينهم قضاة.

وأكد العيسى أن التدريب القضائي يتم في شقه الإجرائي من كافة الخبرات فالحكمة ضالة المؤمن، أما في شقه الموضوعي المتعلق بمنطوق الحكم القضائي فيتم من خلال علماء وفقهاء الشريعة الإسلامية ومن بينهم عدد من أعضاء هيئة كبار العلماء، وكبار القضاة من المشهود لهم بالتميز والباع في الأطروحات القضائية نظريا وتطبيقيا.

وفي مجال توفير البيئة العدلية قال الوزير إنها تتمركز على التدريب والتقنية وهندسة الإجراءات وسبق الحديث عنها وتشمل أيضا المنشآت التي أوضح الوزير أن بعضها تمت ترسيته في ما أمكن ترسيته بالتنسيق مع الجهات المختصة،

وقال إن العام القادم إن شاء الله كفيل بترسية ما تبقى، وأرجع الوزير هذا التمهّل إلى وجود لجنة في هيئة الخبراء من عدد من الجهات المعنية مهمتها دراسة احتياجات المحاكم ولا تستطيع الوزارة تجاوز هذه اللجنة.

خيار الشراء

وقال الوزير العيسى: إننا لم نفوت الفرصة بل كافة الوقت الماضي والحالي تم استثماره في الاستطلاعات الدولية لأفضل البيئات العدلية في التخطيط والتجهيزات. وقال إن دور العدالة سيكون في القريب إن شاء الله في مقار هي الأميز على مستوى العالم، وأكد الوزير أن الوزارة هي الأحرص على سرعة البت في هذا الموضوع المهم فهو مسؤوليتها وأي تأخر غير مبرر يطالها العتب فيه، ولن تسر بمثل ما تسر بإنهائه في أسرع وقت، فيما أكد الوزير على المتاعب التي عانتها الوزارة في توفير الأراضي في بعض المدن الرئيسية ومنها مدينة الرياض، وقال لا نزال على وعد بتوفيرها ونحن في متابعة مستمرة لموضوع هذه الأراضي وقد أوشكنا أن نلجأ في وقت قريب إلى الأخذ بخيار الشراء على أن ننتظر هذا الوقت غير أننا وعدنا بسرعة البت في الموضوع، ولا يخفى أن الشراء سيكبد ميزانية مشروع خادم الحرمين الشريفين لتطوير مرفق القضاء مبالغ باهظة، كما أن هذا التأجيل سيفعنا كذلك في إجراء التعديلات اللازمة على رسومات ومخططات مشاريع الوزارة بعد صدور تعديل نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية حيث تضمنت موادها أحكاماً لا تزال لم يبت فيها، ومن المهم أن تؤخذ في الاعتبار عند البناء وعند التجهيز بعد البناء.

محاكم جديدة

بعد ذلك فتح الحوار بين الوزير وأصحاب الفضيلة قضاة محاكم الاستئناف بالمملكة الذي شمل عدداً من الموضوعات التي تهم احتياجات محاكم الاستئناف مع مناقشة احتياجاتها من القضاة وقد نوه الوزير بأداء محاكم الاستئناف وانسياب العمل فيها على أكمل وجه، وقال إننا سنكمل إن شاء الله افتتاح بقية محاكم الاستئناف وقد انتهينا مؤخراً من افتتاح محكمتي الاستئناف بنبوك وحائل، وفي القريب إن شاء الله الحدود الشمالية وجزان والباحة ونجران. وقد كانت مناقشات ومداخلات أصحاب الفضيلة رؤساء محاكم الاستئناف تتركز على آليات العمل الإجرائية ومواصلة الدعم الوظيفي والتدريب والإداري والمالي وكشف الحوار حجم عمل هذه المحاكم وانسياب أدائه وأكد الجميع على أهمية أن يكون اللقاء التالي مشتملاً على محاور وأوراق عمل في ما تم طرحه في هذا اللقاء، وقد شرح مدير مشروع الملك عبدالله بن عبدالعزيز لتطوير مرفق القضاء المهندس ماجد العدوان أبرز منجزات المشروع في ما يخص محاكم الاستئناف.



زيادة حركة التسوق تحسباً لارتفاع أسعار السلع الغذائية

التجارة: فرق ميدانية وتسعيرات خاصة بشهر رمضان

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515813.htm>

متعب العواد (حائل)، محمد الكادومي، عبد الله مشهور (جزان)، عبد الكريم الذيابي (الطائف) شكلت وزارة التجارة فرقاً ميدانية لضبط تسعيرات السلع الغذائية الرئيسية في جميع منافذ البيع داخل المدن والمحافظات بصورة دقيقة، منعا لحدوث أي استغلال قد ينشأ مع زيادة إقبال المتسوقين على الشراء استعداداً لشهر رمضان المبارك. ووفقاً لمصدر مطلع في وزارة التجارة، فإنه تم الانتهاء من تشكيل فرق ضبط الغش التجاري تعمل وفق ساعات مكتبية محددة في مقر الوزارة، وأخرى ميدانية داخل الأسواق ومنافذ البيع، مع استحداث مهنة ضابط اتصال لكل فرع من فروع الوزارة بكافة المناطق، وهي عبارة عن فرق تعمل بشكل يومي، وتتكون من ثلاثة إلى خمس موظفين، بحسب احتياجات

كل منطقة لاستقبال شكاوى واقتراحات المواطنين والمقيمين داخل المملكة، يتم بموجبها توجيه الفرق الميدانية لموقع الحدث أو السوق.

وبحسب المصدر، فإن جميع فروع وزارة التجارة قد انتهت من رصد متوسط سعر السلع الغذائية الخاصة بشهر رمضان رغبة من الوزارة في إيجاد تسعيرات موحدة في عموم مناطق ومحافظات المملكة. من جهة ثانية، تسابقت المحلات التجارية في منطقة جازان إلى توفير السلع الرمضانية مبكراً، وعرضها للزبائن بأشكال مختلفة عند مداخل المحلات، لافتة أنظار زائريها بالعروض المتنوعة من معظم السلع الأساسية. وأوضح التاجر عبدالله يحيى، أن موسم توفير السلع الرمضانية انطلق مع بداية شهر رجب الماضي، ومع ذلك فإن أغلب المستلزمات الرمضانية التي تم توفيرها سجلت زيادة في الأسعار عن السنوات الماضية، مما يؤشر إلى ارتفاع كبير في الأسعار وخاصة التي يكثر الطلب عليها في شهر رمضان. وفي محافظة الطائف، تسابقت العديد من الأسر إلى شراء المواد الغذائية الرمضانية مبكراً لتخزينها، تحسباً لارتفاع أسعارها. حيث ازداد الطلب على عبات الدقيق بنوعيه الأسمر والأبيض، والشورية الكويكر، والمكرونه، والفيتو، والخميرة، والمهلبية، بالإضافة للقول والمستلزمات الأخرى التي تمثل الوجبات الرئيسية على موائد الإفطار.



الأمهات والطالبات: قضينا ساعات في انتظار الحصول على إجابات.. والجامعة:

استقبلنا جميع الطالبات والتقديم انتهى منذ شهر

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515927.htm>

منى الشريف (جدة)
تواجد عدد كبير من الأمهات مع بناتهن أمام مبنى القبول والتسجيل في جامعة الملك عبدالعزيز في جدة أمس، وكانت كل أم تطمع في تسجيل ابنتها لمواصلة مشوار دراستها الجامعية، لكنهن لم يتمكن من الدخول إلى المبنى حيث جرى منعهن من قبل موظفات الأمن كما صرحن لـ«عكاظ».

فيما أكدت عدد من أمهات الطالبات أن «ظروفنا لا تسمح لنا بالسفر إلى خليص أو رابغ لتسجيل بناتنا أو تحمل تكاليف الانتساب، فضلاً عن أن الموقع الإلكتروني للجامعة معطل حتى إشعار آخر».

وكشفت مجموعة من الطالبات والأمهات أنهن لم يتمكن من دخول مبنى القبول والتسجيل لمنعهن من ذلك، وبالتالي «لم تتمكن من عرض استفساراتنا على المسؤولين».

وأوضحت كل من نوف الصبر، سارة الغامدي، نوف وأمجاد البقمي أن طموحاتهن كبيرة لمواصلة دراستهن الجامعية، وقالت الطالبة شروق «نسبتي 81 في المئة وكنت أحلم بقبولي (انتظام) وانتظرت أمام المبنى منذ الساعة السادسة صباحاً، واضطرت لذلك لأن الموقع على الشبكة لم يفتح معي منذ فترة»، مشيرة إلى أنها قدمت طلبها «لكنني لم أعرف نتيجة قبولي من عدمه نتيجة عدم فتح الموقع، لذلك أتيت إلى الجامعة لأعرف النتيجة، لكننا منعنا من الدخول للاستفسار»، وأوضحت طالبة أخرى «منذ الصباح الباكر جرى وضع طوق متحرك من الموظفات لمنعنا من الدخول والاستفسار عن نتائج قبولنا من عدمه».

ساعات الانتظار

من جهته، عبر عدد من الأمهات بقولهن «ما ذنبنا ونحن ننتظر مع بناتنا منذ سبع ساعات على الأقل، كنا نتوقع أن تلقينا موظفة لتوضح لنا أساليب النظام وكيفية الحلول وتأخذ بأيدينا وتجيبنا على استفساراتنا». ولخصت إحدى الأمهات مشكلتها قائلة «سجلت ابنتي في الجامعة، وقبلت في خليص وهي يتيمة وليس معي من يرافقها هناك، وأتمنى أن تدخل كلية البنات بالبغدادية»، وأضافت مستغربة «الشيء الغريب أنهم يقبلون طالبات من خارج جدة (انتظام) رغم أن الطالبات من جدة أولى من غيرهن في القبول».

استبعدوا أوراقها

وأوضحت إلهام عبدالله الشهري «في الموقع هناك استمارة يطلب فيها المجموع الكلي وكتبت فيها مجموع الدرجات الموضح في شهادة الثانوية، ولكن بعد مراجعتي لهم أوضحوا لي غير ذلك، ما جعلهم يستبعدون مطابقة الأوراق بسبب الخطأ، ولم أعرف لمن أجباً لتدارك هذا الخطأ، والموقع وقف على ذلك ولو قدمت من جديد سيرفض الطلب».

نسب القبول

وقال عبدالله الشهري -والد إحدى الطالبات- متسائلاً «جامعة أم القرى فتحت نسب القبول إلى 72 في المئة، فماذا لا تقبل جامعة الملك عبدالعزيز أقل من 80 في المئة، خصوصاً أن عدد الطالبات في جدة أكثر منه في مكة المكرمة ويتم تحويلهن إلى عسفان وخليص ورابغ والكامل».

اختبار القياس

وأوضح والد نوف البقمي أنه حضر وزوجته إلى حرم الجامعة «لدي ابنتان؛ نوف متخرجة من سنتين ونسبتها 92 في المئة بشهادة علمية ولم يتم قبولها، وذهبتنا لأكثر من جامعة ولكن لا فائدة إلا في تربة في الطائف، والمشكلة أنه ليس لدينا من يبقى معها هناك، وكذلك ابنتي أمجاد متخرجة في الثانوي منذ ثلاث سنوات ونسبتها 81 في المئة وكذلك ابني الذي تخرج بنسبة 84 في المئة، ولم يقبل أيضاً وأنا ليست لدي القدرة المالية على تحمل تكاليف السفر أو الانتساب».

الجامعة: المبنى للمواعيد

من جهته، أوضح الدكتور شارع البقمي المتحدث الرسمي للجامعة، أن الموقع الإلكتروني أغلق قبل شهر وأعطيت للطلبة فرصة تأكيد استمرت ثلاثة أسابيع، وتساءل «أين هم منذ شهر»، وفيما يخص المبنى الذي منع الدخول إليه قال «هو مبنى مجهز لاستقبال مواعيد المقبولين وليس للاستفسارات»، واستطرد «أكثر من 60 ألف طالب وطالبة كلهم أدخلوا بياناتهم، والنسب موزعة حسب قرار مجلس الجامعة والمقاعد الشاغرة وزعت على أعداد المتقدمين، ولا نستطيع استيعاب الجميع حقيقة، ولكن هناك فرصاً وبرامج أخرى عن طريق التعليم عن بعد الذي له مستقبل كبير والانتساب المطور، والجامعة في هذه السنة اتخذت قراراً جريئاً جداً يصب في مصلحة أبناء منطقة مكة المكرمة جميعاً الذين حصلوا على الثانوية من خارج جدة وحول المنطقة ذاتها وتدنّت النسب في القبول إلى 80 في المئة، وفي خليص والكامل ورابغ نزلت النسبة الموزونة إلى 70 في المئة».

وبين المتحدث الرسمي لجامعة الملك عبدالعزيز، أن الجامعة عكفت على تجهيز مقر مؤقت بجوار مبنى القبول الخاص بالطالبات للاستفسارات يجري فيه استقبال أولياء الأمور من الأمهات، ونقلنا جميع الموظفين وعميدة الطالبات ووكيلة القبول والتسجيل ليستقبلن الطالبات وإنهاء إجراءات قبولهن، حتى لا يقف أولياء الأمور تحت أشعة الشمس مع بناتهم. وهناك قسم التعديل داخل مبنى القبول والتسجيل لتعديل بيانات الطالب مثل إشكاليات دخول النسب بالخطأ أو رقم السجل المدني.

أما مبنى القبول والتسجيل فقد خصص لاستقبال المواعيد المسجلة؛ لأن أجهزة الكمبيوتر جاهزة للصور وأخذ البطاقات والجدول الدراسي. ومن لديها أي تعديل أو استفسار تذهب للمبنى السابق ذكره.

حكايات عن المرضى المنسيين.. وعتاب على الهلال

مستشفيات خاصة تشكو من فواتير باهظة لحالات مجهولة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515735.htm>

حسين هزازي (جدة)

كشفت جولة «عكاظ» على مستشفيات خاصة في محافظة جدة، وجود أزمة حقيقية لحالات مرضية وافدة نقلت عن طريق الهلال الاحمر بعد حوادث او عقب بلاغات طارئة.. بعض الحالات نقلتها سيارات خاصة ولم تتردد طوارئ تلك المستشفيات الخاصة وأقسامها المختلفة في تقديم العلاج الانساني. يتحدث المراقبون ان الحالات المذكورة تعذر نقلها الى المستشفيات الحكومية بسبب عدم وفرة الاسرة فطلت رهينة البقاء في الخاصة لعدة اشهر ما حملها اعباء مالية كبيرة وفواتير باهظة وصلت الى الملايين واعتذرت وزارة الصحة عن سدادها ودفع قيمتها.

ورطة العلاج

إزاء هذا الحال وجد المريض وأسرته انفسهم في ورطة كبيرة بعد مطالبتهم بسداد قيمة العلاج. المفارقة ان بين الحالات مرضى مجهولون وبعضهم في حالة غاية الحرج لا يفيد معها العلاج. ويقول مدير عام الهلال الاحمر في منطقة مكة المكرمة الدكتور خالد الحبشي، ان الهلال الاحمر يتعامل مع الحالات الحرجة دون النظر الى جنسيتها، وحسب النظام المتبع في وزارة الصحة ان الهلال ينقل الحالة الى أقرب مستشفى، سواء كان حكوميا او خاصا.

وأضاف ان النظام الاسعافي عند نقل المريض يحتم حالته الى أقرب مستشفى، وتنتهي علاقة الهلال الاحمر بالحالة، ثم تبدأ العلاقة بعد ذلك بين المستشفى ووزارة الصحة، حيث تحدد الصحة الحالات التي تتولى مسؤوليتها ودفع فواتيرها، وحالات أخرى تكون تحت مسؤولية جهات أخرى.

الصحة.. أو التأمين

في المقابل، يرى مدير الشؤون الصحية في جدة الدكتور سامي باداود أن نظام وزارة الصحة يكفل العلاج في الحالة الطارئة سواء للمواطن أو المقيم، ففي حال نقل الهلال الأحمر للحالة الحرجة، يؤمن لها سرير في المستشفى الحكومي، وإذا تعذر ذلك تحول إلى المستشفى الخاص، وعليه إخطار الصحة خلال 24 ساعة من وصول الحالة، فإذا كانت الحالة لمواطن تتحمل وزارة الصحة علاجها وإذا كانت الحالة مقيمة فتتحمل شركة التأمين علاجها.

وأضاف باداود أن الحالة الحرجة بعد استقرار وضعها يجري البحث لها مرة عن مكان في المستشفيات الحكومية، وإذا تعذر يستمر علاجها في المستشفى الخاص على حساب وزارة الصحة أو على حساب شركة التأمين.

من جانبه، قال رئيس الاطباء في مستشفى خاص الدكتور عمير هاشم، ان تعليمات وزارة الصحة تؤكد على ضرورة استقبال الحالات الطارئة أيا كانت. كما تلتزم بالحالات المنقولة عن طريق الهلال الاحمر او السيارات الخاصة، ويتم بعدها إسعاف الحالات الطارئة وعمل اللازم وإنقاذ المريض ثم يتم استصدار تقرير طبي لمستشفيات وزارة الصحة حسب التعليمات وإمكانية البحث عن نقله، وهذا العمل تقوم به المستشفيات الخاصة على مدار الأيام.

عتاب على «الهلال»

وانتقد الدكتور عمير طريقة نقل الحالات الحرجة بواسطة الهلال الاحمر، مؤكدا ان كثير من الاسعافات لا تلتزم بخط سيرها لأقرب مستشفى ما يعرض حياة الحالة الحرجة للخطر، وهناك عدم تنسيق مسبق من الهلال الاحمر مع المستشفيات للتأكد من وجود أسرة في الطوارئ وهو الامر الذي يضع قسم الطوارئ في حرج بالغ حيث ان بعض الحالات تستغرق اسابيع من الانتظار داخل الطوارئ، وبعض الحالات يحضرها الهلال الاحمر بناء على رغبة الحالة.

وأوضح هاشم ان المريض المواطن تتحمل وزارة الصحة تكاليف علاجه اما الوافد فلا بد من الموافقة على علاجه، فتتضرر المستشفيات الخاصة الى مخاطبة قنصلياتهم وقد يتجاوب البعض وتعتذر اخرى ويتحمل المستشفى تكاليف العلاج بمئات الآلاف من الريالات. آلية الإحالة

الدكتور احمد عرفان طالب بآلية واضحة لنقل الحالات الحرجة الى طوارئ المستشفيات الخاصة، ومعرفة من يتحمل تكاليف علاج المريض، مؤكدا ان هناك ضغطا وطلبا كبيرا على طوارئ وعيادات المستشفيات الخاصة في جدة ما خلق ازمة أسرة حقيقية داخلها، وعلى الهلال الاحمر التنبه لهذه التطورات وإيجاد آلية والتنسيق المسبق مع المستشفيات لنقل الحالات.

وأضاف أن أي مستشفى وأي طبيب عندما تأتي إليه حالة حرجة لا بد أن يتدخل لعلاجها دون النظر الى هويتها او جنسيتها من المبدأ الانساني، لكن وجود آلية معروفة ومحددة بين وزارة الصحة والهلال الاحمر والمستشفيات الخاصة ربما يحل أزمة تكدر مرضى مهملون داخل المستشفيات الخاصة.



بحث دعم المركز بالكوادر ووقف على أبرز القضايا بعد وفاة حاتين الكتمان يطوق زيارة وكيل الشؤون الاجتماعية لتأهيل المدينة

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515723.htm>

عبد الهادي الصويان (المدينة المنورة) سيطر الكتمان على زيارة وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للرعاية والتنمية الاجتماعية الدكتور عبد الله بن عبد العزيز اليوسف أمس لمركز التأهيل الشامل في المدينة المنورة، في أعقاب تسجيل حالتي وفاة كانا لشاب وسيدة كانا يتلقيان الرعاية التأهيلية في المركز. وفيما اكتفت المصادر بالتأكيد على أن الزيارة المرتقبة هدفت للاطلاع على سير العمل، وشملت كافة الأقسام، أكدت أنها تناولت إمكانية دعم المركز بالكوادر الطبية والتمريضية، بحث الإمكانات في المركز من جميع الجوانب والوقوف عن كثر على أبرز القضايا التي شهدتها مركز التأهيل الشامل في المدينة المنورة خلال الفترة الماضية. لكن مدير فرع الشؤون الاجتماعية بمنطقة المدينة المنورة حاتم بري رفض الإدلاء بأية معلومات عن ما تضمنته زيارة وكيل الوزارة مكتفياً بطلبه إرسال الاستفسارات على الفاكس ليتمكن من الرد خلال 24 ساعة القادمة. وكان اليوسف زار المركز أمس، والتقى مدير فرع الشؤون الاجتماعية في منطقة المدينة المنورة حاتم بري، مدير المركز خالد الزغبوي وعدد من العاملين في المركز، وقد تجول في القسم النسائي والتقى منسوبات القسم وزار قسم النزيلات القادمات من مركز تبوك، كما تفقد وحدة العناية المركزة ومركز العلاج الطبيعي وقسم الأذنية. كما قام بجولة في قسم المعاقين شديدي الإعاقة وأطلع على أبرز ما يحتاجونه من متطلبات. وكان مركز التأهيل في المدينة المنورة شهد خلال نهاية الأسبوع المنصرم حالتي وفاة أحدهما شاب من شديدي الإعاقة، والثانية لسيدة في العقد الرابع من العمر نزيلة قادمة من منطقة تبوك، بعد تدهور حالتها الصحية قبل أن تجرى لها العملية الجراحية ليكون مركز التأهيل في المدينة المنورة بهذه الحاليتين سجل خلال الشهرين الماضيين الرقم 9 لحالات الوفاة.

بعد سوء المبنى ونقص الخدمات وتأخر جهاز التحاليل لعامين نزاهة“ تطالب بمحاسبة المسؤولين عن إهمال ولادة تبوك“

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515739.htm>

عبدالرحمن الشمراني (الرياض) طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من وزارة الصحة التحقيق في أسباب سوء مبنى مستشفى الولادة والأطفال في مدينة تبوك ونقص الخدمات الصحية فيه، وتحديد المسؤولين عنها ومعاقبتهم. وأوضح مصدر مسؤول بالهيئة بأنها تابعت ما نشر في إحدى الصحف المحلية حول مبنى مستشفى الولادة والأطفال في مدينة تبوك ونقص الخدمات الصحية فيه، وكلفت الهيئة أحد منسوبيها للوقوف على وضع المستشفى والتحقق من حالته، وتبين لها تدني مستوى التشطيبات الداخلية للمبنى، بالإضافة إلى رداءة وقدم الأدوات الصحية المستخدمة في دورات المياه، كما أن عدد الأطباء غير كاف خاصة في قسم الأطفال، ولا توجد وحدة للعناية المركزة، خاصة أنه من الممكن أن تحدث حالات حرجة أثناء عمليات الولادة تستدعي إسعاف المريض وإنعاشه، ووجود نقص في بعض الأجهزة الطبية، وهي (أجهزة مضخة السوائل الوريدية، أجهزة أكسجين، أجهزة مراقبة النبض والأكسجين، أجهزة ميزان للأطفال، شبكة غازات طبية مركزية، أجهزة تخطيط قلب، أجهزة سماعات طبية، أجهزة إنذار توقف التنفس)، وتبين أنه لا يوجد سيارات إسعاف بالمستشفى، كما لوحظ تدني مستوى النظافة عن المستوى المطلوب لمنشأة صحية، وتأخر إحدى الشركات التي قامت بتوريد جهاز مدفأة دم ومحاليل بتاريخ 1430/10/30 هـ، إذ لم يتم تركيب وتشغيل الجهاز إلا بتاريخ 1432/8/11 هـ.

والدها يتهم تعليم عسير بحجز شهادتها .. والإدارة: لا نعلم مصيرها خطأ مطبعي يحرم نور من التوظيف 6 سنوات

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515768.htm>

يحيى الفيافي (أبها) لم يدر في خلد الطالبة نور جمعان لافي الغامدي، عند حصولها على شهادة دبلوم حاسوب آلي تخصص تقنية برمجة بتقدير ممتاز من أحد المعاهد المتخصصة، أن شهادتها ستكون سببا في حرمانها من الوظيفة منذ ست سنوات، نتيجة لخطأ مطبعي تمثل في زيادة نقطتين في الاسم وأدى إلى احتجاز وثيقة التخرج وبقائها رهينة لدى تعليم البنات منذ سنوات. ووفق والد الطالبة جمعان الغامدي، فإن خطأ مطبعيا في عام 1427 هـ حرف الاسم من (آل سعد الغامدي) وهو الاسم الصحيح إلى (آل سعيد) وقال: «هذا الخطأ بدد فرحتنا بحصول ابنتنا على شهادة في الحاسب الآلي بعد دراسة عامين تكبدنا خلالها مبالغ مالية كبيرة».

وأضاف: «راجعت إدارة تعليم عسير لشؤون البنات، قبل تعديل الخطأ من قبل المصدر آنذاك، لتصديق الشهادة، وحصلت على التصديق، عقبها راجعت نفس الإدارة للتوقيع على التصديق، إلا أن الشخص المسؤول رفض المصادقة على التوقيع بحجة أن الشهادة غير مقبولة، وعمد إلى احتجازها لديهم، ولم يتمكن من استعادتها منذ صدورهما منذ ست سنوات». وزاد الغامدي: «نقطتان حرمنا ابنتي من التوظيف لسنوات، وتاهت خطواتنا بين المعهد وإدارة التعليم، وبعد أن فقدنا الأمل ورفعنا قضية ضد إدارة تعليم عسير في ديوان المظالم، وحصلنا على حكم يلزم التعليم بتصديق الشهادة وتسليمها لنا».

وطالب الغامدي تعليم عسير بتعويضه وابنته عما لحقهم من أضرار مادية وضغوط نفسية لسنوات – بحسب تعبيره. من جهته، قال مدير الإعلام التربوي والناطق الإعلامي لتعليم عسير أحمد الفرحان أن قضية المواطن ليست من اختصاص إدارة التربية والتعليم في عسير، باعتبار أن هذه المعاهد لا تخضع للإشراف المباشر من الإدارة، وقال: ربما كانت هذه المعاهد تخضع لإشراف تعليم عسير قبل الدمج، أو ربما يكون سبب الحجز لأسباب خاصة بين والد الطالبة والشخص الذي ادعى أنه يعمل في التعليم الأهلي بتعليم عسير آنذاك، واحتجز شهادة الطالبة لديه. وختم الفرحان بالقول «بحسبنا عن أي معلومات عن مصير هذه الشهادة ولم نجد لها أثراً».



لتصريفها قبل حلول شهر رمضان.. ومطالب بتكثيف الرقابة

محلات تجارية في الطائف تطرح عروضاً على مواد غذائية

منتھية الصلاحية

المصدر: جريدة الشرق الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/08/382757>

الطائف – عبدالعزيز الثبيتي

تطرح بعض المحلات التجارية المخصصة لبيع المواد الغذائية في الطائف عروضاً وتخفيضات على بعض السلع، في محاولة منها للتخلص من جميع الكميات الموجودة فيها قبل حلول شهر رمضان، وأثارت هذه العروض استغراب المواطنين، الذين اكتشفوا أن معظم هذه السلع منتھية الصلاحية أو شارفت على الانتهاء، وطالبوا البلديات والجهات المسؤولة في وزارة التجارة بالتصدي لتلك الممارسات ومحاسبة أصحاب المحلات التي تعمل على تصريف ما لديها من مواد غذائية فاسدة ومتابعة ما يتم تخزينه في مستودعات تلك المحلات لحماية المستهلكين.

وقال المواطن ظافر الشهري إنه وجد مواد غذائية في بعض المحلات التجارية بالطائف قاربت على انتهاء صلاحيتها، إضافة إلى مواد أخرى تم تزييف تاريخ صلاحيتها بشكل واضح، وأضاف أن عديداً من العمالة الوافدة التي تعمل في محلات بيع المواد الغذائية تستغل إقبال المواطنين على شراء المواد الغذائية لتأمين احتياجات شهر رمضان المبارك في ممارسة هوياتهم في الغش والتدليس وسط جهل من بعض المستهلكين، خاصة كبار السن.

وطالب الشهري بدور فاعل للجهات الرقابية في أمانة الطائف وفرع وزارة التجارة للحد من تلك الممارسات التي تعرض صحة المواطنين للخطر مطالباً بإيقاع أشد العقوبات على مرتكبيها.

أما المواطن عبدالحكيم العوفي فأوضح أن عديداً من المستهلكين يجهلون ما يقوم به بعض أصحاب المحلات الخاصة من خلال بيع المواد الغذائية بعد تغيير تاريخ الصلاحية، وقيامهم بتصريف مواد على وشك انتهاء صلاحيتها، وهنا يجب أن

يفعل الدور التوعوي من خلال وسائل الإعلام وبرامج التلفزيون، إضافة إلى المهام والمسؤوليات التي يجب أن تقوم بها الجهات الرقابية.

وكشف العوفي قيام بعض أصحاب المحلات التجارية بشراء مواد غذائية بأسعار مخفضة من محلات البيع بالجملة لبيعها للمستهلكين بنفس الأسعار التي تباع بها المواد الصالحة للاستخدام، مستغلين بذلك القوة الشرائية لمستلزمات شهر رمضان المبارك التي تشهدها الأسواق خلال هذه الأيام.

من جهته قال المتحدث الرسمي لأمانة الطائف إسماعيل إبراهيم إن الأمانة لديها خطة رقابية لمتابعة الأسواق ومحلات بيع المواد الغذائية والمطاعم والمطابخ، وفي حال ضبط مخالفات يتم تطبيق الحد الأعلى من لائحة الجزاءات والعقوبات البلدية.



فتيات يرفضن الزواج التقليدي ويجدن فيه ضياعاً

لحقوقهن

المصدر: جريدة الشرق الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/08/383077>

حائل - شعاع الفريخ

ترفض بعض الفتيات الزواج على طريقة الأمهات والجدا، ويجدن في ذلك ضياعاً لحقوقهن، فيفضلن التعرف على شريك حياتهن قبل الزواج، بحجة أن تكون الفتاة المسؤولة الأولى عن اختياراتها، وقد ساهمت مواقع التعارف الإلكترونية في تحفيز الفكرة لديهن، فيما أرجع اختصاصيون الأمر إلى النظرة السيئة للزواج التقليدي، نتيجة التراكمات والخبرات السلبية الفاشلة التي تشاهدها الفتاة بين أقاربها وصديقاتها.

تعرفت على شاب

تقول نوف الشمري «أرفض الزواج التقليدي، متسبب في عزوفي عن الزواج إلى الآن، فأنا أفضل أن أتعرف على شريكي قبل الزواج، فلا بد أن أعرف طريقة تفكير الرجل وأسلوبه قبل الارتباط به، وقد سبق وأن تعرفت على شاب في أحد مواقع الزواج ولكن لم يكن بيننا توافق فكري، ومازلت مصرة على وجهة نظري ولن أتزوج دون سابق معرفة». فيما ترى أمل الفحطاني أن التعارف يتم بعد الزواج، وتقول «أنا ضد التعارف قبل الخطبة الرسمية، بعد أن يتقدم الرجل لخطبتي وبعد السؤال عنه من قبل أهلي، فيكون التعارف فيما بيننا قبل عقد الزواج، لأن السؤال عنه لا يكفي في نظري، خاصة وأنا لا نستطيع التراجع بعد العقد، فحياتي ليست رخيصة كي أجعلها حقل تجارب لعدد من الزيجات». وبيّنت بدرية الشمري أنها تزوجت زواجا تقليديا ولم يكتب لها الله الاستمرار فيه وطلقت، وأضافت «لن أكرر غلطتي الأولى، وقررت أن لا يتم زواجي الثاني إلا بعد معرفة سابقة، وبالفعل تعرفت على رجل بقصد الزواج من أحد المواقع الإلكترونية الخاصة بطلبات الزواج، ودامت مدة تعارفنا شهرا، بعدها اقتنعت أكثر به على الرغم من فارق العمر بيننا، وقد اتفقنا من البداية على كل شيء، ماجعل حياتنا ناجحة، وانتظر حاليا مولودنا الأول».

النظرة السيئة

وأرجع الاختصاصي النفسي الدكتور وليد الزهراني كره الفتيات للزواج التقليدي وتفضيلهن التعرف على الرجل قبل الزواج، إلى النظرة السيئة للزواج التقليدي، نتيجة التراكمات والخبرات السلبية الفاشلة التي تشاهدها الفتاة بين أقاربها وصديقاتها، وتزايد حالات الطلاق وعدم التكافؤ في الزواج التقليدي، ووضح «أصبح لدى الفتيات ثقافة ووعي لكثرة اطلاعهن، فيشاهدن قصص الحب التي تبثها هذه الفضائيات، وهن عاطفيات بطبيعتهن، فتتضمن الفتاة أن يتم زواجها بعد قصة حب، وأن لا يكون تقليديا، فيحكم عليه بالفشل. فضلا عن دور المسلسلات التركية التي تبثها الفضائيات بكثرة مؤخرا، فالفتاة تؤمن بالحب أكثر من إيمانها بالزواج، وكثير من الفتيات يعانين من فراغ عاطفي، الأمر الذي يشكل خطرا

كبيراً في ظل عدم الرقابة الأسرية، خاصة للمراهقات». وأشار الزهراني أن أكثر مراتدات العيادة النفسية يشتكين من الزواج التقليدي وأنه فاشل، فقد تم ظلمهن وإجبارهن عليه.

شروط نجاح التقليدي
وأوضح الزهراني شروط نجاح الزواج التقليدي، وأضاف «يجب على الفتاة التعرف على الخاطب أثناء فترة الخطبة بشكل مكثف، تحت إشراف الأهل، حينها ستكون على ثقة في نفسها واختيارها، فإذا لم يتوافق معها الخاطب انسحب كل منهما من هذا الزواج، فهو أفضل من أن تتم مراسيم الزواج، ولا يستطيع كل منهما التعرف على مدى التوافق فيما بينهما، وقد تصاب الفتاة باكتئاب نتيجة ذلك، خاصة أن بعض الأسر تمنع طلاق الفتاة وتجده عيباً». مضيفاً أن على الأسر مساعدة الفتيات وتمهيد الطريق لهن، كي لا يبحثن بأنفسهن عن ما يرغبن، في ظل كثرة مواقع الزواج، الأمر الذي قد يوقعهن في شباك الاستغلال والتلاعب من قبل بعض الشباب». وأشار الزهراني إلى أن أغلب النساء ينظرن للرجل السعودي نظرة دونية، فيرونه متسلطاً ومتحكماً، وهاضماً للحقوق، وليس لها كلمة أمامه، ناصحاً بإقامة برامج نفسية مكثفة ودورات حول ذلك، لتشعر المرأة بالطمأنينة.



خادمت برواتب تفوق الـ4000 في رمضان.. إن وجدن

المصدر: صحيفة الجزيرة الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120708/ec9.htm>

الجزيرة - علياء الناجي:

مع حلول شهر رمضان المبارك وصلت أسعار خادمت وسط البلد إلى أكثر من 4000 شهرياً، خاصة مع توقف الاستقدام من الفلبين وإندونيسيا.

وقال مواطنون لـ«الجزيرة» إن الأسعار باتت أعلى من المعقول، مرجعين ذلك إلى غياب الرقابة وهروب العاملات. وتقول أم محمد: هربت خادمتي وأنا الآن أبحث عن بديلة لها لكن للأسف يطلبن رواتب مبالغاً فيها استغلالاً للشهر المبارك، واتفقت مع أم محمد أم فهد قائلة: بعد معاناة عثرت على خادمة براتب أكثر من 4500 ريال وأنا مضطرة للقبول، بسبب كثرة العزائم برمضان وعدم استطاعتي القيام بهذه المهمة وحدي.

واتفق معظم من التقتهم «الجزيرة» على أن خادمت وسط البلد، الهاريات من كفلائهن، تزداد رواتبهن في شهر رمضان، ليقينهن أن الأسر السعودية لا تستغني عنهن البتة، ولا تستطيع رفضهن للحاجة الملحة للأسرة في هذا الشهر تحديداً.

وقالت خديجة عاملة منزلية من جنسية إفريقية 35 عاماً، إنها هاربة من كفيها وتعتبر نفسها مظلومة كون زوجة كفيها قامت بضربها مراراً، مما اضطرها للهرب، والعمل بالساعة أو بالشهر، وحول عدم خوفها من العمل بإقامة مبلغ عنها، أجابت: الجوازات لا تدخل المنازل وربة الأسرة تحتاج لعاملة لعدم مقدرتها القيام بمهامها العائلية وحدها، مما يجعلني متأكدة أنها لن تبلغ عني، وشاركتها الرأي فاطمة عاملة منزلية إفريقية 32 عاماً، أن إقامتهن المبلغ عنها لا تعدو عن هضم لحقوقهن كونهن تعرضن لضرب وإهانات ونحوها، ووصفت عملها الحالي بالمُربح، لأن الأسرة السعودية لا تستطيع الاستغناء عن العاملة المنزلية وإن كانت هاربة من كفيها، فكل خادمة هاربة تعمل لدى أسرة عاملتها هاربة منها أيضاً.

أكاديميو الجامعات.. الأجانب يسيطرون

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105846&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

على الرغم من قرارها بوقف التعاقد معهم لإفساح المجال أمام الكوادر الوطنية، إلا أن وزارة التعليم العالي لم تفلح حتى الآن في كبح جماح أعضاء هيئة التدريس الأجانب في جامعاتها، والذين يتفوقون عددياً على السعوديين. ووفقاً لمعلومات حصلت عليها "الوطن"، فإن الأجانب يمثلون ما نسبته 58.5% من إجمالي الأكاديميين، في حين أقرت الوزارة في تقرير حديث صادر عنها أن إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بلغ 19.9 ألف عضو هيئة تدريس، بلغت أعداد غير السعوديين منهم 11756 عضواً، وسط توجهها إلى تحقيق نسب مستهدفة لسعودة الأكاديميين من خلال برنامج خاص استحدثته لهذا الغرض. في الوقت الذي ينادي فيه بالسعودة في كافة المجالات والقطاعات، إلا أن بعضاً من الجامعات الحكومية ما زالت تتجاهل الاستجابة لتلك النداءات المتكررة لتوطين الوظائف الحكومية لديها، بل تخطت أعداد أعضاء هيئة التدريس الأجانب نظراءهم السعوديين الأمر الذي رسم أكثر من علامة استفهام. وبحسب تقرير خاص - اطلعت "الوطن" على نسخة منه - أشارت وزارة التعليم العالي التي تقف على هرم الجامعات السعودية إلى أن إجمالي أعداد أعضاء هيئة التدريس في الجامعات بلغ 19.9 ألف عضو هيئة تدريس، وبلغ عدد السعوديين منهم 8220 عضواً يمثلون ما نسبته 41.2%، ولكن ما أثار الدهشة أن عدد أعضاء هيئة التدريس الأجانب في الجامعات الحكومية بلغ 11756 عضواً غير سعودي يشكلون نسبة 58.5%.

وأوضحت الوزارة، أن عدد أعضاء هيئة التدريس المساعدة بلغ 21,244 عضواً يمثلون ما نسبته 51.5% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس ومن في حكمهم، ويبلغ عدد السعوديين منهم ما يقارب 17 ألف عضو يمثلون ما نسبته 80% بينما أعضاء هيئة التدريس المساعدة من غير السعوديين بلغ أكثر من أربعة آلاف عضو يمثلون ما نسبته 19%.

وتشير وزارة التعليم العالي إلى أنه من خلال متابعة تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة للجامعات أطلقت برنامج سعودة وظائف هيئة التدريس السعوديين إلى نسب مستهدفة لكل جامعة، وأبانت الوزارة أن النسبة تباينت بين الجامعات في تنفيذ هذا البرنامج، مؤكدة أن بعض الجامعات كان أداؤها جيداً في تنفيذ البرنامج تتقدمها جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حيث حققت 102% من المستهدف، بينما لم تحقق جامعة الباحة سوى 46% مما هو مستهدف حيث بلغت نسبة السعودة 43.7% من إجمالي أعضاء هيئة التدريس.

لجنة في "الداخلية" لتنفيذ "الأحكام الأسرية"

العاصمي: تنفيذ الشؤون لبعض الأحكام كان استثناء

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105854&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

تعكف لجنة في وزارة الداخلية حالياً على دراسة آلية لتنفيذ الأحكام الأسرية الخاصة بالحضانة والأسرة، في وقت تشغل فيه هذه القضايا الأوساط الحقوقية لأهميتها في تماسك الأسر بالمملكة وعدم تفككها، ولما لها من أهمية في تحقيق الترابط الأسري المطلوب لاستقرار الأسرة.

وأكد مدير عام إدارة العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية محمد العاصمي لـ "الوطن" أنه تم تشكيل لجنة في وزارة الداخلية لدراسة آلية تنفيذ الأحكام الأسرية الخاصة بالحضانة والزيارة مكونة من وزارة الداخلية وعضوية مجلس القضاء الأعلى والأمن العام بالإضافة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية وعدد من الجهات ذات العلاقة بهدف الوصول لآلية عمل موحدة.

وأفاد العاصمي بأن اللجنة المشكلة لم تنته من أعمالها بعد، مشيراً إلى أنهم في انتظار الانتهاء مما ستسفر عنه نتائج أعمال هذه اللجنة. وفيما يتصل بشأن تولي "الشؤون الاجتماعية" تنفيذ الأحكام الخاصة بالحضانة والزيارة، أشار العاصمي إلى أن ما نشر حول تولي مقرات ومراكز وإدارات وزارة الشؤون الاجتماعية بالمناطق والمحافظات بتنفيذ بعض هذه الأحكام يعود لمعالجة حالات استثنائية في بعض القضايا التي تابعتها الوزارة عن طريق الحماية من العنف الأسري.

وكانت جمعية مودة الخيرية قد طرحت مبادرة مشروع بيت مودة لتسليم أطفال قضايا الحضانة والزيارات وهو أحد توصيات دراسة "إجراءات تنظيم الطلاق، وما يترتب عليه للزوجة والأبناء"، وكان من أبرز هذه التوصيات إنشاء صندوق النفقة وتحديد أماكن الرؤية والزيارة بعيداً عن مراكز الشرطة.

وظائف "الوهم" تطل 1227 شاباً وفتاة في 6 أشهر

التأمينات تغرم 585 منشأة تورطت في توظيفهم

المصدر: جريدة الوطن الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=105900&CategoryID=2

جدة: سامية العيسى

كشف مدير عام الإعلام التأميني بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عبدالله بن محمد العبد الجبار لـ "الوطن"، أنه تم حصر 585 منشأة تورطت في توظيف وهمي لنحو 1227 شاباً وفتاة من العاطلين عن العمل، خلال ستة أشهر ماضية.

وقال إن التأمينات الاجتماعية رصدت خلال تقريرها للنصف الأول من العام الجاري، تسجيل أسماء هؤلاء المواطنين دون وجود عمل فعلي لهم، وإن الإجراءات المتبعة للكشف عن التوظيف الوهمي تتم من خلال فريق متخصص يقوم بالتنسيق مع وزارة العمل من خلال الربط الآلي بين المؤسسة والوزارة، وتقوم لجان من مؤسسة التأمينات الاجتماعية بعدد من الزيارات الميدانية الدورية للمنشآت من قبل موظفين مختصين للتأكد من صحة تطبيق النظام. وأوضح أن نظام ذكاء الأعمال للخدمات التفاعلية في النظام الآلي ساعد في اكتشاف حالات التوظيف الوهمي التي تسجل وفق معايير معينة كتطابق اسم المشترك مع صاحب العمل، أو عمل جنس معين في مجال مشكوك العمل به (كعمل الأنثى في قطاع التشييد والبناء)، وكذلك انخفاض أجر الاشتراك ونسبة السعودة لدى صاحب العمل، وأيضاً تكرار مخالفة صاحب العمل، وتسجيل مشترك في منشأتين مختلفتين وإعادة تسجيل المشترك أكثر من مرة في السنة لدى صاحب العمل نفسه.

وقال المتحدث الرسمي للتأمينات إن المؤسسة أتاحت للمواطنين الاستفسار عن مدى تسجيلهم في التأمينات من عدمه من خلال موقع المؤسسة الإلكتروني www.gosi.gov.sa أو عبر الهاتف المجاني 8001243344 أو زيارة أي مكتب من مكاتب المؤسسة بالإضافة إلى أن كل مشترك يتم تسجيله في النظام يرسل له رسالة sms تتضمن معلومات تسجيله واسم المنشأة والأجر المسجل له، لكي لا يكون عرضة للاستغلال.

وعن العقوبات التي يتم تطبيقها على المنشآت المخالفة، ذكر العبد الجبار أنه حال اكتشاف مشكلة التوظيف الوهمي، يتم بحثها من قبل لجنة المخالفات في المؤسسة التي تحقق في مخالفات أصحاب العمل وإذا ثبتت صحة المخالفة يتم تصحيح الوضع ويستبعد المواطن المسجل، ويُفرض على صاحب العمل غرامة مالية قدرها 5 آلاف ريال، ويضاعف هذا الحد في حالة العودة، وتتعدد الغرامة بتعدد العمال المسجلين الذين ارتكب صاحب العمل بحقهم المخالفة، ويتم إلغاء مدد الاشتراك غير الصحيحة.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن "العمل" تلقت بيانات الشركات المتورطة في التوظيف الوهمي من قبل التأمينات الاجتماعية وبدأت توزيع بيانات هذه الشركات على مكاتبها بالمدن والمحافظات لملاحقة الشركات وتطبيق عقوبات الغرامة وإيقاف الخدمات ضدها.



"المنح" و "مواد البناء" تعطل 30% من القروض العقارية

المصدر: جريدة الوطن الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=105899&CategoryID=2

تبوك: عبدالقادر عياد
أدى ارتفاع أسعار مواد البناء والأيدي العاملة، إضافة إلى تأخر المنح السكنية؛ إلى تعطيل نحو 30% من القروض العقارية التي أعلن عن صرفها.
وذكر مصدر مسؤول في بنك التنمية العقاري أن كثيراً من المواطنين يتم الإعلان عن صرف قروضهم العقارية إلا أن ارتفاع أسعار الأراضي مع عدم وجود منحة سكنية حال دون تمكنهم من البناء، فيما يشكل ارتفاع أسعار مواد البناء والأيدي العاملة عقبة أخرى أمام من يملكون الأراضي.
وقدر المصدر القروض العقارية التي لم يتمكن أصحابها من البناء بنحو 30%، مؤكداً أن هذا الأمر بدأ منذ أربع سنوات من جانبه، أكد نائب مدير فرع وزارة التجارة بمنطقة تبوك عبدالرحمن بن حسين أن مواد البناء الأساسية شهدت ارتفاعاً ملموساً في أسعارها، كما أن ارتفاع أسعار الأسمدة أدى إلى ارتفاع أسعار البلوك والخرسانة بشكل عام.
وأشار عبدالرحمن العطوي "مالك مؤسسة مقاولات مبان سكنية" إلى أن ارتفاع أسعار الأيدي العاملة أدى إلى زيادة تكاليف البناء بنسبة 60%، موضحاً أن متوسط تكلفة بناء المتر المسطح تراوحت بين (120 - 140 ريالاً) فيما كانت سابقاً بين (70 - 95 ريالاً).

وحول تأخر المنح السكنية، أجرت "الوطن" اتصالاً بمدير وحدة المنح السكنية بوزارة الشؤون البلدية والقروية محمد الحمد لسؤاله عن أسباب ذلك، والحلول المطروحة لحل المشكلة، إلا أنه طالب بإرسال خطاب رسمي، وتم إرسال الخطاب في 2 يوليو ولم ترد أي إجابة حتى إعداد هذا التقرير.



قال إنه حصل عليه أثناء الخدمة.. وطالب برفع درجته موظف بتربية بيشة: "بكالوريوس" يبقيني على المرتبة الرابعة

المصدر: صحيفة سبق الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://sabq.org/spkfde>

سعود الدعجاني- سبق- بيشة:
أبدى موظف بإدارة التربية والتعليم بمحافظة بيشة استياءه وتذمره من عدم تحسين مستواه الوظيفي وبقاءه على المرتبة الرابعة في السلم الوظيفي على الرغم من حصوله على شهادة البكالوريوس في الهندسة التقنية وهو على رأس العمل. وأوضح المواطن هياف الشهراني لـ "سبق" أنه بعد سنوات من الدراسة الجامعية بمدينة الرياض والحصول على بكالوريوس الهندسة التقنية وعودته للعمل قام برفع الشهادات والأوراق اللازمة لديوان الخدمة المدنية والجهة التي يعمل بها لتحسين المستوى الوظيفي إلا أن ذلك تم تجاهله إلى الآن، مشيراً إلى أنه يستحق أن يكون في المرتبة التاسعة حالياً بناءً على سنوات الخدمة والشهادة الجامعية التي حصل عليها. وطالب الشهراني الجهات ذات العلاقة بالموافقة على تحسين مستواه الوظيفي، معرباً عن أمله ألا تذهب شهادته الهندسية أدراج الرياح.

شباب يواجهون البطالة بـ القهوة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/388810>

كسر مجموعة من شباب جدة حاجز العيب والخجل الذي ينتاب البعض واقتحموا مجال الاستثمار في بيع الشاي والقهوة على المصطافين والزوار ومرتادي الكورنيش من خلال إعداد بسطات وجلسات على ضفاف البحر يقدمون من خلالها الشاي والقهوة والمشروبات الساخنة على الجمر إضافة إلى بعض الوجبات الخفيفة مثل البسبوسة والبليلة التي يقومون بإعدادها أمام الزبائن. حيث يرى الشباب محمد الشهري ومحمد الثمالي ومحمد المالكي ومنصور الشهري أنهم يقدمون الخدمة للزبائن في الهواء الطلق وتعود عليهم بدخل مادي يكافحون به البطالة ويرون أن العمل شرف، مؤكدين دعم المواطنين لهم وحرصهم على الشراء منهم لتشجيعهم وثقتهم في جودة ما يقدمونه.

مواقع تستدرج العزاب طوال العام والمتزوجين صيفا الزواج الإلكتروني .. يبدأ بأداء القسم وينتهي بالابتزاز والمشاكل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/08/article_672960.html

عبد الحميد الأنصاري من الرياض
"أقسم بالله العظيم أن غرضي من التسجيل في الموقع هو الزواج الشرعي على سنة الله ورسوله، والله على ما أقول شهيد"، يعد هذا القسم أولى الخطوات التي يقوم بها من يبحث عن شريك حياة عن طريق مواقع الزواج الإلكترونية، وبعد أدائه تتم ثاني تلك الخطوات المتمثلة في تسديد رسوم التسجيل عن طريق بطاقات إعادة الشحن وهي الأسهل أو عبر التحويل البنكي والبطاقات الائتمانية أو عبر وسيط يتم التواصل معه هاتفياً لتنتم العملية.
وبهذه الخطوات تبدأ معاناة ومشكلات بعض الشباب السعودي الذين ظنوا أن هذه المواقع ستكون حلاً لمشكلاتهم، إذ يروج لها بأنها تسعى لتوافق شخصين بينما هي في الواقع بداية لمشكلات الأسرية.
"الاقتصادية" أجرت اتصالاً بأحد القائمين على هذه المواقع الذي رفض ذكر اسمه حيث زعم أن هدفه الأساسي من إنشائه تيسير الزواج للراغبين فيه، مشيراً إلى أن عدم وجود إحصائيات وأرقام حقيقية عن عدد المستفيدين منها على الرغم من كمية الطلبات الكبيرة نظراً لعدم قدرتهم على تمييز الجادين من غيرهم.
وأوضح صاحب الموقع أن الفكرة التي يقوم عليها هي تسجيل الأعضاء بأسماء مستعارة بحيث يملك كل عضو صندوق بريد يتلقى من خلاله طلبات الارتباط بمقابل رسوم شهرية يتم دفعها عن طريق بطاقات إعادة الشحن أو عبر التحويل البنكي والبطاقات الائتمانية وهناك طريقة أخرى تتمثل في الحصول على العضوية عن طريق وسطاء يقومون بتوزيع

بطاقات للموقع ويمكن التواصل معهم هاتفياً، كما يؤكد قيام الموقع بمراقبة المراسلات المشبوهة بين الأعضاء بين الحين والآخر لكي لا يستخدم في أغراض أخرى غير الزواج الشرعي كما يتيح لمشركيه عرض تجاربهم الناجحة في حال وفقوا في الحصول على شريك حياة مناسب.

واستطلعت "الاقتصادية" آراء أحد المواطنين - فضل عدم ذكر اسمه - راح ضحية لتلك المواقع، مؤكداً أنه تم ابتزازه عن طريق إعلان منشور في أحد المواقع الإلكترونية متخذاً غطاء شرعياً عنوانه الرئيس (تزوج بمسلمة) تلا ذلك عرض ونشر صور لفتيات فانتات يتمتعن بقدر عالٍ من الجمال، وذكر أنه وبمجرد الوصول إلى البلد الذي سافر إليه للزواج من تلك الفتاة حتى بدأت عملية استدراجه وابتزازه طمعاً في الحصول على الأموال عبر فرض شروط أشبه ما تكون بالتعجيزية كاستقدام أهلها وأقاربها إلى المملكة على نفقته الخاصة وكانت نتيجة ذلك الزواج إفلاسه ووقوعه تحت طائلة الديون وتشنت أبنائه خارج وطنهم بحيث فقدوا أبسط مقومات العيش الكريم المتمثلة في التعليم الجيد والرعاية الصحية والاجتماعية.

فيما برر متضرر آخر تفاعله مع هذه المواقع بالهروب من التكاليف الباهظة للزواج وغلاء المهور في المجتمع السعودي، مضيفاً أن عوائق اجتماعية أخرى حالت بينه وبين بنات وطنه بينما تبين له فيما بعد أن تكاليف الزواج الخارجية باهظة ولا تقدر بثمن وليست كما يشاع أنها الأرخص ثمناً.

وأكد لـ "الاقتصادية" الدكتور منصور العسكر أستاذ مساعد علم الاجتماع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وعضو لجنة تبشير الزواج في الرياض أن إحصائية عدد الأسر السعودية في الخارج التي أعلنتها جمعية رعاية الأسر السعودية في الخارج بلغ أكثر من 1101 أسرة في حين يبلغ عدد أفرادها 3886 فرداً موزعين بين 30 دولة في الخارج. وأبان الدكتور العسكر أن من المفترض أن تكون لدى الشخص حصانة فكرية ذاتية كي لا يقع ضحية لهذه المواقع المشبوهة ويقع في إشكالات اجتماعية وصحية، موضحاً أن خطر هذه المواقع ينبع من محاولتها ابتزاز المواطنين بحيل مالية والسعي إلى جرهم إلى مستنقعات الرذيلة ووحل المخدرات.

وأضاف أنها أبعد ما تكون عن الشرع بمحاولة استغلال عقول السذج وإضفاء طابع شرعي على تلك الزوجات مستغلة تدين المجتمع السعودي ومحافظته التي عرف بها معداً أن أبواب الزواج الشرعي مشرعة ومفتوحة لمن رغب فيه بعيداً عن الوقوع في المحذور.

ومن جانبه، قال لـ "الاقتصادية" الدكتور عطية عتاي إخصائي الطب النفسي إن من أهم أسباب انتشار مواقع الزواج الإلكترونية في المجتمع السعودي كان بسبب التغيرات الاجتماعية الدخيلة عليه.

وأضاف أن لجوء البعض لتلك المواقع بسبب قناعتهم الشخصية بأن هذا الزواج ليس فيه ارتباط أو التزام مادي ويراها البعض غير مكلف، مشيراً إلى أن بعض السيدات يرغبن هذا النمط من الزواج بسبب ارتفاع حالة الطلاق في مجتمعاتهن. وأوضح الدكتور عتاي أن من أهم الأمور الاجتماعية والنفسية التي يشبعها هذا الزواج إشباع الرغبات الجنسية والهروب من حالة الحرمان العاطفي بإضافة إلى الفضول والرغبة في التغيير وتقليد من حوله من الرجال وقد يكون انتقاماً من الزوجة الأولى وبحث عن الراحة النفسية.

وحول الدوافع النفسية والسلوكية للجوء لتلك المواقع وثقة البعض فيها أكد عتاي قائلاً: "إنها ليست ثقة بل هي فضول وهؤلاء باحثون عن المتعة فقط فهم من وجهة نظري شخصيات أنانية ذات مصلحة شخصية جداً لا تنظر إلى المستقبل وبحثهم وراء هذه المواقع قد يعرضهم للابتزاز وهذا نداء لكل رجل وامرأة يجري وراء هذه المواقع المشبوهة".

وأفاد دكتور عتاي إلى مخاطر والآثار النفسية والسلوكية على أبناء الأمهات غير سعوديات مستقبلاً، معداً أن الزواج يجب أن يكون مبني على أسس نفسية واجتماعية تؤدي إلى مفهومه الحقيقي فهو رباط مقدس، وزواج السعودي بأجنبية يواجه مشكلات عدة فبعد وفاة الزوج أو إعاقته لا سمح الله قد تحدث المشكلة الأكبر حيث تجد الزوجة صعوبة في الجلوس مع أبنائها والاهتمام بهم ورعايتهم نظراً لرغبتها في العودة إلى وطنها ويتشتت الأبناء ليصبحوا ضحية الزواج العشوائي ويدفعوا ثمن ذلك لاختلاف العادات والقيم والتقاليد من مجتمع لآخر فضلاً عن المشاكل الاجتماعية والقانونية ودليل ذلك تولد الشعور بالنقص لدى بعض أبناء الأمهات غير السعوديات.

وأكدت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج "أواصر" أن هذه المواقع تنشط في الإجازات الرسمية بشكل أكبر مستهدفة عدداً لا يستهان به من المواطنين المتزوجين الراغبين في السياحة الخارجية في حين تسعى لجذب الشباب العازب طوال أيام السنة.

وكانت "أواصر" قد حذرت المواطنين السعوديين من ظاهرة انتشار مواقع مجهولة على شبكة الإنترنت تدعي تيسير الزواج من نساء خارج المملكة، وذلك ضمن فعاليات الحملة التوعوية بأضرار الزواج العشوائي من الخارج ولا سيما خلال أشهر الصيف حيث يسافر أكثر من ثلاثة ملايين سعودي للسياحة الخارجية. وكشفت دراسة أجرتها "أواصر" أخيراً أن تكاليف الزواج من الخارج تفوق على المدى الطويل تكاليف الزواج من بنات الوطن بسبب تكفل الزوج السعودي بنفقات السفر المتكرر، ومتطلبات الإقامة في بلد الزوجة وكذلك استقدام أقارب الزوجة للزيارة أو أداء العمرة والحج على نفقته. وأرجعت الدراسة أسباب زيادة نسبة العنوسة بين الفتيات السعوديات إلى تنامي ظاهرة الزواج العشوائي من الخارج التي حرمت الآلاف من بنات الوطن من حقهن في الزواج وبناء أسرة وجعلتهن عرضة لأمراض الاكتئاب والاضطراب النفسي والسلوكي.



جدة: ضبط فيلا لتجهيز الأطعمة الملوثة وتسويقها في مجمع تجاري

المصدر: صحيفة الحياة الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/417132>

جدة - «الحياة»

تابعت إدارة الرقابة التجارية موقعاً لـ «فيلا» سكنية بشارع الأمير فيصل بن فهد بحي الشاطئ في نطاق بلدية أبجر الفرعية، إذ لوحظ وجود سيارة تعمل على نقل مواد غذائية إلى أحد المحال في سوق أحد المجمعات التجارية في محافظة جدة.

وأوضح بيان صادر عن البلدية أمس، أنه على الفور تم التنسيق مع منسوبي شرطة البلدية وأعضاء ضبط الغش التجاري بالأمانة للوقوف على الـ «فيلا»، إذ تبين وجود مخالفات وتجاوزات عدة.

وقال البيان: «إن الموقع المذكور عبارة عن «فيلا» في داخل حي سكني من دون لوحات ومن دون ترخيص نظامي عائدة إلى مستثمر أجنبي لديه محلا مطعم ومخبز بمجمع العرب التجاري، إذ احتوت «الفيلا» على معمل لتجهيز وتصنيع الوجبات الغذائية والحلويات داخل الموقع من دون ترخيص، كما أنها تستخدم كسكن للعاملين بالمطعم».

وأضاف البيان أن فرق التفتيش اكتشفت أنه يتم إعداد وتجهيز الوجبات الغذائية داخل مقر سكنهم ومن ثم نقلها إلى المطعم والمخبز الموجودين بالمجمع والعائدين لنفس المستثمر، إضافة إلى وجود اثنين من العاملين داخل الموقع لا يحملان شهادات صحية وليس على كفالة مالك المطعم.

وأشار البيان إلى أنه تم ضبط أكثر من 17 كيلو غراماً من المواد الغذائية منتهية الصلاحية، وتسع كيلو غرامات أغذية محضرة من اليوم السابق، وأكثر من 620 كيلو غراماً من المواد الغذائية مجهولة المصدر ولا تحمل بطاقة بيانات وتم إتلافها.

ولفت البيان إلى أنه تم تحرير محضر ضبط وحجز للمعدات الموجودة داخل الموقع وهي عبارة عن ثلاث آلة فرد عجين، وماكينة تصنيع ثلج، و 15 طاولة ستانلستيل طول 2.5 متر وعرض 90 سم، و 50 لوح ستانلستيل، و 80 أوان متنوعة، وأربعة ألواح تقطيع بلنشه عريضة، وبرادتين، وطاولة وبردادة أرضية، وثلاثة أفران بها ثمانية عيون، و 221 حاوية بلاستيكية صغيرة، وأربع مطاحن حبوب، وأربع عربات ستانلستيل.

وأوضح البيان أنه تم تحرير إشعار مخالفة بلدية بالملاحظات التي تم ضبطها بالموقع المذكور، وكذلك تم الوقوف على المحليين التابعين للمستثمر بالمجمع التجاري وتم إغلاقهما، إضافة إلى تحرير محضر مراجعة من جانب أعضاء ضبط الغش التجاري لمالك الـ «فيلا» لمراجعة الأمانة وفرع وزارة التجارة والصناعة في المحافظة، لإكمال الإجراءات النظامية من جانبهم حيال تصنيع مواد غذائية في موقع غير مرخص واستخدام مواد غذائية منتهية الصلاحية وفي عبوات بعضها ملوثة، وتوجد بداخلها حشرات.

موظفون يهتمون تعليم الأحساء بهضم حقوقهم

المصدر: صحيفة اليوم الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53926.html>

حمزة بوفهيد - الأحساء

رفض موظفون يعملون بالأجر اليومي بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالأحساء الإجازة الصيفية التي منحتها لهم الإدارة والمقررة بـ 20 يوماً فقط، مطالبين التمتع بإجازة رسمية كاملة لمدة 35 يوماً، باعتبارها حقاً من حقوقهم مستنديين في طلبهم على قرار الخدمة المدنية.

ولفتوا إلى أن إدارة التعليم استندت في تحديد الإجازة على إحدى فقرات نظام الخدمة المدنية فيما يخص البند المؤقت، حيث تنص على منح الموظف إجازة عادية لمدة عشرة أيام كل ستة أشهر ويجوز باتفاقه مع جهة عمله عدم التمتع بها وتعويضه مادياً عنها كما يمنح إجازة مرضية «15» يوماً براتب كامل و«15» يوماً بنصف الراتب و«15» يوماً بربع الراتب خلال ستة أشهر مطالبين بإنصافهم وتعويضهم مادياً عن إجازاتهم في السنوات الماضية، حيث لم يُقر لهم إجازات منذ فترة طويلة، إلى جانب حرمانهم من الإجازات المرضية، فيما يسجل لهم الغياب بعذر دون راتب. ووجه الموظفون تظلمهم إلى مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة، داعين إياه للنظر بجدية إلى مشكلتهم، وتعويضهم عن السنوات التي لم يحصلوا فيها على الإجازات، حسب بند المؤقت التي استندت عليه الإدارة بمنحهم 20 يوماً كإجازة سنوية، وكذلك أيام الإجازات المرضية التي حسمت

وأكدوا أنهم تعرضوا لظلم إداري بمنحهم إجازة سنوية مدتها 20 يوماً فقط، متهمين إدارتهم بمخالفتها قرار مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بالوزارة حيال صرف رواتب المعلمين والمعلمات المتعاقد معهم وموظفي الأجر اليومي خلال العطلة الصيفية تحقيقاً للعدل بين الإدارات وصرف تلك المستحقات، في حين أنهم تفاجأوا بقرار قسم الشؤون الإدارية والمالية المجحف بحسب تعبيرهم.

إلى ذلك أكد مدير الإعلام التربوي بالإدارة العامة للتربية والتعليم بالأحساء سلمان بن سالم الجمل أن مدير إدارة شؤون الموظفين عبدالمحسن بن عبدالله الملحم أفاد حول طلب موظفي بند الأجر اليومي منحهم إجازة عشرين يوماً، وعدم تعويضهم عن باقي الأيام مادياً لطلبهم إجازة لمدة 36 يوماً بأن موظفي بند الأجر اليومي يستحقون إجازة مدفوعة الأجر لمدة 20 عشرين يوماً في العام، بناء على نظام الوظائف المؤقتة والعقد الملحق به.

نصف زيجات السعوديين من الخارج فاشلة

المصدر: صحيفة اليوم الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/53924.html>

اليوم - الدمام

كشفت الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج «أواصر»، عن ارتفاع معدلات الطلاق بزيجات المواطنين في الخارج خلال الأعوام العشرة الماضية إلى أكثر من 50 بالمائة، وذلك نتيجة لاختلاف التقاليد والعادات وغياب التكافؤ بين الزوج السعودي والزوجة الأجنبية. وأشارت «أواصر» خلال حملتها التوعوية بأضرار الزواج العشوائي من الخارج

والتي تم تدشينها مؤخراً، إلى أن أضرار هذا النوع من الزواج لا تقتصر على الطلاق فقط وما يترتب عليه من مشكلات للزوجين، وإنما تمتد إلى الأطفال الذين يحرمون من دفء الأسرة نتيجة غياب أحد الوالدين في حال إقامتهم ببلد الأم أو برفقة الأب بعد الانفصال، إضافة لصعوبة توفيق أوضاعهم النظامية في حال اتمام الزواج بمعزل عن الإجراءات النظامية، ولفتت في الوقت نفسه إلى أن وجود زيجات ناجحة تمت بعيداً عن الممارسات السلبية والعشوائية، وحددت «أواصر» عدداً من المخاطر التي يتعرض لها المواطنون الذين يقدمون على الزواج من الخارج، أبرزها الابتزاز المالي والتكاليف الكبيرة للسفر والإقامة ببلد الزوجة الأجنبية وتوفير مسكن لها، وتكاليف زياراتها المتكررة لأهلها وكذلك استقدام عائلتها لأداء العمرة والحج أو توفير فرص عمل لذويها بالمملكة. كما تضمنت قائمة المخاطر تعرض الأزواج السعوديين لعدد من الأمراض الخطيرة والمعدية ببلد الزوجة والتي لا تشترط غالباً الفحص الطبي قبل الزواج. وأكد رئيس مجلس إدارة «أواصر» الدكتور توفيق السويلم أن الزواج العشوائي من الخارج تسبب في ارتفاع نسبة العنوسة بين نساء المملكة، حيث إن كل حالة زواج من الخارج تحرم فتاة سعودية من حقها الطبيعي في الزواج وبناء أسرة وهو ما يهدد بمشكلات اجتماعية كبيرة، كما يفاقم معاناة الأطفال في حال انفصال الوالدين، وتصل للسقوط في مستنقعات الجريمة والانحراف في غياب رقابة الأب وتوفر أسباب الانحراف في بلد الزوجة وتعذر إعادة الأبناء لأبائهم، بسبب رغبة الزوجة الأجنبية في الانتقام من الزوج الذي قام بتطليقها أو ابتزازه مالياً بدعوى توفير نفقات الأبناء.



مجتمع متكافل في عمل الخير ودعم الكفاءات الشابة نحو مستقبل أفضل

برامج المنح الدراسية تنصف المحتاجين والمتفوقين معاً!

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/09/article750429.html>

تبوك، تحقيق - نوره العطوي

يُعد "برنامج المنح الدراسية" من أهم البرامج التي تفتح المجال أمام أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات للالتحاق بإحدى الجامعات أو الكليات الأهلية على نفقة وزارة التعليم العالي، التي تدفع الرسوم الدراسية عن كل طالب وفق عدد من الشروط والضوابط.

ويشارك رجال أعمال وميسورون وزارة التعليم العالي في تبني المنح الدراسية، لا سيما للطلاب والطالبات غير القادرين على دفع رسوم الدراسة، إلا أنه من المهم توافر الاستعداد لدى المتعلم، وكذلك الرغبة الجادة في تطوير الذات، حتى لا تُنفق الأموال على أشخاص غير مبادرين، أو غير فاعلين، كما أنه من المهم متابعة رجال الأعمال الطلبة، حيث يُعد ذلك خطوة رئيسية في التمويل العلمي؛ فمن دون المتابعة لا نتأكد من تحقيق الأهداف.

وتأتي برامج المنح الدراسية للطلبة المحتاجين من قبل رجال الأعمال والمحسنين كصورة مجسدة لمفهوم وواقع المسؤولية الاجتماعية، كما أنه يُشكل نافذة مهمة لتقليص النقص الموجود في الفرص التعليمية من جهة، وتمكين من تعذر عليه الحصول على هذه الفرصة من جهة أخرى. "الرياض" تطرح الموضوع، وتلتقي المختصين، فكان هذا التحقيق.

دعم البرامج

في البداية أكد "د. عبدالعزيز بن ناصر الخريف" - عميد معهد الأمير نايف للبحوث والخدمات الاستشارية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية - أهمية مشاركة القطاع الخاص ورجال الأعمال والمستثمرين في دعم البرامج التعليمية، مشيراً إلى أن تلك المشاركة تسهم في تحقيق تنمية شاملة لمختلف شرائح المجتمع، وتساعد على نقل بعض فئات المجتمع

إلى مشاركة فاعلة ومؤثرة في مسيرة التنمية، بدلاً من وقوفها عاجزة عن تلبية متطلبات العصر والحاجات المادية المتزايدة. وقال: "من المهم حالياً تطوير برامج المنح والبعثات الداخلية والخارجية، بحيث تتوفر جهة التمويل المتمثلة في أفراد كرجال أعمال ومستثمري العقار، أو مؤسسات خيرية ووقفية، وكذلك الشركات الخاصة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية، وهي التي تقدم أوجهاً مختلفة من الدعم"، مشدداً على أهمية أن لا يقتصر دعمها على تحمل الرسوم الدراسية، بل لابد أن يشمل كافة نفقات المتعلم الدراسية والاجتماعية، لتوفير بيئة متكاملة له، مع ضرورة اختيار الجهات المتميزة علمياً، والتخصصات ذات الأثر في التوظيف والتنمية، ذلك أن بعض التخصصات أضحت الآن تخرج بلا وظائف أو مهام، وإن كانت تخصصات علمية.

تطوير الذات

وشدد "د. الخريف" على أهمية توفر الاستعداد لدى المتعلم، والرغبة الجادة في تطوير الذات؛ لئلا تنفق الأموال على أشخاص غير مبادرين ولا فاعلين؛ ناصحاً بأهمية المتابعة التي تعد خطوة رئيسية في التمويل العلمي؛ فمن دون المتابعة لا نتأكد من تحقيق الأهداف، كما أنها تنثري العملية التعليمية، وتشعر المتعلم بأن الداعم بانتظار نجاحاته، مبيناً أن أكثر ما أسره هو أنه رأى بعض رجال الأعمال يتابعون المنح الطلابية في بعض الكليات الأهلية بأنفسهم، منبهاً على أن عهد خادم الحرمين الشريفين يعد عصر نهضة التعليم في المملكة، سواء في مجال المنح التعليمية في الكليات الأهلية، أو تمويل التعليم الموازي في الجامعات الحكومية، أو توفير منح خاصة وبرامج دعم مختلفة للطلبة المحتاجين، مع تخصيص مقاعد في الجامعات الحكومية بنسب أقل للطلبة المحتاجين كنوع من دعم الدولة لهم.

خير استثمار

وأشار "أ. د. عبدالله بن محمد المطوع" - أستاذ في قسم الدعوة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ومدير الأعمال الخيرية في أوقاف صالح عبدالعزيز الراجحي - إلى أهمية هذه البرامج والمنح الدراسية؛ لكونها تستثمر في الإنسان، وهذا خير استثمار، مضيفاً أن التعليم في ذاته يعد قاطرة للتنمية البشرية التي تعد الإنسان الغاية الأساسية والنهائية لها؛ حيث سيعود النفع على المتعلم نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه وأمنه، من خلال هذه المنحة، مضيفاً أنه من جانب آخر تأتي برامج المنح الدراسية للطلبة المحتاجين من قبل رجال الأعمال والمحسنين كصورة مجسدة لمفهوم وواقع المسؤولية الاجتماعية الموضح بمثل قوله تعالى: "وتعاونوا على البر والتقوى"، وقوله صلى الله عليه وسلم: "مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد، إذا اشتكى عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى"، مشيراً إلى أن برامج المنح الدراسية تشكل نافذة مهمة لتقليص النقص الموجود في الفرص التعليمية من جهة، وتمكين من تعذر عليه الحصول على هذه الفرصة من جهة أخرى.

برامج متنوعة

وقال "أ. د. المطوع": إن وزارة التعليم العالي ممثلة بجامعات المملكة، لها دور بارز في دعم هذا التوجه، حيث تضطلع عدد من الجامعات ببرامج متنوعة للمنح الدراسية، مثل جامعة الملك سعود، وجامعة الملك عبدالعزيز، وجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وكذلك جامعة أم القرى والجامعة الإسلامية، مبيناً أن هذه الجامعات أتاحت الفرصة للتعاون والشراكة مع رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية المانحة، وقد كان من بين آخر الجهود في هذا المجال إطلاق جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية للصندوق الخيري التعليمي، الذي يهدف إلى تقديم منح دراسية داخل المملكة وخارجها، بالتعاون مع رجال الأعمال والمؤسسات الخيرية.

وعن تجربة إدارة أوقاف الشيخ "صالح الراجحي" قال: يعد الصندوق من أول البرامج والمشروعات الخيرية المنظمة لإلحاق طلبة العلم الشرعي بالجامعات، وكانت انطلاقته عام 1423هـ وما زال حتى الآن، مبيناً أنه حرصت إدارة الأوقاف على إنشاء هذا الصندوق رغبة منها في المساهمة بالحفاظ على الهوية الإسلامية في البلدان المسلمة، ونشر الدعوة الإسلامية في مختلف الأقطار من خلال هؤلاء الطلاب الذين يتم إعدادهم في منابع علمية صحيحة سليمة.

وأشار إلى بعض البرامج الموازية التي تقدم للطلاب المنضمين لصندوق إدارة الأوقاف، حيث تم تنظيم عدد من البرامج التعريفية والعلمية والاجتماعية لهؤلاء الطلاب، ومن ذلك؛ الزيارات الميدانية للطلاب التي تنظمها إدارة الأوقاف لكبار العلماء والمشايخ داخل المملكة، وتنظيم بعض الدروس العملية والتطبيقية في الدعوة ووسائلها المتنوعة.

زيارات ميدانية

وأوضح "د. عبدالله بن مرعي بن محفوظ" - رجل أعمال وعضو مجلس إدارة غرفة جدة - أن تبني المنح الدراسية من قبل أفراد أو شركات أصبح يتنامى في الأعوام الخمسة الأخيرة، ليأخذ المنحى المؤسساتي كالوقف التعليمي المنظم، حيث تم وقف عدد من الاستثمارات العقارية لضمان دخل ثابت يعين الجامعة على أداء رسالتها تجاه تلك الفئة من الطلبة، ليس

فقط المواطنين فحسب، بل حتى الطلبة الأجانب، مضيفاً أن هذا الدعم لا يقتصر على مرحلة "البكالوريوس"، بل شمل أيضاً مرحلتى الماجستير والدكتوراه، وحتى فيما يخص دعم المخترعين والباحثين، لافتاً إلى تطور وتزايد مساهمات رجال الأعمال في "الوقف التعليمي"، بعد أن كانت أعمالهم الخيرية محصورة لدور الأيتام أو المسنين أو الجمعيات الخيرية، مشيراً إلى أنه بعد إقامة عدد من اللقاءات التعريفية والمؤتمرات لدعم الوقف الخيري في التعليم، أتاحت الفرصة لرجال الأعمال للإطلاع أكثر على برامج تلك المنح، وتجارب وخبرات عدد من كبار الشخصيات التي أبدت تقديرها ودعمها لهذا النهج الخيري، ذاكراً أن مؤسسة بن محفوظ الخيرية منحت الفرص التعليمية لمن يستحقها من المحتاجين، من خلال تقديم البعثات التعليمية الخارجية، والمنح الدراسية للطلاب الكليات والجامعات الأهلية.

منح جزئية

وتمنت "د. نادية باعشن" - عميدة كلية الطالبات بكلية إدارة الأعمال وتقنية المعلومات في جدة - بعض المساهمات الخيرية والإنسانية في هذا الجانب، معتبرة أن الاستثمار في التعليم عائد مضمون، سواء كان في الدنيا أو في الآخرة، ولكن في الوقت ذاته نجد أن تلك المبادرات مازالت دون المأمول والمتوقع، مضيفاً أن الطلب على المنح الدراسية من قبل الطلبة والطالبات المحتاجين أكثر مما هو معروض من منح دراسية، موضحة أن التوجه نحو دعم المنح الدراسية لا يزال يقتصر على رجال الأعمال، وذلك تحت مظلة شركاتهم وأعمالهم، مبينة أن هناك غياباً ملموساً لدور سيده الأعمال، سواء ممن تمتلك رأس مال وشركات، أو لديها نصيب من شركات عائلية، أو تنتمي لأسرة تجارية كبيرة، مبينة أن هناك بعض المنح الجزئية للطالب أو الطالبة لا تقل أهمية عن المنحة الدراسية الكاملة، فحين تلتحق الطالبة بالدراسة وتكون قاب قوسين أو أدنى من التخرج وتتعرض ظروف أسرتها المادية لتصبح غير قادرة على الإيفاء بالمستحقات المالية، يتم منحها منحة جزئية سواء من ملاك الكليات الأهلية، أو من قبل رجال الأعمال؛ لأنه من المؤلم أن تخسر جهود أعوام تعليمها وتبقى بلا شهادة.

كوبون غذائي

وتمنت "د. نادية باعشن" أن يكون هناك تطوير في الكم والنوع فيما يخص المنح الدراسية التي تشمل فقط قيمة الدراسة، في حين هناك بعض المصروفات نرى من المنطق أن يتم توفيرها للطالب "المحتاج"؛ أهمها توفير قيمة الكتاب، فأغلبية تلك الكتب تكون باللغة الانجليزية ومستوردة من الخارج، وقد يصل سعر الكتاب الواحد إلى (400 ريال في بعض الكليات والجامعات، متسائلة: كيف يستطيع هذا الطالب توفير ثمن خمسة كتب على الأقل خلال فصل دراسي واحد؟، مقترحة أن تغطي تلك المنح الوجبة الغذائية "Coupon for the meal food"، بحيث يتم توفير نظام "الكوبون الغذائي"، وهذا النظام يسمح للطالب أو الطالبة أن يذهب إلى إدارة مطعم الجامعة، وتسجيل الشراء ثم تسديد قيمة الوجبة بهذا "الكوبون".

نماذج مشرقة

وتحدثت "د. عائشة عباس نتو" - عضو مجلس الغرفة التجارية بجدة وعضو المجلس الأعلى في التدريب التقني والمهني - قائلة: هناك بالفعل نماذج مشرقة لبعض رجال وسيدات الأعمال ممن لهم تجارب رائدة في هذا المجال، ليس اليوم فحسب، بل منذ سنوات قديمة، مضيفاً أن مدينة جدة تحتضن قاعات علمية حملت أسماء بعض هؤلاء المبادرين، الذين دعموا بعض المنح الدراسية، مؤكدة أن تلك المساهمات هي من أوجه العمل الخيري، وهذا ما يؤكد أهمية بناء الإنسان وتعليمه حتى يتمكن من خدمة دينه ووطنه ونفسه.

وكيل الشؤون الاجتماعية ومدير مستشفى ينبع نفيًا رسميًا المسؤولية

من كسر قدم سارة نزيلة تأهيل المدينة؟

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516000.htm>

أحمد دين (المدينة المنورة)، عبدالعزيز الربيعي (ينبع)
نفي لـ«عكاظ» وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للأسرة الدكتور عبدالله اليوسف، مسؤولية مركز التأهيل الشامل في المدينة المنورة عن كسر قدم الطفلة نزيلة المركز، مؤكداً أن: «التقرير الذي يوجد لدينا يوضح بأن الطفلة سلمت للمستشفى وهي في حالة سليمة».

وقال اليوسف لـ«عكاظ» إن التحقيقات التي توصلت لها الشؤون الاجتماعية من خلال الفريق الذي قام بإجراء التحقيق في المركز أكدت تعرض الطفلة سارة 8 سنوات للكسر أثناء تواجدتها في المستشفى وليس في مركز التأهيل الشامل في ينبع. واعتبر وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية، أن الخطأ وارد، مبيناً أن العمل يتم بشفاافية، وقال: «في المرة الأولى أعلننا عن الخطأ، وتم إبعاد مدير المركز وحرمانه من بدل 35%، وحاسبنا الشركة المقصرة والعديد من الموظفين بالغرامة والحسم، ونؤكد دائماً بأن الخطأ وارد والجميع يحاسب عند حصول الخطأ»، مضيفاً: «فلسفتنا دائماً تكون التعلم من الخطأ، وعدم تكراره ليصبح هناك تطوير في العمل ولا يصبح انخفاضاً»، مشيراً إلى الإجراءات التي تمت في أعقاب الخطأ في المرة الأولى.

وبين أن هناك اختلاف في وجهات النظر بين مدير المتابعة الاجتماعية ومدير الشؤون الاجتماعية: «وهذا أمر طبيعي بأن يكون هناك اختلاف في وجهات النظر والقرارات التي تتخذ، ونحن لا ندعي الكمال، فأمر طبيعي أن يحصل خلاف ونعتقد بأن هذا الأمر ظاهرة صحية، ونحن لم نرسل الدكتور الحناكي لهذه الجزئية بقدر المتابعة عن قرب للأمر».

لكن مدير مستشفى ينبع الصناعية بالنيابة الدكتور حازم خليلي نفى بدوره تعرض الطفلة للكسر داخل المستشفى، مؤكداً أن: «الطفلة سارة دخلت المستشفى وتم تنويمها وبصحبتها مرافقة من مركز التأهيل الشامل، وبحسب ما تم رصده من قبل الطبيب الذي أشرف على حالتها أنه أثناء الكشف على الطفلة سارة تبين أنها تعاني من ألم وتورم في الركبة، ومن منطلق الواجب الوطني والحقوق لكل مريض تم عمل الأشعة اللازمة حيث تبينت إصابتها بكسر في الركبة وتم عمل جبيرة على موقع الكسر ولم تتعرض الطفلة المعوقة للكسر».

وتساءل: «لماذا يتم استلامها من المستشفى وهي مكسورة طالما أنها خرجت من التأهيل الشامل وهي بحالة جيدة».

وكانت «عكاظ» انفردت الأسبوع الماضي بقضية تعرض الطفلة النزيلة في مركز التأهيل الشامل للكسر في ركبتها حيث مازالت الاتهامات بين الجهتين دون الوصول للمتسبب في الحادثة.

قدر خدمات المستشفى في القنفذة بـ 40%.. الشخي: • المالية“ تحفظت على مشروع المصحة النفسية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516019.htm>

منى الشريف (جدة)

- كشف رئيس قسم النفسية في مستشفى القنفذة العام الدكتور إبراهيم الشخي ضبابية تكتنف مشروع مستشفى الصحة النفسية في المحافظة، مرجحاً أن يكون لدى وزارة المالية تحفظ على بنائه في القنفذة.
- ورأى الشخي في حوار له «عكاظ» أن المستشفى المرتقب في حال شيد بـ 100 سرير وفقاً للأنباء المتواترة عنه، فإنه لن يستوعب العدد الكبير من المرضى، معتبراً قلة الكوادر من أبرز معوقاتهم نظراً لعزوف الدارسين عن الالتحاق بالطب النفسي.
- وقدر مستوى الخدمة في المستشفى بأقل من 40%، مبيناً أن كثافة أقبال المرضى على قسم الصحة النفسية في مستشفى القنفذة العام أجبرهم على تحديد مواعيد متباعدة للمراجعين، ملحقاً إلى أنهم يعانون عند تحويل الحالات المستعصية، من عدم وجود أسرة في مستشفيات المناطق الأخرى.
- ما مدى رضاكم عما تقدموه لمرضى العيادات النفسية؟
- لسنا راضين عما نقدمه للمرضى حتى الآن، ومستوى الخدمة أقل من 40% لأسباب عدة، منها قلة الكادر الوظيفي وشح الدعم المادي، وغياب الوعي بأهمية دور الأهل والأسرة في إعداد المريض النفسي، كما أن دور الشؤون الاجتماعية والخدمة الاجتماعية ضعيف في المنطقة في هذا الجانب، هذا أثر على الخدمة المقدمة.
- متى سيبدأ العمل في تشييد مستشفى للصحة النفسية في القنفذة؟
- لا استطيع الحديث عن هذا المشروع، على الرغم من أنني قرأت عن تشييد مستشفى للصحة النفسية في القنفذة في قسم المشاريع في المديرية سعة 100 سرير وبميزانية 100 مليون، ولا أعلم هل هو مقترح من الوزارة أم معتمد من وزارة المالية، لا أدري تحديداً، وهناك تعميم على الموضوع حاولت أن أنتقل ويبدو أن وزارة المالية لديها اعتراض، أو أن هناك مناطق أولى، على كل عدد الأسرة في حال تشييد المستشفى غير كاف مقارنة بعدد المرضى.
- كم عدد المرضى المستفيدين من عيادتكم خصوصاً أنكم تخدمون من الليث شمالاً إلى الشقيق على بعد 400 كلم جنوباً؟
- تكشف إحصائياتنا في السنة الماضية 1432 تسعة آلاف زيارة في العيادة، ما صعب من عملنا وعلى المراجعين، حتى أننا نضغط على أنفسنا من أجل خدمة أكبر شريحة ممكنة يومياً، ما أجبرنا على تقديم مواعيد متباعدة للمراجعين، لنستطيع استيعاب الكم الهائل من الضغط على العيادة، إذ ارتفع عدد المراجعين من 800 مريض إلى 1500 في الشهر الواحد.
- ما أبرز الصعوبات التي تواجهكم؟
- نعاني من قلة الكادر الوظيفي، لأن التخصص جديد، إضافة إلى أنه لا يحظى بإقبال الدارسين، كما أننا نشكو قلة وعي وثقافة المجتمع بالصحة النفسية، ونفتقد لمتخصصين في مجال علم النفس بالقدر الكافي، ويحتاج غالبية الخريجين للالتحاق ببرامج الطب النفسي.
- ما نظرتكم للرؤية الشرعية وهل لها تأثير على عملكم كأطباء نفسيين؟
- ليس هناك أي تضارب بينهما هذا حق وذلك قسم من أقسام الطب العام، والتعارض الذي أثر كثير على عملنا نقوله في أمرين، الأول هو أن الشخصيات القلقة تدخل في وهم، وتتأثر كثيراً بأي كلمة وعند وسوستها بأي أعراض على سبيل المثال، يقال لها إنها مسحورة أو مصابة بعين، وهذا يؤثر سلباً على الطرق العلاجية التي يمر بها المريض سواء وصايا الطبيب أو توجيهات المعالج النفسي والالتزام بالعلاج بالطريقة المثلى، لأنه يدخل في وهم العين والسحر، فيفقد ثقته في العلاج بالأدوية والجلسات وينقطع عنها.

والأمر الثاني، أن يستعين المريض براق لا يخاف الله وغير أمين، ولا يوجد لديه علم، فيأمر المريض بإيقاف الدواء وهذه الحالة كنت أراها أسبوعيا من ثلاث إلى أربع مرات، والحمد لله تقلصت بمرور الأيام، فقد كان الراقى يطلب من المريض إيقاف العلاج النفسي ظنا منه أن القرآن لا يشفي وهناك دواء، فيمتثل المريض لطلب الراقى ويترك العلاج، فتتنكس حالته خلال يومين أو ثلاثة أيام، وتدهور حالته وتعود أشد مما كانت قبل، خصوصا في حالة الصرع لأنه عضوي ويتأثر بالعلاج.

- هل تذكر لنا حالات لمرضى أصيبوا بانتكاسة إثر علاجهم عند أشخاص لا يفقهون في الرقية الشرعية؟
- هناك مريض ثلاثيني يعاني من حالة فصام، وتحسن لدينا بنسبة 35 %، ولا يمكن أن يتحسن أكثر من ذلك، ونصحنا ذويه بعدم إيقاف العلاج مهما كانت الأسباب، لكن أهله ذهبوا به إلى راقٍ لعله يتحسن سريعا، فأمرهم بترك الدواء، وللأسف انتكست حالة المريض وعادت إليه الأفكار التي تعرض لها قبل، فكانت تأتيه أو هام غريبة مثلا أخوه يريد إيذاءه، أو يريد قتله فتتولد هذه الأفكار لديه، وتسيطر عليه ولا يمكن مناقشتها وإقناعهم بخطئها، فحاول المريض التخلص من القلق الذي يعيشه بقتل أخيه، وكان السبب الراقى الذي أمر المريض بإيقاف الدواء، فأودع المريض في الصحة النفسية للأبد، لأنه لا يمكن شفاؤه ويخافون أن تتكرر العملية ويقتل شخصا ثانيا، وهذه تعتبر من القصص الحزينة التي مرت بنا. وهناك فتاة صغيرة لا يزيد عمرها على ست سنوات وهي شخصية قلقة تولد لديها الخوف من المعلمة حين صاحت عليها في المدرسة، وأصبحت بحالة تسمى الصمت اختياري وهي نوع من أنواع القلق، لأن البنت في البيت طيبة ولكن في المدرسة لا يمكن أن تتكلم فأحضروها للعيادة وبدأنا في علاجها من طريق تعزيز الثقة ورفعها في النفس، ومحاولة إشراكها في أنشطة كثيرة في العيادة، فتحسنت حالتها، وبعد أسبوعين أخذها أهلها إلى الراقى، وادخلوها عليه، وهو يقرأ على مجموعة من النساء قراءة جماعية، فظهرت الآثار على السيدات، فمنهن من تقفز وهناك من تصيح وكان ذلك أمام الطفلة الصغيرة التي لم تتحمل المشهد فأصبحت بحالة هستيريا، فساء وضعها وتفاقمت حالتها، ومكثت بعد هذه الحالة فترة طويلة تستيقظ من النوم تردد نفس عبارات الراقى، فأعدنا علاجها لمدة تسعة أشهر إلى أن تحسنت بنسبة 90 %، وعادت للمدرسة، وتحدثت جيدا إلا أن عندها بعض الأشياء العالقة في ذهنها خصوصا من تجربة الراقى.
- كيف تتغلبون على نقص الأطباء في قسم الصحة النفسية، خصوصا أن العنصر النسائي مفقود تماما؟
- الأطباء المتواجدون في قسم الصحة النفسية في القنفذة فعليا ثلاثة فقط، فكما ذكرت لك أنفا أنه يوجد ندرة في هذا التخصص في العالم كافة، لاسيما في الوطن العربي، للنظرة السلبية تجاهه بأنها يعني بالمجانين، أو الناس الذين يعانون من أفكار غريبة، لكن النظر بدأت تتغير، أما فيما يخص عدم وجود العنصر النسوي وغياب الكوادر في المستشفى لافتقاد المنطقة للعديد من الخدمات مثل غياب المطار ونقص المدارس الأجنبية والمرافق الحيوية المهمة، كل تلك تجبر كثيرا من الأطباء على تقديم استقالاتهم.
- لماذا لا تعملون على حل المشكلة بزيادة الوظائف؟
- قوبل طلبنا بزيادة وظائف الأطباء برفض شديد من الوزارة، واتفقنا أن تنتهي هذه المشكلة سريعا.
- وماذا عن توافر الأدوية في المستشفى؟
- الأدوية تتوافر بنسبة 80 % ويزيد الإقبال على العلاج وفقا لعدد الحالات.
- وما أبرز المعوقات التي تواجهكم في عملكم اليومي؟
- نعاني عند تحويل الحالات المستعصية، من عدم وجود أسرة في مستشفيات المناطق الأخرى، وكثير من الحالات تعود إلينا لعدم وجود سرير في الصحة النفسية في جدة أو بلجرشي أو أبها أو الطائف أو جازان، ما يزيد علينا الأعباء.

هجوم إعلاني فاتح للشهية .. وغياب لمراقبي الأسواق المستهلكون يصرخون: أسعار مجنونة وتخفيضات وهمية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516010.htm>

يوسف فرحان (جدة)

مع العد التنازلي لشهر رمضان المبارك تواجه الأسر هواجس ثقيلة وهموم لا حد لها تجاه التجار والباعة الذين درجوا على التريب والتكسب واستغلال حاجتهم للمواد الغذائية ومستلزمات الشهر .. المستهلكون يقولون إن التغيرات الكبيرة التي تطرأ على أسعار السلع تحدث بدون سبب منطقي .. فالمواد متوافرة والأسواق مليئة والعرض كثيف فلماذا المغالاة والمزايدة؟

رمضان الذي يعتبره البعض موسماً للتريح .. يقابله نهم إعلاني واسع النطاق عبر مختلف الوسائط الاعلامية المرئية والمقروءة ويظل المستهلك رهيناً ببريق الاعلان وسلعته الناعمة وهجير المغالاة والتمن الباهظ ، وتتقاذفه الجهتان من جانب إلى آخر. الأفدح من كل ذلك ان الموسم يعقبه العيد ومستلزماته التي ترهق كاهل متواضعي الحال وتضعهم امام طائلة من الطلبات الجديدة ثم يأتي موسم العودة إلى المدارس فحدث ولا حرج .

هجمة إعلانية

يقول سعيد الغامدي تعودنا مع حلول رمضان كثافة اعلانية منقطعة النظير عن السلع والمواد الغذائية الجديدة والمستحدثة التي تستهدف استنزاف اخر ريال في جيب المستهلك وهو الامر الذي يخلق شيئاً من الريبة والشك ان بعض المتاجر تعمل على التخلص من سلعتها المستودعة من قبل حلول الشهر والمأمول من المشتري ان يدقق جيداً في تواريخ الصلاحية وفعالية المباع فأغلب الظن ان بعض المتاجر تنشط في التحرر من سلعتها قريبة الصلاحية. اما عبد المجيد الزهراني فقد سلط الضوء على ما اسماه الهجمات الاعلانية المنظمة حتى ان الامر يبدو ان هناك اتفاقات وصفقات وتعهدهات سرية بين التجار فهناك سلع مخفضة في متاجر واخرى عالية الثمن وتجد نفس السلعة بسعر آخر في متجر وهذا يوحي للمستهلك بأن الأمر ليس صدفة بل عمل مدروس وسط غياب جهات الرقابة .

المراقبون في إجازة

عبدالله عثمان يعزو الارتفاع والتفاوت في الأسعار بين المتاجر في المكان الواحد إلى ضعف اداة المراقبين لكن الحق يقال فإن بعض الارتفاعات في الاسعار تعود الى المستورد الحصري الذي يغالي في السلعة ولا تجد المتاجر الصغيرة غير مجارة المستوردين .. يبدو ذلك بصورة جلية في سلعتي السكر والارز والحليب وبعض السلع الاساسية . وبحسب تجار فان فرق الرقابة لا تهتم كثيراً بمراجعة قوائم الاسعار . ويتساءل خالد القرني لماذا لا يتم إنشاء جمعيات تعاونية كما في بعض الدول حيث تقدم السلع الاساسية بأسعار في متناول يد المواطن البسيط.

وانتقد المستهلك منصور الفايز ما اسماه التخفيضات الوهمية الكاذبة في بعض المتاجر حيث تشتمل معروضاتها الورقية على اسعار تختلف عن المعروض فعلياً في الارفف ويستاءل عن دور وزارة التجارة في معالجة مثل هذا السلوك . ويضيف ان المنتج المخفض يكون اقل وزناً وحجماً وقيمة من المعلن في النشرة ما يوحي ان العملية فيها تلاعب كبير بعقل المستهلك وجيبه. كما ان بعض المتاجر تعمل على عمل تخفيضات طفيفة في بعض السلع مع الزيادة في اخرى ويبنلح المشتري الطعم.

الأسعار واحدة

ذكر عاملون في قطاع بيع المواد الغذائية أن مستويات أسعار السلع الرمضانية للعام الحالي ستكون قريبة مما كانت عليه في العام الماضي، مشيرين إلى أن نسبة الفروقات في الأسعار بين موسم رمضان لهذا العام مقارنة بالعام الفائت لا تتجاوز نسبة 4 في المائة . مؤكدين أن مخازن المراكز الغذائية امتلأت خلال اليومين الماضيين بالسلع الرمضانية التي اعتاد المستهلكون على شرائها مع قرب الشهر.

وطبقا لمصدر في لجنة المواد الغذائية في مجلس الغرف السعودية، فإن العروض الرمضانية للسلع الاستهلاكية تحظى بسقف عال من الحرية، مؤكدا أن الأسعار قريبة عما كانت عليه في العام الماضي، نظرا لتطابق الظروف الاقتصادية. وأضاف بأن الفرق في الأسعار بين محلات بيع المواد الغذائية يعود لأسباب كثيرة من أبرزها التكلفة الأولية للسلعة التي قد تختلف من متجر لآخر.

ويتوقع يعقوب عمر مدير أحد المراكز التسويقية أن لا تبتعد أسعار السلع الرمضانية للعام الحالي كثيرا عما كانت عليه في العام الماضي، وأضاف أن المستودعات ومحلات بيع المواد الغذائية تكاد تكون ممثلة بكل ما يحتاجه المستهلك أي أنه لا مجال لنقص شيء من مستلزمات الشهر.

السلع متوافرة

ويرى بدران بشير مدير مركز محلات بيع المواد الغذائية بالجملة أن شهر رمضان يعتبر من الأشهر الأكثر ربحية لتجار المواد الغذائية بسبب ثقافة الأسر تجاه أهمية تنوع المائدة ما يجعل شهية التجار مفتوحة للترويج لسلعهم بطرق عدة منها الإعلانات التلفزيونية جذبا للمستهلكين حيث إن الربح قد يرتفع إلى الضعف مقارنة ببقية أشهر السنة، ونفى بشير وجود أي شح في المواد الغذائية.

من جهته، أكد مصدر في التجارة أن الوزارة بصدد الانتهاء من رصد أسعار السلع الاستهلاكية الرمضانية منعا لأي تلاعب في أسعارها من الموزعين وتجار التجزئة وسيتم تطبيق أقصى العقوبات على المغالين.



طالب بتطبيق قرار منع التدخين فخر وظيفته .. والخطوط السعودية:

الموظف المفصول لم يكن منضبطاً في عمله

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516184.htm>

محمد المفضلي (جدة)

ادعى موظف في الخطوط السعودية أنه جرى فصله بعد أن رفع شكوى للإدارة القانونية متضمنة تضرره الصحي من تدخين بعض زملائه من موظفي القسم داخل المكتب، موضحاً أنه خسر وظيفته ومستقبله بسبب مطالبته بتطبيق النظام واللوائح للمحافظة على صحته وصحة الجميع. وقال الموظف عبدالله عمر عنبر إنه تضرر من تدخين زملائه، وحينما تقدم بشكوى جرى فصله - حسب قوله - من جهته، أوضح مساعد المدير العام التنفيذي للعلاقات العامة بالخطوط السعودية -بالإنابة- وليد صالح العلومي، أن الموظف المذكور التحق بالعمل بتاريخ 1433/06/21 هـ على وظيفة (مترجم) بإدارة مزايا وخدمات الموظفين، وخلال فترة التجربة المحددة بثلاثة أشهر، لوحظ عدم التزامه بمواعيد العمل الرسمية، فضلاً عن خروجه المتكرر من مقر العمل دون استئذان من رئيسه المباشر رغم التنبيهات المتكررة عليه بتجنب ذلك. وتقاديا للتأثير السلبي لذلك على مستوى العمل والانضباط المطلوب، إلى جانب عدم ملائمة إمكانياته للعمل بهذه الوظيفة، فسخت إدارة المذكور العقد معه بتاريخ 1433/08/05 هـ وفقاً للأنظمة المرعية وخلال فترة التجربة. وأكد بأن الخطوط السعودية حريصة على تطبيق التوجيهات الخاصة بمنع التدخين في كافة مكاتبها ومرافقها وتتولى دائماً توعية الموظفين بأضرار التدخين على الصحة العامة وذلك من خلال نشرات التوعية الصحية والندوات والمنتديات وغيرها. أما ما تطرق إليه المذكور من شكوى في حق زملائه وعدم التجاوب معه، فهذا غير صحيح، إذ سبق التعميم على الموظفين في الإدارة المشار إليها بعدم التدخين داخل المكاتب وذلك قبل التحاقه بالعمل وبعده. وفي نفس الوقت تؤكد

الخطوط السعودية حرصها على موظفيها ورعاية مصالحهم وإتاحة الفرصة أمامهم للتقدم الوظيفي، علما بأن الإجراء المتخذ حيال الموظف المذكور يأتي في إطار تطبيق حقها النظامي. وفي التفاصيل كما رواها الموظف المفصول، أنه عند مباشرته في الوظيفة الجديدة عين بمسمى (مترجم على الدرجة الثامنة) في إدارة المرور والجوازات بمجمع إدارة الخطوط السعودية في الخالدية، موضحا أنه كان ملتزما بالدوام الرسمي «لكن واجهت حينها مشكلة، إذ إن أغلب الموظفين مدخنون وحيث إن الإدارة لا يوجد بها متنفس والمكاتب ضيقة وأنا مصاب بحساسية في الأنف، فقد تحدثت مع الزملاء بشكل أخوي بضرورة التدخين خارج المكاتب، لأن ذلك يضر بصحتي ويزعج غيري إلا أنني لم أجد أي تجاوب». وقال الموظف المفصول «عندما لم يستجب زملائي لندائي بعدم التدخين في المكتب توجهت لمدير إدارة المرور والجوازات محمد غنيم وتحدثت معه وكتبت له خطابا رسميا؛ مبينا له معاناتي بالأضرار التي ألقاها بسبب الزملاء المدخنين وتدهور حالتي الصحية».



مديرة الفرع النسائي في أحوال المدينة:

نعاني من عدم وعي المرأة بأهمية البطاقة الشخصية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516182.htm>

مها البدراني (المدينة المنورة)
أوضحت مدير الفرع النسائي في الأحوال المدنية في المدينة المنورة غدير الحميد أن عدم إدراك المرأة بأهمية البطاقة الشخصية وكيفية الحفاظ عليها من أبرز العقبات التي تواجههن، واصفة الإقبال على بطاقة الهوية الوطنية الجديدة بـ«الجيد».

وأرجعت الحميد تحويل المواطنة إلى القسم الرجالي في حال استعصت عليهن بعض الأمور إلى أن الرجال أكثر معرفة بالبنود الرئيسية للنظام، مطالبة بتكثيف وعي المرأة بأهمية معرفة حقوقها، داعية إياها إلى زيارة القسم النسوي لحل أي مشكلة تعترضها وبسريرة تامة.

* كم بطاقة أحوال تصدر يوميا من القسم النسائي؟
** تصدر يوميا نحو 50 بطاقة أحوال.

* لماذا تطلبون التوجه إلى القسم الرجالي في حال استعصت عليكن بعض الأمور؟
** نضطر لتوجيه المرأة للجهة المختصة في حال ظهور مستجدات في النظام، ودائما يكون الرجال لديهم الصورة الكاملة عنها، مثل نظام الجنسية الذي ألحقت به معلومات جديدة كثيرة، فلا بد من معرفة البنود الرئيسية لذلك، جميعنا نعرف شروط إصدار البطاقة ولكن هناك حالات خاصة لا نلم بها جيدا كإدارة نسائية، وفي الحالات الخاصة الرجال أكثر دراية في شروطها وقوانينها ولديهم معلومات كاملة عنها.

* ما أبرز الصعوبات التي تواجهونها أثناء تعاملكن مع المراجعات؟
** يزعجنا عدم وعي بعض النساء بأهمية البطاقة، فمنهن مثلا من تحدد لها موعدا لصدور بياقتها فتتد بأن هذه بطاقة لا تستدعي كل هذا الوقت للصدور، إضافة إلى عدم الوعي بكيفية المحافظة على البطاقة، فمنهن من تجلب البطاقة واضعة عليها ملصقا قويا يعمل على نزع الشريحة الخلفية للبطاقة وهي حساسة جدا، ودائما ما تتلف البطاقة عند إخراج الملصق، وما يزعجنا أيضا أن الكيبرات في السن يأتين بلا مرافقة لهن، ودائما لا يستطعن تحمل الازدحام، وعلى الرغم من حرصنا على إنجاز معاملتهن أولا بأول، إلا أنه من الضروري وجود مرافقات معهن، ومن الأمور التي تزعجنا كإدارة نسائية حين تحجز مواطنة الموعد وتطبع ورقة بذلك دون أن تكلف نفسها قراءة الشروط، فتأتي دون أن تلتزم بها، ومع ذلك تتذمر حين تتعطل معاملتها.

* هل حصل أن جاءت مواطنة لتتجز معاملة امرأة أخرى بالنيابة عنها؟

**** لا يمكن ذلك، فلا بد من وجود صاحبة الشأن، لأنه إن حدث يكون تحت بند الانتحال، وفي هذه الحالة لا بد للموظفة من التثبت من هوية وصاحبة الشأن، ولكن لا بأس في حال كانت النيابة في تجهيز أوراق أو حجز موعد.**

*** ما الإجراءات التي تتخذونها حيال المراجعات اللائي ينزعجن من تأخير معاملاتهم؟**

**** من الطبيعي أن ينزعج المراجع لأي دائرة حكومية في حال تعطل معاملاته، والموظفات في الإدارة إذا عجزن عن إيصال المعلومة للمواطنة فإنهن يحولنها إلى نائبة المديرية لتتولى مهمة إيصال ما تحتاجه من معلومات، فالبعض منهن تأتي للإدارة ومعها كل الأوراق المطلوبة ولكنها تتردد عندما تعرف أن الأمر يحتاج إلى موعد، ونحن نساعدهن خارج أوقات الذروة دون أخذ موعد، فلا يوجد أي سبب يجعلني لا أستقبلها إن أمكنني ذلك حتى لو لم تحدد موعداً مسبقاً لها.**

*** وكيف الإقبال على البطاقة الجديدة؟**

**** هناك إقبال جيد على تجديد الهوية الوطنية، وتنجز المعاملة سريعاً في حال التزمت المراجعة بكل ما هو مطلوب منها.**

*** ما مدى رضى المراجعات عن القسم النسائي في الأحوال المدنية؟**

**** المراجعة لن ترضى في حال لم تجد الخدمة التي تنشدها، وهناك من يلفت انتباهها تميز الخدمة من الموظفات، ولدينا يقين أن الجميع ليسوا على صواب في تقييم الخدمة.**



مضى على إنشائه 35 عاماً.. و"نزاهة" تطالب بالتحقيق

مستشفى ولادة تبوك.. مبنى متهالك وخدمات صحية ناقصة

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516047.htm>

علي بدير، نادر العنزي (تبوك)

أكد مصدر مسؤول - رفض الإفصاح عن اسمه - في المديرية العامة للشؤون الصحية في منطقة تبوك، أن مستشفى النساء الولادة والأطفال، الذي طلبت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) من وزارة الصحة التحقيق في أسباب سوء مبناه ونقص خدماته الصحية، يعد من أقدم مستشفيات المنطقة حيث مضى على إنشائه أكثر من 35 عاماً، فيما تبلغ سعته 50 سريراً منها 20 سريراً للأطفال والباقي لقسم ولادة النساء.

وبين المصدر أن صحة تبوك وضعت كافة إمكانياتها وتجهيزاتها في المشروع الجديد لمستشفى الولادة والأطفال الذي يتسع لـ (200) سرير وتبلغ تكلفته الإنشائية (400) مليون ريال مشيراً إلى أنه سيتم تجهيزه بما يكفل تقديم رعاية صحية للأم والطفل، وسيتم دعمه بكوادر طبية مميزة وكافية، مشيراً إلى أن جميع مستشفيات منطقة تبوك لا يوجد بها إسعاف مخصص بل إن هنالك قسم الحركة تتوفر فيه كافة الإسعافات وتحت الطلب في أي وقت.

وكانت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) قد كشفت عن وجود نقص في الخدمات الصحية المقدمة فيه، بالإضافة إلى رداءة وقدم الأدوات الصحية المستخدمة في دورات المياه، كما أن عدد الأطباء غير كاف خاصة في قسم الأطفال.

تشكيل لجنة لتحري مستودعات المستشفى التحقيق في حقن امرأة بمحلول منتهي الصلاحية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516041.htm>

حسين محه (جازان) تحقق الشؤون الصحية في منطقة جازان، في شكوى غير رسمية لزوج مريضة منومة في مستشفى جازان العام يزعم فيها حقن زوجته الحامل بمحلول منتهي الصلاحية . وقال المواطن ياسر أحمد نسيب زوج المريضة لـ«عكاظ»، إنه لاحظ بالصدفة أثناء وجوده مع زوجته الحامل والتي تنتظر مولودها الجديد، انتهاء صلاحية المحاليل المغذية للمرضى ، ويضيف: نقلت شكوكي إلى أحد المسؤولين بالمستشفى فبادر على الفور باستبدال جميع العبوات بأخرى في وقت قياسي من جهته، استغرب المواطن عبدالله بكري، وهو أحد أقارب الزوجة الحامل، من وجود محاليل طبية منتهية الصلاحية تقدم للمرضى، ولا يكتشف صلاحيتها الطاقم الطبي والمراقبون والمشفرون، وقال: «في حال ثبت الإهمال سأرفع شكوى مستعجلة لجهات الاختصاص لمحاسبة المتسببين». إلى ذلك أكد الناطق الإعلامي بصحة جازان محمد الصميلي، عدم تسلم الشؤون الصحية أو إدارة المستشفى لأية شكوى بهذا الخصوص، ولكننا استلمنا صورة محلول «جلوكوز» تركيز 10 في المائة منتهي الصلاحية مرسلة عبر مكتب «عكاظ» في جازان منتهي الصلاحية أعطي لمريضة منومة بالمستشفى، وبناء عليه تم تشكيل لجنة للتحقق والمرور على مستودعات التموين الطبي بالمستشفى، وأقسام التنويم لمراجعة توارخ صلاحية المحاليل والتأكد من أن رقم «التشغيلة» للمحلول الموضح في الصورة ما يزال توجد منه عينات بالمستودعات الخاصة بالمستشفى .

ريم أسعد: مطالبنا لا تقتصر على قيادة السيارة.. وتأنيت المحلات ساهم في اكتفاء كثير من الفتيات

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/384881>

جدة - رنا حكيم أكدت الكاتبة الاقتصادية، والناشطة الاجتماعية، ريم أسعد أن مطالبات المرأة السعودية لا تقتصر على قيادة السيارة، كما يتناقل كثيرون، بل إن المملكة بكاملها تحتاج إلى شبكة «نقل عام» بسبب الزحام المتواصل، و تزايد أعداد السيارات

وأشارت أسعد إلى أن مجموع «التحويلات البنكية» من العمالة الوافدة يبلغ تسعين مليار ريال سنوياً، فإذا كان 30% منها تحويلات السائقين، فهو يعد رقماً كبيراً، وتبين أسعد اختلاف نظرتها عند مطالبتها بقيادة المرأة، ففي حين يعتبرها البعض قضية «حقوقية»، تراها أسعد من الجانب الاقتصادي، وتركز على الأبعاد الاقتصادية أكثر، وتؤكد أن معظم المواطنين السعوديين ينعمون بحقوقهم من مأكّل ومشرب ومسكن وأمان، كما أن المواطن يصل إلى عمله يومياً بشكل سهل، وتقول «طالما توجد حرية اقتصادية فالمطالبة بالحقوق تكون ثانوية في ظل توفر الرفاهية النسبية». وتوضح أسعد أن مشاركة المرأة في الانفتاح الاقتصادي من خلال العمل في محلات المستلزمات النسائية، عملية اقتصادية اجتماعية ساهمت في تحقيق «الاكتفاء» لكثير من الفتيات، وجعلهن قادرات على تأمين متطلبات حياتهن اليومية، كما أن توظيفهن سيسهم في تدوير الأموال داخل الدولة، ويجنب الدولة خروج الأموال إلى الدول الأخرى، كما كان الوضع سابقاً. وتقول أسعد «هناك عديد من المجالات التي لا بد للمرأة أن يكون لها وجود فيها، مثل مجال البرمجيات والحاسب الآلي، والهندسة المعمارية، والقانونيات في المحاكم، والأعمال الفندقية، والمجالات المذكورة كلها تجارة يقدر دخلها بملايين الريالات، ولا بد أن يعمل فيها السعوديون والسعوديات لإعادة تدوير النقد داخل البلاد، خاصة بعد أن وضعت القوانين الأساسية المنظمة لعمل المرأة».

وتطالب أسعد بتطبيق برنامج يؤهل الطفل السعودي كي يتكون لديه «وعي مالي»، وتقدير لأهمية الادخار المبكر، حتى يعرف منذ طفولته الهدف الذي يود تحقيقه حين يكبر، وهو ما يمثل «وعي العائلة» بأكملها، فليس من الطبيعي أن يكون الرجل عاملاً، في حين أن المرأة لا تعي ما يحصل خارج منزلها. وركزت أسعد على أن وعي الأسرة لا يعني بالضرورة عمل المرأة، فقد تعمل المرأة من داخل منزلها، مضيفة أن عمل المرأة هو خيار لها، معتبرة أن العمل شرف وإنتاجية، ومتوافق مع الأمر الرباني بإعمار الأرض سواء داخل المنزل أو خارجه، فالمهم أن يرتقي الإنسان بنفسه. ونفت أسعد قلة المتخصصات في مجال الاقتصاد، وقالت «يوجد سيدات كثيرات متخصصات في الاقتصاد، إلا أن معظمهن منخرطات في العمل الأكاديمي، ولا يظهرن إعلامياً»، كما ذكرت أسعد أن الجيل الجديد جيل «متفتح» نتيجة التكنولوجيا، والتي ساعدته على اقتحام كافة المجالات.



مدني الأحساء يحذر من سوء التوزيع الداخلي لتمديدات الكهرباء العقيد الزهراني لـ الشرق: سوء استخدام الأجهزة مصدر لحرائق المنازل

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/384700>

الأحساء – عبدالله السلطان
حذر مدير إدارة الدفاع المدني في الأحساء العقيد محمد بن يحيى الزهراني أصحاب المنازل وربات البيوت، من سوء استخدام الأجهزة الكهربائية وعدم اتباع تعليمات الشركة المصنعة لها، لأن ذلك يؤدي إلى حدوث حريق في المنزل، وبالتالي خسارة في الأرواح والممتلكات – لا قدر الله -. وأكد الزهراني لـ «الشرق» أن زيادة الأحمال الكهربائية، وتحميل

الأسلاك أكثر من طاقتها، وتركيب عدة أجهزة على توصيلة واحدة، واستخدام أسلاك رديئة يؤدي إلى وقوع حوادث كثيرة، وتحدث معظم هذه الحرائق وأصحاب المنزل يغطون في النوم. وذكر أن كثيراً من ربات البيوت يستن استخدام الأجهزة الحرارية مثل: المكواة الكهربائية، وأجهزة التدفئة، لذلك يجب الحذر الشديد وعدم وضع هذه الأجهزة بالقرب من المواد المشتعلة مثل: الستائر، والشراف، وغيرها. وقال إن أكثر حوادث الحرائق في المنازل تتمثل في سوء التوزيع الداخلي لتمديدات الكهرباء، وهذا بحد ذاته يشكل خطراً، لأن سوء التوزيع يعني أن الخطوط الكهربائية الثلاثة الرئيسية التي تدخل إلى المنزل لم يتم توزيع الأحمال عليها بالتساوي، وذلك بتحميل خط أو خطين أكثر من الثالث، وهذا يؤدي إلى احتراق «الفيزات» الخاصة بهذين الخطين، وهذا يتطلب استدعاء فني مختص ليصلح ما نتج عن سوء الاستخدام. ودعا أصحاب المنازل إلى التأكد من سلامة جميع التمديدات والتوصيلات الكهربائية، وإلى أنها بحالة جيدة، مع ضرورة وجود قاطع يعمل بشكل صحيح، وتجنب تمرير التمديدات تحت الفرش أو بالقرب من الستائر والسجاد، أو ترك مراوح الشفط الهوائية في المطابخ ودورات المياه تعمل باستمرار، لأن ذلك يؤدي إلى ارتفاع درجة حرارة السلك، ومن ثم حدوث الحريق.



مكافحة الفساد "تطلع المؤسسات والجهات الحكومية" على استراتيجيتها

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/385022>

الرياض - واس

وزعت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد مطبوعاتها ومنشوراتها التي تعرف بالتنظيم الخاص بالهيئة، والاستراتيجية الوطنية لها والرسائل التثقيفية على المؤسسات والجهات الحكومية. وقال رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف إن الهيئة أولت توعية المجتمع وتنقيفه، وتحذيره من خطورة الفساد، وآثاره السلبية على المجتمع، وخطط التنمية، وإشاعة قيم النزاهة بين المواطنين والمقيمين، جل عنايتها واهتمامها. وأضاف قائلاً إن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مسؤولية مشتركة بين الهيئة ومؤسسات الدولة التي أناطت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - بمتابعة الخدمات المقدمة للمواطنين وتلمس الاحتياجات، ومعالجة أوجه القصور، والبحث في أسبابها، وبين مؤسسات المجتمع، والأسر، والعلماء، وخطباء المساجد، ومؤسسات التعليم العالي والعام، والمتقنين، والموظفين، بل إن كل فرد يعيش على أرض الوطن مسؤول بطريقة أو بأخرى عن المساهمة في تنفيذ الاستراتيجية، ولو عن طريق إنكار الفساد ورفضه والإبلاغ عن ممارسيه. وأوضح معاليه أن الهيئة تسعى للاستفادة من الندوات واللقاءات، والمعارض، والمنتديات التي تشارك فيها بصورة أو بأخرى من أجل نشر ثقافة قيم النزاهة، وأسس المواطنة، لا سيما وأن المملكة تستمد أنظمتها وتشريعاتها من قيم الدين الإسلامي الحنيف الذي عني بحماية النزاهة والأمانة.

حافز“ يستقبل ثمانية آلاف طلب من أبناء السعوديات المتزوجات من أجانب

المصدر: جريدة الشرق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/09/384948>

الدمام - الشرق

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف) عن بدء استقباله طلبات تسجيل المتقدمين للبرنامج الوطني لإعانة الباحثين عن عمل (حافز) من أبناء الأم السعودية من زوج غير سعودي، موضحاً أن البرنامج استقبل الطلبات اعتباراً من مطلع الأسبوع الجاري، بإرسال رسائل نصية قصيرة إلى المسجلين، تحوي كلمات المرور الخاصة بكل متقدم، ليتمكن من الدخول على الموقع الإلكتروني للبرنامج وتعبئة نموذج الملف الإلكتروني الخاص بهم. وأوضح المتحدث الرسمي لصندوق تنمية الموارد البشرية سلطان السريـع أن «البرنامج استقبل طلبات التسجيل الأولية لعدد ثمانية آلاف متقدم من أبناء وبنات الأم السعودية المتزوجة من أجانب»، لافتاً إلى أن «المتقدمين سيطلب منهم الدخول على الموقع الإلكتروني للبرنامج لإكمال بياناتهم، بما في ذلك أرقام حساباتهم البنكية (الأيـبان) وتعبئة السيرة الذاتية وإقرار الدخل الثابت»، موضحاً أن «البرنامج سيتحقق ألياً من بيانات المتقدمين خلال فترة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ إكمال المتقدمين لبياناتهم»، مؤكداً أنه «في حال تطابق بيانات المتقدمين مع ضوابط البرنامج، سيتم صرف مبلغ الإعانة للمستحقين ولمدة عام هجري كامل أسوة بكافة المستفيدين من خدمات البرنامج».



شاب يحضر "الماجستير" أمام "مبسطه"

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105980&CategoryID=5

الهفوف: عدنان الغزال

لم تعد نقاط البيع المنتشرة في بعض شوارع مدن وقرى الأحساء مقتصرة على الباعة الجائلين من العمالة الوافدة، أو من أبناء الوطن الذين لم يحالفهم الحظ في استكمال دراستهم بهدف كسب الرزق والتغلب على البطالة لظروفهم المختلفة، بل أصبحت تلك النقاط تضم في جنباتها شبانا سعوديين يحملون درجات جامعية في تخصصات متعددة ودقيقة، ومن بين هؤلاء الشبان، شاب استمر معاناته في الحصول على وظيفة حكومية أو أهلية لأكثر من 36 شهراً، ويحضر حالياً رسالة الماجستير في تخصص دقيق في كلية العلوم الزراعية والأغذية في جامعة الملك فيصل بالأحساء لمناقشتها في الفصل الدراسي المقبل، إنه الشاب حيدر المبارك "28 عاماً- متزوج".

وسرد المبارك تفاصيل معاناته في الحصول على وظيفة تناسب مؤهله العلمي إلى "الوطن"، بتأكيده أن دراسته العلمية التي امتدت لأكثر من 17 عاماً بتفوق وجد واجتهاد، لم تشفع له في الحصول على وظيفة مناسبة له، أسوة بزملائه الذين درسوا معه، بسبب رفض وزارة الخدمة المدنية توظيف تخصص "إنتاج حيواني" جراء عدم "تصنيفه" كمسمى وظيفي في الوزارة، وأن هناك عدداً من المتقدمين في هذا التخصص، ولم يحصلوا على الوظائف من الخدمة المدنية إلا عدد قليل

منهم جدا، مؤكداً أنه لم يتبق شركة أو مؤسسة أهلية تعمل في مجال تخصصه إلا وتقدم بطلب توظيف لها، "إلا أن جميع تلك المنشآت اعتذرت عن قبولي"، وأضاف بقوله "أمام ذلك اضطررت إلى طلب الالتحاق للدراسات العليا في كلية العلوم الزراعية والأغذية في جامعة الملك فيصل، وأجريت اختبار القبول والمقابلة الشخصية وتم قبولي وانخرطت في الدراسة وبقي عليّ في الوقت الحالي تحضير رسالة الماجستير بعنوان الصفات الشكلية للحيوانات وارتباطها بالصفات الإنتاجية". وأبان المبارك أنه أمام الظروف المالية الصعبة في سداد إيجار الشقة ودفع فواتير الخدمات المختلفة بحثاً عن الرزق الحلال وحتى يفى بمتطلبات دراسته الجامعية.



متوفون ومتقاعدون ومعيّنون ضمن محاضر تثبيت "التربية" "المالية" تعتمد نقل وظائف 83 ألف مثبت وتطالب "التعليم" بتعيينهم مباشرة

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=105999&CategoryID=5

أبها: محمد آل ماطر
أكدت وزارة المالية أن نتائج اجتماعها نهاية الشهر الماضي مع وزارتي التربية والتعليم والخدمة المدنية، لمراجعة معلومات المشمولين بالتثبيت من منسوبي وزارة التربية والتعليم، كشفت عن استبعاد 8 موظفين من طالبي التثبيت منهم موظف تم تعيينه لدى وزارة الصحة و3 لتقاعدهم و3 متوفين وموظف مستقيل.
جاء ذلك في قرار اعتمدته وزارة المالية بنقل 83 ألفاً و313 وظيفة بوزارة التربية والتعليم من الوظائف المعتمدة بالفصل 45 من الميزانية العامة للدولة إلى التشكيلات الإدارية المعتمدة لوزارة التربية والتعليم بميزانية السنة المالية الحالية 1433 / 1434. وأكد القرار أن تلك الوظائف التي تتم معالجتها شاغليها تعد ملغاة في حال شغورها.
وطالبت المالية نظيرتها "التربية" في القرار بإصدار قرارات تثبيت الموظفين المحددة والموقع عليها بالمحضر النهائي مباشرة بعد نقل الوظائف المحددة إليها، مشيرة إلى اعتبار تثبيتهم من تاريخ صدور القرار من وزاراتهم.
ودعا القرار الذي أصدره وزير المالية الدكتور إبراهيم العساف - اطلعت عليه "الوطن" - إلى اتخاذ الترتيبات اللازمة لحصر رواتب وبدلات من سيتم تثبيتهم حسب مسيرات الصرف تمهيدا لنقل المبالغ من اعتمادات البنود والبرامج التي كانت تؤدي عليها نفقاتهم إلى اعتمادات البندين رقم 101 رواتب الموظفين المدنيين ورقم 102 بدلات الموظفين المدنيين.
وبين العساف في خطابه لوزارة التربية والتعليم، أن القرار صدر بعد تلقي وزارته خطاب مدير عام الشؤون الإدارية والمالية بوزارة التربية والتعليم قبل نحو 3 أشهر بشأن مطابقة بيانات المشمولين بالتثبيت بعد انتهاء أعمال اللجنة المشكلة الخاصة بتثبيت كافة العاملين والعاملات في الأجهزة الحكومية، إضافة إلى الأمر الملكي الخاص بالتثبيت وشمول جميع العاملين في برنامج محو الأمية المسائي بوزارة التربية والتعليم "رجال ونساء" أسوة بالعاملين في الفترة الصباحية والمتعاقد معهم بالوزارة كمعلمين بدلاء على وظائف جديدة تستحدث لهم.
وأشار المحضر إلى أن مدير عام شؤون الموظفين بوزارة التربية والتعليم أكد أن جميع المعلومات المقدمة من وزارته للجنة بنيت على الأمر الملكي والضوابط التي وضعتها اللجنة، وأنها معلومات صحيحة وتعكس الواقع الفعلي بما لا يحتمل معه الخطأ، بما في ذلك التأكيد على أن من شملهم المحضر يزولون أعمالاً لا تتفق مع طبيعة الأعمال التي تشملها مسميات الوظائف المعيّنين عليها، وأن تعيينهم أو التعاقد معهم على البنود المشمولة بالأمر الملكي تم قبل تاريخ 27 / 3 / 1433، وأنهم لا يزالون على رأس العمل، إضافة إلى التزام مدير عام الشؤون الإدارية والمالية ومدير شؤون الموظفين بوزارة التربية والتعليم "الموقعين على المحضر" بكامل المسؤولية عن ذلك، مستشعرين مخافة الله ومعتمدين على مبادئ الصدق والأمانة وشرف المهنة.

وأخلت "المالية" مسؤوليتها عن صحة المشمولين بالتنشيط، مشيرة في محضر الاجتماع إلى أنها بهدف الاستعجال في إنجاز الطلبات المعروضة على اللجنة تنفيذاً للتوجيهات السامية، فإن المراجعة استندت إلى البيانات المقدمة لها من الجهة، ولم يتم التحقق من دقة المعلومات في السجلات لدى الجهة، مبينة أن توقيعها على محضر الاجتماع وإتمام إجراءات التنشيط لا يغني عن التحقق لاحقاً من دقة المعلومات، ولا يعفي من المساءلة حتى بعد التنشيط.



مستشفى ينبع يبدأ تشغيل نظام حماية المواليد

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105914&CategoryID=3

ينبع: أحمد العمري

دشن المركز الطبي بينبع أول من أمس نظام المراقبة الإلكترونية لحماية الأطفال حديثي الولادة من الخطف والتبديل، حيث تم تشغيل النظام الذي يعمل من خلال التعرف على الهوية بواسطة الذبذبات من خلال ارتباط سوار في معصم الأم بأخر في قدم الطفل لمنع تبديله مع أم أخرى، وهو مراقب على مدار الساعة لمنع خروج الطفل من القسم دون إذن أو اختطافه.

وأوضح مدير برنامج الخدمات الصحية بينبع رافت بن عبد العزيز إدريس لـ "الوطن" أن النظام هو أحد الأنظمة المتقدمة والحديثة لحماية المواليد من التبديل أو ما يسمى خلط المواليد أو الاختطاف، حيث يتكون النظام من جزأين داخل النظام، هما نظام حماية الأطفال المواليد من الاختطاف، ونظام حماية المواليد من الخلط، حيث تم تدريب فريق العمل من الممرضات على النظام الجديد. وأشار إدريس إلى أن النظام هو عبارة عن ربط إلكتروني بين المولود وأمه، بحيث يتم وضع سوارين إلكترونيين، أحدهما في يد الأم، والآخر في قدم المولود، وذلك بعد الولادة مباشرة، ثم يتم ربط الجهازين عن طريق تعريفهما إلكترونياً، ويتم أيضاً ربط هذه الأجهزة بنظام متابعة، مؤكداً أن تطبيق هذا النظام سيمنع تسليم أي مولود لغير أمه عن طريق الخطأ، كما أنه سيمنع إخراج المولود من القسم أو الوحدة التي يتواجد فيها إلا بعد إجراءات أمنية ونظامية مشددة، حيث إنه نظام إنذار وتتبع وتعرف إلكتروني عالي الدقة، ويأتي إطلاق هذا النظام كخطوة استباقية واحترافية لمنع وقوع المخاطر من حالات الخلط أو الاختطاف.

وكانت وزارة الصحة قد اعتمدت النظام قبل فترة بهدف الحد من حالات اختطاف المواليد. وبدأت الوزارة تجريب النظام من خلال تعميمه على 16 مستشفى للولادة والأطفال زودتها بالنظام إلكتروني كمرحلة أولى تجريبية في سبيل تأمين المواليد ومنع سرقتهم أو تبديلهم في هذه المستشفيات.

وأوضح مدير نظم المعلومات الإكلينيكية بوزارة الصحة الدكتور عبد الرحمن البواردي أن المرحلة الثانية ستشمل تركيب النظام الإلكتروني في 149 مستشفى قد تكون فيها أقسام ولادة صغيرة. وأشار إلى أن اللجنة المشتركة لاعتماد المنظمات الصحية والتي تسعى الكثير من المستشفيات للحصول على اعتمادها لإثبات جودة الخدمة المقدمة من المستشفى تشترط وضع منع اختطاف أو تبديل المواليد من أولويات المستشفى من خلال السياسات والإجراءات، وكذلك التدريب المستمر لمنسوبيها. وأضاف أن الوزارة اتخذت عدة إجراءات أخرى بجانب النظام الإلكتروني للحد من ظاهرة خطف المواليد، منها توعية العاملين والمواطنين، والتدريب للعاملين، وإبقاء الأطفال في الحضانة خلال فترة الزيارة، ووضع حاضنة الطفل بعيداً عن الأبواب، ووجود ممرضة ناطقة باللغة العربية للتفاهم مع الأم، والتنسيق بين الجهات الأمنية والمستشفى، ووضع كاميرات مراقبة، وأبواب مغلقة بأقفال، وزر موحد للعاملين، وبطاقات تعريفية للعاملين، والتأكد من أوراق الأهل خلال تسليم الطفل.

”الشؤون البلدية” تحاصر بائعي التبغ للأطفال بـ 3 آليات

تنفيذ القرار يعتمد على بلاغات المواطنين والجهات الرسمية

والجولات التفتيشية

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=105915&CategoryID=3

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

وجدت وزارة الشؤون البلدية والقروية نفسها مضطرة لتوضيح الآليات الخاصة بمعاينة ومحاصرة بائعي التبغ للأطفال أو من هم دون سن الـ 18، وذلك لإزالة الضبابية التي اكتتفت الأمانات التابعة لها حول الكيفية الواجب اتباعها لضبط مخالفي القرار.

واعتمد وزير الشؤون البلدية والقروية الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز آلية إنفاذ قرار منع بيع التبغ على القصر، وحصلت "الوطن" على البنود الثلاثة التي من خلالها سيتم توقيع المخالفة ضد المتجاوزين. وطبقا للآلية التنفيذية، فإنه سيتم الكشف عن مخالفة بيع السجائر لصغار السن من خلال الجولات الميدانية التي تنفذها أجهزة الرقابة، ويعتمد البند الثاني في الآلية على الشكاوى والبلاغات التي ترد للأمانة أو البلدية والجهات الحكومية (كوزارة الصحة، وهيئة الرقابة والتحقيق، والجهات الأمنية)، أو من قبل أولياء الأمور وأفراد المجتمع عن وجود محل يباشر بيع منتجات التبغ للصغار أو من هم أقل من 18 عاما.

أما فيما يخص البند الثالث في الآلية، فهو يختص باتخاذ الإجراءات القانونية ومعاينة متجاوزي قرار منع بيع التبغ على الصغار، وذلك من خلال الحملات التفتيشية المفاجئة التي تنفذها الأمانة والجهات الأمنية المعنية بالرقابة على هذه المحلات.

وكانت وزارة الشؤون البلدية والقروية قد أصدرت قرارا يقضي بمنع بيع منتجات التبغ المختلفة في جميع المحلات التجارية والأسواق بالمملكة لمن هم دون سن الثامنة عشر منذ شهرين. غير أنه ومنذ ذلك الحين كانت الأمانات والبلديات التابعة لها تقف في حيرة من أمرها إزاء كيفية تطبيق هذا القرار، وهو ما حدا بوزارة الشؤون البلدية والقروية إلى إصدار تعميم للأمانات حصلت "الوطن" على نسخة منه يوضح آلية ضبط مخالفة بيع منتجات التبغ لمن تقل أعمارهم عن 18 عاما بتاريخ 13 شعبان 1433 من خلال ثلاث حالات، تتركز على الجولات الميدانية والبلاغات الواردة للأمانة والجهات الحكومية والحملات التفتيشية المفاجئة.

”الشؤون الاجتماعية”: فرقنا الميدانية تفتقر لـ”الحماية”

ضعف الإمكانيات البشرية والمادية في مكاتب مكافحة التسول

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=106005&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم

شددت وزارة الشؤون الاجتماعية على أهمية توفير الحماية الأمنية اللازمة لفرقها الميدانية، وبالأخص التي تباشر حالات العنف، فضلاً عن أهمية تعزيز أمن مكاتب الضمان الاجتماعي نتيجة التعدي على موظفيها بين فترة وأخرى. وأكدت الوزارة في تقرير خاص -اطلعت "الوطن" على نسخة منه- معاناتها في عدم توفر الحماية الأمنية للفرق الميدانية خلال متابعة الحالات، وعدم تفرغ العاملين في مجال الحماية لمتابعة الحالات لعدم وجود حوافز مادية لهم، مطالبة في الوقت ذاته باستحداث وظائف حراس أمن، لافتة إلى أن لوجود حراس الأمن أهمية كبرى في عمل الوزارة واستقبال المراجعين.

ووسط انتشار المتسولين بكثافة هذه الأيام، وارتفاع أعدادهم في شهر رمضان المبارك في الأماكن العامة والشوارع والطرق، اعترفت وزارة الشؤون الاجتماعية وهي الجهة المسؤولة بمكافحة التسول بعدم قدرتها على القبض على المتسولين ومكافحتهم، وتشير الوزارة في التقرير إلى ضعف الإمكانيات البشرية والمادية في مكاتب مكافحة التسول مما ترتب عليه ضعفها في عملية القبض على المتسولين.

وأوضحت الوزارة في تقريرها وجود تداخل بين مهماتها واختصاصاتها الحقيقية وبين اختصاصات جهات حكومية أخرى في كثير من مهام العمل المعنية بوزارة الشؤون الاجتماعية.

إلى ذلك، كشفت الوزارة عن جهل كثير من المستفيدين وأفراد المجتمع والمهتمين بالمسؤوليات المنوطة بالوزارة والخدمات التي تقدمها وكيفية الاستفادة من هذه الخدمات والفئات المستهدفة مرجعة السبب لوجود بعض من التقصير الإعلامي، مطالبة بتفعيل الإدارات المختصة بالإعلام الاجتماعي وتعزيزها ودعمها كإدارة العلاقات العامة وبعض الإدارات الفرعية في الوكالة التي تختص بالإرشاد الأسري.

رئيس "الهيئة": حادثة الباحة مؤلة والملف بيد أميرها

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=106006&CategoryID=5

الرياض، الباحة: نايف الرشيد، محمد آل نايم
أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ لـ "الوطن" أمس، التزامه الحياد التام تجاه حادثة بلجرشي التي أسفرت عن وفاة مواطن وإصابة أبنائه، كاشفا عن طلبه من أمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود تكليف الجهة المختصة للتحقيق في ملابسات الحادثة.
وفيما عبر عن حزنه وألمه وتعازيه الحارة لعائلة المتوفى، أوضح آل الشيخ أن إسناد التحقيقات للجهة المختصة لا يعتبر تخليا عن أعضاء الهيئة المشتبه بهم، ولكن حادثا مريعا كما وصفه يحتاج أن يسند فيه التحقيق لجهة الاختصاص براءة للذمة وتحقيقا لسلامة النتائج.
وتحاشى رئيس الهيئة توجيه الاتهامات لأي طرف، وقال "لا نستطيع أن نتهم أي شخص بعينه لأن الجهات المعنية تقوم بالتحقيق، ولا نعلم هل هي فعلا مطاردة أم غير ذلك"، لافتا إلى أن رفع صوت الراديو لا يستوجب الإيقاف فما بالك بالمطاردة إن صحت الرواية.
في أول تصريح له على حادثة هيئة بلجرشي، كشف لـ "الوطن" الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبداللطيف آل الشيخ، عن طلبه من أمير منطقة الباحة تكليف الجهة المختصة لديهم بالتحقيق في الحادثة، معتبرا أن هذا الطلب ليس تخليا من الهيئة عن أفرادها المشتبه بهم خلف الحادثة، ولكن حادثا مريعا كهذا يحتاج أن تسند التحقيقات فيه إلى جهة الاختصاص حتى تأخذ العدالة مجراها الطبيعي براءة للذمة وتحقيقا لسلامة النتائج.
وقال آل الشيخ في سياق تصريحاته إن أمير الباحة مشهود له بالعدالة وبعد النظر، وسيعالج الموضوع بحكمته المعهودة، مفيدا أن القضية بأيد أمينة وسيظهر على أيديهم الحق لمن هو له.
وقال "لقد أبلغت سمو الأمير حزني وأسفي لما حصل وإننا نرجو سموه الكريم بإحالة الموضوع للجهات المختصة للتحقيق".
وأفصح عبداللطيف آل الشيخ عن توجيهه لرئيس فرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في منطقة الباحة، بالألا يتدخل في هذه القضية مطلقا، حتى تأخذ القضية مسارها الصحيح والعدل.
وأعلن رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أنه سيلتزم الحياد حتى ظهور نتائج التحقيقات، نافيا ما أثير من تشكيل لجنة عليا للتحقيق في هذه الحادثة، مؤكدا أنه لن يتخذ أية إجراءات حتى تتضح الرؤية كاملة أمامه.
وأعرب آل الشيخ عن تعازيه الحارة لأسرة المتوفى ودعائه للمصابين في هذه الحادثة بالشفاء العاجل، معتبرا أن ما حدث أمر محزن جدا.
وتحاشى الدكتور آل الشيخ توجيه الاتهامات لأي طرف، وقال "لا نستطيع أن نتهم أي شخص بعينه لأن الجهات المعنية تقوم بالتحقيق الآن ولم يثبت شيء، ولا نعلم هل هي فعلا مطاردة أم غير ذلك".
وأكد رئيس الهيئات على أنه حتى لو ثبت بأن الطرف الآخر كان رافعا لصوت الراديو فهذا لا يبرر بأي حال من الأحوال حتى مجرد إيقافه فما بالك بمطاردته.
وشدد آل الشيخ على التوجيهات التي أصدرها لجميع رؤساء الفروع ومنسوبي الهيئات بمنع المطاردات. وقال "بالرغم من ذلك إلا أنني لن أسلم من الأقلام التي ترى في منع المطاردات تحجima للهيئة، ولكنني عندي موقفي ولن أراجع عنه".
وأشار إلى أنه طلب من جهات التحقيق إفادته بنتائج التحقيق، ليتخذ ما يلزم نظاما، أما فيما يخص الحق الخاص فيحكم فيه القضاء الشرعي.
حيادية التحقيقات
إلى ذلك، تنتظر شرطة الباحة وفرع هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالمنطقة نتائج تحقيقات اللجنة المشكلة من إمارة المنطقة والشرطة والمرور في حادث ترددت أنباء عن وقوعه بسبب مطاردة أعضاء بهيئة محافظة بلجرشي أول من أمس لشاب وعائلته، مما أسفر عن وفاة الشاب وإصابة زوجته واثنين من أطفاله 4 و 9 سنوات".

وواصلت اللجنة أمس تحقيقاتها في ملابسات القضية، فيما رفض أهالي المتوفي تسلم جثته لدفنه حتى يتم استكمال القضية وإصدار الحكم، مطالبين بالحيادية في التحقيقات من أجل الخروج بالنتائج ومحاسبة المتسببين. وأوضح الناطق الإعلامي لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بمنطقة الباحة الشيخ ناصر بن سعيد الزهراني في اتصال مع "الوطن" أمس، أن الفرع ينتظر نتائج تحقيقات اللجنة المكلفة من أمير المنطقة، ومن ثم يتم اتخاذ بقية الإجراءات، مشيراً إلى أن الهيئة ليست عضواً فيها. من جهته، أكد الناطق الإعلامي لشرطة المنطقة المقدم سعد طراد الغامدي أن التحقيقات ما زالت جارية حتى الآن في الحادث، ومن المبكر التصريح بشيء حتى تتضح الصورة كاملة، مشيراً إلى أنه ليست لديه معلومات حول إيقاف المتهمين في الحادث من عدمه. وفي ذات السياق، أوضح الناطق الإعلامي بصحة الباحة ماجد الشطي أن الطفلة " 4 سنوات" في حالة مستقرة بمستشفى بلجرشي العام، بينما لا تزال حالة الطفل " 9 سنوات" حرجية حيث يرقد في العناية المركزة بمستشفى الملك فهد بالباحة، نافياً وفاة الجنين في رحم الأم حتى إعداد هذا التقرير، مؤكداً أنه تم بتر اليد اليمنى للأم. ووفقاً لمصادر "الوطن" فقد جرى إيقاف المتهمين من أعضاء الهيئة والدوريات الأمنية للتحقيق في القضية. وبحسب عدد من أقارب المتوفي عبدالرحمن بن أحمد بن ناصر الغامدي " 35 عاماً" فقد كان مع زوجته وأولاده ينتزهون في حديقة الشكران بمحافظة بلجرشي، وأثناء خروجهم من المنتزه، سمع أحد رجال الهيئة المتواجدين على بوابة المنتزه صوت الراديو مرتفعاً من السيارة فأمره بالتوقف، ولكنه لم يستجب، فانطلقت دورية الهيئة ودورية الأمن لملاحقته مما تسبب في وقوع الحادث عند إحدى التحويلات بقرى الحميد. ونتج عن ذلك وفاة رب الأسرة على الفور، وبتر يد زوجته، وإصابة طفليه حيث جرى إدخالهم العناية المركزة في مستشفيات بلجرشي والباحة. إلى ذلك، قام وفد برئاسة شيخ قبيلة الرهوة الشيخ أحمد بن علي الكلي يرافقه عدد من أهالي المتوفي عبدالرحمن بن أحمد الغامدي وأبناء قرية الطلقة بزيارة محافظ بلجرشي في مكتبه أمس حيث أبلغهم تعازي أمير المنطقة الأمير مشاري بن سعود وتعازيه الشخصية في الفقد. كما أبلغهم باهتمام سموه بالقضية حيث تم تشكيل لجنة خاصة للتحقيق في ملابساتها.



أصيب في فحذه أثناء مقاومته لرجال الأمن "الداخلية": القبض على مثير الفتنة "نمر النمر"

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Yrkfde>

عبدالله البرقاوي - سبق - الرياض: صرح المتحدث الأمني بوزارة الداخلية أنه تم بفضل الله تعالى القبض على أحد مثيري الفتنة في بلدة العوامية، وهو المدعو نمر باقر النمر، وذلك عند الساعة الرابعة من مساء اليوم الأحد 18 / 8 / 1433 هـ الموافق 8 / 7 / 2012، وحيث حاول المذكور ومن معه مقاومة رجال الأمن ومبادرته لهم بإطلاق النار والاصطدام بإحدى الدوريات الأمنية أثناء محاولته الهرب، فقد تم التعامل معه بما يقتضيه الموقف والرد عليه بالمثل، والقبض عليه بعد إصابته في فحذه، حيث تم نقله إلى المستشفى لعلاج واستكمال الإجراءات النظامية بحقه. وقد أكد المتحدث الأمني أن قوات الأمن لن تتهاون في التعامل مع مثيري الفتنة والشغب، ممن أساءوا إلى مجتمعهم ووطنهم، وجعلوا من أنفسهم أدوات في أيدي أعداء الوطن والأمة.

عجزت عن تدبير أمورها.. ومدير الجمعية يقول: لا أستطيع رفع المبلغ مُسِنَّة "مكسورة الحال" تطلب دعماً إضافياً من "خيرية" خميس مشيط

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
<http://sabq.org/Sskfde>

نادية الفواز - سبق - أبها:
صالحة هزازي مُسِنَّة تقاوم الزمن والظروف القاسية المحيطة بها، بعد أن اضطرت لترك عملها في بيع البخور بسوق النساء في خميس مشيط؛ بسبب تعرُّضها لكسر في حوضها ويدها اليسرى، ووجدت نفسها - بالتالي - مرغمة على البقاء في بيتها الشعبي الصغير، الذي يفتقر لأدنى مقومات الحياة، وهي تعاني ظروفاً اقتصادية وصحية سيئة.

وقد زارت "سبق" الخالة صالحة الهزازي في بيتها الواقع في حي الصمدة بالخميس، وتعرفت على ما يعكسه ذلك البيت من معاناة لتلك السيدة المسنة، ويترجم عوزها وحاجتها الملحة للمساعدة.

علمنا منها أنها تستأجر ذلك المنزل الشعبي بمبلغ 700 ريال شهرياً، راضية به؛ لأنه يؤويها، ولا خيار غيره، لكنها أكدت لـ "سبق" أن دعم الجمعية الخيرية في خميس مشيط لا يكفيها؛ لأنها لا تدعمها إلا بمبلغ محدود ومواد عينية لا تسد حاجتها.

وأضافت بأن أولادها "يعيشون ظروفاً صعبة، وأنا لا أستطيع أن أعول نفسي، وعندما تقدمت للضمان الاجتماعي لتأثيث منزلي أكدوا أنه لا تنطبق عليّ الشروط التي يتطلبها الضمان". مشيرة إلى أنها تعيش على معونات أهل الخير، وتعجز عن تدبير أمورها. وأردفت: "وأنا الآن على أبواب رمضان، وما زلتُ أعيش هذه الظروف، وأنتظر دعم أهل الخير لمساعدتي على حياة كريمة".

من جانبه، ذكر مدير الجمعية الخيرية بخميس مشيط، مبارك الضويلع، أن الجمعية تعاني نقص مواردها، وأنها تخدم محافظة خميس مشيط بأكملها؛ "ما يتطلب تضافر الجهود لدعم الجمعية، التي ترفع أكثر 1600 أسرة من أيتام وأرامل ونأهيل مساكن".

وناشد الضويلع رجال الأعمال في المحافظة دعم الجمعية؛ لتتمكن من القيام بالدور المناط بها. وأضاف: "لا أستطيع قبول حالات جديدة في الجمعية، ولا رفع قيمة الدعم للحالات القديمة؛ فدخل الجمعية في العام الواحد لا يزيد على ثلاثة ملايين ريال، وهي لا تقدّم الخدمات المأمولة للمحتاجين والفقراء في المحافظة".



مواطن يوثق بالصور عدم النظافة والإهمال في مستشفى

سبت العليا

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Kskfde>

سبق- الرياض:

رصد أحد المواطنين بالصور سوء حالة قسم الطوارئ في مستشفى سبت العليا العام، من عدم نظافة وإهمال وتكاسل في تقديم الخدمات العلاجية لمن يرتادون القسم، وقال "ع. الشمراني": ان طفلته "ميسم" أصيبت بارتفاع شديد في درجة الحرارة بعد صلاة فجر اليوم الإثنين، وحاول هو وزوجته عمل كمادات لها لخفض الحرارة إلا أنهما فشلا، ما اضطره إلى اصطحاب زوجته وطفلته إلى مراجعة قسم الطوارئ في مستشفى سبت العليا في تمام الساعة السادسة والنصف صباح اليوم، وقال "ع. الشمراني": لم أجد أحداً في الاستقبال وبعد مناداة جاءت إلينا ممرضة حاولنا التفاهم معها وإن طفلتي درجة حرارتها مرتفعة جداً وفي أشد الحاجة إلى العلاج، فتم إدخالنا غرفة الفحص ففوجئت بعدم النظافة والصدأ على الأبواب، والناموس الذي ينهش في جسد طفلتي، إضافة إلى التعامل السيئ من قبل الممرضة وتكاسلها، وعند وضعها الطفلة على الميزان ظهر التراب الذي يكسوه وكأنه ملقى في سوق الحراج، ثم تمت إحالتها إلى الطبيب الذي قام بالكشف عليها وإعطائنا الدواء وطلب أن تقوم الممرضة بإعطاء الجرعة الأولى للطفلة، خاصة أن درجة حرارتها 40 درجة، وعمل كمادات لها إلا أننا فوجئنا بتكاسل الممرضة ما جعلني ألجأ إلى الطبيب مرة أخرى الذي قام بالحديث معها بالإنجليزية مطالبها بالاهتمام بالطفلة، وطالب "الشمراني" وزير الصحة بالنظر إلى مستوى النظافة والخدمة التي تقدم للمرضى في مستشفى سبت العليا، خاصة أنه مستشفى عام ويتردد عليه كثير من المواطنين المحتاجين إلى الرعاية، وتكليف الشؤون الصحية برفع واقع عن حالة المستشفى والأبواب الصدئة والناموس وسوء النظافة.



أشار إلى تسببها في الإصابة بـ "الفشل الكلوي" و"العقم"

أستاذ في علم البيئة يحذر من تناول الأطعمة المعبأة بأكياس

"بلاستيكية"

المصدر: صحيفة سبق الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Askfde>

متابعة- جدة:

حذر أستاذ علم البيئة في جامعة الملك عبد العزيز في جدة الدكتور علي عشقي، من خطورة وضع الأطعمة في أكياس أو عبوات بلاستيكية كما هو دارج حالياً في أغلبية المطاعم، واعتبرها من العادات الضارة بالمستهلكين، مضيفاً أن

البلاستيك سلاح ذو حدين، إذا تم استخدام تطبيقاته دون تحفيز المواد الضارة التي تدخل في تكوينه. ووفقاً لتقرير أعدته الزميلة أروى خشيفاتي ونشرته "الحياة"، أوضح عشقي أن مادة البلاستيك تعتبر خطرة جداً إذا تم تعرضها لأشعة الشمس أو لدرجة حرارة تفوق الـ 25 درجة مئوية، كونها من العوامل التي تحفز العناصر الثقيلة الخطرة الموجودة في البلاستيك بحسب ما جاء في الدراسات الحديثة التي أكدت مسؤوليتها أيضاً عن الإصابة بداء السكري والفشل الكلوي والعقم عند الرجال.

وقال عشقي: توجد علاقة وثيقة جداً ما بين العناصر الثقيلة الداخلة في تكوين البلاستيك وبين ارتفاع معدلات السكري في المملكة والتي وصلت إلى معدلات مرتفعة جداً، خصوصاً أن هناك عادات سيئة يتجاهلها المواطنون وهي استخدام البلاستيك في الميكروويف وشرب المياه المعبأة في العبوات البلاستيكية والتي تحملها الشاحنات الكبيرة والتي يلحقها الأذى بسبب تعرضها لأشعة الشمس ما يعني أنها غير صالحة للشرب.

وأشار عشقي إلى أن البلاستيك يعد من المواد التي يتم صنعها من طريق عمليات متعددة، تعتمد في أساسها على النفط الذي يعتبر المادة الأولية في صناعة «اللدائن»، إضافة إلى إمكان إنتاجها باستخدام الغاز الطبيعي والفحم كمادة أولية، إذ يشكل البلاستيك ما نسبته أربعة في المئة من المنتجات النفطية.

وزاد أستاذ علم البيئة إن البلاستيك يدخل في الكثير من الاستخدامات اليومية مثل الأكياس الخاصة بالتسوق المسؤولة عن القضاء على حياة الكثير من الأسماك والطيور والثدييات حول العالم، إضافة إلى استخدام الكؤوس، والأطباق البلاستيكية الخاصة بالأطعمة بشكل يضر بالمستهلك في حال تعرضت لدرجات حرارة عالية.



618 مليون ريال أموال المشتبه بهم في قضايا التستر خلال الربع

الثاني

عبر 417 قضية تم ضبطها

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/388925>

ناصر الغربي - الرياض

بلغ مجموع حركة الأموال المودعة في حساب المشتبه بهم بقضايا التستر التجاري خلال الربع الثاني لعام 1433 هـ - 2012 م أكثر من (618) ستمائة وثمانية عشر مليون ريال، فيما بلغ عدد قضايا التستر التجاري الواردة لوزارة التجارة والصناعة وفروعها ومكاتبها في مختلف مدن ومحافظات المملكة (417) قضية، وبنسبة ارتفاع قدرها (8.6 %) عن الربع الثاني من العام 1432 هـ. وكشفت لـ «المدينة» مصادر مطلعة حسب التقرير السنوي لإدارة مكافحة التستر والغش التجاري في وزارة التجارة والصناعة، فيما وردت جميع قضايا التستر التجاري للربع الثاني من العام 1433 هـ - 2012 م من جهات حكومية أو مواطنين أو مقيمين أو نتيجة للحملات الأمنية المشتركة أو نتيجة للجولات التفتيشية لأعضاء ضبط مكافحة التستر التجاري في وزارة التجارة والصناعة. وقد بلغ عدد القضايا المحالة لهيئة التحقيق والادعاء العام بموجب المادتين (الأولى والثانية) من نظام مكافحة التستر التجاري (107) قضايا بنسبة (25.6 %) وذلك لاختصاصها بالتحقيق والادعاء في مخالفة أحكام نظام مكافحة التستر التجاري، ولعدم كفاية الأدلة والقرائن لاتهام أطراف القضية وذلك بموجب المادة (الخامسة) من اللائحة التنفيذية لنظام لمكافحة التستر التجاري قامت الوزارة بحفظ (165) قضية بنسبة (32 %)، ولا تزال (175) قضية تحت الدراسة والإجراء بنسبة (42 %).

وتصدر فرع الوزارة في المدينة المنورة قائمة القضايا الواردة بـ (74) قضية من إجمالي أعداد القضايا الوارد للوزارة وبنسبة (17.7%)، ثم فرع الوزارة في مدينة نجران بـ (65) قضية وبنسبة (15.6%)، ثم فرع الوزارة في محافظة جدة بـ (46) قضية وبنسبة (11%)، ثم فرع الوزارة في المنطقة الشرقية بـ (40) قضية وبنسبة (9.6%). وتصدرت العمالة اليمنية المشتبه بها بممارسة العمل غير النظامي والمتهمه بقضايا التستر التجاري بنسبة (22.3%)، وتلتها العمالة الأردنية بنسبة (16.5%)، وأتت العمالة المصرية ثالثاً بنسبة (12.3%)، وحلت العمالة السورية رابعاً بنسبة (9.7%)، بينما توزعت النسب المتبقية على عدد من الجنسيات منها: الفلسطينية، الباكستانية، الهندية، البنغالية، اللبنانية، السودانية، الصينية، الأفغانية، الصومالية، الفلبينية، والاندونيسية. فيما تصدر قطاع البناء والمقاولات قطاعات التستر التجاري، حاز قطاع البناء والمقاولات خلال الربع الثاني من العام 1433 هـ على أعلى نسبة من قضايا التستر التجاري بنسبة (61.2%)، وتلاه قطاع المواد والسلع الاستهلاكية ثانياً بنسبة (15.2%)، وجاء قطاع التجارة العامة ثالثاً بنسبة (14.8%)، وحل قطاع السلع والمواد الغذائية رابعاً بنسبة (2.6%)، وتوزعت النسبة المتبقية (6.2%) على أعمال ومهن مختلفة، وذلك حسب البيان التالي: وقام أعضاء ضبط مكافحة التستر التجاري خلال الربع الثاني من العام 1433 هـ بالوزارة وفروعها ومكاتبها بالتحري والتفتيش والضبط والوقوف على (1054) منشأة تجارية يشتبه في مخالفتها لنظام مكافحة التستر التجاري ولائحته التنفيذية، وبنسبة انخفاض قدرها (9.7%) عن الربع الثاني من العام 1432 هـ. وقد تصدرت الإدارة العامة لمكافحة التستر التجاري في الرياض قائمة الجولات الميدانية بـ (97) ونسبة (9.1%)، ثم فرع الوزارة في المدينة المنورة بـ (90) جولة تفتيشية وبنسبة (8.5%)، وحل فرع الوزارة في محافظة جدة في المركز الثالث بـ (85) جولة تفتيشية وبنسبة (8%)، وذلك حسب الرسم البياني التالي: وقد تفاعل التعاون بين وزارة التجارة ووحدة التحريات المالية في وزارة الداخلية حيث بلغت البرقيات الخطية السرية العاجلة الواردة من وحدة التحريات المالية في وزارة الداخلية للوزارة وفروعها ومكاتبها خلال الربع الثاني من العام 1433 هـ (82) برقية، وقد قامت الوزارة بتزويد وحدة التحريات المالية في وزارة الداخلية بالإفادة على ما يزيد على (41) قضية تم البت فيها إما بالإحالة لهيئة الادعاء والتحقيق أو الحفظ أو فرزها لجهات أخرى كوزارة العمل والهيئة العامة للاستثمار والعامة للجوازات للاختصاص، أما بقية القضايا فما زالت تحت الدراسة والإجراء.

كما تلقت الإدارة العامة لمكافحة التستر التجاري في وزارة التجارة والصناعة وفروعها ومكاتبها خلال الربع الثاني من العام 1433 هـ، (96) بلاغاً من المواطنين وتم استكمال الإجراءات النظامية بشأنها، وقد لوحظ في هذا الربع زيادة بلاغات المواطنين عن ظاهرة التستر التجاري مما يدل على تفاعل المواطنين مع الحملات الإعلامية التي تقوم بها الوزارة وزيادة الوعي والإدراك بأهمية الحفاظ على مكتسبات الاقتصاد الوطني. كما قامت الإدارة العامة لمكافحة التستر التجاري بالتعاون مع الحملة الأمنية المشتركة بمنطقة الرياض بعدة جولات تفتيشية للأسواق المحلية والمستودعات والمنشآت التجارية بمنطقة الرياض، ونتج عن الحملة استدعاء أصحاب (16) محلاً تجارياً يشتبه بمخالفتهم لنظام مكافحة التستر التجاري. من جانبها نظمت الإدارة العامة لمكافحة التستر التجاري بالتعاون مع الغرف التجارية الصناعية بحائل وأبها، والزلفي المحاضرة التوعوية بعنوان (مخاطر التستر التجاري وأثاره على الاقتصاد الوطني)، كما نظمت وكالة الوزارة لشؤون المستهلك الدورة التدريبية الأولى (التعريف بأنظمة حماية المستهلك) خلال الفترة 5- 9 من شهر رجب الماضي.

.. وتقر إنشاء جمعية العلاج الوظيفي لمصابي الحوادث وذوي الاحتياجات

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م
http://www.aleqt.com/2012/07/09/article_673092.html

«الاقتصادية» من الرياض
أقرت وزارة التعليم العالي إنشاء "جمعية العلاج الوظيفي السعودية" كإحدى الخدمات الطبية الهادفة إلى مساعدة شريحة كبيرة من المستفيدين ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومصابي الحوادث من أجل تأهيلهم وتنمية المهارات والقدرات التي تساعدهم على التكيف الوظيفي والسلوكي.
وأوضح الدكتور محمد الخازم رئيس اللجنة التأسيسية للجمعية، أن الدكتور خالد العنقري وزير التعليم العالي أقر إنشاء جمعية العلاج الوظيفي السعودية، بعد اعتماد قرارات مجلس جامعة الملك سعود بن عبد العزيز للعلوم الصحية الذي عقد أخيراً، مبيناً أن الجمعية تعنى بدعم تخصص العلاج الوظيفي في الجوانب العلمية والمهنية ذات العلاقة وفق اللوائح المنظمة للجمعيات العلمية في الجامعات السعودية.
وقال الدكتور الخازم إن تخصص العلاج الوظيفي من التخصصات الصحية الجديدة في السعودية، ووجود مثل هذه الجمعية سيسهم في الارتقاء بهذا التخصص عبر تكوين مظلة تجمع المتخصصين والمهتمين به، مفيداً أن كلية العلوم الطبية التطبيقية بادرت بتأسيس هذه الجمعية وسيتم قريباً عقد الجمعية العمومية لها بغرض انتخاب مجلس إدارة الجمعية من المتخصصين في مجال العلاج الوظيفي ورسم الخطوط الإستراتيجية للجمعية.
يشار إلى أن العلاج الوظيفي يمثل إحدى الخدمات الطبية الهادفة إلى مساعدة شريحة كبيرة من المستفيدين ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومصابي الحوادث من أجل تأهيلهم وتنمية المهارات والقدرات التي تساعدهم على التكيف الوظيفي والسلوكي، ويسهم في منحهم استقلالية في أداء الواجبات والأعمال والتقليل من اعتمادهم على الغير، ويحسن مهاراتهم الشخصية والاجتماعية والمهنية، ويساعدهم على الاندماج في مجتمعاتهم، والتغلب على جوانب القصور أو العجز الناتج عن الإصابة من خلال توظيف أنشطة معينة لتحسين الأداء الجسماني والذهني والاجتماعي.



توقيف أطراف حادثة بلجرشي

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://alhayat.com/Details/417382>

جدة - أروى خشيفاتي
أعلن أمير منطقة الباحة الأمير مشاري بن سعود أمس أن «جميع الأطراف» التي لها صلة بحادثة بلجرشي تم توقيفهم قيد التحقيق. وقال إن من كان سبباً في وقوع الحادثة التي أسفرت عن وفاة مواطن وإصابة زوجته وطفليهما بجروح بليغة «سينال جزاءه الرادع». وأبدى أمير الباحة استياءه من أسلوب معالجة الموقف من الجهات التي كانت طرفاً مع المواطن. وأكد أنه يشرف شخصياً على لجنة تقصي الحقائق من ذوي ثقة، وقال إنه لن يضيع حق لأحد. وأضاف أن ما حدث خطأ لا يمكن قبوله. (للمزيد)

وكانت مطاردة بين دورية تابعة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فجر الأحد أسفرت عن انقلاب سيارة المواطن، ما أدى إلى وفاته، وإصابة زوجته ونجلها البالغ من العمر تسع سنوات بجروح خطيرة، فيما أصيبت ابنتهما ذات السنوات الأربع بجروح أقل خطورة، لكنها لا تزال تتلقى العلاج في المستشفى. وقال المتحدث باسم «صحة الباحة» ماجد آل شطي أمس إن حال الزوجة لم تشهد أي تحسن منذ نقلها إلى المستشفى، وإن الفريق الطبي الذي قرر بتر يدها أرجأ البتر. لكن الأطباء أكدوا أن الجنين الذي في رحم الأم في حال مستقرة. بينما لا يزال الطفل ذو السنوات التسع في العناية المركزة ولم يتجاوز حال الخطر ولم تستقر حاله الصحية بعد. وقال شقيق المتوفى الدكتور خالد الغامدي لـ «الحياة» أمس إن شهود عيان أثبتوا شهادتهم لدى إمارة الباحة. وأعرب أمير منطقة الباحة عن بالغ ألمه وأسفه الشديد لوقوع الحادثة، مؤكداً أن التحقيقات ماضية بدقة وسرعة، وأن الحقيقة ستظهر بصورة جلية. وطالب بأهمية التآني في معالجة القضايا التي ترتبط بحياة الناس. وقال إن الموقعين على ذمة التحقيق سيقون رهن الاحتجاز «حتى ظهور الحقيقة».



وجهاء القطيف يؤكدون على الهدوء ونبذ جميع أشكال العنف

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012

<http://alhayat.com/Details/417376>

القطيف - محمد الداود

دعا عدد من المشايخ والوجهاء في محافظة القطيف إلى تفادي أي تدهور أمني في منطقة القطيف، مطالبين في الوقت نفسه بضبط النفس من الجميع، وعدم الانجرار إلى أي تدهور أمني حفاظاً على الأنفس والحرمان. وحمل بيان صدر منهم مساء أمس، تأييداً للقاضي الأسبق للمحكمة الجعفرية في القطيف الشيخ عبدالله الخنيزي، الذي وجه إلى الأهالي دعوة لتفادي أي تدهور أمني في المنطقة، وقال الخنيزي في رسالته: «فإن المرحلة المتوترة والعصيبة التي تمر بها القطيف تحتم علينا جميعاً العمل بكل ما نستطيع على صيانة المجتمع من أي تدهور أمني - لا سمح الله - حفاظاً على الأنفس والحرمان، لأن تلك الحالة سوف تؤثر على الساحة كلها». وناشد المسؤولين في قوى الأمن «ضبط النفس وتحمل أبنائهم لأجل عبور هذه المرحلة الحرجة والخطيرة بسلام». والشيخ الخنيزي قاض أسبق في المحكمة الجعفرية بالقطيف، وسبق له المشاركة في دعوات للتهدة أطلقها رجال دين في وقت سابق، وفي أعقاب خروج مسيرات احتجاجية في المنطقة. وحمل البيان الذي أصدره المشايخ والوجهاء (حصلت «الحياة» على نسخة منه)، التأكيد على حفظ المواطنين، وسلامة البلد، وعدم انزلاق الأمور إلى ما لا تحمد عقباه، وشددوا على ضرورة تحمل المسؤولية تجاه ما يحدث في هذا الوقت بالذات حتى تنقشع سحب هذه الأزمة. وأكدوا بأنهم يؤيدون الموقف الذي يدعوا إلى الخروج من هذه الأزمة برؤية موحدة تضمن حفظ كرامة الجميع وسلامتهم، مشددين في الوقت ذاته على أهمية مواصلة لغة الحوار ونبذ العنف بجميع أشكاله.

طلاب“ يهتمون جامعتين بتجاوز نظام القبول الإلكتروني“ وتحويلهم لـ التاهيلية“

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012

<http://alhayat.com/Details/417400>

جدة - فهد الحسني

فوجئ طلاب خلال تقديمهم لمرحلة البكالوريوس في جامعتي الملك عبدالعزيز والطائف بتحول أرقام قبولهم من الانتظام إلى السنة التاهيلية التي توجب على الطالب دفع رسوم دراسية على رغم حصولهم على الترشيح الإلكتروني بقبولهم في مرحلة الانتظام، إضافة إلى تحويل آخرين لمرحلة الانتساب والتعليم عن بعد رغم تحقيقهم للنسب المطلوبة، الأمر الذي أثار استياء عشرات الطلاب في جامعتي الطائف والملك عبدالعزيز.

وحدث أكاديميو الجامعتين الطلاب على مواصلة عملية التقديم في السنة التاهيلية، ومن ثم الحصول على درجات عالية لتتسنى إضافتهم كطلاب منتظمين في الجامعة.

وبحسب طلاب تحدثوا إلى «الحياة»، فإن استمارات الترشيح التي حصلوا عليها بعد طباعة بيان القبول المبدئي في الجامعة لم تعترف بها الجامعات التي قدموا عليها وتم تسليمهم استمارات جديدة ليتقدموا بها إلى السنة التاهيلية بعد منحهم مواعيد للمراجعة تفيد بأن قبولهم سيتم في البرنامج التاهيلي في الجامعة. ويقول الطالب عبدالله الثقفي لـ «الحياة» إنه تقدم إلى جامعة الطائف حسب المواعيد المحددة وبعد أن استوفى الإجراءات النظامية كافة وقام بتعبئة الخانات كافة منحه الموقع حسب المعتاد استمارة قبول في الجامعة لمرحلة البكالوريوس للدراسة في العام الدراسي المقبل، مضيفاً «وبعد أن راجع الجامعة في اليوم المحدد له تقدم باستمارته التي حصل عليها من الموقع الرسمي، وقام المسؤولون في القبول بمنحه استمارة جديدة مؤكدين لي أن الاستمارة التي منحت له من الموقع مرفوضة».

وأوضح الثقفي أنه فوجئ بأن الاستمارة محددة للطلاب المتقدمين على السنة التاهيلية في الجامعة، مؤكداً أنه حاول التفاهم مع مسؤولي الجامعة دون جدوى ما أجبره على التقديم بالاستمارة الجديدة الممنوحة له، وتم تحديد موعد جديد له لاستيفاء الإجراءات بعد قبوله في السنة التاهيلية.

وأضاف «أنه رغم في دراسة مرحلة البكالوريوس كغيره من الطلاب المتقدمين على الجامعة، وتمت الموافقة له حسب النظام الإلكتروني الذي رفض مسؤولو جامعة الطائف الاعتراف به».

من جهته، أوضح الطالب سعيد الثقفي لـ «الحياة» أنهم تقدموا إلى جامعة الملك عبدالعزيز في جدة للدراسة في مرحلة الانتظام بعد حصولهم على معدلات مرتفعة في المرحلة الثانوية، وبعد استيفائهم لخطوات التسجيل ومنحهم لأرقام القبول المبدئي تفاجأوا بأن نتائج الفرز لم تحو أسماءهم وكانت العبارة التي وجدوها في موقع التقديم الإلكتروني تنص على أنه وفقاً للمعايير الأكاديمية للمفاضلة التي اعتمدها مجلس الجامعة فإنه تم ترشيحك لبرامج التعليم عن بعد والانتساب.

بدوره، أكد الطالب إبراهيم الزهراني لـ «الحياة» أنه ومجموعة من زملائه تفاجأوا بما حدث ما أثار استياءهم وأسهم في ضياع حلمهم بالانتظام في الدراسة الجامعية، موضحاً أن بعض زملائهم لا يستطيع أولياء أمورهم دفع التكاليف المالية لكل فصل دراسي حسب الشروط التي وضعتها الجامعة. وطالب الزهراني وزارة التعليم العالي بإعلان الضوابط الحقيقية التي يتم من خلالها تمييز الطلاب بين منظم ومحول إلى الدراسة التاهيلية أو الدراسة بالانتساب بكلفتها المالية، مشيراً إلى أن النسب الموزونة للكثير منهم تجاوزت 87 في المئة، ومع ذلك لم يقبلوا كطلاب منتظمين في الجامعة.

مكافحة الفساد تكشف عن أسباب تكس حاويات البضائع في الميناء الجاف بالرياض

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/10/article750601.html>

الرياض - أسهمان الغامدي
كشفت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) عن أسباب تكس حاويات البضائع في الميناء الجاف وبقائها دون تفريغ، وهو ما نشر في بعض الصحف المحلية، واستناداً لاختصاصات الهيئة المسندة اليها في متابعة الشأن العام للمواطنين قامت بالتحقق مما نشر، والوقوف مباشرة على وضع الميناء، ومقابلة المسؤولين والاستماع الى افاداتهم حول المشكلة، والاطلاع على العقد الموقع مع المقاول تبين للهيئة أنه تمت ترسية المنافسة، على المقاول مقابل حصوله على نسبة (33,44%) من ايرادات الميناء.
وأكدت الشروط على أن يكون الشركاء متضامنين تضامناً كاملاً، ومسؤولين مسؤولية كاملة، ويشاركون في توقيع العقد، وأن تتم مباشرة العمل لمدة شهر، على الأقل، بالتوازي مع تواجد المقاول الحالي. وتقديم تعهد خطي من قبلهم بذلك لضمان انتقال المسؤولية والتشغيل وباقي الالتزامات في العقد بسلاسة، ودون تأثير.
وبيّن المصدر أن الهيئة، ومن خلال بحثها وتقصيها للحقائق أتضح لها عدم وجود شهادة خبرة سابقة تثبت بأن مقدم العرض قام بمناولة ما لا يقل عن (1.500.000) حاوية نمطية، خلال الثلاث سنوات الماضية، مصادقاً عليها من جهات الاختصاص، كما تبين عدم توقيع الشريك الأجنبي على العقد، مع عدم وجود أي أثر له على أرض الواقع، خلافاً لما تضمنته شروط العملية. كما تبين للهيئة عدم مباشرة المتعهد الجديد للعمل لمدة شهر، على الأقل، بالتوازي مع تواجد المقاول السابق، كإجراء وقائي خلافاً لنص المادة (45) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية كإجراء وقائي.
كما تكتشف للهيئة عدم تأمين المعدات اللازمة والعمالة المؤهلة لتشغيل الميناء قبل مباشرة العمل، مما تسبب في تكس الحاويات، وتعطل العمل لمدة تزيد على شهر من تاريخ استلام الموقع في 1433/4/2هـ، ورغم ذلك لم تقم المؤسسة بسحب العمل من المقاول عند تأخره في مباشرته خلافاً لما ورد في الفقرة (ج) من المادة (46) من اللائحة التنفيذية لنظام المنافسات والمشتريات الحكومية.
وأضاف المصدر بأن المؤسسة لم تقم بدورها في متابعة عمل المقاول الجديد بما يضمن سلامة تنفيذ العقد وتدارك الأخطاء والتجاوزات المحتملة قبل وقوعها، وتطبيق الغرامات وذلك بالمخالفة للمادة (49) من نظام المنافسات والمشتريات الحكومية، ولما نص عليه العقد. كما أحالت الهيئة القضائية الى هيئة الرقابة والتحقيق للتحقيق في المخالفات المذكورة، وفقاً لاختصاصها، وإفادتها بالنتيجة.

التجارة“ تصفع المستهلكين بتقرير الأسعار.. والكرة في ملعب حماية المستهلك“

المصدر: جريدة الرياض الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/10/article750719.html>

الرياض - هيام المفلح
وجهت وزارة التجارة والصناعة صفعة موجعة للمستهلكين بتقريرها الذي بينت فيه ارتفاع ما يقارب 30 سلعة غذائية أساسية.
الوزارة دعمت تقريرها بمستوى الأسعار في السوق العالمية، وكأنها تبرر ارتفاع أسعار أسواقنا المحلية، وما على المستهلك حين يقرأ هذه الأرقام سوى الصمت.
الإشكالية التي تعودتها أسواقنا المحلية، أن الأسعار التي أعلنتها وزارة التجارة والصناعة لا تجد قبولا عند التجار ولا يتقيدون بها، وهذا ما يجعل الغلاء لا يتوقف عند الحدود التي أعلنتها وزارة التجارة، حيث شهدت الأيام الماضية ارتفاعات متدرجة في الأسعار دون وجود مبررات منطقية لها.
من جهتها، تعلن جمعية حماية المستهلك عن استعدادها لتلقي بلاغات ارتفاع الأسعار، وتدعونا إلى التعاون معها لتأديب المستهترين وتطلب من الجميع عدم التهاون في حال صادفتهم حالات تلاعب بالأسعار، أو تلاعب بالكميات، أو في بلد الصناعة، أو انتهاء الصلاحية.
الكرة الآن في ملعب جمعية حماية المستهلك بعد أن أصبحت الجهة الوحيدة التي ستقف في وجه الجشع والغلاء خلال الأسابيع القادمة.



280 ألفا خضعوا للفحص الإلزامي قبل الزواج.. ونسبة التجاوب 60 % 112 ألف شاب وفتاة يرفضون التجاوب مع المشورة الصحية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516466.htm>

نواف عافت (الرياض)
رفض 40% من السعوديين والسعوديات الذين خضعوا للفحص الطبي الإلزامي، العدول عن الزيجات، بالرغم من المخاطر الصحية الناجمة من الزواج والتي يتوقع أن ينجم عنها أمراض وراثية.
وأكد الدكتور محمد بن يحيى صعيدي مدير عام الإدارة العامة لمكافحة الأمراض الوراثية والمزمنة بوزارة الصحة ببرنامج الزواج الصحي، أن نسبة المتجاوبين مع المشورة الطبية بلغت 60%، مؤملا ارتفاعها إلى الحد الأعلى، في ظل الوعي الذي يتمتع به الشباب السعودي والعائلات، مبينا أن متوسط عدد المفحوصين 280 ألف شخصاً سنوياً، «الأمر الذي يشير إلى أن عدد الراضين التجاوب مع المشورة الصحية يتعدى 112.000 حالة».

وأوضح أن هذه النسبة تعني ارتفاع الوعي والتجاوب، إلا أن المؤمل زيادة النسبة إلى أقصى حد، مشيراً إلى أن برنامج الزواج الصحي لا يمنع الزواج، إنما يقدم النصيح والإرشاد للحالات غير المتوافقة طبياً مع ترك حرية إتمام الزواج بصرف النظر عن نتيجة الفحص، مشيراً لما يتمتع به المجتمع السعودي من وعي ما يكفيه للمشاركة الكاملة للحد من تلك الأمراض وذلك بالالتزام بنتائج الفحص قبل الزواج.

وأشار إلى أن البرنامج ساهم مساهمة كبيرة في إعطاء النتائج الإيجابية من أبرزها انخفاض عدد شهادات الفحص غير المتوافقة وارتفاع نسبة الذين استجابوا للمشورة الطبية ولم يتموا عقود الزواج. وأضاف أن أهداف البرنامج الحد من انتشار بعض أمراض الدم الوراثية والمعدية والتقليل من الأعباء المالية الناتجة عن علاج المصابين على الأسرة والمجتمع وتقليل الضغط على المؤسسات الصحية وبنوك الدم وتجنب المشاكل الاجتماعية والنفسية للأسر التي عاني أطفالها، ورفع الحرج الذي لدى البعض في طلب هذا الفحص بالإضافة لنشر الوعي بمفهوم الزواج الصحي الشامل.

وأشار إلى أن الفحص لمعرفة وجود الإصابة لصفة بعض أمراض الدم الوراثية (فقر الدم المنجلي - الثلاسيميا) وبعض الأمراض المعدية (التهاب الكبد الفيروسي ب/ج - نقص المناعة المكتسب - الإيدز) وذلك بغرض إعطاء المشورة الطبية حول احتمالية انتقال تلك الأمراض للطرف الآخر من الزواج أو الأبناء في المستقبل وإعطاء الخيارات والبدائل أمام الخطيبين من أجل مساعدتهما على التخطيط لأسرة سليمة صحياً، مبيناً أن هناك العديد من مراكز الفحص وعيادات المشورة الطبية تشمل مركز الفحص التابع لوزارة الصحة وعددها 130 مركزاً، ومراكز الفحص التابعة لقطاعات حكومية أخرى وعددها 20 مركزاً عيادات المشورة الطبية وعددها 80 مركزاً.



الجوازات تكثف الحملات الأمنية .. والأمانة تطالب بالإبلاغ عن نقص الحاويات

تجار التأشيرات " يغرقون شارع الحج بالمخالفين

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516278.htm>

أحمد العفيفي (مكة المكرمة)
حمل عدد من أهالي «شارع الحج» في العاصمة المقدسة ما اعتبروهم «تجار التأشيرات»، مسؤولية انتشار العمالة السائبة في حيهم بكثافة، معربين عن مخاوفهم من حدوث ما لا تحمد عقباه لهم، إثر تكاثر مخالفات أنظمة العمل والإقامة بينهم.
أبدى الأهالي قلقهم من نقشي الأوبئة والأمراض مثل حمى الضنك في الحي نتيجة تكديس النفايات في الشوارع، مطالبين في الوقت ذاته بإنهاء معاناتهم بتكثيف الحملات الأمنية في شارع الحج، وإزالة المخلفات التي تتزايد يوماً بعد آخر.
ووصف معطي موسى العمالة المخالفة بـ«القلق» الذي قض مضاجعهم في حي شارع الحج، مطالباً الجهات المختصة بالتدخل لإنهاء معاناتهم بتنظيم حملات مكثفة لضبطهم.
وألقى موسى باللائمة في انتشار العمالة المخالفة إلى ما وصفهم بـ«تجار التأشيرات» وشركات العمرة والحج الوهمية، ملحاً إلى أن أهالي شارع الحج يتمنون إنهاء معاناتهم سريعاً بتكثيف التواجد الأمني في الحي.

إلى ذلك، أفاد عطية المحمودي أن العمالة المخالفة تشكل خطراً على حي شارع الحج من النواحي الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، لافتاً إلى أن الأهالي باتوا يتوقعون حدوث أي جريمة في ظل كثافة المجهولين في الحي، مشدداً على أهمية تدارك الوضع في شارع الحج قبل حدوث ما لا يحمد عقباه.

وبين المحمودي أن معاناة الحي لم تقتصر على تواجد العمالة المخالفة، بل يشكو من تدني مستوى الإصحاح البيئي، وتكدس النفايات في الطرق بكثافة، وتحولها إلى مصدر للحشرات والروائح الكريهة، ما أثار مخاوفهم من الإصابة بحمي الضنك.

من جهته، رأى أحمد العتيبي أن العمالة المخالفة خصوصاً الآسيوية باتت سمة الحي، ملمحاً إلى أن ذلك أثار مخاوف الأهالي وبث الخوف والقلق في نفوسهم، محملاً ما اعتبرهم تجار التاشيرات مسؤولية انتشار أولئك المخالفين. وأكد العتيبي أن غالبية سكان شارع الحج الأصليين تركوه إلى مناطق أخرى، هرباً من العمالة المخالفة التي استشرت فيه بكثافة.

بدوره، أعرب حسن محمود عن مخاوفهم من انتشار العمالة المخالفة في شارع الحج، لافتاً إلى أن وجودهم في الحي بات ظاهرة تحتاج لدراسة، وإيجاد الحلول لها.

وشكا محمود من تدني مستوى الإصحاح البيئي في شارع الحج، موضحاً أن الحي يفتقد لحاويات النظافة بالعدد الكافي، محذراً من تفشي الأمراض بينهم نتيجة الحشرات والبعوض الذي وجد في حيزهم أرض خصبة للتكاثر.

في المقابل، أكد المتحدث الرسمي باسم جوازات منطقة مكة المكرمة المقدم محمد الحسين، أن ملاحقة مخالفات أنظمة العمل والإقامة مستمرة ودائمة ولا تتوقف، لافتاً إلى أن إدارة الجوازات تسيّر حملات ميدانية لملاحقة المخالفين في الميادين والشوارع.

وطالب المواطن بالتعاون مع الأجهزة لضبطهم، وعدم الاستعانة بهم في أي مهمة، مشيراً إلى أن تشغيلهم يسهم في انتشارهم.

بينما، أوضح الناطق الإعلامي في وكالة الخدمات بأمانة العاصمة المقدسة سهل بن حسن مليباري أن هناك جدولة لرفع النفايات في كافة أحياء العاصمة المقدسة، مشيراً إلى أن هناك جولات ميدانية المتابعة أعمال النظافة من قبل المراقبين الميدانيين، داعياً الأهالي بالإبلاغ عن أي نقص في حاويات النظافة من خلال الاتصال على عمليات الأمانة 940.



صمت المستشفيات على أخطاء أطبائها فساد عظيم

الموت غفلة على طاولة الجراح

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516260.htm>

حسين هزازي (جدة) خالد الجابري (المدينة المنورة) عبدالله القحطاني، يحيى الفيافي (المدينة المنورة) طفتحت مستشفيات ومراكز صحية وعلاجية بالأخطاء الطبية القاتلة، الأمر الذي دعا مصدراً في الهيئة الطبية الشرعية في جدة لوصف بعض المستشفيات بـ«الفاصلة» على خلفية تكتّمها وصمتها على الأطباء متكرري الأخطاء - على حد وصفه. يقول المصدر إن بعض المستشفيات تصمت على الأخطاء المميتة وكأن الأمر لا يعنيه، مشيراً إلى أن بعض المنشآت التي ترفع ضدها قضايا غير مجهزة بالأطباء والأجهزة المخصصة لكن الجشع والرغبة في التكبس يدفعهم إلى قبول أية حالة حتى لو كانت امكانياتها غير مؤهلة لذلك.

يستدرك المصدر لـ«عكاظ»: لا بد من التفريق بين الخطأ الطبي والمضاعفات والجناية، هناك شكاوى وردت للهيئة الطبية الشرعية فيها تحرش واعتداء على المرضى، هذه القضايا جنائية ويجب تحويلها للشرع لإيقاع العقوبات المناسبة في حق الجناة. وينتقد المصدر إصدار تصاريح لأطباء دون التدقيق في مؤهلاتهم وشهاداتهم ففيهم على حسب وصفه «الحاذق والمتردي والمزور» وعلى هيئة التخصصات التأكد من ذلك، موضحاً أن مراجع المستشفى يصعب عليه التحقق

من تاريخ وهوية الطبيب لأنها ليست مسؤوليته، بل مسؤولية جهات أخرى مخولة بذلك. كما ان قدرات بعض الاطباء تتخفص بعد فترة وعلى الجهات المختصة اعادة التقييم دوريا. وبحسب المصدر، فإن الخطأ الطبي يعود الى مصدرين مهمين؛ الطبيب أو المنشأة، وما يخص الطبيب أسباب منشعبة ومختلفة، وفي ما يخص المنشأة وجدنا كثيرا من المنشآت المتهمه بالاطفاء الطبية لم تؤسس بطريقة صحيحة من ناحية الطاقم الطبي والاجهزة الطبية، وهناك الكثير من المستشفيات تحتاج الى اعادة تدريب وتأهيل من جديد.

وسرد المصدر عددا من قضايا الاخطاء الطبية مؤكدا «لن تنتهي الاخطاء الطبية في ظل عدم وجود تنظيمات تحد منها»، مستشهدا بقصة وفاة الفتاة التي تبلغ 26 عاما قبل أيام بسبب إبرة في مستوصف خاص.

المدينة تصدر القائمة

في المدينة المنورة، سجلت المضايك اكثر من حالة خطأ طبي مميت، وينتقد الاهالي ما اسموه طول فترة البت في احكامها بسبب البيروقراطية وهو الامر الذي شجع بعض المستشفيات على التماهي في اخطائها، اذ سجلت المنطقة طبقا للتقارير والاحصاءات في العام 1430 اكثر الحالات فاحتلت المدينة المنورة المركز الاول في الاخطاء، ورغم عدم وجود إحصاءات دقيقة عن عدد المتضررين من أخطاء الأطباء في المملكة، إلا أن وكيل وزارة الصحة للتخطيط والتطوير الدكتور محمد خشيم، كشف في تصريحات صحفية، أن «مجموع القرارات الخاصة بإدانة أخطاء طبية وصل إلى 670 حالة في 2009، فيما بلغ عدد القرارات الصادر بها إدانة للحق الخاص 51 وبالحق العام 130، من خلال 18 هيئة صحية شرعية».

عقاب وردع بلا تهاون

تفاهم الاخطاء دفع جامعة طبية الى تنظيم مؤتمر في كلية الطب في العام الماضي حيث اوصى بتنمية الهيئات التعليمية، وتنمية الوازع الديني لدى العاملين في القطاع الصحي، وإلزام التعليم الطبي والتدريب المستمر للأطباء، وتأكيد إلزام تدريس مادة الأخلاق الطبية لطلاب الكليات الصحية وكليات الطب، وإصدار مجلات دورية عن الأخطاء الطبية، وتشجيع دعم الأبحاث في سلامة المرضى والأخطاء الطبية، وإنشاء كراسي علمية عن الأخطاء الطبية في الجامعات السعودية، وكذلك إقامة مؤتمرات سنوية عن الأخطاء الطبية، وإنشاء برامج للدراسات العليا في مجالات القضايا الطبية الى جانب عشرات التوصيات والمقترحات منها ما يتعلق بضمان حق المريض وتفعيل الجزاءات الرادعة ضد المخطئين. عن الاخطاء يقول الدكتور عبدالله الطائفي مدير عام الشؤون الصحية في المدينة المنورة: المعروف طبيا أن أية مداخله علاجية جراحية أو غير جراحية تحدث مضاعفات نسبية معينة والذي لا يعد في حالة حدوثه من قبيل الخطأ الطبي، وتتعلق هذه المضاعفات بعوامل عديدة فكلما زادت عوامل الخطورة حدثت مضاعفات لا يسأل عنها الطبيب وإنما نغزى إلى الظروف المحيطة بالشفاء و الأطباء أداة لا غير، وليس بالضرورة ان تدهور حالة المريض أثناء فترة العلاج يكون بسبب خطأ طبي أو إهمال كما هو شائع، ويعرف الخطأ الطبي بأنه انحراف الطبيب عن السلوك الطبي العادي والمألوف وما يقتضيه من يقظة وتبصر إلى الدرجة التي يهمل معها الاهتمام بالمريض، ولكن الأخطاء الطبية في مضمونها تمس سلامة المرضى، فيعد الطبيب مسؤولا عندما يخل بالتزاماته المهنية، ولا يشترط أن يكون الخطأ المنسوب إليه جسيما أو بسيطا وكفى أن يكون الخطأ واضحا، وبالرغم من ذلك فإن مسؤولية الطبيب عن أخطائه لا تعنى أن يؤخذ بالظن والاحتمال لأن المسؤولية تترتب على خطأ ثابت محقق لا جدال فيه.

وفي ما يتعلق بصحة المدينة المنورة بين الدكتور الطائفي ان عدد القضايا المعروضة على الهيئة الطبية 131 قضية وشكلت منطقة المدينة المنورة نسبة 7% من إجمالي قضايا الأخطاء الطبية في المملكة خلال العام الماضي، واستقبلت الطوارئ والعيادات في مستشفيات المنطقة خلال العام المنصرم 3.120.304 مراجعا وبلغ إجمالي العمليات الجراحية 28.728 عملية جراحية، وعدد المنومين بالمستشفيات 102.928 مريضا.

98 حالة وفاة

وكيل الوزارة المساعد للطب العلاجي الدكتور عقيل جمعان الغامدي من خلال تصريح إعلامي منشور بين أن عدد القضايا الواردة إلى الهيئة الصحية الشرعية بالمدينة المنورة من شهر جمادى الأولى عام 1426 إلى شهر ربيع الأول عام 1432 بلغ 263 قضية، مشيرا إلى أن عدد القضايا التي حدثت بها وفاة بلغ 98 قضية، وأن عدد القضايا التي أثبتت فيها إدانة بلغ 45 قضية.

وبين الدكتور الغامدي أن وزارة الصحة اعتمدت أخيرا، الضوابط والمعايير الاسترشادية للنظر في مخالفات أحكام الأنظمة الصحية، وهو ما يمثل نقلة نوعية لتطوير إجراءات العمل في لجان النظر في المخالفات الصحية، والتشديد في إيقاع العقوبات بحق المخالفين لهذه الأنظمة، فضلا عن تحقيق العدل في الأحكام الصادرة عن هذه اللجان.

الزحام وعلاقته بالخطأ
مستشفيات عسير لا تعاني من الأخطاء الطبية فحسب، فهي كما يقول الاهالي تشكو الزحام الكبير لا سيما في اقسام الطوارئ ما يرجح حدوث الخطأ إما بسبب التدفق أو قلة الامكانيات والتجهيزات الطبية أو الإهمال. ويتحدث المراجعون عن الأخطاء الطاعية اثناء العمليات الجراحية وبعدها بسبب سوء التشخيص وقلة مهارة الاطباء ورغبتهم في التكسب والربح بأي ثمن. ويطالب المراجعون بمعالجة الأخطاء بالردع المستمر لضمان عدم تكرارها فليس من المعقول ان ينسى الجراح مقصا في بطن مريض!
تطبيق معايير الجودة

وفي وقت سابق، أوضح مدير عام الشؤون الصحية في منطقة عسير الدكتور ابراهيم الحفظي أن الخدمات الصحية في المنطقة تحتاج إلى كثير من الجهد والعمل لحل المصاعب التي يواجهها متلقو الخدمة ومن ذلك توفير الأسرة وتطوير أعمال الطوارئ بالمستشفيات وتوسعة ودعم العيادات الخارجية لتقليل من المواعيد البعيدة واعتماد المستشفيات والمراكز ذات الجودة لتقديم خدمات صحية مميزة إلى جانب تشغيل المستشفيات الجديدة ومتابعة المشاريع المتوقعة.
وعن الأخطاء الطبية قال الحفظي: للأسف هي واقع عالمي لا يخصنا لوحدها، ويتم التعامل معها بكل جدية بلا تهاون، إذ إن التوجه في الوزارة هو تأهيل المستشفيات لتطبيق معايير الجودة وتقليل الأخطاء.



فاجأ موظفي الصيدلية ودون ملاحظاته

مدير صحة عسير يتحقق من شكوى مراجعين متنكراً

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516300.htm>

عبدالله غرمان (عسير)
فاجأ مدير عام صحة عسير الدكتور إبراهيم الحفظي أمس الأول، موظفي صيدلية العيادات الخارجية في مستشفى عسير بزيارة مفاجئة لم يخطط لها أو يعلن عنها مسبقاً.
خطوة الحفظي، جاءت بعد تلقيه شكاوى وملاحظات من بعض المراجعين حول بطء إجراءات تسليم الأدوية للمرضى، حيث ظل لأكثر من نصف ساعة يراقب سير العمل دون أن يكشف أحد هويته، وبعد أن دون ملاحظاته عرف الموظفين بنفسه وناقش معهم سير العمل وكيفية استقبال المراجعين وسبل تسهيل إجراء صرف الأدوية وبما يكفل راحة المراجعين. وأكد الدكتور الحفظي لـ «عكاظ» وجود بطء في صرف الدواء، ولكنه استدرك بالقول: «التأخير لا يتجاوز المدة المسموح بها»، مشيراً إلى أنه وجه موظفي الصيدلية بمراعاة الحالة الصحية للمراجعين والعمل على أداء مهامهم كما ينبغي، مشدداً على أنه سيتابع ذلك بنفسه بشكل مستمر.
وأهاب مدير عام الشؤون الصحية بجميع موظفي الصحة تحري الأمانة والإخلاص في أداء مهامهم.

مجلس الوزراء أدان التنكيل بالشعب الفلسطيني ومصادرة أراضيها والتوسع في الاستيطان

إنشاء مباني الجهات القضائية بعد خمس سنوات من توافر أراضيها ومراعاة الطبيعة الجغرافية عند تحديد مساحاتها

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386854>

جدة - واس

وافق مجلس الوزراء أمس على معايير تخصيص أراضي المقار الدائمة للجهات القضائية وإنشاء مبانيها بعد خمس سنوات من تاريخ توفر الأراضي. من ناحية أخرى، أدان مجلس الوزراء، استمرار إسرائيل مواصلة التنكيل بأبناء الشعب الفلسطيني وانتهاك حقوقهم وسجنهم ومصادرة أراضيهم لتوسيع دائرة الاستيطان، مؤكداً أن ذلك يتطلب اتخاذ إجراءات فاعلة لردع إسرائيل عن الاستمرار في هذه السياسة العدوانية التوسعية المتعنتة والتحدي المستمر للإرادة الدولية والخروج عن شرعيتها، مما أدى إلى توقف مفاوضات السلام وفشلها نتيجة لاستمرار هذه السياسة.

كان خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - رأس الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الإثنين في قصر السلام بجدة. وفي بداية الجلسة، أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على المشاورات والرسائل والاتصالات التي جرت خلال الأسبوع مع عدد من قادة الدول الشقيقة والصديقة والأمين العام للأمم المتحدة، حول تطور الأوضاع في المنطقة والعالم.

آليات إنشاء المقار الدائمة للجهات القضائية

بعد الاطلاع على ما رفعه معالي وزير المالية في شأن دراسة خطة إنشاء مقار دائمة للمجلس الأعلى للقضاء، والمحكمة العليا، ومحاكم الاستئناف، والمحكمة الإدارية العليا، ومحاكم الاستئناف الإدارية، وبقية المحاكم المنصوص عليها في نظام القضاء، ونظام ديوان المظالم، قرر مجلس الوزراء ما يلي:

أولاً: تكون مساحات الأراضي المخصصة لمقار المجلس الأعلى للقضاء والمحكمة العليا ومحاكم الاستئناف ومحاكم القضاء العام وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجهات المعنية.

ثانياً: تكون مساحات الأراضي المخصصة لمقار مجلس القضاء الإداري وديوان المظالم والمحاكم التابعة له (المحكمة الإدارية العليا، محاكم الاستئناف الإدارية، المحاكم الإدارية) وفقاً لما يتم الاتفاق عليه بين الجهات المعنية.

ثالثاً: تنشأ مباني الأجهزة القضائية - التي ستوفر لها أراض - خلال خمس سنوات من تاريخ توافر الأراضي، بالاتفاق مع وزارة المالية.

رابعاً: تراعى الطبيعة الجغرافية للمنطقة أو المحافظة عند تحديد مساحات الأراضي التي ستخصص للأجهزة القضائية التي ستنشأ فيها.

مذكرات تفاهم

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال حماية البيئة والمحافظة عليها بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة قطر، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1432/3/26 هـ الموافق 2011/4/1م، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأرصاد الجوية بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة قطر، الموقع عليها في مدينة الرياض بتاريخ 1432/3/27هـ، الموافق 2011/4/2م، بحسب الصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تفويض وزير العمل رئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، أو من ينيبه، بالتباحث مع الجانب البرازيلي في شأن مشروع مذكرة تفاهم في مجال التدريب التقني والمهني بين المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في المملكة العربية السعودية والهيئة الوطنية لخدمات التدريب الصناعي والإدارة الوطنية في جمهورية البرازيل الاتحادية، والتوقيع عليه، في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار وفي إطار اللجنة المشتركة التي تجمع بين البلدين ومن ثم رفع ما يتم التوصل إليه، لاستكمال الإجراءات النظامية.

الموافقة على اتفاقية بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية كوريا للتعاون في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية الموقع عليها في مدينة سيؤول بتاريخ 1432/12/19هـ الموافق 2011/11/15م بحسب الصيغة المرفقة بالقرار. وقد أعد مرسوم ملكي بذلك.

تعيينات وترقيات

الموافقة على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني لمدة ثلاث سنوات ابتداء من تاريخ صدور القرار:

بندر بن عبدالعزيز الوائلي ممثلاً عن وزارة الاقتصاد والتخطيط

ماجد بن عبدالله البواردي ممثلاً عن وزارة التجارة والصناعة

صالح بن حسن بن عبدالله العفالق

عبدالعزیز بن محمد السعد العجلان

مازن بن محمد إبراهيم بترجي ممثلين عن القطاع الخاص

الموافقة على نقل وتعيينات بالمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة وذلك على النحو التالي :

نقل الدكتور عقاب بن صقر بن عواض اللويحق من وظيفة مستشار أمني بالمرتبة الخامسة عشرة إلى وظيفة وكيل

الإمارة للشؤون الأمنية بذات المرتبة بإمارة منطقة مكة المكرمة

تعيين المهندس عبدالله بن محمد بن حزيـم المطيري على وظيفة وكيل الوزارة لشؤون تصنيف المقاولين بالمرتبة الخامسة

عشرة بوزارة الشؤون البلدية والقروية

تعيين سعدي بن محمد بن ظافر القرني على وظيفة وكيل الأمين للتعمير والمشاريع بالمرتبة الرابعة عشرة بأمانة

العاصمة المقدسة

تعيين فهد بن عبدالرحمن بن عبدالكريم المنصور على وظيفة رئيس كتابة عدل بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة العدل

تعيين المهندس أحمد بن علي بن عبدالله البيز على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للشؤون الهندسية بالمرتبة الرابعة عشرة

بوزارة الصحة

تعيين حمد بن عبدالله بن سليمان الحديثي على وظيفة وكيل الوزارة المساعد للتفتيش وعلاقات العمل بالمرتبة الرابعة

عشرة بوزارة العمل.

أسر هجرها عائلوها تشتكي عدم قبول إعاناتها من

قبل الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386365>

الدمام - فاطمة آل دببیس

شكت عدد من الأسر التي هجرها عائلوها من عدم الاستفادة من المعونات التي تقدمها وزارة الشؤون الاجتماعية وعدم قبول الجمعيات الخيرية لطلب الإعانة الذي ترفعه الأسر إليهم، في حين أكد مدير جمعية تاروت الخيرية حسين مرهون أن هناك أسرا هجرها عائلوها تستفيد من معونات الجمعيات والشؤون، مشيراً إلى أن هذه الأسر لو ثبتت حاجتها من قبل لجنة البحث الميداني التي تتأكد من حاجات الأسر لتمكنت من الاستفادة من المساعدات التي تقدمها الجمعية. وأوضح مدير عام جمعية البر الخيرية في مكة المكرمة محمد القايد أن هناك تعاوناً بين الجمعية والضمان الاجتماعي، مشيراً إلى أنه لا يمكن الاستفادة من الجهتين معاً، عدا البرامج التي تقدمها الجمعية ولا يقدمها الضمان، حيث تقدم الجمعية 22 برنامجاً تختلف عن التي يقدمها نظام الضمان الاجتماعي، كما أن الأسر المهجورة لا تستطيع الاستفادة من خدمات الجمعية إلا بتقديم صك المحكمة الذي يثبت هجران رب الأسرة. ويبيّن مدير عام جمعية القصيم الخيرية استحداث نظام جديد بين كل من الضمان والجمعية يتمكن من خلاله مدير الجمعية من الدخول لنظام الضمان والاستعلام عن أي شخص لمعرفة استحقاقه للمساعدة، وفي حال تبين أن الضمان يساعده؛ ترفض الجمعية إعانتته، في حين لا يمكن أن تستفيد الأسر المهجورة من معونات الجمعية إلا بإقرار من جمعية إصلاح ذات البين والمحكمة في الأمر، كما أنه يجب أن يعرض أولاً على هيئة الإرشاد الأسري، وإذا لم تجد حلاً تعرض الأمر على الجمعية الخيرية للمساعدة.

يتقاضى مبلغ 850 ريالاً من الضمان الاجتماعي“ يصرفه على العلاج

شاب ثلاثيني يبحث عن وظيفة يهزم بها إعاقته وأمراضه

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386562>

تبوك - خالد الرواضين

بحث الشاب عبدالرحمن العطوي (35 عاماً) عن وظيفة دون جدوى، فرغم معاناته من أمراض عديدة وإعاقته، إلا أنه لم يجعل المرض حاجزاً بينه وبين رغبته في أن يكون متكفلاً بنفسه، حيث إنه مصاب بداء السكري منذ ثلاثين عاماً، ولايسير على قدميه لأن إحداهما قد بترت من منتصف الساق نتيجة إصابته بالغرغرينا، كما أنه مبتلى بالفشل الكلوي منذ خمسة أعوام، إلى جانب ضعف نظره وإصابته بمرض ضغط الدم منذ عشرة أعوام، ومع كل هذه المعاناة إلا أنه يتمتع

بروح إيمانية قوية منبعثة من رضاه بقضاء الله وقدره. وقال العطوي في حديثه لـ «الشرق» إنه لم يتزوج بعد، ويسكن مع والدته وأشقائه، مبيناً أن متاعبه الصحية أنهكت جسده وجعلته طريقاً الفراش لعدة سنوات، ويوضح «ما يؤلمني أنني لا أستطيع السير على قدمي أو التمتع بقضاء حوائجي بنفسي، إلا أن الأمل لا يزال ينبعث في وجداني، وأشعر بأن الله سيسخر لي أهل الخير في إيجاد وظيفة تعينني، وتتناسب مع وضعي الصحي». وأوضح العطوي أنه يتقاضى مبلغاً بسيطاً من الضمان الاجتماعي، يبلغ 850 ريالاً، بضيق على شراء الأدوية، إلى جانب دفع جزء منه للمواصلات التي تأخذه لإجراء غسيل الكلى ثلاثة أيام كل أسبوع، في مستشفى الملك خالد ببتوك.

وبين أنه قرأ في إحدى الصحف الورقية عن إمكانية توفير سيارات خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة من قبل وزارة الشؤون الاجتماعية، متناسبة مع وضعهم الصحي، متمنيا الإسراع في صرفها، مؤكداً أن الصحة تاج لا يراها إلا المريض. والتقت «الشرق» بمدير مركز التأهيل الشامل ببتوك الأستاذ أسعد عبدالله أبو هاشم، حيث أكد أن العطوي يتقاضى إعانة شهرية قدرها 833 ريالاً، إثر إصابته بالفشل الكلوي، موضحاً أن رقم المستفيد في الوزارة هو 238982. كما تحدثت الشرق إلى مدير مكتب العمل ببتوك منصور الشريف، لمعرفة ما إذا كان مكتب العمل يطرح وظائف تتناسب مع ذوي الاحتياجات الخاصة، وأفاد الشريف أنه تم نقل مهام التوظيف إلى صندوق تنمية الموارد البشرية، حسب توجيهات وزير العمل.



محاضرة العنف الأسري تجتذب زوار مهرجان صيف

نجران 33

المصدر: جريدة الشرق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/10/386557>

نجران - محمد الحارث

استقطبت محاضرة "واقع العنف الأسري والإيذاء النفسي والجسدي للأطفال"، زوار مهرجان صيف نجران 33 لمسرح الأسرة والطفل، وقدم المحاضرة عضو هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ صلاح بن صالح الحارثي، كما شملت فيلماً وثائقياً قصيراً يحكي قصصاً لبعض الأسر التي تعرضت للعنف والإيذاء.

وذلك ضمن البرامج التوعوية التي تنظمها إدارة الطب الشرعي، وفريق الحماية من العنف والإيذاء بصحة نجران، ضمن فعاليات مهرجان صيف نجران، تحت شعار "صرخة من أجل المساعدة"، بحضور مشرف البرنامج الدكتور إبراهيم بن صالح بني هميم، ونائب مدير إدارة الطب الشرعي بصحة نجران محمد بن عبدالله آل جعرة، ومسؤول الشؤون الفنية بالطب الشرعي فهد آل حيدر.

وقدم الدكتور بني هميم محاضرة نوه فيها بهدف لم شمل الأسر وحل مشكلاتهم بعيداً عن الإيذاء الجسدي والنفسي، ودراسة سيكولوجية الأسر والأطفال، واتباع السبل التربوية الصحيحة، مقدماً شكره للشيخ الحارثي، الذي حضر من أجل إيصال الرسالة.

وفي نهاية المحاضرة، قدم الدكتور بني هميم الهدايا للأطفال، وهي عبارة عن هواتف متنقلة. وأوضح مساعد المدير العام للخدمات العلاجية بصحة نجران الدكتور عبدالرحمن بن منصر الشريف، أن صحة نجران حرصت على المشاركة في مهرجان صيف نجران بأنشطة مختلفة، منها: توعية زوار المهرجان بأضرار العنف الأسري، بالإضافة إلى عيادات متنقلة متخصصة في صحة الفم والعناية بالأسنان، ووجود بنك دم للراغبين في التبرع بالدم، حيث بلغ عدد المتبرعين بالدم أكثر من 25 شخصاً حتى الآن، مشيراً إلى وجود فريق يقدم شرحاً عن كيفية الإسعافات الأولية، ومساعدة الأطفال في حال انسداد مجرى الهواء بجسم غريب عند الأطفال الرضع لزوار المهرجان، منوهاً بإقامة محاضرات طبية ستطلق الأربعاء المقبل على مسرح الطفل والأسرة بالمهرجان، مشيراً لحرص مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة نجران،

الصيدلي صالح بن سعد المؤنس، الذي أصدر توجيهاته بالمشاركة في المهرجان وتوعية الزوار، وتقديم الخدمات الصحية لهم طيلة فترة مهرجان صيف نجران.



”ساهر” حكومي لمراقبة المشروعات

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=106086&CategoryID=5

جدة: سعود البركاتي

بعد نجاح "ساهر" في رصد المخالفات المرورية والحد منها، انتقلت العدوى إلى وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات، التي بدأت التنسيق مع جهات حكومية، لتنفيذ مقترحات قدمها مهتمون ومواطنون لمتابعة المشاريع الحكومية عبر شبكة واسعة من كاميرات المراقبة، وربطها بموقع إلكتروني على الإنترنت، يعمل بنظام "البث المباشر".

المقترح الذي سيبدأ تنفيذه ضمن مسودة الخطة الخمسية الثانية التي ستعلنها الوزارة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، يمكن الجهات الحكومية والرقابية والمواطنين من الاطلاع على مراحل التنفيذ التي تمر بها المشاريع والمدة المتبقية والوقوف على العوائق التي قد تعرقل عمليات التنفيذ.

بدأت وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات التنسيق مع جهات حكومية، لتنفيذ مقترح يبحث متابعة المشاريع الحكومية عبر شبكة واسعة من كاميرات المراقبة، وربطها بموقع إلكتروني على الإنترنت، يعمل بنظام "البث المباشر"، ويمكن الجهات الحكومية والرقابية والمواطنين من الاطلاع على مراحل التنفيذ التي تمر بها المشاريع ومدة التنفيذ المتبقية ومعرفة العوائق التي قد تعرقل عمليات التنفيذ.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن الوزارة تلقت عدة مقترحات من مهتمين ومختصين بالاتصالات وتقنياتها وجهات حكومية حول المساعدة في وضع كاميرات مراقبة حول مختلف المشاريع الحكومية، إضافة إلى مقترحات لمشاريع إلكترونية أخرى، إلا أن هذا المشروع كان من المشاريع الأبرز التي تلقت الوزارة مقترحات حيالها حتى الآن. وأوضحت المصادر أن الوزارة طلبت من جهات حكومية ومؤسسات وهيئات مدنية وخاصة ومن مهتمين بهذا المجال، تقديم مقترحاتهم لإعداد مسودة الخطة الخمسية الثانية التي ستعلنها الوزارة في غضون الأشهر الثلاثة المقبلة، حيث تمر الخطة الخمسية الأولى بمراحلها الأخيرة حالياً، كونها انطلقت عام 1428.

وأوضحت أن هذا المقترح، يتضمن مساهمة وزارة الاتصالات وتقنية وإشرافاً في تنفيذ شبكة كاميرات واسعة تراقب المشاريع من قبل الجهات الحكومية والرقابية إلكترونياً، لإجراء عمليات المراقبة والاطلاع على تنفيذ المشاريع الحكومية التي يتم تنفيذها، حيث تتاح عملية المراقبة على مدار 24 ساعة عبر موقع إلكتروني من المتوقع أن تديره وزارة الاتصالات بالتعاون مع الجهات الحكومية المعنية، إضافة إلى تشكيل فريق عمل إلكتروني يعمل على متابعة الموقع وتحديثه أولاً بأول، حيث سيتاح الموقع لجميع شرائح المجتمع، ويساعد الجهات الرقابية على متابعة المشاريع ومدى آلية تنفيذها ومدى الالتزام بالوقت المحدد لها.

وذكرت المصادر أن المشروع سيتضمن وضع آلية تنسيق بين الجهات الحكومية المعنية كوزارات الداخلية والمالية والشؤون البلدية والقروية والنقل والمياه والتعليم العالي والتربية والتعليم وديوان المراقبة العامة، وهيئة الرقابة والتحقيق ومكافحة الفساد وغيرها من الجهات المعنية، بحيث يتم وضع آلية تضمن إعداد لائحة تنظيمية لهذا المشروع، تشتمل على إمكانية إلزام المقاولين بتركيب تلك الكاميرات ضمن البنود المطلوب تنفيذها في كراسة المشاريع الحكومية.

وتوقعت المصادر أن يحظى هذا المقترح باهتمام واسع من عدة جهات حكومية لاسيما من الجهات الرقابية، التي سيعمل هذا المشروع على تمكينها من القيام بأعمالها الرقابية دون عوائق، كونه يعد مبدءاً شفافية تامة في تنفيذ المشاريع، ويعرض المقصرين في تنفيذها للمساءلة القانونية.

طالبة طب تقود حملة لإقناع السعوديات بالتعدد

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=106085&CategoryID=3

الطائف: ساعد الثبيتي

جاء صوت طالبة طب لم تتجاوز التاسعة عشرة من عمرها مخالفا لكثير من أصوات بنات جنسها، عندما طالبت بتعدد الزوجات، وأيدت التعدد لكل من كان عادلا ويملك القدرة المالية والبدينية؛ بل وأعلنت أنها بصدد تبني حملة لمطالبة الأزواج بالتعدد، مما أثار كثيرا من السيدات اللاتي لم يعجبهن ذلك.

تقول الطالبة نوف العمودي، وتدرس في إحدى كليات الطب الخاصة بجدة، لـ "الوطن" إنها بدأت الترتيب لحملة اجتماعية للمطالبة بالتعدد. وأضافت: "طالبت بالتعدد وأيدته، لما لمست من تأزم وضع الإناث في جميع المجتمعات، كما أثبتت الإحصائيات أن نسبة الإناث تفوق نسبة الذكور، فلو كل رجل اكتفى بزوج واحدة ما هو حال الباقيات الصالحات؟".

وعن ردود الفعل المعترضة، قالت "للأسف يقف وراء ذلك كل زوجة متعصبة تحدثت بعاطفتها لا بعقلها، وهي ردة فعل متوقعة، وغضب النساء أمر طبيعي، ولا ألومهن فيه"، مشيرة إلى أنها وجدت فتيات في أعمار صغيرة مؤيدات للفكرة. وحول مخالفتها لبنات جنسها اللاتي يرفضن التعدد، قالت "فكرت بواقعية أكثر، ووجدت أن التعدد هو الأنسب، وهو أصل مشروع، والحكمة منه إعفاف أكبر قدر ممكن من النساء، ومن الزوجات من ترى في التعدد مهانة لها وتفضل زواج المسيار، وهو في الواقع مهانة عظيمة لكرامتها".

الصيف.. الباعة السعوديون يقصون الأجانب

مهنة صيفية تدر عليهم دخلا جيدا وتكسبهم علاقات واسعة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=106080&CategoryID=3

الطائف: ساعد الثبيتي

لا يجد ماهر القرشي وهو شاب في مقتبل العمر حرجا في العمل في إعداد الشاي على الجمر، وبيعه للمصطافين والسياح في منطقة الهدا بالطائف، على العكس يجد سعادة لممارسة هذه المهنة الموسمية التي وفرت له دخلا شهريا جيدا، وأكسبته علاقات كثيرة مع أصدقاء من مختلف مناطق المملكة، ودول الخليج العربي الذين يقضون إجازة الصيف في الطائف، ولم يكن ماهر الوحيد الذي وجد الصيف فرصة سانحة للعمل، فأرصفة طرقات الهدا تحولت إلى مباسط لبيع الفواكه، والمشروبات الباردة والساخنة، إلا أن الشاي يعد المشروب المفضل للزوار والمصطافين الذين لا يعدل مزاجهم إلا كأس منه برائحة الجمر التقليدية الأصيلة، يقول ماهر "العمل في موسم الصيف متعة، حيث يتيح لي العمل في بسطتي الصغيرة التعرف على أصناف شتى من البشر من مختلف مناطق المملكة، ومن دول الخليج العربي، وقد اخترت صنع الشاي بطريقة تقليدية خاصة تجذب الزوار، بإعداده على الجمر بدلا من المواقد العادية، حيث إن الشاي المصنوع على الجمر له نكهة خاصة تجذب الزوار والمصطافين"، وأضاف أنه لا يتحرج أبدا من هذه المهنة التي تدر عليه وأشقائه الذين يساعدونه ربحا وفيرا، إضافة إلى أنه من خلال هذا العمل تعرف على العديد من الأشخاص، ومنهم شخصيات بارزة، والذين كانوا معجبين بما يقوم به، مشيرا إلى أن الكثير منهم يشد على يده، ويرى أنه مثال للشباب السعودي الطموح الذي

يعشق العمل، ويرفض التكاسل، وعن أسعار الشاي قال القرشي إنه يبيع الكوب بريالين فقط، وفي ذلك ربح وفير، وعندما يتعرف على شخصيات معروفة من زبائنه يرفض أن يأخذ منهم شيئاً، ويقدم لهم الشاي مجاناً إلا أن كثيراً منهم يرفضون، ويصرون على الدفع، ولم تكن مهنة بيع الشاي المهنة الوحيدة للشباب في مناطق الطائف السياحية، فهناك مهنة أخرى جذبت الشباب الذين يعيشون العمل الموسمي، ففي مقابل بسطة ماهر يجلس مشهور محمد بن زيد، على بسطة صغيرة، عارضا فاكهة التوت التي تنتجها مزارع الهدا، قال بن زيد إنه يعرض فواكه الطائف الطازجة التي يجلبها من مزرعته يومياً، وإنه يعمل في هذه المهنة الصيفية كل عام، ويحقق من خلالها دخلاً لا بأس به، مشيراً إلى أن زبائنه يشيرون دائماً بعمل الشباب السعودي في هذا المجال الذي كان المقيمون يسيطرون عليه.

من جهته قال رجل الأعمال محمد بن زيد القرشي أن موسم الصيف في الطائف يعتبر فرصة سانحة للشباب للعمل الحر من خلال إقامة مباسط مختلفة في المواقع السياحية، مشيراً إلى أنه يسعد كثيراً عندما يجد الشباب السعودي متفاعلاً مع موسم الصيف، ومستغلاً له بعمل تجاري بسيط، يدر عليه دخلاً جيداً، وطالب بتشجيع مثل هؤلاء الشباب ودعمهم، مؤكداً أنهم جزء من الحركة السياحية في المملكة.



الشريف: كل فرد على أرض الوطن مسؤول عن مكافحة الفساد "نزاهة" توزع إصدارات تحذر من الرشوة و"نفاق المسؤولين"

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://sabq.org/ovkfde>

عيسى الحربي- سبق- الرياض:

بدأت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) توزيع مطبوعات ومنشورات تشمل التنظيم الخاص بالهيئة، والاستراتيجية الوطنية، ورسائلها التثقيفية.

وقال رئيس الهيئة محمد بن عبدالله الشريف إنها من خلال الوسائل الاعلامية المتعددة أولت توعية المجتمع وتثقيفه، وتحذيره من خطورة الفساد، وآثاره السلبية على المجتمع، وخطط التنمية، وإشاعة قيم النزاهة بين المواطنين والمقيمين، جل عنايتها واهتمامها.

وأضاف أن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، مسؤولية مشتركة بين الهيئة ومؤسسات الدولة التي أناطت بها حكومة خادم الحرمين الشريفين متابعة الخدمات المقدمة للمواطنين، وتلمس الاحتياجات، ومعالجة أوجه القصور، والبحث في أسبابها، وبين مؤسسات المجتمع، والأسر، والعلماء، وخطباء المساجد، ومؤسسات التعليم العالي، والعام، والمتقنين، والموظفين.

واعتبر أن كل فرد يعيش على أرض الوطن مسؤول بطريقة أو بأخرى عن الإسهام في تنفيذ الاستراتيجية، ولو عن طريق إنكار الفساد ورفضه والإبلاغ عن ممارسيه.

وقال إن الهيئة لا تقف في هذا النشاط عند تزويد هذه الجهات بالمطبوعات، والنشرات التوعوية، بل تحاول قدر الإمكان استثمار الندوات واللقاءات، والمعارض، والمنتديات التي تشارك فيها بصورة أو بأخرى من أجل نشر ثقافة قيم النزاهة، وأسس المواطنة، لا سيما أن هذه البلاد تستمد أنظمتها وتشريعاتها من قيم الدين الإسلامي.

ولفت إلى أن الهيئة في رسائلها المتنوعة أبانت خطورة الفساد على المجتمع لا سيما جرائم الرشوة، والمتاجرة بالنفوذ، وإساءة استعمال السلطة، والإثراء غير المشروع، والتلاعب بالمال العام، واختلاسه أو تبديده، أو إساءة استعماله، والتزوير، والواسطة، والمحاباة، ونفاق المسؤولين ومدحهم بما ليس فيهم، وغير ذلك من المخالفات المالية والإدارية التي تدخل ضمن مفهوم الفساد.

محرمون من الخدمات ووصفهم بـ"البدو الرحل" عزز من مشكلتهم أهالي وادي الباحة يعيشون 50 عاماً من العزلة في صناديق الماشية

المصدر: صحيفة سبق الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://sabq.org/Uukfde>

سعد سالم- سبق:

أعوام طوال من العزلة، لا يمكن تحديدها بأرقام، حتى صارت تشبه عنوان الرواية الشهيرة للروائي الكولومبي الحائز على جائزة نوبل للآداب جابرييل جارسيا ماركيز (مائة عام من العزلة). أعوام مؤلمة تصف حال قاطني وادي الخيطان في منطقة الباحة، وبمحافظة بلجرشي تحديداً.

العزلة تتأكد بغياب الخدمات الأساسية للحياة هنا، حيث يتجلى مع فقر أهالي الوادي حرمانهم من الماء والكهرباء وبقية الخدمات الأخرى، ولعل إشكالية الكهرباء هي الأكثر تأثيراً لمن يألها طيلة سنوات العزلة.

عدد من سكان وادي الخيطان أوصلوا شكواهم عبر "سبق" في اتصال هاتفي، طالبوا فيه مسؤولي منطقة الباحة بضرورة النظر في أوضاعهم و"عزلتهم" تلك.

بكلمات ومعلومات مباشرة، كانت خلاصة ما قاله عدد من أهالي ذلك الوادي، إنهم منذ ما يقارب نصف قرن من الزمان، "محرومون من رغد العيش، ونحلم بحياة كريمة هنية كغيرنا من المواطنين، وكلنا أمل بخادم الحرمين الشريفين صاحب الأيادي الكريمة بالنظر في أمرنا، وتوفير الخدمات العامة لنا من ماء وكهرباء وغيرها".

مشاركة الدفاء مع الأغنام

وأكد لـ "سبق" محمد الغامدي بقوله: "جميع سكان وادي الخيطان عانوا الكثير من الصعاب وما زالوا، حيث يواجهون صعوبة الحياة في ظل التطور الكبير الذي تشهده مناطق المملكة، فهم محرومون من الماء البارد في ظل ارتفاع الحرارة، ومحرومون من الكهرباء التي تقيهم حر النهار وتبديد ظلمة الليل".

وأضاف الغامدي أنهم يسكنون في صناديق المواشي، ويتلقون الدفاء من حرق الحشائش وأعلاف الأغنام وجلو تلك الأغنام؛ فلا مبانٍ مسلحة تحميهم من الأمطار الغزيرة ولا من أشعة الشمس الحارقة، ولا من خطر الدواب التي يشتهر بها وادي الخيطان. مشيراً إلى أن أعمدة الكهرباء لا تبعد عن منازل العديد من سكان وادي الخيطان سوى أمتار معدودة، لكنها عديمة الفائدة، حيث لم تفعل ولم يتم تشغيلها منذ سنين عديدة، والسبب -كما صدر من بلدية بلجرشي- أن تعثر الخدمات تسبب في عدم القدرة على إيصال الكهرباء، كما أن هنالك حجة يتناقلها سكان منطقة الباحة، وهي أن جميع سكان وادي الخيطان هم عبارة عن بدو رحل، مع العلم أنها معلومة غير صحيحة؛ فجميع السكان من أبناء منطقة الباحة الأصليين".

هل في الأمر جريمة؟

كما تحدث عبدالعزيز الصقعي من سكان منطقة الباحة، شارحاً أوضاع سكان وادي الخيطان، وقال: "لقد حرم سكان وادي الخيطان من جميع الخدمات التي من حقهم الحصول عليها. إن ما نراه في ذلك الوادي من حرمان واضح من أبسط الخدمات، يعتبر وكأنه عقاب نالوه جراء مصيبة أو جريمة قاموا بها".

وأضاف الصقعي بقوله: "لقد توالى المطالبات من قبل أبناء منطقة الباحة ووادي الخيطان، لكن دون جدوى؛ فمدير البلدية الأسبق كان يقف عائفاً وحجر عثرة أمام تحقيق حلم بسيط لسكان الوادي، بحرمانهم من إيصال الخدمات، حيث رفعت العديد من التقارير لإمارة المنطقة وبلديتها كذلك، لكن دون فائدة".

وأكد الصقعي أن سكان وادي الخيطان يعتمدون كثيراً على "صدقات فاعلي الخير بالماء والطعام وفوانيس الإضاءة وغيرها من المؤن التي تكفيهم لعدة أيام، كما أن نسبة كبيرة من سكان الوادي هم من كبار السن الذين تجاوزوا الـ 60 عاماً، وهو ما يؤكد لنا حاجة هذه الشريحة للعناية والاحترام، وتقديم كافة سبل الراحة التي حُرِّموا منها في شبابهم".



وزارة العمل تبدأ حملة تفتيشية للتأكد من تأنيث المحلات

تستهدف تحقيق نسبة 100٪ نهاية العام

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389122>

بسام بادويلان - جدة
تبدأ وزارة العمل يوم السبت المقبل تنفيذ حملتها التفتيشية من خلال 37 فرعاً ومكتباً تنتشر بمختلف أنحاء المملكة، للتأكد من تنفيذ قرارات تأنيث المحلات ذات الأنشطة النسائية لتحقيق نسبة 100% مع نهاية العام من خلال جولات مستمرة بعد أن نجحت الحملة في تحقيق نسبة بين (60-70%) خلال العام الحالي.
وأوضح مصدر مسؤول في وزارة العمل أن وزارته قد وجهت كل المكاتب بالبدء بعمل الجولات على المحلات التي لم تلتزم بتطبيق قرارات التأنيث اعتباراً من يوم السبت المقبل، وذلك على أن يتم تعيين 3 فتيات في الوردية الواحدة. وأبان المصدر أنه من خلال الجولة التفتيشية فإنه سيتم ضبط الملاحظات والمخالفات التي قد تظهر من تلك المحلات، مؤكداً في ذات الوقت أن هذه الجولات التي ستتم من خلال المفتشين والمفتشات بفروع مكاتب العمل ستستمر بمتابعة والتأكد من سير العمل وتنفيذ القرارات مع التأكد من التزام المحلات التجارية في المراكز التجارية لتشغيل العناصر النسائية مع مراعاة دوامعاملات من خلال التأكد من تشغيلهن في وردية واحدة.
وأضاف: أبرز أسباب أو معوقات اكتمال النسبة هي عدم توفير رغبات السعوديات في هذه المهن وغياب التدريب في بعض المنشآت على رأس العمل بالإضافة إلى عدم وجود المواصلات وتدني الرواتب.
وحدد القرار الوزاري ضوابط تأنيث مستلزمات المحلات النسائية، وأن وزارته شددت على المضي قدماً لإحلال المرأة السعودية محل العمالة الوافدة سواء كانوا رجالاً أو نساءً وتجاوز السليبيات الناجمة عن التطبيقات الخاطئة للقرار في بعض المحلات، مشيراً إلى أن الوزارة لن تتهاون في تطبيق كل بنود القرار.. كما أن القرار حدد الاشتراطات التي يجب مراعاتها في محلات بيع المستلزمات النسائية وبما يضمن تهيئة البيئة الآمنة للمرأة السعودية، حيث أوجب على صاحب العمل حجب رؤية ما بداخل المحل إذا كان المحل مخصصاً للنساء فقط، ومنع الرجال من دخوله، وحظر على صاحب العمل حجب رؤية ما بداخل المحل إذا كان مخصصاً للعوائل، كما حظر على صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معاً في محل واحد، واستثنى من ذلك المحلات المتعددة الأقسام التي يجوز لها توظيف العاملین والعاملات متى كانوا في أقسام مختلفة، ويجب في هذه الحالة ألا يقل عدد العاملات في المحل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة.
كما أن وزارة العمل قد انتهت من إعداد استراتيجية عمل المرأة في القطاع الخاص والتي حددت جميع اشتراطات واليات التوظيف وبرامج الدعم المادي والتدريب والتأهيل، وصنف استراتيجية التوظيف إلى نوعين: (المدى القصير والمدى الطويل)، لافتاً إلى أن الاستراتيجية على المدى القصير تعتمد على الأسس التالية: «زيادة المحفزات بزيادة نسب التوظيفين «نطاقات» والتدرج في الإحلال».. والإحلال المتدرج يتم في الوظائف ذات الطبيعة الفنية، والتي تتطلب التدريب والتأهيل، والوظائف والأعمال التي تتطلب شهادات خاصة أو مهارات نادرة، بينما الإحلال الفوري في المهن ذات

الطبيعة العامة التي لا تتطلب مهارات خاصة الأعمال الكتابية، وأعمال السكرتارية... الخ، والتي يسهل عملية الإحلال فيها دون أن يؤثر ذلك في سير العمل.

أما استراتيجية زيادة مشاركة المرأة في القطاع الخاص على المدى الطويل وضع المقترحات والحلول لمعالجتها بحسب طبيعة النشاط، بالإضافة إلى دراسة الفرص الوظيفية الممكنة بحسب الأنشطة الاقتصادية الملائمة للمرأة السعودية، وتحديد المهن والوظائف المستهدفة للإحلال وإمكانية شغلها بسعوديات (قصرها أو نسبة منها)، والية الاستفادة من أدوات التوظيف (العمل عن بعد + العمل الجزئي + العمل من المنزل + وغيرها) لتوفير فرص عمل للمرأة في القطاع الخاص، بالإضافة إلى آلية دعم التدريب «التأهيل والدعم المادي» من الجهات ذات العلاقة، وآلية دعم التوظيف إيجاد الوظيفة ودعمها مادياً من جهات ذات العلاقة، ودراسة محفزات مؤسسات وشركات القطاع الخاص لتوظيف المرأة، محفزات ضمن النطاق الإشرافي لوزارة العمل والمؤسسات الشقيقة ومحفزات ضمن النطاق الإشرافي لمؤسسات حكومية أخرى، وخطة إعلامية وتسويقية بعد إقرار التوصيات المتعلقة بالتشريعات والتنظيمات والدعم المقدم للتدريب والتأهيل والتوظيف والدعم المادي وآلية استخدام قنوات التواصل الحديثة لتطوير بيئة ثقافة العمل وقبول المجتمع لعمل المرأة في القطاع الخاص.

وقدّرت مديرة القسم النسائي في الوكالة المساعدة للتطوير في وزارة العمل رقية العبدالله في بيان لها في وسائل الإعلام إن النساء يشكلن نصف المجتمع تقريباً، إذ إن نسبتهن تبلغ نحو 49.1 في المائة بحسب مصلحة الإحصاءات العامة في مقابل نسبة الرجال التي تبلغ 50.9 في المائة.

وبحسب نتائج بحث القوى العاملة الأخير فإن عدد السكان من النساء السعوديات في سن العمل (15 سنة فأكثر) بلغ نحو 5.9 مليون امرأة، منهن أكثر من 700 ألف داخل قوة العمل والبقية 5.2 خارج قوة العمل، وبذلك فإن قوة العمل النسائية تشكل نحو 12 في المائة من إجمالي عدد المواطنات السعوديات في سن العمل.

وقالت العبدالله إنه بمقارنة قوة العمل النسائية مع قوة العمل السعودية الكلية البالغ عددها 4.3 مليون فرد نجد أنها تشكل نحو 16.5 في المائة.

وطبقاً لنتائج البحث ذاته تنقسم النساء السعوديات في قوة العمل إلى فئتين، وهما فئة المشتغلات ويبلغ عددهن نحو 505 آلاف عاملة، وفئة المتعطلات ويبلغ عددهن نحو 200 ألف متعطلة. وبمقارنة عدد المشتغلات السعوديات مع إجمالي المشتغلين السعوديين (ذكور وإناث) البالغ عددهم حوالي 3.8 مليون فرد، يلاحظ أنهم يشكلون نحو 13 في المائة من هذا الإجمالي.

وطبقاً لإحصاءات وزارة الخدمة المدنية للعام المالي 1428هـ - 1429هـ (2008)، بلغ عدد النساء العاملات في القطاع الحكومي نحو 311 ألف موظفة، منهن نحو 275 ألف موظفة سعودية بنسبة 88 في المائة، وحوالي 36 ألف موظفة غير سعودية بنسبة 12 في المائة، وتشكل النساء عموماً 35 في المائة من إجمالي العاملين في القطاع الحكومي البالغ نحو 900 ألف موظف وموظفة، بينما تشكل المرأة السعودية تحديداً نحو 31 في المائة من هذا الإجمالي.

وفيما يتعلق بأعداد العاملات في المنشآت الخاصة، بلغ إجمالي العاملات السعوديات وغير السعوديات نحو 137.4 ألف عاملة، يشكلن نحو 2 في المائة من إجمالي العاملين بالمنشآت الخاصة البالغ عددهم نحو 6.9 مليون عامل وعاملة. وبلغ عدد العاملات السعوديات 48.4 ألف عاملة، يشكلن 35 في المائة من إجمالي النساء العاملات بالمنشآت الخاصة، بينما بلغ عدد العاملات غير السعوديات 89 ألف عاملة، يشكلن نحو 65 في المائة من إجمالي العاملات.

وأبانت أن مشاركة الإناث في النشاط الاقتصادي لا تزال محدودة عند موازنتها بإجمالي أعداد النساء في سن العمل أو إجمالي قوة العمل، ووفقاً لبرنامج «حافز» فإن 80 في المائة تقريباً من أعداد المتقدمين لـ «حافز» من النساء.

وبحسب تقديرات مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام 2009، بلغ عدد المواطنين السعوديين المتعطلين عن العمل 448547 متعطلاً ومتعطلة، منهم 248162 من الذكور و 200385 من الإناث، وبذلك يشكل الذكور نحو 55 في المائة من إجمالي المتعطلين، بينما تشكل الإناث 44 في المائة، علماً بأن الإناث لا يشكلن سوى 16.5 في المائة من إجمالي قوة العمل السعودية.

وبلغ المعدل العام للبطالة في المملكة 10.5 في المائة، في حين بلغ المعدل للذكور 6.9 في المائة وللإناث 28.4 في المائة، وهذا يعني أن ارتفاع المعدل العام للبطالة في المملكة هو بسبب ارتفاع معدل البطالة للإناث.

نجا مراجعي أمانة مكة بعد سقوط مصعد من الدور السابع بالمبنى

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389215>

محمد رابع سليمان- مكة:

نجا عدد من المراجعين بمبنى أمانة العاصمة المقدسة (ب) بالمعابدة نتيجة سقوط مفاجئ لأحد المصاعد من الدور السابع أمس الأول، ولم يكن بداخله أى شخص ولم يتسبب الحادث فى غصابة أحد بأذى وأعرب عدد من المراجعين عن تذمرهم لسوء الخدمات فى مبنى الأمانة (ب) والذي يضم أكثر من سبعة إدارات مهمة لها علاقة مباشرة بالجمهور وتسأل المواطنون كيف تسلمت الأمانة مبنى غير مكتمل الخدمات من المقاول ، وكشفت جولة «المدينة» أمس على مبنى الأمانة (ب) الذى يضم الإتصالات الإدارية ومكاتب الإشراف على المكاتب الهندسية وإدارة خدمات المرافق البلدية والعلاقات العام والسلامة والخدمات الإجتماعية والإدارة القانونية عن استياء الموظفين والمراجعين على حد سواء من الأوضاع القائمة وعدم تكييف المدخل وقاعات المراجعين وتعطل المصعد المنكر وبدخله مجموعة من الموظفين أو المراجعين ..

وقال مصدر فى الأمانة :إن الإدارة العامة للحدائق المرافق العامة بالأمانة هى الجهة التى المسئولية عن المبنى الجديد الذى لم ينفذ المقاول التصاميم بدقة وقام بتأمين مواد ومصعد بسعر رخيص للتوفير على نفسه دون أن يأبه بحياة الناس .

وقال موظفون بالأمانة :إنه منذ إنتقال إداراتهم قبل ثلاثة أشهر للمبنى الملحق بالأمانة وهم يعيشون معاناة يومية من الصعود والنزول فى أدوار المبنى المكون من سبعة طوابق لخطورة المصعد الذى يتعطل أكثر من مرة يومياً وتعرض موظفين للخطر عدة مرات.. وقال المواطن عدنان محمد ، وعوض الشهري: إن المراجعين لأمانة العاصمة المقدسة يعيشون فى معاناة هذه الأيام بسبب تعدد أدوار المبنى وعدم وجود مصاعد وهناك بعض ذوى الإحتياجات الخاصة من المعاقين اضطروا لعدم مراجعة معاملاتهم لصعوبة وصولهم للمكاتب التى يرغبونها . وقال الناطق الإعلامى ومدير العلاقات العامة بأمانة العاصمة المقدسة: إن هناك إجراءات اتخذت مع الإدارة المعنية بالأمانة لتصحيح أوضاع المبنى، بما يضمن حماية الأرواح والممتلكات.

بدء التطبيق بعد انتهاء ربطها بنظام سداد الشؤون الاجتماعية لـ "الاقتصادية" : تصحيح مسار التبرعات بالربط الإلكتروني مع الجمعيات الخيرية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/10/article_673398.html

علي آل جبريل من الرياض
كشف لـ "الاقتصادية" مشوح الحوشان مدير عام الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية، عن سعي الوزارة من خلال محادثات مع مؤسسة النقد لربط تبرعات الموقع الإلكتروني "الخير الشامل" للجمعيات الخيرية بشكل مباشر دون مرورها بحساب للوزارة.
تبحث الوزارة مع مؤسسة النقد تصحيح مسار التبرعات الإلكترونية للجمعيات الخيرية، وذلك بتوجيهها عبر خدمة سداد بشكل مباشر للجمعيات بدلا من المعمول به حاليا، التي تصل إلى الوزارة ومن ثم توزع على الجمعيات بحسب التبرعات التي وجهت لها.
ويستفيد من هذه الخدمة 591 جمعية متوزعة على مناطق المملكة تشرف عليها الوزارة، الأمر الذي سيسرع من عملية وصول التبرعات إلى المحتاجين عبر الجمعيات الخيرية، خاصة مع قدوم شهر رمضان المبارك.
وأكد مشوح الحوشان، أن الوزارة تفرض رقابة صارمة على مسار التبرعات الموجهة للجمعيات، وتتأكد من وصولها للمحتاجين من خلال تقارير تصلها من الجمعيات كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى رقابة ميدانية في بعض المناطق.
وأبان مدير إدارة الجمعيات الخيرية في الوزارة، أن موقع الخير الشامل بتصميمه الحالي وعمله يعتبر في مراحله التجريبية، موضحا أن انطلاقته الرسمية بعد ربط الجمعيات بنظام سداد التابع لمؤسسة النقد، الذي يضمن وصول تبرعات فاعلي الخير مباشرة للجمعيات.
في مايلي مزيد من التفاصيل:
تبحث وزارة الشؤون الاجتماعية مع مؤسسة النقد تصحيح مسار التبرعات الإلكترونية للجمعيات الخيرية، وذلك بتوجيهها عبر خدمة سداد بشكل مباشر للجمعيات بدلا من المعمول به حاليا، التي تصل إلى الوزارة ومن ثم توزع على الجمعيات بحسب التبرعات التي وجهت لها.
كشف لـ "الاقتصادية" مشوح الحوشان مدير عام الجمعيات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية، عن سعي الوزارة من خلال محادثات مع مؤسسة النقد لربط تبرعات الموقع الإلكتروني "الخير الشامل" للجمعيات الخيرية بشكل مباشر دون مرورها بحساب للوزارة.
ويستفيد من هذه الخدمة 591 جمعية متوزعة على مناطق المملكة تشرف عليها الوزارة، الأمر الذي سيسرع من عملية وصول التبرعات إلى المحتاجين عبر الجمعيات الخيرية، خاصة مع قدوم شهر رمضان المبارك.
وأكد مشوح الحوشان، أن الوزارة تفرض رقابة صارمة على مسار التبرعات الموجهة للجمعيات، وتتأكد من وصولها للمحتاجين من خلال تقارير تصلها من الجمعيات كل ثلاثة أشهر، إضافة إلى رقابة ميدانية في بعض المناطق.
وأبان مدير إدارة الجمعيات الخيرية في الوزارة، أن موقع الخير الشامل بتصميمه الحالي وعمله يعتبر في مراحله التجريبية، موضحا أن انطلاقته الرسمية بعد ربط الجمعيات بنظام سداد التابع لمؤسسة النقد، الذي يضمن وصول تبرعات فاعلي الخير مباشرة للجمعيات.

يذكر أن الوزارة سعت إلى تبني مبادرة الخير الشامل والتي قدمتها إحدى الشركات التقنية المتخصصة، بإنشاء نظام حاسوبي متكامل يعمل على ميكنة عملية التبرعات الخاصة بهذا القطاع من خلال قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بتسخير

التقنية الحديثة ووسائل الاتصال في سبيل تعزيز موارد هذه الجهات الأهلية وسبل التواصل معها وعرض مشاريعها وبرامجها على المجتمع بشرائه كافة تحقيقاً لمبدأ الشفافية ولا يخفى دور الشركة المشغلة لهذه المبادرة حيث تولت عملية التصميم والبرمجة والتشغيل لها إسهاماً منها في خدمة المجتمع وتحقيقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية الذي يضطلع بها القطاع الخاص.

وتهدف المبادرة إلى تحقيق بناء قاعدة بيانات شاملة للوزارة تشتمل جميع التبرعات الواردة والصادرة من وإلى مختلف الشرائح العاملة في القطاعات الخيرية التابعة للوزارة، وتحقيق التطوير والتوحيد والمرونة للأنظمة الآلية في الجهات والجمعيات الخيرية المستفيدة، والمبنية على احتياجات هذه الجهات، والدقة في القيام بتسجيل الإيداعات البنكية نظراً لارتباط المؤسسات المانحة والجمعيات بالمصارف (البنوك) ضمن هذا النظام المراد قيامه.



القبض على شابين عاطلين أغلقا غار أحد بالصبات الأسمنتية

المصدر: جريدة الاقتصادية الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/10/article_673414.html

مريم الجهني من المدينة المنورة ألفت الجهات الأمنية في المدينة المنورة القبض على شابين؛ إثر قيامهما بالاعتداء على غار أحد وإغلاقه بصبة أسمنتية. وأكدت مصادر لـ "الاقتصادية" أن الشابين اللذين تم استجوابهما سعوديان عاطلان عن العمل، من سكان حي سيد الشهداء، وقاما - حسب اعترافتهما في التحقيق - بسد مدخل الغار بذريعة منع البدع والخرافات، التي يمارسها - حسب قولهم - بعض الزوار عنده، حيث قاما بوضع خليط من الأسمنت على الغار في وقت متأخر من الليل، نظراً لقلّة الحركة في المنطقة، ونفى الشبان علاقتهما باللوحات الإرشادية التي كانت قبالة الطريق المؤدي إلى غار أحد للتحذير من أن زيارته بدعة.

وكانت أمانة المدينة المنورة قد أزالَت، البارحة الأولى، عدداً من اللوحات الإرشادية، التي وضعها محتسبون آخرون "مجهولون"، فيما أكد أمين منطقة المدينة المنورة الدكتور خالد طاهر، أن الأمانة ممثلة في بلدية "أحد" ستقوم بإزالة الكتل الخرسانية، التي وُضعت على مدخل الغار، وذلك بعدما توفر الشركة المقاول، المعدات اللازمة لتنفيذ عمليات إزالة تلك الكتل الخرسانية.

وكان جدل واسع قد حدث بين باحثين ومتقنين سعوديين ومهتمين بالتاريخ والسيرة النبوية حول الدعوة إلى طمس غار أحد بذريعة التخوف من تحوله من معلم تاريخي مهم إلى مكان مقدس، فيما تم إغلاق الغار قبل أسبوعين بصبة أسمنتية دون أن تعلن أي جهة رسمية مسؤوليتها تجاه ذلك.

الرشوة تتصدر.. و66% من المتورطين فيها من غير السعوديين إحالة موظف كل يوم إلى ديوان المظالم في قضايا الفساد المالي والإداري

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012 م
<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120710/fe1.htm>

الجزيرة - حبيب الشمري:

تحليل الجهات الرقابية المختصة، وهيئة الرقابة والتحقيق خصوصاً، ما يعادل موظفاً كل يوم إلى ديوان المظالم في قضايا الفساد المالي والإداري، وذلك حسب الإحصائيات الرسمية؛ حيث تحليل الهيئة نحو 360 موظفاً سنوياً. وخلال الفترة من 1426 هـ إلى 1430 هـ تم ضبط 58.4 ألف قضية فساد مالي وإداري، منها 51 ألفاً عن طريق هيئة الرقابة والتحقيق، والمباحث الإدارية 6651 قضية.

وتكشف الأرقام وفقاً لدراسة الدكتور حامد بن داخل المطيري - وهو متخصص في دراسة قضايا الفساد - الجهود الحكومية لمواجهة هذه الظاهرة، التي توجتها بإنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة). ووفقاً للمطيري فإنه رصد في دراسته الخاصة عن الاقتصاد الخفي في المملكة أوجهاً عدة للفساد في المملكة، تصدرتها قضية الرشوة، التي سجلت 9567 قضية، منها 6773 ضبطت من قبل هيئة الرقابة والتحقيق، و 2794 من قبل المباحث الإدارية، وبلغ عدد المتهمين 11652 متهماً، نسبة الأجانب منهم 66%. وحلت قضية التزوير في المركز الثاني؛ حيث ارتفعت من 823 قضية في عام 1421 إلى 17992 خلال عام 1430 هـ، أغلبها تتعلق بتزوير دفاتر الإقامات وتأشيرات الخروج، وتأشيرات العمرة، والجوازات المزورة، والأختام، وكان 79% من المتورطين من الأجانب.

وكانت الجزيرة قد نشرت الأسبوع الماضي تفاصيل الدراسة التي قدرت الاقتصاد الخفي في المملكة بما بين 16% و 25% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يعني أنه بحدود 236.5 مليار ريال، قياساً بالناتج المحلي لآخر سنة للدراسة التي غطت فترة 40 عاماً من 1400 هـ إلى 1430 هـ (1970 إلى 2009).

وعرفت الدراسة التي أجراها الباحث حامد بن داخل المطيري، وحصل خلالها على درجة الدكتوراه بامتياز مع توصية بنشر الرسالة من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة أم القرى، الاقتصاد الخفي بأنه: «مجموعة الأنشطة الاقتصادية غير المعلنة، التي يقوم بها أفراد أو جماعات في شكل مؤسسات صغيرة الحجم غالباً، تقدم سلعة وخدمات لها قدرة تنافسية، لا تدخل ضمن الحسابات القومية، سواء كانت تلك الأنشطة الاقتصادية مشروعة كالمهن الحرفية، أو غير مشروعة كتجارة المخدرات، وجميعها أنشطة تتولد عنها دخول حقيقية أو ضمنية لا تخضع لرقابة السلطات الاقتصادية». وأظهرت الدراسة أن أبرز مكونات هذا الاقتصاد توالى: الفساد المالي والإداري، المخدرات، التستر، التهريب الضريبي، والتسول، وأن حجم هذا الاقتصاد متزايد عبر الزمن، وتراوح تقديراته بين 16 و 25% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، وهي تقديرات تقول الدراسة إنها تقارب التقديرات الدولية المتاحة عن المملكة.

وقالت الدراسة إنه يترتب على كثير من الأنشطة الخفية غير المشروعة مساوئ عدة على المستوى الأمني، تتفاعل فيما بينها محدثة اضطراباً في الاستقرار الأمني، وهو الأمر الذي ينعكس سلباً على بقية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

رئيس مكافحة الفساد: لا استثناء لأحد ونلاحق الكبار قبل الصغار

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://alhayat.com/Details/417671>

الرياض - عبدالعزيز العطر
شدد رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة) محمد الشريف على أن الهيئة لا تستثني أحداً في قضايا الفساد. وأكد أنها تعمل على «ملاحقة كبار المفسدين قبل صغارهم». (المزيد)
وقال الشريف، في لقاء بثته قناة «العربية» أمس إن الهيئة «لا تترك أحداً من مرتكبي جرائم الفساد، ولا يُستثنى من شمول اختصاصاتها كائن من كان، فليس هناك كبير أو صغير يُستثنى، ومثل ما نتابع القضايا الكبيرة نتابع القضايا الصغيرة، فالكل يقدم للمحاكمة وفق ما اقترفه».
وأشار إلى أن الهيئة لا تتكتم على قضايا الفساد والمفسدين، ولكن مسألة التشهير بمرتكبيها لا تتم طالما أن القضية لا تزال في طور الاتهام، فالمتهم بريء حتى تثبت إدانته.
وأضاف أنها لا تتستر على أحد، ولا تخفي شيئاً من أعمالها، لكن يجب الانتظار حتى صدور الأحكام، وأن المملكة تعاني من جرائم الفساد مثلها مثل دول العالم، وأن مصادرها متعددة.
وذكر أن المملكة كانت تكافح الفساد بأجهزة عدة، وبعد إنشاء الهيئة أصبحت مناهضة بهذا الدور وإجراء الأبحاث ورصد مواطن الفساد وتحديد مجالاتها، وحجم الفساد وأنواعه.

الهيئة الملكية تدشن نظاماً لحماية المواليد من السرقة و «الخطأ»

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://alhayat.com/Details/417599>

الجبيل - «الحياة»
دشنت الهيئة الملكية في الجبيل وينبع ممثلة في المركز الطبي بالهيئة في ينبع، أخيراً، نظاماً لحماية حديثي الولادة من الخطف والتبديل، حيث تمّ تشغيل النظام، الذي يقوم بالتعرّف على الهوية من خلال ذبذبات متبادلة بين سوار في معصم الأم وآخر في قدم الطفل، يتعرّف جهاز المولود على جهاز الأم؛ لمنع تبديله مع أم أخرى، وهو مراقب على مدار 24 ساعة؛ لمنع اختطافه أو إخراجة دون إذن.
وأوضح مدير برنامج الخدمات الصحية في الهيئة في ينبع رأفت إدريس، أن النظام هو أحد الأنظمة المتقدمة والحديثة للحماية والسلامة في المستشفيات، والخاصة بحماية المواليد من التبديل، أو ما يسمى خط المواليد أو الاختطاف، مفيداً أنه

يتمثل في نظامين هما: «نظام (Hugs) المعني بحماية الأطفال المواليد من الاختطاف، ونظام (Kisses) الذي يحمي المواليد من الخلط.

وبين أن النظام هو عبارة عن ربط إلكتروني بين المولود وأمه، حيث يتم وضع سوارين إلكترونيين أحدهما في يد الأم، والآخر في قدم المولود وذلك بعد الولادة مباشرة، ثم يتم ربط الجهازين عن طريق تعريفهما إلكترونياً ليتم ربطهما بنظام متابعة، مشيراً إلى أن تطبيق هذا النظام يمنع تسليم أي مولود لغير أمه عن طريق الخطأ، كما يمنع إخراج المولود من القسم أو الوحدة التي يتواجد فيها، إلا بعد إجراءات أمنية ونظامية مشددة، حيث إنه نظام إنذار وتتبع وتعرف إلكتروني عالي الدقة.

وأفاد إدريس، أن إطلاق هذا النظام يأتي كخطوة استباقية واحترازية لمنع وقوع الاختطاف أو الخلط، وتم تدريب فريق العمل من الممرضات على هذه الإجراءات الجديدة.

إلى ذلك، تنظم الهيئة الملكية في الجبيل بمركز الزوار في مبنى الهيئة الملكية، اليوم، حملة «التبرع بالدم الثالثة» التي تنفذها إدارة العلاقات العامة بالتعاون مع برنامج الخدمات الصحية لمنسوبي الهيئة الملكية.

وقامت إدارة العلاقات العامة بالتنسيق مع برنامج الخدمات الصحية، وتجهيز مركز الزوار بالاحتياجات الكاملة ليكون مقراً للحملة، وذلك بتوفير عيادة لاستقبال المتبرعين، ابتداءً من تعبئة نموذج للمتبرع عن حالته الصحية، ومن ثم يتم عمل فحوص للدم، والضغط، والسكري، وبعد ذلك يُوجّه المتبرع إلى مكان التبرع في حالة مناسبه للتبرع.

يشار إلى أن هذه الحملة تأتي إيماناً بدور الهيئة الملكية في الجبيل بالمسؤولية الاجتماعية، وتلبية للحاجات الصحية الطارئة، إلى جانب نشر ثقافة التكافل الاجتماعي والتبرع الدوري بالدم.



آل الشيخ لأسرة الغامدي: ساقف معكم لاستيفاء حقكم

المصدر: صحيفة الحياة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Details/417661>

جدة - «الحياة»

أكد الرئيس العام لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الدكتور عبد اللطيف آل الشيخ لـ «الحياة» أن أعضاء «هيئة الأمر بالمعروف» الموقوفين على ذمة قضية «حادثة بلجرشي» هم خمسة أشخاص. وقال: «أنا لم أتلّق حتى الآن أي خطاب رسمي بشأن نتائج هذه الحادثة، من أي جهة حكومية، وقد علمت بنتائج تحقيقات اللجنة العليا المكلفة بتقصي الحقائق في هذه القضية من خلال مواقع الإنترنت فقط، لذلك لا يمكنني التعليق في هذا الوقت ما لم أحصل على خطاب رسمي موجه للهيئة في هذا الخصوص».

في حين رفع آل الشيخ تعازيه ومنسوبو «هيئة الأمر بالمعروف» إلى أسرة وأقارب المتوفى عبدالرحمن الحرفي الغامدي، وقال في خطاب التعزية: «باسمي ونيابة عن زملائي منسوبي الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقدم لكم صادق تعازينا ومواساتنا في الفقد، سائلاً المولى جلت قدرته أن يتغمده بواسع رحمته ويدخله فسيح جناته ويرفع منزلته في عليين، ونشارككم الألم والحزن في فقدته نتيجة الحادثة الأليمة الذي تعرضت له الأسرة، وفي الوقت نفسه أؤكد لكم وقوفي وجميع منسوبي الرئاسة معكم في استيفاء حقكم كما نبتهل إلى المولى جلت قدرته أن يشفي المصابين ويمن عليهم بالصحة والعافية».

مستشار قانوني: يحق لمصابي قطار الدمام التعويض عن الأضرار الجسدية وتفاوت المصالح

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.alriyadh.com/2012/07/11/article750864.html>

الرياض- هيام المفلح
أكد المستشار القانوني بندر المحرج أن الشريعة الإسلامية جاءت بحفظ الضرورات الخمس ومنها النفس ويدخل في ذلك حفظ ما دون النفس كأعضاء الجسد، وما نتج عن انقلاب قطار الرياض - الدمام الذي وقع مؤخرا من وفيات وإصابات داخل في ما قرره الشريعة من الحفظ.
وأوضح المحرج أنه لا بد من تحديد سبب الحادث فلو ثبت أنه بفعل فاعل فإنها تعتبر جناية على الأرواح والممتلكات الخاصة والعامة وقد تصل عقوبة الحق العام إلى القتل أيا كان التكيف والتوصيف الشرعي للقتل، أما الحق الخاص ففيه القصاص إن نتج عنه قتل وفيه ضمان الإصابات والتلفيات، كما يحق للمتضرر المطالبة بالتعويض عن الأضرار التي لحقت به نتيجة الحادث من فوات مصلحة أو ما في حكمها مع ضرورة إثبات ذلك.
وأضاف: إذا كان سبب الحادث إهمال أو تفريط أو تجاوز سواء من الجهة المشغلة للقطار أو من سائق القطار، فتمتثل الجهة المشغلة للقطار بتبعات هذا الحادث بتعويض المصابين.
واقترح المحرج في مثل هذه الحالة أن يؤخذ في الاعتبار أن الجهة المسؤولة عن القطار عرضت سمعة هذه الخدمة لكثير من التشكيك لدى مستخدميها مما يعود بالضرر على هذا القطاع الحيوي وعلى مستخدميها.
ومع هذا فقد نوه المحرج إلى أنه " لا بد أن نعرف أن أي وسيلة من وسائل النقل معرضة لوقوع أي حادث ولكن يتم التشديد في المسؤولية إذا أثبت التحقيق أن الإهمال أو التفريط أو تجاوز الصلاحيات هو السبب.



الشرطة حولت ملف التلظ لهيئة التحقيق وبيمة في قرية الأطفال تكشف:

ممثلات الإشراف خيرنا • اخرجوا طوعا أو كرها

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120711/Con20120711516508.htm>

مها البدراني (المدينة المنورة)
حولت شرطة المدينة المنورة ملف يتيمات في قرية أطفال طيبة، تلفظن على مديرة القرية، إلى هيئة التحقيق والادعاء العام.

وأوضح العقيد فهد الغنام المتحدث الإعلامي في شرطة المدينة المنورة أن الشرطة تلقت بلاغا من إدارة القرية حول قيام عدد من اليتيمات بالتلفظ على العاملات بالقرية، وتمت مباشرة القضية وعمل محضر بما حدث وتحويل القضية إلى هيئة التحقيق والإدعاء العام.

وفيما تحفظت رئيسة مجلس جمعية طيبة الخيرية النسائية والتابعة لها قرية أيتام طيبة إيمان فلاتة على الرد على تساؤلات «عكاظ» حول صحة الوقائع، كشفت مصادر لـ «عكاظ» عن أن إدارة القرية استجبت بالشرطة بعدما حطمت اليتيمات سياجا حديديا فاصلا بينهن ومكتب الإدارة، لتباشر خمس دوريات الموقع، بالإضافة إلى ممثلات من مكتب الإشراف الاجتماعي، وبدء التحقيق مع مديرة القرية وأخذ أقوالها، وتصوير الحاجز المحطم، كما تم الاستماع لأقوال اليتيمات اللاتي اعترفن بتحطيم الحاجز لأن المديرة - حسب قولهن - لا تستمع لهن إلا من خلفه فيما يبقين تحت لهيب الشمس، الأمر الذي أثار حفيظتهن - بحسب تعبيرهن.

وبينت المصادر أن الشرطة لم توقف أيا من اليتيمات، فيما زعمت إحدى اليتيمات أن ممثلات مكتب الإشراف حرصن على إخراجها من القرية، «والاستند على ذلك إن لم تخرج طوعا». وأضافت أن عودتها برفقة أخواتها للقرية السبب في حالة الضجر التي بدت عليها ممثلات الإشراف - حسب قولها، مشيرة إلى أنه كانت هناك محاولات لإعادتها للأسرة التي كانت تقيم معها خارج القرية، إلا أنها لم تستجب لذلك، فجاءت الإشارات إليها أن الخروج طوعا أو كرها، زاعمة أنها تلقت تهديدات من المشرفات «اللاتي ليس لهن حق في طردي من القرية».

وطلبت لجنة للتحقيق مع الإدارة التي شهرت بها وأخواتها - حسب قولها، ولم تستمع لمطالبهن، بل تعدى الحال إلى تهديدهن بإيداعهن دار الحماية أو العجزة، مضيفة: «لست مجرمة ليفعلوا بي كل تلك التصرفات، خاصة أنني لم أهرب بل عدت لبيتي وأخواتي».



1200 وظيفة صحية ومراكز أولية جديدة لاستيعاب خريجي

الدبلومات

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120711/Con20120711516506.htm>

محمد سعيد الزهراني (الطائف) أعلنت وزارة الصحة توفر أكثر من 1200 وظيفة صحية للرجال (بكالوريوس) لم يتم شغلها إلى الآن، مؤكدة أن الوظائف لا تخص قطاع التمريض، وأنها تشمل كافة القطاعات المعنية بالخدمات الصحية. وبينت المصادر لـ «عكاظ» أن 10 تخصصات يوجد بها عجز، وأكثرها هي أخصائي تمريض، وعلاج طبيعي، يأتي بعدها أخصائي أشعة، ثم أخصائي رعاية أسنان، وتأهيل، وأخصائي وبائيات، وأخصائي تخدير، وأخصائي نطق، وأخصائي أطراف صناعية، وأخيرا أخصائي سمع. وكشفت المصادر أن الوزارة تسعى إلى التوسع في افتتاح المراكز الصحية الأولية لاستيعاب خريجي الدبلوم الصحي، الذي يشهد فائضا في معظم التخصصات عدا العناية المركزة، والطوارئ التي تحتاج فنيين بشهادة بكالوريوس. وأوضحت المصادر هناك احتياجا لخريجي الدبلوم في عدد من الأقسام الصحية كالجراحة والنساء والولادة، وغيرها، ولكن مثل تلك الأقسام لا يمكن شغلها إلا بكوادر نسائية مرجعة السبب إلى طبيعة العمل التي تتطلب ذلك، ولذلك تسعى الوزارة إلى التوسع في افتتاح المراكز الصحية الأولية لاستيعاب خريجي الدبلوم الصحي.

مدير عام الصحة النفسية والاجتماعية لـ الشرق: لدينا عشرون عيادة ملحقة بمستشفيات الولادة قادرة على تشخيص التوحد

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/11/388374>

الرياض - إبراهيم العقيلي

نظمت الإدارة العامة للصحة النفسية والاجتماعية في وزارة الصحة يوما مفتوحا للمصابين باضطرابات النمو والسلوك لدى الأطفال وأسرهم بعنوان «شاركوني عالمي لتفهموني» بمشاركة عدد من الجهات الحكومية والجمعيات المتخصصة والجهات المعنية، أقيم في منتزه المرسى في مدينة الرياض. وأوضح لـ «الشرق» مدير إدارة الصحة النفسية والاجتماعية الدكتور عبدالحميد بن عبدالله الحبيب أن الهدف من هذه الفعالية جمع المختصين والأسر في مكان خارج الإطار الرسمي يجمع بين الترفيه والمشورة الطبية وتبادل الخبرات الطبية حتى بين الأسر نفسها. وقال الحبيب «نحن نعرف أن مثل هذه الإعاقات قد تتسبب في أن تفقد الأسرة قدرتها على ترتيب برنامجها الزمني والاستفادة من أوقات الترفيه، لذلك حرصنا على أن نشركهم في مثل هذه المتعة التي لا تخلو من الترفيه والتوعية والتواصل البيني المباشر بين الأسر والمختصين».

من المستهدفون بهذه المناسبة؟

جميع من يعانون من اضطرابات النمو والسلوك من الأطفال مستهدفون بهذا البرنامج التوعوي الترفيهي، ونعرف أن العدد كبير جدا، ويوضح ذلك حجم الحضور، غير أننا نعد أن تستمر مثل هذه الفعاليات وأن تصل إلى باقي مناطق المملكة.

كم عدد التوحديين في المملكة؟

لا أحد يملك رقما، وهناك إحصائيات مختلفة، لكننا نستطيع القول إن هناك طفلا توحديا بين كل 300 - 500 طفل وهذا وفق بعض الدراسات والإحصاءات، غير إنه يظل أن التوحد طيف واسع جدا، فبعض الأطفال إعاقته خفيفة لا تكاد تذكر وبالتالي يمكن تمريره على أنه طفل طبيعي، وبعض الإعاقات شديدة، حتى الرقم الحقيقي لحالات أطفال التوحد تعثره مشكلة من ناحية دقة التشخيص.

جمعية التوحد توصل الرقم إلى 120 ألف حالة توحد في المملكة. ما تعليقكم؟

نعتقد أن هذا الرقم قريب من الواقع، والواقع أن أحد أهم أهداف هذا البرنامج الذي جمعنا فيه أطفال التوحد وأسرهم هو إيجاد سجل وطني للحالات حتى نبتعد عن الاجتهاد، وقد بدأ الآن الإعداد والتأسيس للسجل الوطني للتوحد وبحول الله تعالى سيكون لدينا قريبا رقم دقيق بحالات التوحد.

ما المقصود بالسجل الوطني؟

- المقصود به أن تذهب كل حالة توحد يتم تشخيصها إلى نظام محدد للتسجيل وتعطى رقما وطنيا معروفا بحيث تتم متابعتها على مدى السنوات.

كم عدد مراكز العناية بحالات التوحد في المملكة؟ وأين توجد؟

تختلف المراكز وفقا لما تقدمه بين مراكز للتشخيص، ومراكز للتأهيل، ومراكز تعنى بالعملية التربوية والتعليمية لذوي التوحد. دعنا نعترف أن المراكز الموجودة هي أولا قليلة وتعاني من نقص في الكفاءات والقدرات، فهي في البداية قليلة جدا، وأيضا مستوى الخدمة المقدمة فيها يحتاج إلى كثير من التطوير.

ونستطيع أن نجيب فيما يتعلق بوزارة الصحة، لأن هناك مراكز تتبع وزارة الشؤون الاجتماعية لا أستطيع أن أفتي فيها. في وزارة الصحة لدينا عيادات متخصصة مسؤولة عن تشخيص اضطرابات النمو والسلوك عند الأطفال وهذه العيادات منتشرة في كل مستشفيات الولادة والأطفال في المملكة تقريبا وعددها عشرون عيادة قادرة على التشخيص وتقديم خدمات علاجية أولية وهي ملحقة بمستشفيات الولادة والأطفال، كما أن هناك مراكز تخصصية ملحقة بالمدن الطبية مثل مدينة الملك فهد الطبية KFMC حيث يوجد مركز تخصصي، وأيضا في المدن الطبية التي يجري أنشاؤها هناك خطة للتوسع في المدن الطبية.

لماذا هي قليلة ولماذا تعاني نقصا في الكفاءات؟
أولا قلة المختصين وضعف برامج التدريب الموجودة في الجامعات، فالجامعات لا تقدم برامج متخصصة في هذا المجال، والبرامج الموجودة نادرة، بالإضافة إلى أن المختصين حتى خارج المملكة قليلون، إذا يمكننا القول إنه على المستويين الوطني والعالمي هناك ندرة في عدد المتخصصين في التوحد.
لكن لماذا المراكز قليلة؟

- الأمران مرتبطان ببعضهما، فقد تستطيع أن تستأجر مبنى وتوفر التجهيزات، لكن من سيعمل في هذا المبنى؟ وهذا تحد يواجهه كل القطاعات.

كم يكلف الطفل التوحد من ميزانية الدولة تقريبا؟
هذه إحدى المشكلات فنحن دولة تنفق بسخاء ولا تسأل كم؟ لكن نستطيع أن نقول إن الطفل التوحد يكلف على المدى الطويل أكثر من المدى القصير، لأن تشخيص التوحد لا يكلف كثيرا في مجال التشخيص، لكن المشكلة تكمن في مجال التدريب والتأهيل والمسؤول عنها قطاعات التربية والتعليم والشؤون الاجتماعية. كما أن تشخيص التوحد يحتاج إلى جلسات متعددة وأوضاع مختلفة حتى تستطيع التوصل إلى التشخيص.
كم رقم التكلفة الدقيق أو التقريبي؟

لا أملك الرقم وبالتالي لا أستطيع أن أجتهد في هذا الموضوع.
كم عدد العاملين في مستشفيات وزارة الصحة أو مراكزها المختصين في حالات التوحد؟
كمختصين يملكون تخصصا دقيقا في التوحد هم قلة جدا ويعدون على أصابع اليد على مستوى المملكة، كما أن الذين يملكون تدريبا متخصصا في التوحد هم أيضا ندرة وهذا يعود إلى ندرة البرامج في الجامعات السعودية.
أفهم يا دكتور عبد الحميد أن برامج التعليم هي المتهم الأول عن ندرة المتخصصين؟
برامج الجامعات المتخصصة في التوحد لم تشبع السوق بمتخصصين يسدون حاجة السوق المحلي حتى الآن، نحن في حاجة شديدة وماسة لمتخصصين والجامعات لا تقدم مثل هذه البرامج.
لماذا لم تتواصلوا مع الجامعات لإشعارهم بحاجة السوق إلى مثل هذه التخصصات؟
الجامعات تركز على ما تملكه من أعضاء هيئة تدريس قادرين على التدريب، في حين نعتقد نحن أن التدريب التقليدي المرتبط بالجامعة داخل قاعات الجامعة غير كاف، نطالب بنوع من التدريب المشترك بين القطاعات الصحية والجامعات بحيث تعطى المظلة الأكاديمية من الجامعة والميدان العملي من الوزارات أو القطاعات الصحية.
الجامعات تزعم أنها تلبي حاجة سوق العمل؟
أعتقد أنهم لبوا حاجة سوق العمل في تخصصات أخرى، لكن في المجال الذي أعمل فيه أعتقد أنه ما يزال هناك نقص شديد.

هل هناك توحديون سعوديون مازالوا يذهبون للأردن والكويت للعلاج؟
نعم ما زالت هناك أسر تذهب إلى هناك بحكم أن الأسر تبحث عن مخرج للمشكلة التي تعاني منها، وبالتالي فهي تذهب إلى هذه الدول وتزور المراكز لديهم وتحصل على استشارات، لكن الحقيقة مستوى الخدمة المقدمة في هذه الدول لا نعتقد أنه يفرق كثيرا عما يقدم داخل المملكة.

هل هناك مبرر أن تذهب أسر التوحديين للأردن أو الكويت؟
شخصيا لا أرى مبررا للتوجه إلى هذه الدول، لكن هذا خيار متاح للأسرة ومن حقها أن تذهب.
لكن الناس قد تجد صعوبات في الحصول على فرصة استشارة طبية هنا إلا بجهد جهيد وأوقات انتظار طويلة، وهذا ما يدفعها للذهاب للكويت والأردن وغيرها؟

أنا أتكلم عن عدد المختصين، ففي الوطن العربي نحن أكبر بلد عربي لديه متخصصون في الطب النفسي للأطفال وطب أعصاب الأطفال، وبالتالي لا أعتقد أن في العالم العربي أحدا يملك عدد متخصصين مثلما تملكه السعودية، وبالتالي أشكك في قدرة المراكز خارج المملكة على تقديم شيء أميز مما هو موجود داخل المملكة، وهذه ميزة حيث إن بعثاتنا مفتوحة،

وما زلنا مستمرين في برنامج الابتعاث، وبالتالي حصلنا على متخصصين، لكن في المقابل ما زلنا بحاجة إلى مزيد من المتخصصين الذين لا يزالون يتركزون في المدن الرئيسية فقط.

هل أبنائنا مضطربون نفسياً؟

أبنائنا ليسوا مضطربين نفسياً، نحن عندما نوفر خدمة نفسية فنحن نوفر برنامجاً وقائياً، مثلاً أميركا لديها أكبر عدد من المتخصصين في كل الاضطرابات وتخصصات الطب النفسي فهل معنى هذا أنهم يعانون من المشكلة؟ لكنه بلد متقدم، كلما زاد المتخصصون دل على تقدم البلد وحضارته.

المشرف الفني لجمعية التوحد لـ الشرق: 120 ألف حالة في المملكة

من جهة أخرى، التقت «الشرق» المشرف الفني في الجمعية السعودية للتوحد منذر إبراهيم حمدالله، الذي أوضح أن عدد حالات التوحد في المملكة عموماً تقدر بـ 120 ألف حالة، مشيراً إلى أن نسبة انتشار التوحد بين المواليد حول العالم تصل إلى 1%.

وقال حمدالله في حوار مع «الشرق» إن التوحد يعد أكثر إعاقة مكلفة في العالم، حيث يتطلب المركز المتخصص تجهيزات وكوادر مكلفة جداً، لافتاً إلى أن مركز الأمير ناصر للتوحد في الرياض يعد حديثاً من جهة التسمية فقط، لكنه كان يعمل منذ 13 عاماً تحت اسم أكاديمية التربية الخاصة.

هل تكتشف الأسر السعودية حالات التوحد بين أطفالها متأخرة؟

يبدأ الوالدان باكتشاف أعراض التوحد لدى أطفالهم في عمر مبكر، حيث يبدأ الآباء بكتشفون في عمر عام و عام ونصف أن سلوكيات طفلهم تختلف عن الأطفال العاديين وأن لديه مشكلات في التفاعل الاجتماعي وفي التواصل والكلام ويتأخر في نطق اللغة، كل هذه تعطي الأم والأب مؤشرات أن الطفل لديه مشكلة.

هل تختلف مناطق المملكة فيما يتعلق بالتوحد؟

الرياض وجدة والدمام وضعها يختلف عن المناطق الأخرى، ووجه الاختلاف يتعلق بوعي الناس فهو في المناطق الرئيسية أفضل من المناطق الأخرى، إضافة إلى أن المراكز المتخصصة في الرياض كعدد أكثر وحتى وعي الكادر الطبي في المناطق الرئيسية يكون أكثر، فالأم عندما تزور طبيباً في المناطق الرئيسية فإنه يكون لديه دراية أكثر من زميله في المناطق النائية، ويعمل على تحويل الطفل إلى مكان متخصص، وهنا يكون موضوع التشخيص أسرع، في المقابل وعي الكادر الطبي في مناطق أبعد يكون أقل منه في المناطق الرئيسية، وهنا يجد الأب والأم أنفسهم يدورون في حلقة مفرغة بين طبيب أطفال عادي وطبيب أعصاب حتى يصل للتشخيص الصحيح.

هل لدى الجمعية إحصائية بعدد حالات التوحد في السعودية؟

هناك إحصائية عملها الدكتور الجارالله قبل سنوات وأعتقد أن عدد حالات التوحد في السعودية عموماً يصل إلى 120 ألف حالة توحد سواء الحالات التي شخّصت أم التي لم تشخص وهذا الرقم الإجمالي في السعودية كلها. حالياً على المستوى العالمي نسبة انتشار التوحد تصل إلى 1%، أي واحد في كل مائة مولود، وبعض الدراسات تقول النسبة واحد في كل 93 حالة ولادة، فأنت لو قست على عدد سكان السعودية التي عدد سكانها عشرون مليون نسمة تقريباً، ولو طبقت النسبة 1% من عدد السكان سيخرج الرقم أكثر من هذا.

ماهي أبرز العلامات التي تكون على الطفل التوحدي وبإمكان أي أسرة أن تكتشفها في طفلها؟ بمعنى ما هي أبرز صفة في الحالة التوحدية تكون مشتركة بين كل حالات التوحد؟

من الصفات أنك عندما تناديه لا يرد عليك، ونحن عادة في التشخيص أول شيء نعمله فحص السمع للطفل، لأن الوالدين يعتقدان أن ابنهما لا يسمع وهو يسمع لكن المشكلة في ردود أفعاله، فعندما تنادي الطفل لا يرد عليك، وعندما تريد احتضانه فبعض الأطفال التوحديين لا يقبل الاحتضان، وعندما تريد والدته إرضاعه يدير وجهه عنها، يتأخر في النطق والكلام، وبعض الحالات تتأخر في المشي، ضعف في التواصل البصري عندما تنظر إليه لا ينظر هو إليك، وإذا أراد شيئاً في البيت فبدل أن يطلبه فإنه يسحب يد أمه أو أبيه إلى ذلك الشيء، وإذا أراد شيئاً من الثلاجة يسحب يد أمه أو أبيه إلى حيث توجد الثلاجة.

ماهي أبرز التحديات التي تواجه الجمعية السعودية للتوحد؟

أنا لا أتكلم باسم الجمعية، لكن التوحد كإعاقة يعد أكثر إعاقة من حيث التكلفة في العالم، فهو أكثر إعاقة مكلفة في العالم، وهناك قلة في المراكز المتخصصة في التوحد، فالمركز الواحد المتخصص سواء من ناحية التجهيزات أم الكوادر مكلف جداً، وفي الرياض لدينا مركز الأمير ناصر للتوحد، وهو حديث من جهة التسمية لكنه كان يعمل منذ 13 عاماً وكان تحت

اسم أكاديمية التربية الخاصة، غير إن خدمات الإيواء ليست متوفرة في هذا المركز، كما أن تكاليفه شبه مجانية، وهو لا يغطي كل الرياض.



البقاوي لـ الشرق: طبيعة عملهن تلزمهن بذلك.. وسنلغيها بعد تشغيل مستشفى الحليفة والحائط

ممرضات سعوديات يطالبن صحة منطقة حائل بإعفائهن من المناوبة الليلية ومرافقة الأطباء والمسعفين في سيارة الإسعاف

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/11/387865>

الرياض - يوسف الكهفي
طالب عدد من الممرضات السعوديات العاملات في المراكز الصحية والإسعافية على الطرق السريعة بمنطقة حائل، بإعفائهن من العمل والمناوبة بعد منتصف الليل ومرافقة الأطباء والمسعفين في سيارة الإسعاف خلال حالات الحوادث والولادة والطوارئ، بسبب الضغوط الأسرية وارتباط البعض منهن بأطفالهن وأزواجهن.
وقال مصدر لـ«الشرق»، إن قسم المتابعة بالرعاية الأولية بالشؤون الصحية في منطقة حائل استقبل عدداً من الشكاوى التي وصلتهم من مديري بعض المراكز على الطرق السريعة تفيد بامتناع بعض الممرضات السعوديات عن الخروج بسيارة الإسعاف أثناء حالات الحوادث والولادة والحالات الطارئة، وطالبن بإعفائهن من المناوبة الليلية ومرافقة المسعفين بعد منتصف الليل، تحت حجة ظروفهن الأسرية، مبيناً أن طلبهن قوبل بالرفض وتم رفع الشكاوى إلى هيئة الرقابة والتحقيق.
وأضاف أن شكواهن وشكاوى بعض أهاليهن قوبلت بالرفض، حيث إن نظام الخدمة المدنية ووزارة الصحة يلزمهن بالعمل، وتابع «مثل ما للممرضات حقوق فعليهن واجبات». من جهته، أوضح مدير إدارة المراكز الصحية بمنطقة حائل عبدالعزيز البقاوي، أن طبيعة عمل الممرضة تلزمها بالمناوبة ومرافقة الحالات الإسعافية.
وأضاف «لدينا عدد من المتعاقبات غير السعوديات، إضافة إلى السعوديات، والعمل يسير على ما يرام ويقمن بدورهن على أكمل وجه، ولكن ربما نما إلى علم بعض الممرضات السعوديات بأننا ننوي قريباً إنهاء تعاقد عدد من الممرضات الأجنيات، لذلك استبقوا الأمر على أساس أن ظروفهم وارتباطاتهم الأسرية لا تسمح لهم بالمناوبة ومرافقة الحالات الإسعافية، وحتى لا يتم إلزامهن بذلك كما هو معمول به في نظام وزارتي الخدمة المدنية والصحة». وأكد البقاوي أنه ينتظر خلال الشهرين المقبلين بدء تشغيل مستشفى الحليفة، وكذلك مستشفى الحائط، وحينها سيتم إلغاء المناوبة بعد منتصف الليل بالنسبة للممرضات العاملات في مراكز الطرق السريعة التابعة للمنطقة.

بلغ عددهن من جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز 500 خريجة خريجات القانون يطمحن إلى تكريس ما درسنه لخدمة المجتمع والعمل محققات

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م
<http://www.alsharq.net.sa/2012/07/11/388226>

الدمام - فاطمة آل دببس
تطمح خريجات القانون إلى منحهن رخص المحاماة المتاحة للرجل، والعمل كمحققات في هيئة التحقيق والادعاء العام، إضافة إلى شغل منصب محقق جنائي، لتكريس ما درسنه في الجامعات فيما يخدم المجتمع، وليرتقين بأنفسهن، وقد بلغ عدد خريجات القانون من جامعتي الملك سعود والملك عبدالعزيز 500 خريجة، تدربن في مكاتب المحاماة الخاصة، ورغم ثقة رجال الدولة ومنظمي ومديرو قسم القانون في الجامعات بخريجات القانون، إلا أن فرص العمل في هذا المجال لم تتح لهن حتى الآن.

مناصب عليا
وذكرت خريجة القانون من جامعة الملك عبدالعزيز إيمان الحكيم، أنها قادرة على تولي مناصب عليا كالتحقيق الجنائي، وقد تدربت على يد محام وحصلت على شهادة خبرة لمدة ثلاث سنوات، ولكنها لم تستطع الحصول على رخصة المحاماة، مبينة أنها حضرت إلى فرع هيئة التحقيق الخاضع للإدارة عدة مرات بصفتها وكيلة عن أحد المتهمين، وترى أن خريجة القانون قادرة على تولي منصب التحقيق تبعا للخبرات التي حققتها في الدراسة أو التدريب.
وبينت خريجة قانون جامعة الملك سعود شوق علي، أنها تخرجت في الجامعة بتقدير ممتاز، وهي من أوائل الخريجات، موضحة أن ما شجعها على الحصول على هذا المعدل استبشارها بما سمعته من استقطاب الوزارات والهيئات لخريجات القانون، بعد الزيارة التي أجرتها الجامعة لهيئة الرقابة والتحقيق، إلا أن جميع هذه البشائر تلاشت بعد تخرجها، وأضافت أنها انضمت لمكاتب المحاماة للتدريب واجتازت ذلك، ومازالت تواصل الدورات حتى الآن على أمل أن تتال الوظيفة التي تطمح. وتتمنى خريجة القانون من جامعة الملك سعود سارا محمد، أن تخصص الدولة مكاتب لتدريب الخريجات، حيث إنها من سكان المنطقة الشرقية وفي كل مره تحاول التدريب على يد محام يرفض طلبها، متعللا بأن تدريبها سينتهي ببقائها في المنزل.

نقطة نوعية
ودعا الأمين العام المساعد لمجلس الشورى أحمد اليحيى الهيئة إلى تعيين خريجات القانون والثقة بقدراتهن، بعد إعطائهن التدريب اللازم، خاصة أنه ليس كل المترافع عنهن رجال، بل هناك كثير من القضايا يكون المتهم فيها امرأة، ووجود امرأة قانونية يسهل الأمر، كما أن وجودها في هذا المجال يضيف نقطة نوعية على سوق عمل المملكة. وبين مدير إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية في جامعة الملك سعود سليمان العساف، مدى رغبته في تولي خريجة القانون منصب محقق جنائي، مطالبا بثقة كافة المجتمع فيها، وقال «نجحت المرأة السعودية في جميع مجالات العمل التي اتبحت لها، وهو دليل قدرتها على تولي منصب محقق، مشيدا بثقة خادم الحرمين الشريفين في المرأة، خاصة بعد السماح لها بالعضوية في الشورى، والمجلس البلدي وغير ذلك. وقال المحامي والمستشار القانوني محمد المحمادي إن عمل المرأة في هيئة التحقيق والادعاء ضروري، على أن تكون المعينة ذات فكر ودراية بالقانون و مدربة على التحقيق، كونه مجالا حساسا ومشابها لتولي القضاء. ويرى الكاتب والمثقف محمد النمر أهمية أن تعطى المرأة دوراً قيادياً في جميع مؤسسات الدولة دون استثناء، تماما كالدول الأخرى، مبينا أنها قد تتعرض في عملها كمحقق لعثرات.

عاطفة المرأة

ولا يؤيد المحامي والمستشار وعضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً خضران الزهراني، ممارسة المرأة لوظيفة التحقيق الجنائي، فهو مجال يقتضي الوقوف على مسرح الجريمة، وبه مشاهدات قوية لا يستطيع الرجل تحملها في بعض الأحيان، منوها بأن هناك مناصب لا يمكن للمرأة توليها كرئاسة الدولة أو القضاء وكذلك التحقيق الجنائي، معللاً ذلك بعاطفتها الزائدة عن الرجل. وأيده في ذلك عضو هيئة التحقيق والادعاء العام سابقاً والمحامي عبدالرحمن الحارثي، مبيناً أن عاطفة المرأة ستمنعها من تحقيق الكمال، مشيراً إلى وجود تحقيقات أخرى في هيئة التحقيق والادعاء تستطيع المرأة توليها.

محكوم بالأنظمة

وبين المحامي والمستشار القانوني عبدالعزيز الزامل طبيعة عمل هيئة التحقيق والادعاء العام، مشيراً أن عمل المرأة محكوم بعدد من الأنظمة، كنظام هيئة التحقيق والادعاء العام ونظام الإجراءات الجزائية، فضلاً عن أن أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام محكومون بلائحة خاصة تشمل عدداً من الشروط، قريبة من شروط اختيار القاضي. وأشار بخصوص تولي المرأة أعمال هيئة التحقيق والادعاء العام، إلى ماورد في المادة 26 من نظام الإجراءات الجزائية، حيث إن أعضاء هيئة التحقيق والادعاء العام هم رجال الضبط الجنائي، كما أشار إلى المادة 24 من نفس النظام، التي توضح أن رجال الضبط الجنائي يقومون بالبحث عن مرتكبي الجرائم وجمع المعلومات والأدلة اللازمة للتحقيق وتوجيه الاتهام، مبيناً أن المرأة لم ترد في ذهن المنظم وقت سن النظام كعضو في هيئة التحقيق، ويتضح ذلك من خلال اللفظ المعنوي لنصوص المواد، وقال «جميع الأنظمة الجنائية السائدة في المملكة كفلت حق الدفاع عن المرأة، وتقديم كافة الضمانات لها في مرحلتها التحقيق والمحاكمة».

منصب حساس

وحاولت «الشرق» التواصل مع رئيس هيئة التحقيق والادعاء العام محمد العبدالله وكذلك مدير العلاقات العامة والإعلام في الإدارة العامة بهيئة التحقيق والادعاء في الرياض للتعليق، وذلك عن طريق إرسال فاكس بتاريخ 1- 3 - 2012 م تم التأكد من وصوله، والاتصال عبر الهاتف ولم تلقى رداً. فيما أشار مصدر رسمي في الهيئة إلى عدم وجود موظفات معينات في هيئة التحقيق والادعاء، وكذلك لم تضع الإدارة أية خطة لتعيينهن، كون منصب التحقيق حساساً جداً ويتطلب في المتولي أن يكون ذا قوة شديدة يصعب أن تتوفر في المرأة، حتى وإن كانت دارسة القانون، في حين يمكن تعيينها في أعمال الإدارة في هيئة الرقابة والتحقيق، منوها بتولي المرأة هذه المناصب دون الاقتصار على خريجات القانون.



مكاتب توظيف تباع بيانات طالبي العمل

بأسعار بين 50 إلى 100 ريال للمسيرة الواحدة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Economy/News_Detail.aspx?ArticleID=106200&CategoryID=2

جدة: محمد القشيري

حذرت غرفة جدة ممثلة بلجنة الموارد البشرية، من بيع السير الذاتية والبيانات الوظيفية للباحثين عن عمل في القطاع الخاص، بعد أن انتشر مؤخراً قيام مكاتب ومواقع إلكترونية للتوظيف تعمل بغير ترخيص رسمي لبيع السير الذاتية بأسعار تتراوح بين 50 إلى 100 ريال للمسيرة الواحدة. وتهدف الشركات من شراء السير الذاتية إلى البحث عن عمالة متدنية برواتب بسيطة لتحقيق النسب المطلوبة في السعودية، والمحددة من قبل وزارة العمل حسب كل نشاط، إضافة إلى البحث عن كفاءات إدارية وفنية متخصصة من المواطنين والمقيمين يندر تواجدها لدى القطاع الخاص.

ولفت عضو لجنة الموارد البشرية في غرفة جدة محمد آل طاوي إلى أن عدم وجود ميثاق يضمن عدم تسرب البيانات الوظيفية، وخاصة للفتيات سواء الشركات الباحثة عن كوادر بشرية، أو تسويقية لترويج منتجاتها ساعد على انتشارها. وقال آل طاوي لـ "الوطن" لا بد من وجود بديل يشرف عليه جهات حكومية تحد من انتشار بيع السير الذاتية، والتي تحتوي على كافة البيانات الشخصية من هواتف وبريد إلكتروني، ويتم الاستثمار فيها لبيعها لشركات كبرى تستخدمها كقاعدة بيانات لها في قسم شؤون الموظفين.

وأضاف أن هناك مواقع إلكترونية تباع مجموعة كبيرة من السير الذاتية حسب كل تخصص لشركات تهدف منها التوظيف أو التسويق لشريحة مستهدفة بأسعار تصل إلى 15 ألف ريال للمجموعة الواحدة مهما كان عددها، مشيراً إلى أن سعر السيرة الواحدة يتراوح بين 50 و 100 ريال.

وتهدف لجنة الموارد البشرية في جميع الغرف التجارية الصناعية إلى أن تكون صوتاً للقطاع الخاص بما يخص المهن المرتبطة في شؤون الموظفين، وتنفيذ جميع السياسات والأهداف والإجراءات الخاصة المتعلقة بالقطاع الخاص بشؤون الموظفين، ومشاركة واستقطاب الموظفين من ذوي المؤهلات، والخبرات المميزة، لحث القطاع الخاص في تطوير كوادرهم الوظيفية والاستفادة القصوى منهم.



خطأ في عمر مريضة يؤخر تحويلها إلى مستشفى متقدم فقدت طفلها في حريق منزلي وأصيبت بحروق خطيرة

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=106163&CategoryID=3

جازان: أيمن سالم

بينما لم يمض إلا أقل من شهر فقط على وفاة طفلين سعوديين في حريق منزلي بقرية الظهر بمحافظة العبدابي بمنطقة جازان، حتى عادت أجواء الحزن لتظلل رب الأسرة المكلوم الذي جاهد طوال الفترة الماضية من أجل علاج زوجته التي تدهورت صحتها بسبب إصابتها في الحادث بحروق متفرقة في جسدها تجاوزت نسبتها 35%.

الزوج جمعان الغزواني تحدث إلى "الوطن" عن مأساته وقال: إن خطأ في تسجيل العمر الصحيح لزوجته وأم طفليه اللذين قضيا في الحريق، تسبب في تأخير قبول علاجها في المستشفيات المتخصصة خارج منطقة جازان.

وأوضح الغزواني أنه تم تسجيل عمر زوجته في التقرير الطبي الصادر من مستشفى الملك فهد في جازان بـ (28 يوماً)، بدلاً عن (28 سنة)، وهو ما أدى بحسب الزوج المكلوم إلى تعثر استفادتها من الموافقة الصادرة بعلاجها في أحد المستشفيات المتقدمة خارج المنطقة.

وبين الغزواني بأنه تقدم بطلب إلى مرجعه العسكري من أجل السماح بتحويل زوجته إلى مستشفى القوات المسلحة بالرياض، وبعد أسابيع أشعروه بأنه تمت الموافقة من قبل الاستشاري في المستشفى باستقبال الحالة للعلاج في قسم الأطفال، بناء على التقرير الصادر من مستشفى الملك فهد المركزي في جازان، والذي سجل عمر زوجته (28 يوماً) بدلاً من (28 سنة)، في حين أن عدة مستشفيات متخصصة رفضت استقبال الحالة بحجة عدم توفر إمكانية لاستقبال أطفال مصابين بمثل هذه الحالات الحرجة في قسم الحروق.

وكان الجمعاني يتحدث إلى "الوطن" والمعاناة بادية على محياه، خاصة أنه لم يستفد بعد من خسارته لطفليه الصغيرين في الحريق الذي اتهم منزله، ومشاهدته في ذات الوقت لمعاناة زوجته وتآلمها وهو يكاد يخسرها نتيجة ما لحق بها من حروق خطيرة.

من جانبه، أوضح مساعد مدير صحة جازان الدكتور عواجي النعمي في تصريح إلى "الوطن" أمس، أنه سيتم التحقيق في الخطأ الصادر من مستشفى الملك فهد في تسجيل عمر المريضة، مشيراً إلى أنه تمت مخاطبة أكثر من مستشفى لقبول

الحالة بتقرير طبي صادر عن مستشفى صيبا العام ومستشفى الملك فهد المركزي وقد تم قبول الحالة من قبل مجمع الرياض الطبي وتم تحويل الحالة بالإخلاء الطبي الخميس الماضي.



الدولة تتحمل رسوم اختبار "قياس"

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=106195&CategoryID=5

الرياض: رياض المسلم، محمد العواجي وافقت وزارة التعليم العالي على مقترح إعفاء الطلاب والطالبات المتقدمين للمرة الأولى لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات "قياس"، على أن تتحمل الدولة التكاليف المالية، وتضمنها في ميزانية وزارة التعليم العالي، في حين ألغت الوزارة تراخيص مؤسسات التعليم العالي الأهلية (الكليات العالمية) على أن يتم إلحاق طلابها بـ10 جامعات بديلة. وعلمت "الوطن" أن لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى ناقشت مع مسؤولي "قياس" مسألة إعفاء المتقدمين للمرة الأولى من البذل المالي، وقبول الأمر بالموافقة من جانبهم. وينتظر أن يصوت الشورى بالموافقة النهائية على المقترح.

إلى ذلك كشف وكيل الوزارة للشؤون التعليمية محمد العوهلي أن إلغاء تراخيص الكليات العالمية جاء بناء على تقويم أجرته الهيئة الوطنية للتقويم والاعتماد الأكاديمي. علمت "الوطن" أن وزارة التعليم العالي، أبدت مقترح إعفاء الطلاب والطالبات المتقدمين للمرة الأولى لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات "قياس"، على أن تتحمل الدولة التكاليف المالية وتضمنها في ميزانية وزارة التعليم العالي. وكانت لجنة الشؤون التعليمية والبحث العلمي في مجلس الشورى قد رصدت عددا من شكاوى الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم خلال الفترة الماضية حول تكاليف امتحان القدرات العامة الذي يقدمه المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي، وأوضحت اللجنة في تقرير خاص -حصلت "الوطن" على نسخة منه- أن الطلاب والطالبات يؤدون امتحان القدرات العامة لأكثر من مرة وتصل إلى أربع مرات، وأشارت اللجنة إلى أنه رغبة منها في تخفيف الأعباء المالية على الطلاب والطالبات وأولياء أمورهم وبعد مناقشة مع المسؤولين في المركز عرضت مقترح إعفاء المتقدمين لأول مرة من المقابل المالي، وهو ما قوبل بتأييد المسؤولين بوزارة التعليم العالي. وينتظر أن يصوت مجلس الشورى على الموافقة النهائية على المقترح في جلساته المقبلة حيث نصت التوصية على "تحمل الدولة المقابل المالي لامتحان القدرات العامة للطلاب والطالبات المتقدمين لأول مرة وتضمن التكاليف المادية في ميزانية وزارة التعليم العالي". إلى ذلك، برر المركز الوطني للقياس والتقويم في التعليم العالي -وبحسب مصادر في المركز- أسباب فرض رسوم على الطلاب والطالبات في امتحان القدرات العامة، هو مقابل تكلفة وليس رسوما وأن المقابل المالي لنحو 90% من الاختبارات هو 100 ريال فقط. وأبان المركز أنه يعفى من الرسوم جميع أبناء الأسر المحتاجة وأن المركز يرجو أن تتحمل الدولة تكاليف هؤلاء المحتاجين ولا يمانع من دعمه لتحمل تكاليف الاختبار الأول للطلاب شريطة أن يكون ذلك بشكل مستمر والتزام دائم ويتطور بزيادة أعداد المتقدمين ولا يؤثر على مستوى تقديم الخدمة من التوسع وافتتاح مراكز جديدة تلبي الحاجة المتنامية.

”الشؤون الاجتماعية” تشتكي كلفة إيواء المعاقين والمسنين

المصدر: جريدة الوطن الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

http://alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=106156&CategoryID=3

الرياض: رياض المسلم
كررت وزارة الشؤون الاجتماعية من جديد شكواها من المعوقات التي تعاني منها وتقف عثرة في طريق تطوير عملها. الوزارة بحسب مصادر مطلعة، اشتكت من ارتفاع تكاليف الإيواء في فروعها لخدمة ورعاية المعاقين والمسنين، مشيرة إلى أن قيمة هذه التكلفة تصل إلى 50 ألف ريال للشخص الواحد سنوياً.
الوزارة طالبت في الوقت ذاته بإعادة النظر في زيادة الإعانة المقدمة للمعاقين لمساعدة أسرهم على رعايتهم في الأسرة، مشددة على عدم قدرة المعاقين المؤهلين على الحصول على وظائف تناسب قدراتهم، مؤكدة عدم مساهمة القطاع الخاص في توفير الوظائف المناسبة للمعاقين المؤهلين مهنيًا.
كما اشتكت ”الشؤون الاجتماعية“ من المركزية في أداء عمل لجان الحماية الاجتماعية في المناطق مما يعوق تقديم بعض الخدمات التي لها علاقة بالإيواء، وأشارت المصادر إلى عدم كفاية الأدوية المخصصة للنزلاء وخصوصاً المرضى النفسيين.
وأبانت الوزارة حاجتها لإنشاء مبان حكومية تتناسب مع أنشطة الفروع بدلا من المباني المستأجرة إلى جانب طرح المواقع المخصصة لكل منطقة منفردة لمشاريع الإسكان وليست كوحدة مما يتيح الفرصة للمقاولين بجميع تصنيفهم الدخول في المنافسة.
وأوضحت الوزارة أن هناك العديد من المشاريع المتعثرة كما في مشاريع الجهات الحكومية الأخرى، مرجعة السبب وراء تأخر مشاريعها إلى عدم كفاءة المقاولين، إضافة إلى قلة الاعتمادات المالية المخصصة لهذه المشاريع. ولم تقف شكاوى وزارة الشؤون الاجتماعية عند ما سبق، بل زادت بعدم وجود وحدات حماية اجتماعية مستقلة لحالات العنف الأسري.

اليوم

ارتفاع مستوى تكلفة المعيشة بنسبة 4.9 بالمائة خلال شهر

يونيو

المصدر: جريدة اليوم الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/54050.html>

واس - الرياض
سجل مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة بالمملكة خلال شهر يونيو الماضي ارتفاعاً مقارنةً بنظيره من العام السابق بنسبة 4.9 بالمائة وذلك بسبب الارتفاع الذي شهدته " 7 " من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة بالمملكة.

وأوضحت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات أن مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة في يونيو الماضي بلغ 140.8 مقابل 140.5 لشهر مايو 2012 م ويعكس ذلك ارتفاعاً في مؤشر شهر يونية بنسبة طفيفة بلغت 0.2 بالمائة قياساً بمؤشر مايو .

وعزت المصلحة ذلك إلى الارتفاع الذي شهدته " 4 " من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشرات القياسية بالمملكة وهي مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه التي ارتفعت بنسبة 0.6 بالمائة ومجموعة الأطعمة والمشروبات بنسبة 0.3 بالمائة ومجموعة التأثيرات المنزلي التي ارتفعت بدورها بنسبة 0.2 بالمائة ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة ارتفاع 0.1 بالمائة .

وأكدت المصلحة أن مجموعات الرعاية الطبية ، النقل والاتصالات ، التعليم والترويح ، السلع وخدمات أخرى ظلت عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر . وكشفت مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات إن مؤشر الرقم القياسي العام لتكلفة المعيشة لشهر يونيو الماضي مقارنة بنظيره من العام السابق سجل ارتفاعاً بنسبة 4.9 بالمائة ، بسبب الارتفاع الذي شهدته 7 من المجموعات الرئيسية المكونة للرقم القياسي لتكلفة المعيشة في مؤشرات القياسية بالمملكة .

وأفادت المصلحة في بيانها إن مجموعة الترميم والإيجار والوقود والمياه سجلت ارتفاعاً بنسبة 8.8 بالمائة ومجموعة السلع والخدمات الأخرى ارتفعت بنسبة 5.1 بالمائة ومجموعة الأطعمة والمشروبات ارتفعت بنسبة 4.7 بالمائة ومجموعة التعليم والترويح بنسبة 3.4 بالمائة ومجموعة التأثيرات المنزلي بنسبة ارتفاع بلغت 3.0 بالمائة ومجموعة الأقمشة والملابس والأحذية بنسبة ارتفاع بلغت 2.9 بالمائة ومجموعة النقل والاتصالات بنسبة 1.7 بالمائة ، مشيرة إلى أن مجموعة الرعاية الطبية بقيت عند مستوى أسعارها السابق ولم يطرأ عليها أي تغير نسبي يذكر .



مخالفات التأنيث" تهدر 300 ألف وظيفة للسعوديات

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.alyaum.com/News/art/54048.html>

سلطان الطولاني - الدمام

أكد عدد من تجار المستلزمات النسائية بالمنطقة الشرقية عدم رغبتهم في توظيف الفتيات السعوديات بمحلاتهم رغم صدور القرار السامي، بسبب عدم جدارتهن وتواضع كفاءتهن العملية، إلى جانب تحملهم تكاليف إضافية تسهم في تراجع أنشطتهن، على حد قولهم. ويعد ذلك مشهد توظيف الفتيات في تلك المحلات إلى المربع الأول بإيقاظهن في مربع البطالة بما يتعارض مع مبدأ التوظيف وتفعيل آليات مكافحة البطالة، في ظل وجود نحو 300 ألف محل من هذا النوع بالمملكة، ويشير الخبراء إلى أن المحل الواحد به على الأقل 3 موظفين سعوديين بالتالي سيكون هناك نحو 900 ألف موظف وبافتراض أن ثلث تلك المحلات نسائية فإنه سيكون هناك 300 ألف فرصة للسيدات السعوديات، وذلك ما يؤكد أهمية تفعيل تطبيق قرار التأنيث حرصاً على استيعاب الباحثات عن عمل في وظائف متاحة بالفعل.

من إعلان إلى الوظيفة

غادة خميس، موظفة بمركز تجاري مشهور بالدمام منذ 4 شهور تقدمت للوظيفة التي تعمل بها عن طريق صحيفة إعلانية يطلب من خلالها موظفات سعوديات للعمل بمهنة (كاشيرات، حارسات أمن) تقول «تم الاتصال بي من قبل المركز لإجراء المقابلة الشخصية ومن ثم تم تحديد الراتب بـ 2500 ريال على أن يتم رفعه إلى 3 آلاف بعد 6 شهور، وبعد موافقتي تم تدريبي، ولكنني تفاجأت في الشهر الأول أنا وزميلاتي بأن بعضنا أخذ كامل الراتب وأخريات تم الخصم عليهن دون سبب، وطالبنا الموارد البشرية بتسجيلنا لديها وتم إبلاغنا بأن ذلك اختياري بالنسبة لصاحب المؤسسة». وتتابع غادة «بعد فترة اكتشفنا بأن صاحب الشركة الأصلية هندي يعمل باسم المستثمر السعودي (صاحب السجل التجاري) وأن كافة الطاقم الإداري عبارة عن هنود يطلبون عدة أوامر في آن واحد، وقال لنا أحد أقاربه (احمدوا ربكم أن هذا الهندي جعلكم تحصلون على راتب شهري) وأن أفقر منزل في الهند يعد أغنى منزل في السعودية» مضيفاً أن المركز مخالف لأنظمة القرار الملكي 100 بالمائة حيث لا يسمح لنا بالمغادرة في موعدنا المحدد والانتظار لمدة تصل

أحياناً لـ 45 دقيقة بحجة تسليم الصندوق للموظفة الأخرى، وعندما نطالب الإدارة بمنحنا (Over Time) للمدة الإضافية يقال لنا بأنه سيتم منحنا إضافة في آخر الشهر، وكذلك يتم اتهامنا بالسرقة لأن محاسبي المركز أساساً أخطؤوا في حساباتهم، وبالتالي نحن من يدفع الثمن، كما أننا نعمل 3 أعمال في مهنة واحدة وهي كاشير، وتغليف، وفتح بلاستيك الملابس وإذا طلبنا المساعدة يتم تخييرنا إما بالاستمرار في العمل أو المغادرة، إضافة إلى عدم الاعتراف بالتقارير الطبية مع أنني أثبت بأن والدتي مريضة وترقد في العناية المركزة ولا يتم السماح لي بمرافقتها. وبالنسبة لبيئة العمل تؤكد خميس أنه لا توجد حمامات خاصة بالنساء أو مصلى وإنما هي مشتركة مع الزبائن، كما لا يوجد تأمين طبي للموظفات أو حوافز حتى إن العقد الذي وقعت عليه مكتوب باللغة الإنجليزية ولم أتمكن من معرفة ما به ومع هذا لم أحصل على نسخة منه، وكذلك هناك التحرش الجنسي بالموظفات من قبل بعض الموظفين أصحاب المناصب العليا، مما أدى إلى استقالة 4 موظفات مع أن العدد الكلي للسعوديات 14 موظفة، حتى عندما يأتي موظفو مكتب العمل بالدمام للتفتيش يطلب من الفتيات عدم التحدث إليهم ومحاصرتهم لكي يمنعن من مقابلة موظفي الوزارة والرد على استفساراتهم، لذلك نطالب وزارة العمل بأن تضغط على هذا المركز والمراكز الأخرى لكي نحصل على التأمين الطبي وبديل السكن والمواصلات، وفتح قنوات للتواصل مع المسؤولين، إضافة إلى أنهم يتلاعبون بأنظمة العمل فإذا استقال أحد الموظفين لا يعطى إخلاء طرف حتى يبقى مسجلاً لدى التأمينات الاجتماعية. تجارب ناجحة

وتوضح نورة العبدالرزاق (محاسبة بمحل لأدوات التجميل) أنها رفضت العديد من الوظائف رغم الحوافز المادية الجيدة الرواتب بسبب عدم توفر الخصوصية اللازمة للمرأة واختلاطها بالرجال، وتقول «لكن الله عوضني بهذه الوظيفة وأنصح الفتيات بأن يعملن في المراكز النسائية حيث لا يزال السوق يستوعب المزيد من الفتيات خاصة بعد تنفيذ القرار الوزاري بتأنيث المستلزمات النسائية على المرأة السعودية، والعمل مطابق لكافة الشروط». وتؤكد حميدة (حارسة أمن بمركز تجاري) أن حراسات الأمن يعملن لفترات طويلة تفوق فترات العمل بالنسبة للرجال، وكذلك الدوران بكافة أنحاء المركز وإذا وجد أن الحارسة أخذت وقتاً للراحة يتم الخصم عليها، كما أنه يتم الخصم من راتبي قيمة أي سلعة قام أحد الزبائن بفتحها أو أكلها بسبب أنني فرطت في حراستها كما تزعم الإدارة، كما يتم معاقبتي في حال كسر الأطفال لبعض المنتجات مع العلم أنني أبلغت عن ذلك، إضافة إلى تلفظ الموظفين بكلمات جارحة مثل (انقلعي) والتحرش بالموظفات، وأنا أعمل بهذا المركز لأنه يزيد عن راتب عملي السابق بمقدار 500 ريال لكي أوفر قيمة المواصلات ويبقى لي من الدخل على الأقل 800 ريال، فأتمنى من الجهات المختصة معاقبة المخالفين وإلزامهم بتنفيذ القرار الملكي السامي الذي أمر بحفظ خصوصية وحقوق المواطنات في العمل. بيئة مناسبة

تقول أميرة الدوسري، بائعة تجزئة «في بداية الأمر كنت مستبعدة العمل وسط السوق بسبب عمل الرجال في محلات المستلزمات النسائية، ولكن عندما صدر قرار تأنيث المستلزمات النسائية سعدت كثيراً وسارعت للبحث عن فرصة عمل وسط النساء، والآن أعمل بائعة تجزئة في مركز نسائي متكامل بحرية وخصوصية تامة، إضافة إلى حصولي على الحوافز المادية والمعنوية مثل (أسعار خاصة للموظفة، دورات تدريبية مجانية حوافز تشجيعية) وكذلك المعاملة الطيبة التي أعتبرها أكبر حافز بالنسبة لي. وبالنسبة لبيئة العمل توضح الدوسري «البيئة مناسبة جداً لأن المركز مغلق وخاص بالنساء فقط، وساعات العمل أقل من 8 ساعات عكس القطاعات الأخرى التي لا تعطي المرأة حقها بالكامل، لذلك أشجع كل فتاة سعودية طموحة ولديها الرغبة بالعمل بأن تنتمي لمثل هذه القطاعات التي تحفظ خصوصيات المرأة». وتشير فاطمة العيد، مديرة مركز لبيع أدوات التجميل والمكياج إلى أن وجود الموظفة السعودية في محلات المستلزمات النسائية بات مهماً جداً وفتح المجال للعمل في هذه المحلات حيث خدم شريحة من نساء المجتمع العاطلات والباحثات عن العمل، وبالمقابل أتاح الخصوصية للمرأة بحيث أصبحت تشتري حاجياتها بحرية تامة ودون خجل مثل ما كان يحصل في المحلات التي يبيع بها الرجال. جولات رقابية

مدير فرع وزارة التجارة بالمنطقة الشرقية محمد الثواب يرى أن تأنيث محلات المستلزمات النسائية يدخل ضمن اختصاص وزارة العمل، ويقول «بخصوص آلية الرقابة والتفتيش على هذه المحلات فإن الفرع يقوم بعمل جولات رقابية ميدانية على الأسواق والمنشآت التجارية ومصانع المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية والعمل على ما تقتضي به

الأنظمة والتعليمات من خلال مراقبي الفرع، وقد تم مؤخرا تخصيص عنصر نسائي كأعضاء في هيئة ضبط الغش التجاري وذلك للمراقبة في حالات البلاغات على المحلات النسائية».

بيئة غير مهيأة

يقول أبو علي «صاحب محل مستلزمات نسائية» إن تأنيث المحلات أمر جيد، غير أنه يستدرك قائلا «لكن إيجابار أصحاب المحلات على توظيف 3 فتيات في وردية واحد يعتبر أمر صعب، لأن الراتب 3 آلاف ريال حيث إن 1500 ريال على المستثمر والبقية على صندوق تنمية الموارد البشرية لمدة عام تقريبا، فكثير من أصحاب المحلات يعملون بأنفسهم في المحلات من أجل توفير راتب العامل (800 ريال) فكيف لهم أن يوظفوا مواطنات براتب شهري يبلغ 3 آلاف ريال؟».

ويتابع أبو علي: «أنا مستعد أن أوظف سيدات محلي، ولكن بشرط أن تكون المبيعات اليومية تبلغ 5 آلاف ريال مثل السابق».

ولكن بليغ العبدالهادي لا يبدو متحمسا لتوظيف السعوديات، بقوله «لا استطيع توظيف سعوديات لأنه ليس لدي فروع متعددة، وكذلك بيئة العمل غير مهيأة في الأسواق المفتوحة».

ويؤكد فاضل العباد «صاحب محل ملابس نسائية جاهزة» أن توظيف النساء في الأسواق المفتوحة صعب جدا لعدم الأمان والخدمات الخاصة بالنساء مثل دورات المياه والمطاعم، ويقول «أنا ضد القرار بسبب تراجع المبيعات وعشوائية السوق التي جعلت أصحاب المحلات يخسرون مبالغ طائلة سنويا، وبالنسبة للمحلات التفتيشية من قبل مكتب العمل فهي تتم بين حين وآخر وذلك للتأكد من محلات الملابس الداخلية والتجميل فقط».

أما المستثمر عماد الخليفة فيقول: إن القرار جيد ولكن عمل المرأة في سوق مفتوح يعتبر غير جيد بسبب عدم توافر الخدمات بالنسبة للنساء، وكذلك كثرة التحرش بالفتيات نتيجة عدم وجود رجال الأمن وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في السوق باستمرار، لذلك توظيف النساء في المجمعات التجارية سيكون أفضل بكثير من الأسواق المفتوحة. إقبال على التوظيف

وليد العبد «صاحب مركز نسائي بالدمام» يؤكد أنه لم تواجهه صعوبات في توظيف السعوديات إطلاقا، ويقول «لقد تفاجأت بتقدم كثير من السعوديات عند إعلانني عن افتتاح المركز، وقد وظفت 3 مواطنات براتب شهري يبلغ 2000 ريال كبدائية وأُتطلع إلى توظيف أخريات في المستقبل القريب لأن المرأة السعودية فعالة وحريصة وهذا هو السبب الرئيسي الذي أسهم في نجاحها بالسوق النسائي لأن تعامل المرأة مع النساء مباشرة يرفع مستوى المبيعات لأنها تفهم متطلبات بنات جنسها، فقد تمت تهيئة بيئة العمل للإناث من خلال إغلاق المركز حيث تم حظر ومنع دخول الرجال كليا، وإبلاغ هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسوق عن ذلك لمراقبة المحل، مع وجود طاقم نسائي متدرب ويملك الخبرة الكافية جعل من المركز بيئة ناجحة، حيث استطاعت المرأة أن تقتني كل احتياجاتها بكل حرية وخصوصية تامة بين النساء دون الرجال، والله الحمد تلقينا شكر وتقدير من معظم زبونات المركز بسبب تأنيث المحل، إضافة إلى وجود خبيرة التجميل ودورها في مساعدة النساء على اقتناء ما يناسبهن من المنتجات، كما وفرت بابا أوتوماتيكية للمحل يفتح عن طريق التحكم (ريموت كونترول) لكي يسهل على العاملات فتح المركز واستقبال المستهلكات».

وفيما يتعلق بالتكاليف العالية التي يتحجج بها بعض التجار مثل تكلفة الديكورات وتغيير الواجهات، يقول العبد: إن الديكورات لا تكلف إطلاقا كما يزعم البعض، وما هي إلا لمسات جمالية يضيفها مختلفة التكاليف ولا يشترط وجودها بشكل مبالغ فيه حيث كلفتني تغطية الواجهة بالإسكندر 2000 ريال فقط، وقد قطعنا شوطا إيجابيا بتطبيق شروط وزارة العمل، ولنا نظرة مستقبلية قريبة في تحقيق الأفضل وأشكر كل من أسهم في تنفيذ القرار السامي والقاضي بقصر العمل في محال المستلزمات النسائية على المرأة السعودية فقط، مؤكدا أن توظيف النساء يحتاج إلى مرونة من قبل التجار. التخيفي: المسارعة في التوظيف لا تعني عدم الالتزام بالاشتراطات

حد زمني للتوظيف

ويؤكد الوكيل المساعد للتطوير بوزارة العمل الدكتور فهد بن سليمان التخيفي أن معظم المحلات المتخصصة في الملابس النسائية الداخلية التزمت بالقرار النافذ في 10 صفر، وتسارع المحلات الأخرى الواجب تأنيثها وتوطينها وهي المتخصصة في أدوات التجميل أو التي تبيع الملابس النسائية الداخلية أو أدوات التجميل لتوظيف سعوديات قبل الفترة التي تم تحديدها مسبقا في 10 شعبان الجاري تجنباً للعقوبات التي ستفرضها الوزارة على المخالفين كإيقاف خدمات الوزارة عن المنشأة التابع لها المحل، وكذلك عقوبات أخرى نص عليها نظام العمل وتعتمد التدابير بحسب طبيعة المخالفات، فمخالفة التأنيث والتوطين سيتبعها إيقاف خدمات الوزارة بينما المخالفات الأخرى قد تتراوح بين نصح وإرشاد إلى الإنذار الكتابي، مشيرا إلى أنه مع هذا الإنذار سيتم إشعار الجهات الحكومية التابعة لإمارة المنطقة كالأمانة والبلدية وفرع وزارة التجارة والمديرية العامة للجوازات في حال وجود مخالفات أخرى تقع ضمن النطاق الإشرافي لهذه الجهات.

وعن دور الحملات التفتيشية في الكشف عن المخالفين ، يقول التخفي إن الوزارة قامت بإعداد آلية مناسبة لهذه الحملات ذات محاور مهمة أهمها إعداد دليل للتفتيش لينسجم مع طبيعة الأعمال التي سيقُتش عنها إذ إنها ستشمل محلات وليس منشآت كما في أعمال التفتيش الاعتيادية، وعدم التزام محل سيؤثر على جميع المحلات التابعة للمنشأة، كما شكلت فرق عمل في مكاتب العمل برئاسة رئيس فريق التفتيش ومجموعة من مفتشي مكاتب العمل وتكليف المفتشين بالقيام بالجولات التفتيشية في الفترتين الصباحية والمسائية، إضافة إلى شمولية الزيارات التفتيشية للمحلات في الأسواق التجارية المغلقة والمفتوحة أو حتى المحلات القائمة بذاتها، وإعداد نموذج تفتيش وتجهيزه في نظام التفتيش الخاص بوزارة العمل مع عقد ورش عمل مع مفتشي جميع مكاتب العمل ليوم كامل قبل البدء بأعمال التفتيش لكي يتم مناقشة الاستعدادات والتجهيز فرق لبدء أعمال التفتيش.

حلول وعقوبات

وبالنسبة لعدد الفتيات المتقدمات للعمل بمحلات المستلزمات النسائية بالمنطقة الشرقية، يوضح التخفي أنه من خلال السير الذاتية المكتملة لدى صندوق تنمية الموارد البشرية والراغبات بالعمل في مبيعات التجزئة، يوجد 3831 فتاة. وفيما يتعلق بمحلات المستلزمات النسائية التي تنتشر على عمالة أجنبية تستثمر لحسابها الخاص والتي تبلغ نسبتها 97 بالمائة في المنطقة الشرقية على حسب ما أفاد به تجار بالمنطقة، يؤكد «يتم التعامل مع حالات التستر في محلات بيع المستلزمات النسائية كغيرها من حالات التستر الأخرى، وفي حال وجود عامل يعمل لدى صاحب عمل آخر سيتم معاقبة صاحب العمل وفق العقوبات المقررة في نظام العمل بالإضافة إلى تبليغ الجوازات التابعة للمنطقة لاتخاذ ما يلزم، كما يُحظر على صاحب العمل توظيف عاملين وعاملات معاً في محل واحد، ويستثنى من ذلك المحلات المتعددة الأقسام التي يجوز لها توظيف العاملین والعاملات متى كانوا في أقسام مختلفة، ويجب في هذه الحالة أن لا يقل عدد العاملات في المحل عن ثلاث عاملات في الوردية الواحدة».

ويشير التخفي إلى أن وزارة العمل وضعت حلولاً لمعالجة الخلل في توظيف الفتيات بقطاع المستلزمات النسائية من خلال ثلاث آليات للتوظيف أولاًها عن طريق الجهد الفردي لأصحاب العمل، والثانية تعاون أصحاب العمل مع الجهات الداعمة للتوظيف كالغرف التجارية أو شركات التوظيف، وكذلك تعاون وزارة العمل والمؤسسات الشقيقة ممثلة في المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وصندوق تنمية الموارد البشرية بهدف الاستفادة من برنامج لقاءات الذي يعتبر أكبر مبادرة وطنية لتوطين الوظائف وهو برنامج مشترك بين وزارة العمل وصندوق التنمية الموارد البشرية لإقامة أيام توظيف على غرار أيام المهنة التي تقوم بها بعض الجامعات لتوظيف طلابها، ويجري التنسيق لإقامة مثل هذه التجمعات في فروع المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني في مختلف مدن ومحافظات المملكة، مضيفاً أنه خلال الأيام القادمة سيتم الكشف عن برامج (طاقات) عن طريق صندوق تنمية الموارد البشرية، وسيتمكن أصحاب العمل من الحصول على الراغبات للعمل بعدة طرق ومنها استعراض السير الذاتية إلكترونياً.

مخالفات محدودة

وفي تناوله لوجود بعض المخالفات في التطبيق بوجود رجال باعة مع النساء، قال التخفي إن وجود مثل هذه الحالات محدود جداً وهي مخالفة للقرار الوزاري ويجب أن نعمل سوياً الوزارة ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع بأكمله على تعديل الأوضاع بالإبلاغ عنها من خلال الإيميل أو الاتصال بخدمة العملاء. وأوضح أنه سيتم تعديل مثل هذه الأوضاع من خلال التالي:

- الاجتماع مع أصحاب العمل المستثمرين في هذه المحلات.
- التعامل بالروية من أفراد المجتمع بالإبلاغ عنها بالإيميل أو خدمة العملاء وألا يتم إبرازها والتسويق لهذه المخالفات كما أنها أوضاع مقبولة لدى الوزارة كما في القرار الوزاري.
- يجب أن نعمل سوياً لتعديل هذه الأوضاع بدلاً من التسويق لمثل هذه المخالفات الناتجة عن التطبيق الخاطئ لا تخدم مجتمعنا البتة.

وأكد التزام وزارة العمل ومؤسسات شقيقة ومؤسسات القطاع الخاص المستثمرة في المستلزمات النسائية بتنفيذ الأمر الملكي الكريم بقصر العمل في محلات بيع المستلزمات النسائية على المرأة السعودية والعمل الجاد بتهيئة بيئة عمل آمنة للمرأة السعودية والتعامل مع تحديات تطبيق القرار الوزاري المُنظم لعمل المرأة. وشدد على أن توظيف الشركات للسعوديات قبل المهلة المحددة في 10 شعبان لا تعني التطبيق دون الالتزام بالاشتراطات الواجب مراعاتها في المحلات والسماح للرجال الباعة بالتواجد مع النساء في المحل الواحد أو أن يكونوا سوياً في القسم الواحد في المحلات المتعددة

الأقسام وشدد على ضرورة تعديل أوضاع المحلات لتحئية بيئة العمل المناسبة وستقوم الوزارة بتكثيف الحملات التفتيشية خلال الأيام القادمة.

القحطاني : محلات الشرقية تستوعب 20 ألف موظفة

الخبير الاقتصادي الدكتور محمد القحطاني يقول: إن أحد أهداف الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد هو مكافحة الفساد بشتى صوره ومظاهره، وهذا يقودنا إلى حث الوزارات المعنية للالتزام بالأوامر الملكية التي صدرت وأحد هذه الأوامر تأنيث المحلات الخاصة بالمستلزمات النسائية، حيث يجب أن يعلم أصحاب هذه المحلات بأننا كمواطنين لا نقبل أن يبيع الرجال لنسائنا، ونقول لهم: اتقوا الله في نساء المجتمع ودعوا احتياجات النساء تديرها النساء بخصوصية تامة.

ويؤكد القحطاني أن المستثمرين بهذا القطاع يتهربون من توظيف السعوديات بسبب ضغوط الوافدين، لأنهم من يملك غالبية هذه المحلات تحت غطاء التستر، وقد أشار وزير الاقتصاد والتخطيط الدكتور محمد بن سليمان الجاسر إلى أن قضية التستر مسئولية الجميع حكومة ومواطنين ورجال أعمال ويجب محاربتها من منطلق النزاهة ومكافحة الفساد. ويضيف "أعتقد أن محلات المستلزمات النسائية بالمنطقة الشرقية ستستوعب موظفات سعوديات يصل عددهن إلى 20 ألف موظفة ما بين بائعات ومحاسبات وإداريات، ما سيخفض نسبة البطالة بين الإناث. كما أعتقد أن ذلك سينعكس على الاقتصاد وستزيد حركة التسوق في المجمعات التجارية، وكذلك سترتفع مبيعات المحلات النسائية في السنة الأولى بمقدار 20 بالمائة ثم تزيد النسبة تباعاً".

وطالب الخبير الاقتصادي وزارة العمل بعدم التخلي عن تلك المسئولية، وأن يعلم الجميع بأن الهدف المشترك بين الجميع هو تنفيذ الأمر الملكي بالتنسيق مع الجهات المعنية.

العبدالرحمن: أصحاب المحلات يتخوفون من التزام «هدف» بالرواتب

وتقول مديرة معهد الخليج العالي للتدريب النسائي شيرين العبد الرحمن: إن من أسباب ضعف تطبيق القرار من قبل المحلات والشركات تخوف أصحابها من أخذ هذه الخطوة لما يترتب على توظيف الفتيات من مسؤوليات، وكذلك عدم تقبل أهالي الفتيات والمجتمع لفكرة عمل النساء في محلات المستلزمات النسائية مع أن هنالك العديد بدأت هذه التجربة وأثبتن جدارتهن بالعمل في هذا القطاع، إضافة إلى محاربة العمالة نفسها لتواجد الفتيات وإحلالهن محل الموظف الأجنبي في هذا المجال. وتضيف "من خلال مقابلاتي لبعضهن، أفادتني إحدى الفتيات بأنها خاضت هذه التجربة لمدة شهر واحد فقط مع إحدى أكبر شركات التجزئة لدينا والمنتشرة فروعها في المملكة، لكن المشكلة التي واجهتهن هي عدم تدريبهن على مهام العمل، مما أدى إلى وجود أخطاء في العمل مع كثرة مطالبهن للحصول على تدريب في المهام الأساسية فقط دون أي رد من الإدارة». وتشير العبد الرحمن إلى تجربة مع إحدى الشركات بقولها: تواصلت معنا شركة أخرى لمدة شهر تقريباً عن طريق مندوبها الأجنبي وقمنا بتوفير عدد من المتقدمات للوظائف عن طريق إحدى الجمعيات الخيرية، ومن ثم أطلعناهم على خدمات صندوق الموارد البشرية «هدف» التي يقدمها دعماً لتنفيذ القرار سواء في التدريب أو في راتب الموظفة لكن ومع ذلك كان هناك خوف كبير من صاحب المؤسسة، حيث طالب بالحصول عن طريقنا على تعهد أو ما يثبت له أن الصندوق سيتعاون معه في دفع قيمة التدريب وراتب الموظفة».

دورات بلا إقبال

وبالنسبة لعدد اللواتي تم توظيفهن مؤخراً عن طريق مراكز التدريب بالمنطقة، تقول العبد الرحمن «لا علم لدي، فكما علمت من بعض الفتيات ممن يعملن في المحلات فإنه قد تم تدريبهن عن طريق الشركة نفسها على مهام العمل دون الدخول في دورات تدريبية، وبالنسبة لتقبل الفتيات للدورات التدريبية فهو حتى الآن ضعيف تحديداً في رغبتهن في التطوير في هذا المجال والحصول على المهارات اللازمة التي تجعلهن ينافسن العمالة الموجودة هل تتلقون طلبات توظيف من قبل المحلات والشركات؟ نعم هناك العديد من الطلبات، لكن مازال التخوف واضحاً». وتتابع: «فور صدور القرار قمنا باعتماد دورة (بائعة مستلزمات نسائية) لمدة 60 ساعة كدورة شاملة ومتكاملة للمهارات الأساسية التي تعطي الفتيات الخبرة اللازمة للدخول في سوق العمل من (المهارات البيعية، أساسيات المحاسبة المالية، محاسبة المبيعات، التسويق، مهارات خدمة العملاء واستخدام برامج البيع بالتجزئة على الحاسب الآلي)، بالإضافة إلى عقد شركة الخليج للتدريب والتعليم إلى اتفاقية مع شركة (SMACC) للتدريب على برنامجها المحاسبي والخاص بنقاط البيع حيث خصص فصل كامل من ضمن المنهج الدراسي لتدريب الفتيات عليه كذلك تم اعتماد مجموعة من الدورات عن طريق التدريب المشترك (دورة بائعة تجزئة، دورة مشرفة متجر، دورة خدمة العملاء ودورة محاسبة مبيعات) حيث تقوم الشركات الراغبة في التوظيف والتدريب بتدريب الفتيات بدعم من صندوق الموارد البشرية، لكن ومع هذا الدعم لا نزال نرى تخوف البعض من أخذ هذه الخطوة حتى في تأهيل الفتيات وتدريبهن بالشكل الصحيح».

بوخمسین : لدينا 300 ألف فرصة عمل للسيدات في هذه المحلات

ويرى الخبير الاقتصادي الدكتور علي بوخمسين أن الهروب من توظيف السعوديات يعتبر تصرفاً خاطئاً، حيث إن واقع التجربة الحالية يشير إلى أن الكفاءة الانتاجية للمرأة السعودية ممتازة ولدينا تجارب رائدة في الكثير من الحالات بالقطاع الصناعي السعودي. من جهة أخرى ربما يقال: إن الإجراءات التنظيمية المطلوبة من الوزارة قد تقف عائقاً أمام هذا الأمر، وقد يسميه بعض التجار صعوبات تحول دون السير في هذا الاتجاه بتوظيف سيدات في المحال التجارية، لكن الحقيقة أن هذا الأمر مستغرب لأنه بحسبة تاجر بسيطة سوف تعرف أنه يدفع مبالغ طائلة مقابل استقدام عامل ومثل ذلك مبالغ كبيرة مقابل سكن وتأمين صحي وإعاشة وإقامة وتذاكر وغيرها من مصاريف لا تنتهي، وفي المقابل توظيف فتاة أو سيدة سعودية براتب يتراوح بين 2 - 3 آلاف ريال شهرياً يعتبر لا شيء مقابل كل هذه المصاريف، فأين المنطق السليم في هذه الحسبة البسيطة؟ وهل يتحمل بعض المصاريف لتلبية هذه المتطلبات وتوظيف بنات بلد وهو يستفيد من الوفورات الاقتصادية الكبيرة. كما يحقق هدف التنمية الاجتماعية ويستفيد مادياً أو يدفع كل هذه المبالغ ويخسر المكاسب الأخرى بخيار التوظيف للعمالة الأجنبية؟ وهناك أيضاً حالات قائمة وهي أن هذه المحال التجارية مملوكة لأجانب أي أنها لسعوديين مستترين وتجد أن الأجنبي يعمل هو وأقرباؤه بهذا المحل ومن الطبيعي أن يرفضوا بشدة تعيين سعودية لأنهم ببساطة سوف يحرمون من مصدر رزق سهل هم وأسرهم. ويضيف بوخمسين أن الأمر الأهم هو أن توظيف السيدات في هذه المحال التجارية سيجلب لها زبائن كانت تنهرب من التبضع لديهم بسبب وجود عمالة أجنبية رجال مما يسبب للنساء حرجاً شديداً في التعامل معهم، وبالتالي فمن المتوقع أن ترتفع مبيعات المحال التجارية التي ستلتزم بتوظيف نساء بشكل ملموس،

ويشير إلى أنه يوجد في المملكة 3 آلاف مجمع تجاري بالمملكة يبلغ حجم استثمارها نحو تريليون دولار وهي موزعة في كافة مدن المملكة وتتركز في المدن الكبيرة كالدمام والرياض وجدة. ويؤكد الخبير الاقتصادي أن الفتيات يمكن توظيفهن بأسواق المملكة في مجمعات تجارية بالمتوسط قد تصل إلى نحو 300 ألف محل بواقع 100 محل في المجمع الواحد، علماً بأن معظمها به أكثر من ذلك ربما بكثير ولو أن المحل الواحد به على الأقل 3 بالتالي سيكون لدينا نحو 900 ألف موظف بهذه المجمعات. ولو افترضنا أن ثلث محلاتها نسائية فإنه سيكون لدينا 300 ألف فرصة للسيدات السعوديات، بافتراض أن المفروض تأنيثها بالكامل وهو الواقع المفترض الوصول إليه في نهاية المطاف، إذا لماذا يعمل رجل أجنبي في سوق نسائي؟ وما المبرر لذلك؟ ونحن لدينا فتيات عاطلات عن العمل وهذه أحسن فرصة للعمل لهن وفق أجواء نسائية بحتة، مع العلم بأنه الرقم الحقيقي إذا أخذنا في الحسبان المحال التجارية بالأسواق النسائية خارج هذه المجمعات المغلقة فإن الرقم النهائي قد يفوق ذلك، وبالتالي بقرار حكيم مثل هذا القرار نستطيع إيجاد هذا الكم الكبير من الوظائف، والأمر الأهم أن هذه الوظائف ستشمل من لا حظ لهن في التعليم العالي أو التخصصي، حيث إن الفئة التي لسبب أو آخر، حرمت من استكمال تعليمها سيكون لها حظ في الاستفادة من هذه الوظائف، أي بمعنى آخر أن هذه الوظائف ستوجه عملياً للطبقة المحتاجة لها واقعياً. كما يمكنها أن تشمل من لديها شهادة، ولم توفق في الحصول على وظيفة.

إقناع التجار

وبالنسبة للعوائد الاقتصادية على سوق المستلزمات النسائية بعد توظيف المرأة به، ومكاسب الاقتصاد السعودي من ذلك، يقول بوخمسين: "بمنطق اقتصادي إذا عرفنا أن هناك شهرياً مبالغ من العمالة الأجنبية تحول إلى بلدانهم فإن توظيف النساء كبديل لهذه العمالة يعني إعادة تدوير هذه المبالغ مرة أخرى للاقتصاد الوطني بدلاً من تسربها للخارج، وبالتالي فإن ذلك دخل إضافي لهؤلاء النساء وهن سيفقنه على أنفسهن وأسرهن بالبلد وسيرفع من الدخل الوطني للفرد وسيعكس إيجاباً على الأداء الاقتصادي عموماً وسيأخذ دورة كاملة في الحركة الاقتصادية، لأنه سيوزع بين عدة جهات، فهناك إنفاق على حركة النقل، وإنفاق على المشتريات لها ولأفراد أسرته، وهكذا سيتوزع الدخل لعدة جهات وهذا ما يفرق بينه وبين الدخل المتسرب لخارج الاقتصاد الوطني، ونحن نعرف أن المرأة تصرف على الأقل ثلث دخلها لمستلزماتها الشخصية، وبالتالي هناك على الأقل مبالغ تقدر بثلث دخل هذه الوظائف المقدر لها رواتب بين 2500-3000 ريال كحد أدنى كراتب أساس، بالتالي سيكون لدينا نحو 400 مليون ريال شهرياً سيعاد ضخها في الأسواق النسائية، ألا يستحق هذا المبلغ التفكير أكثر من مرة فيه من قبل التجار الذين سيكونون أكبر مستفيد عملياً من تطبيق القرار؟ ويتناول بوخمسين الحلول المقترحة لتخطي العقبة الموجودة بين وزارة العمل والتجارة، قائلاً: "الواقع أن الحل بسيط جداً لأن المنطق السليم هو من سيقنع التاجر ولا بد من ممارسة الإعلام دوره الإيجابي في إيضاح الموضوع بشكل جلي، وكذلك أعتقد أن على الوزارة أن تفعل عدة آليات مهمة كأن تقوم بعقد سلسلة اجتماعات مع التجار عبر الغرف التجارية بالمملكة لتشرح لهم أهمية وجهة نظرها والفوائد المرجوة من تطبيق هذا القرار على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي

الوطني عليهم بالمساهمة في تفعيل الكوادر النسائية لاسيما أنهم أقرب الناس لهذه الفئة، بل إن هذا الأمر قد لا يخلو من مسؤولية دينية ملقاة على عاتق التاجر والمجتمع بأهمية تأنيث هذا القطاع حفاظا على خصوصية المرأة السعودية وحرمتها، وهناك المسؤولية الاجتماعية الملقاة على عاتق هؤلاء التجار وأهمية التزامهم بالقيام بتوظيف سيدات بجانب الدور المغيب لجمعية حماية حقوق المستهلك التي كان يجدر بها أن تقوم بدور بارز في المطالبة بتفعيل هذا القرار لما سيقدّمه من خدمة جليلة للنساء، بجانب الآليات التنفيذية التي قد تضطر لاستخدامها في حال عدم تعاون التجار مع هذا القرار لأنه في الآخر ما يهمننا مصلحة المواطن قبل أي شيء آخر وأما التاجر فهو سيحقق مصالحه بأفضل ما يستطيع، لذلك أعتقد أنه قد تقرر الوزارة ربما في لحظة معينة اتخاذ إجراءات تنفيذية ملزمة وهي كثيرة جدا ومتفاوتة في درجة شدتها ومناحة للوزارة لو رغبت فيها بحيث تدفع وزارة التجارة في اتجاه تفعيل تطبيق هذا القانون المفيد والمهم.

الصغيرات : مستثمرو التستر أسهموا في رفع الإيجارات إلى أكثر من 200 ألف ريال ويوضح عضو اللجنة التجارية بغرفة الشرقية علي الصغيرات أن 97 بالمائة من محلات المستلزمات النسائية في الأسواق والمجمعات التجارية بالمملكة متستر عليها، حيث يملكها أجانب وليس سعوديين ولهذا السبب يتحجج المستثمرون بالتكاليف التي يجب أن تدفع من أجل توظيف الفتيات السعوديات مثل إغلاق واجهات المحال وارتفاع أجور المواطنات، مؤكدا أن 20 بالمائة من محلات المستلزمات النسائية الداخلية بسوقين مشهورين الأول في الدمام والآخر في الخبر وسجلتهما التجارية مسجلة بأسماء نساء سعوديات، لكن المالك الحقيقي وافد يعمل لحسابه الخاص، مع العلم بأنه من المفروض أن يعملن بأنفسهن بهذه المحلات بدلا من الأجانب وتوظيف الفتيات. ويشير الصغيرات إلى أن المستثمرين المتستر عليهم أسهموا في رفع إيجارات المحلات التجارية إلى أكثر من 200 ألف ريال في السنة ودفعوا أصحاب المشاريع القائمة للخروج من السوق نهائيا بسبب ارتفاع التكاليف وعدم تحقيق الأرباح المرجوة.

ويطالب الصغيرات وزارة العمل والجهات المعنية بتطبيق قرار تأنيث المحلات بإجبار أصحاب المحلات بتوظيف المواطنات وفرض العقوبات الصارمة على المخالفين، فالسعوديات يعملن في محلات الشوارع والجانب مؤجرة بـ «400» ألف ريال.

الزايدي : النساء أكثر التزاما من الشباب واستمرارية في العمل تشير سيدة الأعمال سعاد الزايدي إلى أن الشباب والفتيات لا يستمرون في العمل ويتنقلون من مؤسسة إلى أخرى بحثا عن الزيادة في الراتب الشهري بعكس العامل الأجنبي الذي يلزم بعقد عمل لمدة سنتين، فإذا كان راتب الموظف بالمؤسسة التي يعمل بها 6 آلاف مثلا فإنه مستعد لتركها مقابل زيادة قد لا تتجاوز الـ «1000» ريال، ولهذا نجد المستثمرين من الرجال والسيدات يخوفون من توظيف السعوديين لعدم التزامهم بالعمل، فالبعض منهم تم تدريبه وصرف لهم مبالغ من ميزانيات المؤسسات، وبالتالي لا يستمرون في العمل حتى ولو لعام واحد. وتواصل الزايدي "النساء أكثر التزاما من الشباب واستمرارية في العمل ولديهن ولاء له لأن إحداهن دائما ما تفكر في مسؤولياتها وتغطية احتياجاتها المادية والمعنوية بعكس الشباب، لكن لا توجد إلى هذه اللحظة قوانين تلزم الشباب والفتيات بالاستمرارية في العمل بمدة معينة وتغريمهم في حالة المخالفة للأنظمة، كي تتم حماية المؤسسات من تنقلاتهم التي تضر بها" مشيرة إلى هذا الأمر يشكل عائقا كبيرا بالنسبة لسيدات ورجال الأعمال بالمملكة. وتؤكد أن فكرة توظيف السعوديات في محلات المستلزمات النسائية تعتبر جديدة على المجتمع وتحتاج إلى وقت طويل حتى تتم، لذلك يجب على الجهات الحكومية المختصة أن تعمل دراسة بالنسبة للقطاع حتى تتمكن من معرفة الشركات والمحلات التي يمكن أن توظف الفتيات، وكذلك التعرف على متطلبات أصحاب العمل والباحثين عن العمل في آن واحد، والتنازل عن بعض الشروط التي تعرقل من عملية التوظيف مثل إغلاق واجهات المحال.

”حفاظ النفس” تعطّل تنفيذ أمر سام بمنحها له منذ 5 سنوات 34 سنة بالسلك العسكري لم تُشفّع للعنزي الحصول على الجنسية

المصدر: صحيفة سبق الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://sabq.org/Mxkfde>

خالد الثواب- سبق- عرعر:

يعيش عبدالسلام مناور العنزي أحد منسوبي الحرس الوطني سابقاً من أهالي مدينة عرعر شمال المملكة معاناة للحصول على الجنسية السعودية على الرغم من خدمته في السلك العسكري 34 سنة حصل فيها على العديد من الميداليات والأنواط.

وحصل العنزي على ميدالية المسجد الحرام عام 1401 هـ المعروفة بحادثة "جهيمان" ونوط الخدمة العسكرية للمرة الأولى في عام 1413 هـ ونوط الخدمة العسكرية للمرة الثانية في عام 1418 هـ وللمرة الثالثة أيضاً في عام 1424 هـ ونوط الذكرى المئوية الأولى لتأسيس المملكة في عام 1419 هـ ونوط المعركة للمشاركة في تحرير دولة الكويت في عام 1413 هـ وبراءة وسام تحرير الكويت في عام 1414 هـ.

وزارت "سبق" منزله المتهاك المستأجر بمدينة عرعر وروى معاناته بكل معاني الأسى والحرمان بعد أن ضاقت به الدنيا بما رحبت من الشتات الوطني الذي حرّمه من أبسط حقوقه في السلك العسكري ومن التمتع بمنح الأراضي السكنية ومن العوائد والعديد من المزايا التي يتمتع بها وحرّم أبناءه من مواصلة تعليمهم ومن الوظائف وحرّم بناته من الزواج بسبب الجنسية.

ولم يقف الأمر عند هذا الحد فلم يستطع حتى أن يسجل سيارته باسمه، وقال لـ "سبق" إن ثلاثاً من أبنائه أمضوا دراستهم الثانوية العامة ولم يستطيعوا مواصلة تعليمهم ولا الالتحاق بالسلك العسكري فكان مصيرهم العطالة دون ذنب وله ابنان في المرحلة المتوسطة سيكون مصيرهما كمصير إخوتهم.

وأضاف: "قدمت في عام 1411 هـ إلى اللجنة المركزية بوزارة الداخلية طالباً لتعديل الاسم على الصحة ومن ثم النظر لمشكلتي وكان اسمي مقترناً باسم ابن عمي على النحو التالي "عبد السلام مناور ومحمد الشملاني العنزي" وقد تم التعديل لدى اللجنة في ذلك.

وقال: أصبحت المعاملة مكتملة وقد أجرى التحقيق معي حول هذا الشأن وبعد عدة مراجعات للديوان الملكي في تاريخ 22 / 2 / 1428 هـ وصدر لنا الأمر السامي الكريم بمنحنا الجنسية بموجب الرقم 13793 / 4 وتاريخ 27 / 8 / 1428 هـ وبموجب المادة (29) من نظام الجنسية وتم اكتمال الإجراءات المطلوبة علينا من بصمات وتعاميم وشهود وأداء القسم أنا وأسرتي في تاريخ 17 / 5 / 1431 هـ وإلى الآن المعاملة لم تنته باللجنة المركزية لحفاظ النفس.

وختم حديثه لـ "سبق" بنبرات ملؤها الحزن العميق بعد أن تكالبت على عاتقه هموم أمراض الدنيا وهم الجنسية وضياعه هو وأسرته بقوله: "إننا نتحسس خطانا ولا نرى حتى معالم الحياة فنحن نعيش حياة بلا طعم وبلا وجود تانهين لا نعلم ماذا نفعل".

وناشد العنزي المسؤولين بالنظر في موضوعه المأساوي هو وأسرته التي عاشت سنين عجافاً لم يروا فيها إلا البؤس والضياع.

مكافحة الفساد تطالب الصحة بالتحقيق في تعثر مشروع صحي

بعسير

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389248>

عوض الزهراني - جدة

طلبت هيئة مكافحة الفساد من وزارة الصحة التحقيق في تعثر مشروع المركز الصحي بمركز وسائب بمحافظة رجال ألمع بمنطقة عسير وتحديد المتسبب في تأخير المشروع ومعاينة المقاول مع إعداد برنامج زمني لإنجاز المشروع وفق جدول زمني قصير، أو إعمال الحق النظامي للوزارة في سحب المشروع، مع مساءلة الاستشاري عن سبب قبول أعمال مقاول الباطن من دون الحصول على موافقة الوزارة. وأوضح مصدر بالهيئة الوطنية لمكافحة الفساد (نزاهة)، بأن الهيئة تابعت ما نُشر في إحدى الصحف المحلية، حول تعثر مشروع المركز الصحي بمركز وسائب بمحافظة رجال ألمع، بمنطقة عسير. وكلفت الهيئة أحد منسوبيها للوقوف على المشروع، وقد تبين لها، وجود تأخير في إنجاز المشروع يصل إلى حد التعثر، إذ تبين أن هذا المشروع نفذ ضمن عقد إنشاء وتجهيز عدد (440) مركزاً صحياً بمختلف مناطق المملكة، المتعاقد على تنفيذه مع إحدى الشركات الوطنية، ومدة تنفيذ مبنى المركز المتعاقد عليها (سنة) بدأت من تاريخ تسليم الموقع في 1430/3/5 هـ. وأشار إلى أن أعمال المشروع شبه متوقفة وأن نسبة الإنجاز لم تتجاوز (31%)، في حين انتهت مدة العقد بتاريخ 1431/3/6 هـ.

صدر منذ 1422 هـ ... والتأمينات“ تترقب تطبيقه بشكل عاجل الجهات الحكومية تتأخر 11 عاماً في تطبيق قرار مجلس الوزراء حول الأخطار المهنية“

المصدر: جريدة الجزيرة الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120711/ec1.htm>

الجزيرة - سفر السالم:

كشف محافظ المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية عن مشروع جديد لنظام التعطل عن العمل يكفل تقديم تعويض للمشاركين المتعطلين عن العمل وفق أحكام محددة. وقال سليمان الحميد لـ«الجزيرة»: المشروع قيد الدراسة وسيطبق بصورة إلزامية على جميع العمال السعوديين الذين يخضعون لفرع المعاشات من نظام التأمينات دون تمييز في الجنس. وحول فرع الأخطار المهنية على المشاركين العاملين في الجهات الحكومية قال الحميد: للأسف لم يطبق فرع الأخطار المهنية حتى الآن رغم صدور قرار مجلس الوزراء بتطبيق النظام عليهم منذ 1422 هـ، إلا أنه حتى الآن لم تعتمد المبالغ

المالية اللازمة لتطبيق هذا الفرع على العاملين في الجهات الحكومية، ونأمل أن يتم ذلك بشكل عاجل . وانتقد الحميد التقاعد المبكر وقال: إنه يضر بصناديق التقاعد والتأمينات وأغلب دول العالم لا يوجد فيها ما يعرف بالتقاعد المبكر، بل تتجه تلك الدول إلى زيادة سن التقاعد من 60 إلى 62 وإلى 65 سنة. فنحن لا نشجع الموظف على أن يتقاعد وعمره 45 أو 50 سنة لأنه لا زال قادراً على العطاء والعمل ومن المؤكد أنه سيبحث عن عمل آخر، فكيف يصرف له معاش تقاعدي ويعمل في نفس الوقت كما أن الاشتراكات التي دفعها خلال « 25 » سنة لا تغطي معاشاته إلا لفترة محدودة وبالتالي سيتحمل الصندوق دفع المعاشات لسنوات طويلة، كما أن عودة صاحب معاش التقاعد المبكر للعمل مرة أخرى مخالفة لأحكام النظام ولوائح التنفيذ فلا يجوز الجمع بين معاش التقاعد المبكر والأجر من العمل مهما كان مقدار ذلك الأجر، أما إذا بلغ صاحب المعاش سن الستين وعاد للعمل فهو مخير بين الاشتراك أو عدم الاشتراك، فإذا لم يرغب الاشتراك فله الحق في الجمع بين معاش التأمينات والأجر من العمل. والمؤسسة لا تمنع من عودة أصحاب المعاش للعمل ولكن يلزم إشعار المؤسسة بذلك حتى يتم التعامل مع الحالة حسب أحكام النظام، ومن ذلك إيقاف صرف معاش التقاعد المبكر وإعادة تسجيل مدة العمل الجديدة بالنظام مرة أخرى، وعند ترك العمل الجديد والتقدم بطلب الصرف يُعاد صرف المعاش مرة أخرى، وسينتج عن إضافة مدة الاشتراك الجديدة زيادة في المعاش . وفيما يتعلق بالتوظيف الوهمي قال الحميد : نظام التأمينات يقضي بأن يكون تسجيل المشتركين فيه بناء على علاقة عمل فعلية ويمنع تسجيل أسماء دون وجود علاقة عمل أياً كان السبب سواء بهدف تحقيق نسبة السعودة أو غير ذلك، وتقوم المؤسسة بإشعار كل مشترك يتم تسجيله في النظام عن طريق رسالة sms تتضمن معلومات تسجيله واسم المنشأة حتى لا يكون عرضة للاستغلال . وحول الحد الأدنى للأجور أكد الحميد أن 33% من المشتركين مسجلين بالحد الأدنى للأجر الخاضع للاشتراك وهو 1500 ريال، بينما إذا تقاعد هذا المشترك سيصرف له معاش يقارب 2000 ريال وهذه معادلة مقلوبة في عرف التأمين وبدون شك فإن ذلك يحدث ضرراً كبيراً على صندوق التأمينات وتزيد المشكلة كلما زاد عدد المشتركين المسجلين بالحد الأدنى، علماً بأن نسبة الاشتراكات المحددة « 18% » غير كافية حسب الدراسات التي أجرتها المؤسسة. وأضاف: السعوديات المسجلات من بداية جمادي الثانية 1432 هـ إلى نهاية جمادي الثاني 1433 هـ ارتفع من 76 ألف مشتركة إلى 143 ألف مشتركة بنسبة زيادة 88% منهن 43 ألف مشتركة أجورهن مسجلة بالحد الأدنى 1500 ريال، كما ارتفع عدد الطلاب المسجلين من 45 ألف مشترك إلى 92 ألف مشترك خلال نفس الفترة. وفيما يتعلق باستثمارات المؤسسة قال الحميد : تقوم المؤسسة باستثمار مواردها المالية في مجالات متعددة (مالية وعقارية) وفقاً لخطة إستراتيجية طويلة المدى ففي المجال المالي تستثمر المؤسسة في (63) شركة وطنية متنوعة النشاطات بتكلفة تصل إلى أكثر من (50,17) مليار ريال، حيث يبلغ استثمارات المؤسسة في القطاع البنكي حوالي (18,7) مليار ريال وفي القطاع الصناعي حوالي (17,68) مليار ريال وفي قطاع الخدمات والاتصالات والتأمين حوالي (10,48) مليار ريال وفي قطاع الأسمنت (3,3) مليار ريال. وفي المجال العقاري هناك العديد من المشاريع العقارية «السكنية والمكتبية والتجارية» للمؤسسة في مختلف المناطق والمحافظات كالرياض والمدينة المنورة ومكة المكرمة والجبيل وينبع، ومستمرة في التوسع في الاستثمار العقاري فسوقنا المحلي مازال بحاجة لمشاريع عقارية استثمارية . يُذكر أن عدد المنشآت المسجلة بنظام التأمينات بلغت 328 ألف منشأة، كما تجاوز عدد المشتركين على رأس العمل 6 مليون مشترك منهم 1,149 مليون مشترك سعودي. وبلغت المعاشات التي تصرف شهرياً أكثر من 961 مليون ريال يستفيد منها أكثر من 281 ألف مستفيد.

المتعنفون وبرامج الضمان !!

المصدر: جريدة المدينة الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.al-madina.com/node/389250>

محمد علي الزهراني

يقترح أحد المستفيدين من إعانات الضمان الاجتماعي على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تصرف قيمة الأثاث المنزلي نقدًا، بدلاً من توزيع الأجهزة، والفرش، بشكلٍ عينيٍّ على المستفيدين.

* ويقول المواطن إن الشركات المتعهدة بتأمين تلك الأجهزة هي المستفيدة، لاسيما وأنها تقدم أرداً الأنواع وأرخصها، وبدون أي ضمانات أو صيانة، بل إن الكثير منها يتعرض للتلف قبل وصوله للمستفيد؛ مما يجعل الاستفادة منها محدودة.

كما يقترح مستفيد آخر أن تقوم الوزارة بصرف الإعانة السنوية المقطوعة بشكل مستمر، وفي ذات الموعد في كل سنة؛ لأنها تساعد الكثير على دفع إيجارات السكن، والوفاء ببعض الالتزامات المجدولة. ويتمنى أن يتم الصرف دون الحاجة إلى مزيد من الأوراق، وكثرة المراجعات، والوقوف في الطوابير، لاسيما أن كافة البيانات محفوظة في أجهزة فروع الضمان، وتحديثها لا يتطلب كل هذا الجهد، وتلك المعاناة التي تشعرهم على حد قوله بأنهم يتسولون، ويدلون أنفسهم، ويتكبدون المشاق سعيًا وراء ما هو مقرر لهم من القيادة الرشيدة؛ لتحسين أحوالهم، وتوفير سبل العيش الكريم لأسرهم.

* رغم وجود أكثر من تسعة برامج، يقدمها الضمان للمستفيدين، إلا أن آلية الحصول عليها فيها الكثير من الملاحظات، والعديد من الصعوبات التي تقتضي أن يُعاد النظر فيها، وأن يحصل كل مستفيد على ما يحتاجه دون عناء، وبكل يسر وسهولة، وبما يحفظ له كرامته وعفته. ولا أرى أن في ذلك صعوبة في ظل التقنيات الحديثة، وثورة الاتصالات المعاصرة.



مفهوم الحريات والحقوق

المصدر: جريدة عكاظ الأربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120711/Con20120711516627.htm>

د. هاشم عبده هاشم

- ليس مقبولا أبداً أن يتحول كل فرد فينا إلى سلطة مستقلة.. ينفذ ما يمليه عقله.. وتقوده إليه حساباته.. وتدفعه إليه رؤيته.. ومصالحه.. وتفكيره..
- ليس هذا مقبولا بكل المقاييس.. وإلا فما معنى أن تكون هناك دولة.. وتكون هناك أجهزة تنفيذية تقوم على أمن الوطن.. وصيانة حقوق الناس.. واستتباب الأمن والاستقرار في البلاد.. وتكريس العدالة.. والفصل في القضايا العامة والخاصة.. وتهئية أسباب الحياة المنظمة وإن اعتورها بعض القصور.. أو غلبت عليها بعض الاجتهادات الخاطئة في بعض الأحيان..
- إن الدول تقوم من أجل صيانة البلدان.. وحماية الشعوب.. كما أن الأنظمة والحكومات والمؤسسات تنشأ لتشر عن كل شأن من شؤون الحياة وتنظمها.. وإلا لأصبحت الحياة فوضى لا تطاق.. ولاستحال أن يأمن الإنسان على نفسه وبيته وأهل بيته.. ولقمة عيشه..

•• وإذا نحن تركنا الأمور رهناً للاجتهادات.. وأعطينا الحق لكل إنسان بأن يحل المشاكل وفقاً لأهوائه ومصالحه فإنه لا معنى لوجود دولة تحميني.. وتحميكي.. وتسهر على أموري وأمورك.. وتفرض الأنظمة والقوانين المنظمة لمختلف شؤون الحياة..

•• ومهما قيل.. ومهما بالغ البعض في التحدث عن الحريات.. وعن الحقوق.. ومهما حاولنا أن نطلق العنان للإنسان لكي يتمتع بها ويدافع عنها.. فإنه لا بد أن تكون لذلك حدود نقف عندها ولا نتجاوزها إلى الإخلال بالنظام العام.. أو إيذاء الغير.. أو التسبب في نشر الفوضى.. لأنه لا معنى للحرية التي تتعدى على الغير..

•• وهكذا تكون الحياة موزونة.. والحقوق متكافئة.. والمصالح معتبرة.. وغير معرضة للإهدار..

•• والأوطان التي تمتثل للأنظمة والقوانين وترتهن لتطبيق العدالة.. هي الأوطان القوية.. والهادئة.. والمستقرة..

•• وحتى حين تحصل فيها مخالفات.. وتجاوزات فإنها تلجأ إلى الأنظمة والقوانين والتشريعات لحلها.. وليس إلى استخدام القوة.. وإثارة الفوضى.. وتعريض النفس.. والاستحقاقات للخطر بأي حال من الأحوال.. حتى وإن تأخرت الحلول.. حتى وإن جاءت بغير ما نريد ونرغب.. حتى وإن لم تحقق لنا كل ما نريد.. وفقاً لتصوراتنا نحن.. ووفقاً لرغباتنا نحن..

•• ومن العقل في مثل هذه الظروف أن نتوقف عن كل عمل يهدم ولا يبني.. ويفرق ولا يجمع.. ويسيء إلينا وإلى بلدنا الذي لا يجب أن نعرضه لأي شرور أو أخطار على الإطلاق..

ضمير مستتر:

[•• من يريد الخير يجده.. ومن يريد الشر يجده.. ولا خير في من لا خير له في وطنه..]



المواطنون الشجعان ومقاواة الخادما

المصدر: جريدة الجزيرة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120710/ar1.htm>

رقية سليمان الهويريني

قام خمسة عشر مواطناً بكل شجاعة بمقاواة خمس عشرة خادمة سريلانكية لإعادة مبالغ تصل إلى عشرين ألفاً من كل واحدة، وهي خسارتهم بعد هروبهم وعدم رغبتهم في العمل لدى كفلائهم بمبررات مختلفة وأسباب تافهة، وطالبوا بتعويضهم عن الأموال التي دفعوها لاستقدامهن بالوسائل القانونية، ولم يخلوا بالعقود المبرمة معهن.

وقعت سفارة بلادهن في ورطة؛ حيث يقمن في مأوى خاص، وتتحمل الإنفاق عليهن لحين انتهاء قضاياهن المالية؛ فلا يمكنها اتخاذ أية إجراءات لتسفيرهن لوجود قضايا مرفوعة ضدهن، بالرغم من أنهن قد تقدمن أيضاً بشكوى للسفارة ضد كفلائهن للمطالبة بالعودة لبلادهن، لكن هروبهن عقّد الأمر. وتحاول السفارة تقريب وجهات النظر بين الطرفين لحل القضية، وفي حال عدم رغبة الخادما في الاستمرار سيتعين عليهن إعادة الأموال لأصحابها.

ولأن العقد شريعة المتعاقدين فإنه من المنصف أن يطالب الكفلاء بحقوقهم، ولا سيما أنهن هربن استغلالاً لشح سوق العمالة المنزلية، وللحصول على مرتبات أعلى من خلال سماسرة العمالة المنتشرين في البلد، الذين يعيشون فساداً فيها، ويخيبون الخادما على كفلائهن.

والمعتاد عند هروب الخادمة، التي يكلف استقدامها ما لا يقل عن خمسة عشر ألفاً، التبليغ عنها في مكاتب الجوازات التي تجبر الكفيل بالبحث عنها في مكتب شؤون الخادما، الذي يؤدي عدداً هائلاً منهن، وبعد مرور ثلاثة أشهر يطالب الكفيل بإحضار الجواز وتكررة سفر؛ ليتم إسقاط اسمها من ذمته، وليحق له استقدام أخرى بتكاليف جديدة، وما إن تصل الأخرى بعد انتظار طويل حتى تجد سمساراً يترصد لها لتهريبها للعمل بأجر مضاعف، وعند رغبتها في السفر يستدعي الكفيل

لدفع التذكرة وتسليم جواز السفر، وهكذا في دائرة لا ندري متى تنتهي! والكاسب مكاتب الاستقدام، أما المواطن فهو الخاسر الأكبر!

إن إصرار هؤلاء المواطنين الشجعان على المطالبة بحقوقهم ضد خدمااتهم الهاربات بعد قضاء المحكمة في الرياض الآخرين بمساعدة من شرطة منطقة الرياض يُعدّ فتحاً جديداً للقضاء على الهروب نهائياً؛ فلن تجرؤ خادمة على الهرب من كفيها حين تتكبد دفع مبالغ هائلة، لا تقل عن عشرين ألف ريال! ومن المستحسن تحديد مبلغ يساوي فترة عملها مضروباً بألفي ريال، وهو ما تنقاضه شهرياً لدى مواطن رضي على نفسه بتشغيل خادمة هاربة من مواطن آخر. ولو امتدت نصف الغرامة لمن يشغلها وهو يعلم أنها هاربة لكان حلاً ناجعاً لمشكلة الهروب، وهو ما سيجعل كل شخص يفكر كثيراً قبل أن يحضرها لمنزله.

إن هروب الخدم أصبح مشكلة اقتصادية للمواطن، وقضية أمنية وأخلاقية للبلد؛ حيث إن وجود تلك العاملة سائبة، وتعمل لحسابها الخاص، يفرض لمشاكل كبيرة، إن لم يُقضَ عليها بالتعاون بين المواطن الذي لا بد أن يطالب بحقه بشراسة، والشرطة التي ينبغي أن تساعد للحصول على حقه؛ فالشرطة في خدمة المواطن، وأرجو ألا تخذله!



يارب ...

المصدر: صحيفة الحياة الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/417394>

سوزان المشهدي

لا أعرف ماذا سأقول لهما لو قدر الله أن يخرجنا من العناية المركزة، على رغم أنني أستبعد ذلك، فالكسور التي طالت أجسادهم الغضة كبيرة، والنزيف الداخلي أكبر من وصفه. سأتفأل بالخير وأفترض أننا سنتلاقى، سأتغاضي أيضاً عن يدي التي بُترت فجأة ومن دون سبب منطقي. لا تعينني الآن، فقد فقدت شريك حياتي دون ذنب.

أستغفرك يا إله السماء، ليتنا لم نطلب التنزه تلك الليلة، ليتنا لم نخرج من منزلنا أصلاً، ليتنا لم نطالبه بذلك. ليتنا لم ينتظرنا، ولت سيارته خلت من المسجل سبب المشكلة.. نعم هو المشكلة هل تتخيلون ذلك؟ يفقد مواطن حياته من أجل كاسيت ومسجل.. أن أفقد يدي وتتكسر عظامي.. أن تتكسر عظام أبنائي، وتصاب رؤوسهم بالنزيف فداء لرضا رجل الفضيلة، وفداء لهيبته، وفداء لوصايته.

لسنا الحالة الأولى التي تهوي فيها مركبتنا، وليست مشكلة أن نفقد حياتنا، ولا مشكلة في أن ينزرع الخوف والرعب في قلوبنا، لا مشكلة، فرضاهم هو الأولوية الأولى.

ماذا سأقول لأطفالي لو قدر الله لنا أن نلتقي في الدنيا؟ سيدخل علينا الشهر الفضيل وأبوهم تحت التراب، وجنيني الذي أحمله في أحشائي سيسألني ذات يوم أين أبي؟ ماذا حدث له؟ كيف مات يا أمي.. والأهم لماذا؟! مصيبة كبرى لو صحت أقوال الشهود على رغم خوفي من تراجعهم أو إخفائهم، فنفوذ هؤلاء أقوى من العدل وأكبر من الخوف من الله! مصيبة أكبر أن جهاز الأمن أيضاً شارك في مطاردتنا.. ولم يتمكن من إيقافهم.. مصيبة أكبر أن يهرب الجميع ويتركونا وهم يسمعون زفرات زوجي الأخير من تحت أكوام الحديد، وفي الظلام الدامس بين الصخور والجبال التي لو ملكت السنة لكانت نطقت بالحق، وبما شاهدته، وبما طاردنا.

أتخيل أن التحقيقات أثبتت ضلوعهم في وفاة زوجي ويثم أطفالي وجنيني الذي لم ير النور وترملي.. ماذا لو ثبت خطأهم، هل سيعود زوجي ووالد أبنائي؟

ما سبق هي كلماتي أنا، وليست كلمات زوجة المقتول التي وضعت نفسي مكانها، وتوحدت مع مشاعرها، وصغت هذه العبارات، فلا كلام يليق بالحدث، ولا عقل يبرر هذه الحادثة الشنيعة! سأوقع أن جنينها بخير، وأحلم أن تنجب فتاة

لنسميها «فضيلة»، لنتذكر أن القتل والمطاردة ليست بذات قيمة، فعلو صوت المسجل وسماع الموسيقى وعدم التذلل لرجل الفضيلة، وعدم قبول إهاناته أمام الخلائق جزاؤه المطاردة والقتل حتى لو سقطت الفضيلة نفسها في قاع جبل! أنهى مقالتي بأن دم الغامدي في رقبة كل مسؤول في بلادنا العادلة، ونحن صوته الذي غيب. ولا أختتم إلا بكلمة واحدة فقط... يارب.



الدراسات المربعة لمنع الحرية الفردية

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120710/Con20120710516377.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

ثمة دراسات يمكن القول إنها قمعية ترعب الإنسان من ممارسة حريته الشخصية وخياراته التي من المفترض أن يقررها هو دون تخويفه أو إرعابه بدراسات ليست موضوعية، كالدراسة التي تقدمها الجمعية الخيرية لرعاية الأسر السعودية في الخارج.

الدارسة تحاول تخويف المواطن من الزواج من الخارج، لأنه وكما تقول دراستهم آثارها سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهوية الأبناء التي يتم تنازعها بسبب اختلاف تقاليد وعادات الأبوين.

تخلص الدراسة التي أعدها نخبة «كما تقول لنا الدراسة» إلى «التكاليف المادية الباهظة والتي تفوق في كثير من الأحيان تكاليف الزواج في المملكة»، مع أن تكاليف الزواج في المجتمعات كلها مرتبطة بالطبقة التي منها الزوجون، إن كانوا أغنياء كان الفرح مكلفا بالنسبة للبقية طبيعي وغير مرهق ماديا بالنسبة لطبقتهم، مع ملاحظة أن مجتمعنا لديه خصوصية «وش يقولوا الناس عنا» فيضطر من هو من الطبقة الوسطى أن يضع فرحا يناسب ماديا الطبقة الغنية.

ورصدت الدراسة تعرض الأزواج السـوديين لابتزاز مستمر من قبل الزوجة وذويها والذين يرون في هذا الزواج صفقة، ولا أعرف كيف يبتز ، مع أنه قادر على أن يمرمطها بالمحاكم لدينا كما يفعل الزوج بالزوجة المواطنة.

الدراسة تؤكد أنها شملت أكثر من 100 من المواطنين ممن تزوجوا من الخارج «ملاحظة لا أعرف هل هم 101 أو 199 الذين شملتهم الدراسة»، وأن الكثير من الزوجات - لا تقدم الدراسة أرقاماً هنا فقط الكثير - بعد قدومهن للمملكة والحصول على الجنسية، يتغير سلوكهن ومعاملتهن لأزواجهن.

وهنا تحديداً لم أفهم ما المقصود بالتغيير، هل هي تصبح بعد الحصول على الجنسية مثل المواطنة السعودية التي تعاني من انتقاض زواجها أو والدها على راتبها بحكم الولاية، ومن عدم تطلقها ما لم تعد له المهر أو مبلغاً ليفك أسرها، أم ما المقصود بالتغيير؟

خلاصة القول: لماذا النخب مشغولون بدراسات لمنع حرية فردية أو ليتدخلوا بخصوصية الفرد؟

تثبيت أم تشويت!

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120709/Con20120709516121.htm>

خالد السليمان

لو تم تعيين أصحاب حملات «التثبيت» على وظائف البنود في وظائف مطاردة المتهربين من سداد الديون لحققوا نجاحا كبيرا بفضل خبرتهم التي اكتسبوها من مطاردة كتاب الصحف لعرض قضايا عدم تثبيتهم في وظائفهم! ولا أستطيع أن ألومهم، فهم كالمعلق بالقشة، والباحث عن بصيص الأمل في سبيل تأمين لقمة العيش والشعور بالطمأنينة على مصدر الرزق!

فحيرتهم من عدم تثبيتهم رغم التأكيدات الصريحة بتثبيتهم على وظائفهم مبررة وتضاف إليها حيرتنا جميعا من عجز الجهات الحكومية المختصة عن تسوية أوضاعهم رغم مرور الأشهر الطويلة منذ صدور تلك التأكيدات! وهناك تشابك إجراءات أشبه بتشابك الحبال بين وزارة المالية ووزارة الخدمة المدنية والجهات الحكومية التي يتبع لها هؤلاء المعينون على البنود يجعل إنجاز تثبيت المستحقين أشبه بخطوات سلحفاة عرجاء على شاطئ رمل، لكن المستفز أن جزءا كبيرا من هذا الوقت المهدر يقع في داخل الأدراج لا على أسطح المكاتب! ولأن الأمر يرتبط بلقمة العيش وسبل الحياة فإن المسألة لا يشعر بمرارتها إلا أصحابها ومن يملكهم الحس الإنساني ممن يشعرون بمعاناة غيرهم ويحبون الخير لإخوانهم كما يحبونه لأنفسهم، ولا يملكهم شعور اللامبالاة أو الحسد! وأي شيء أسوأ من أن تجتمع اللامبالاة والحسد في الإنسان! أسوأ منه أن تمتلكه بالإضافة إلى ذلك روح البيروقراطية السلبية في مواقع المسؤولية، وشعور واهم بأنه ملك الرقاب ولقمة عيشها!



«التعدد» ليس حلا للعنوسة!

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

<http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=11624>

حليمة مظفر

نشر موقع العربية نت خبرا أفاد بأن في السعودية مليون ونصف المليون عانس حاليا، وأن هذا العدد عبر دراسة سيصل في الخمس السنوات المقبلة إلى أربعة ملايين عانس، بالطبع أهم سبب لعدم زواج الكثيرات يعود إلى العادات والتقاليد، فعدد من الأسر تشترط ألا يكون الزوج إلا من القبيلة وإلا تبقى «البنات» كـ«البيت» الواقف! ومع الأسف قضية «عدم تكافؤ النسب» التي تصدرت حياتنا السنوات الماضية ووجدت قبولا في «المحاكم» أهم المحرضات التي عادت بالكثير من السعوديين إلى القبلية وعاداتها، خوفا من تكرار تلك المآسي في المحاكم؛ بينما هناك آخرون استغلوا بناتهم الموظفات ومنعوهن الزواج بحجج واهية طمعا وجشعا.. ولا شك أن غلاء المهور وتكلفة إقامة حفل الزفاف وتأثيث البيت والتي

أيضا تتحكم بها عادات اجتماعية تحكمها "عيون الناس وما سيقولون بعد حضورهم ليلة العمر" تجعل الكثير من العرسان يتكبدون خسائر الليلة واحدة، فما إن تمر هذه الليلة حتى ويجد العريس نفسه تدهور "بقية العمر" بسبب قروض بنكية لن تنتهي!

ولأن الزواج لدى الكثيرين مجرد "وظيفة اجتماعية" مهمتها "تفريخ" لقلة الوعي؛ بات عدد غير قليل من الشباب يتوجه للزواج من غير سعوديات، واللاتي يتزوجن بأقل القليل، ولكن ما إن يدخل الشاب قفصه معها؛ حتى ويجد نفسه تزوج عائلتها أيضا! ويبدأ دوامة أخرى من النفقات "تدهور العمر" سفرياتها واستضافة أهلها لـ "العمر والحج"؛ ناهيك عما ترسله لهم من هدايا و"الذي منه"! إذا في كلتا الحالتين "الشباب السعودي" متورط، مما يجعل الكثيرين يعزفون عن الزواج بسبب الظروف المادية! والسعوديات متورطات بـ "تأخر الزواج" أو "عدم الزواج"؛ إذن مشكلة العنوسة مشتركة بين الفتيات والشباب السعوديين! ومع الأسف الشديد رغم عمق هذه المشكلة وتجذر أسبابها التي تحتاج إلى معالجة وتصحيح من الجهات المختصة؛ يعلو صوت "بسم الله عليه" يقول إن الحل لعنوسة السعوديات هو "التعدد"! ناس ما شاء الله عليهم قمة في الذكاء! وهناك من يفوقونهم ذكاء وفطنة "عيني باردة عليهم" يقولون الحل "المسيار" زواج "التيك أوي" المعروف! وكأن الزواج مجرد "تفريغ شهوة"! وهؤلاء الذين ينادون بالتعدد بأي طريقة كانت، مسيارا أو وناسة لديهم هدف هو "تحسين الفتيات" "طيب" والشباب ألا يستحقون أن يتم تحصينهم أيضا؟! ألا توجد حلول لعنوستهم! أليس الأولى بهؤلاء تجاوز "شهواتهم في التعدد" إلى الدعوة لتصحيح العادات والتقاليد في الزواج؛ ونصح الآباء على عدم التمسك بالقبيلة شرطا! ودفعهم للتبشير في المهور وتكاليف الأفراح! أيضا الدعوة إلى التكافل الاجتماعي لتزويج الفتيات والشباب معا! وبدلا من تزويج المتزوج ثمانية وثلاثة ورابعة! لنحويل العوانس إلى "مطلقات" وزيادة نسبة السكان بـ "أطفال" يعانون "أمراضا نفسية" نتيجة التفكك الأسري؛ أن نزوج غير المتزوجين من الشباب أولا! أليس كذلك يا هؤلاء؟!



كوادر المقابلة

المصدر: صحيفة الحياة الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م
<http://alhayat.com/OpinionsDetails/416920>

سوزان المشهدي

سأغادر اليوم هذه المدينة الجميلة في الولايات المتحدة الأميركية. المدينة التي أذهلتني فور وصولي، فعدد الموظفين المعوقين الذين شاهدتهم يعملون في الأسواق أو في مطاعم الوجبات السريعة وفي السوبر ماركات أكثر بكثير مما يصنفون أنهم أصحاب. ذهلت من حقوق المعوقين المتمثلة في سهولة تنقلهم في الأماكن العامة، مثل السينما والمسرح والحدائق والسوبر ماركت والأسواق والمطاعم، حتى العماثر، أكثرها كأنها مصممة لهم، فالمواقف في الشوارع تعلن بشدة عن حقوقهم، وكثيراً ما تجد مواقف عدة عند كل بناية يفوق عددها عدد نصف الشقق. وفي السوبر ماركت أكثر من 20 موقف سيارة، مخصصة لهم. حتى دورات المياه مصممة بصورة تمكنهم من استخدامها بسهولة ويسر. شيء آخر.. المرأة هنا - مهما بلغت من العمر - تعمل بجِد ونشاط، ولا سيما في «ورديّة» المساء، التي تبدأ من الـ 11 مساءً وحتى الـ 7 صباحاً، حتى إننا خجلنا من زيادة الطلبات عليها، لصعوبة تحركاتها، لأن عمرها ربما يفوق الـ 70، إن لم يزد. المرأة هنا تعمل في كل المهن بنشاط وجدية، تسوق حافلة المدرسة الضخمة، وتعمل في السوبر ماركت وفي أعمال النجارة وصيانة المنزل. تعمل مديرة عمارة وتعمل في البريد. تقوم بتوصيل الخطابات إلى الصناديق، وأيضاً في توصيل الطالبات. لم تتعرض يوماً للنشهر ولم يخيّر لها أحد بين البقاء في العمل بلا راتب أو بين الفصل بلا تعويض، كما سمعنا أخيراً! لم يقم أحدهم بتصويرها ولم يُشعرها بأنها «نكرة» تفعل شيئاً خطأ لتعيل نفسها وتسدد حاجاتها.

حتى في مدن الملاهي تجلس المسنة على البوابة، لتضع على أيدينا ختماً يمكننا من الدخول في اليوم ذاته، وهو عمل بسيط، ولكنه يشعرها بأنها ذات فائدة، وأنها ليست عالة على أحد. الحياة الصناعية تعلم الإنسان ألا يلتفت إلى ما لا يخصه. تسير في الأسواق فلا ينظر إليك أحد. الكل منشغل في حياته، والحياة أكثر انضباطية. لي هنا أكثر من شهر لم أرَ حادثة على الطريق. لم أشاهد مشاجرة. لم أرَ أو أسمع شخصاً يرفع صوته على بائعة أو بائع. كل شخص يحترم نفسه، ويجيبك في أدب جم، بل ويبادرك بالتحية (على رغم أن الإسلام أمرنا بذلك). تفوز بجائزة فتتسلمها في اللحظة نفسها. قرأت خبر حرمان طالب متفوق من الابتعاث اسمه عبدالرحمن العدوانى، على رغم اجتيازه اختبار اللغة، وحصوله على معدل 4.61، بسبب حرف الراء الذي لم يحسن نطقه في المقابلة، أمام كوادر المقابلة التي لم يعلن مؤهلاتهم وعن مدى فهمهم للدعم الذي لا يعرفه حرف من حروف الهجاء. أختتم بمقولة جميلة قرأتها: (الفرق بينا وبين الغرب أنهم يدعون الفاشل حتى ينجح، ونحن نحطم الناجح حتى يفشل).



يا أيها المستعجلون

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120708/Con20120708515850.htm>

د. هاشم عبده هاشم

- من كان يصدق أنه ستصبح لدينا كليات للقانون.. بعد أن كان تردد كلمة قانون محظورا؟!!
- ومن كان يصدق أن المرأة يمكن أن تصبح في يوم قريب من الأيام عضوا في مجلس الشورى.. وعضوا في مجالس إدارات الشركات والمؤسسات.. وبائعة مباشرة للسلع والخدمات الخاصة.. ومبتعثة.. بالإضافة إلى كونها طبيبة.. ومهندسة.. وممرضة.. ووكيلة وزارة ونائبة وزير؟
- ومن كان يصدق أن يكون لآثارنا من يحميها.. ويدافع عنها.. وينميها.. ويفخر بها الأمم؟
- ومن كان يصدق أن اقتصاد المملكة سينفك من ربة البترول كمصدر وحيد للدخل.. ويصبح اقتصادنا قويا إلى الحد الذي لا يعود يساورنا خوف من أن نموت جوعا في المستقبل المتوسط أو البعيد.. ونعود إلى التمر.. والماء.. واللبن لنقيم بها أودنا ونرجع إلى «جحورنا» و«خيامنا» و«صحارينا».. ونشرب من المياه الأسنة والملوثة.. والقائلة أيضا؟
- ومن كان يصدق أن يكون لدينا هذا الأفق الإعلامي الرحب المتوفر الآن لوسائل التواصل الاجتماعي.. بعد أن كان الهمس مجرد الهمس مسموعا.. والألسن لا تنبس ببنت شفة؟
- ثم من كان يصدق أن نصبح على هذا القدر من التواصل مع العالم.. بعد أن واجه الملك عبدالعزيز رحمه الله هجمة عاتية على توجهه إلى إدخال «التلفون» إلى حياتنا..
- كما واجه الملك سعود عاصفة حادة عندما فتح مدارس البنات.. وكذلك عندما دفع الملك فيصل حياته ثمنا لمجموعة من القرارات الإصلاحية.. والإنجازات الكبرى بدءا بافتتاح أول محطة للتلفزيون في المملكة.. وانتهاء بقراره الجريء عام 1973م.. لإيقاف ضخ النفط إلى الدول المؤيدة لإسرائيل في عدوانها على مصر.. تضامنا مع شقيقتنا.. وإيماننا بحقنا كعرب في أن نصون كرامتنا ومقدراتنا ونحميها؟
- كل هذه القرارات.. والنقلات التاريخية.. لم تحدث.. إلا لأنه كانت هناك إرادة.. وهناك وعي بالمستقبل.. بدأ بالقيادة وانتهى إلى عقل الشعب..
- ومع ذلك فإنه ما زال أمامنا الكثير والكثير مما يجب أن نتخلص منه.. ونتابعه.. ونفتح آفاقا جديدة للوصول إليه..
- فلماذا نستعجل كثيرا..؟
- أسأل.. ليس من أجل المطالبة بالانتظار قرونا.. وإنما لأنني أريد أن نتفكر جيدا.. ونقارن بموضوعية بين ما كنا عليه وما أصبحنا فيه.. وإن كان علينا أن نخطو خطوات أوسع وأسرع نحو المستقبل شريطة ألا نفقد توازننا..

•• علينا فقط أن نفتتح أذهاننا.. وأن نمكن بلادنا ودولتنا وأنفسنا من أن نستثمر المعطيات في الاتجاهات التي ما زلنا نحتاج إلى حركة أكبر فيها.. وألا نكون عثرة في سبيل الإصلاح.. وسرعة الحركة.. وتضافر الجهود وصولاً إلى كل ما نأمل ونرجو..

ضمير مستتر:

..لا وقت لدى الأجيال الجديدة لكي تنتظر أطول.. وإن كان عليها أن تأمل في القادم.. وتثق به.. وتطمئن إليه..



هل نستطيع أن نستغني عن العمالة الوافدة؟

المصدر: جريدة الرياض الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/08/article750050.html>

عابد خزندار

وخاصة العمالة غير الماهرة ، وهم يشكلون أغلب هذه العمالة ، ولا تقل نسبتهم عن 75% ، ووفقاً لما قاله رئيس مجلس التدريب التقني والمهني في مكة المكرمة الدكتور راشد الزهراني ان 7% من العمالة الوافدة أميون ، و 25% حازوا على الشهادة المتوسطة ، بينما 11% على الشهادة الثانوية ، و 14% حاصلون على دبلوم أو بكالوريوس ، وأضاف أن العمالة الوافدة تشغل 84% من وظائف القطاع الخاص ، ونظرة خاطفة إلى هذه العمالة وشهاداتها وحتى مهاراتها ، تثبت لنا أنه يمكن إحلال السعوديين محلهم ، فلماذا لم يحدث ذلك ؟ يسارع الكثيرون إلى الإجابة بأن السبب هو الرواتب المتدنية ، وعزوف السعوديين عن الأعمال اليدوية ، ولا شيء غير ذلك ، ويبدو أننا اقتنعنا بهذه الأسباب ، واعتبرناها مسلمات ، بحيث لم نعد نببحثها أو حتى نتحدث عنها ، ونجد حلولاً لها ، وإذا أتينا على ما يمكن أن يكون أهم عائق نجد أنه الخبرة والمهارة ، وهذه وفقاً لما يقوله الدكتور الزهراني يمكن اكتسابها بسهولة مؤكداً أن معهد التدريب التقني يحرص على رفد القطاع الصناعي في المملكة بخريجيه ، وذلك من خلال الشراكات القائمة ، وإذن يبقى رفع سقف الرواتب ، وهذا قد يشكل المشكلة الرئيسية ، ولكن يمكن حلها بإسهام صندوق تنمية الموارد البشرية بجزء من الراتب ، أما عزوف الشباب عن أنواع معينة من العمل ، فهذه أصبحت في طريقها إلى التلاشي ، ورأينا كثيراً من الشباب يقومون بأعمال لم يقوموا بها في الماضي ، المهم أن الحل موجود ، وعار علينا إن لم ننفذه.

إعلان وظيفة

المصدر: جريدة اليوم الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يونيو 2012م
<http://www.alyaum.com/News/art/53752.html>

شلاش الضبعان

سعيًا للشفافية ورغبة في دعم شباب الوطن، وحرصاً على الاستفادة من طاقاتهم المهدرة وإنقاذاً لهم من اليأس والإحباط، نعلن عن توافر مجموعة من الوظائف المميزة برواتب مجزية وميزات مغرية، مع عدم اشتراط السنّ والمؤهل وإتقان المهارات، ولكن يشترط الشروط الأساسية التالية مرتبة حسب الأهمية:

- محل الإقامة: يشترط في محل إقامة المتقدم أن يكون في نفس حي المدير لأن الحي الذي أنجب سعادته يحفل بالكثير من الطاقات المبدعة والعقول الناضجة، فإن لم يكن من نفس حي المدير فمن نفس المدينة لأنه حسب الدراسات العلمية فلمنزل سعادته وحي سعادته آثاراً على المدينة بأكملها، فإن لم يكن من مدينة سعادته فيشترط أن يكون من نفس المنطقة لأنه من المسلم به أن أهل منطقة سعادته هم أهل الثقة والإبداع، كما أثبتته الأحداث التاريخية السابقة واللاحقة.
- إن لم تتحقق الشروط السابقة بالنسبة لحي ومدينة ومنطقة سعادته، فيجب تطبيقها على حي ومدينة ومنطقة سعادة مدير شؤون الموظفين.
- سعيًا للشفافية ورغبة في دعم شباب الوطن، وحرصاً على الاستفادة من طاقاتهم المهدرة وإنقاذاً لهم من اليأس والإحباط، نعلن عن توافر مجموعة من الوظائف المميزة برواتب مجزية وميزات مغرية، مع عدم اشتراط السنّ والمؤهل وإتقان المهارات. يشترط أن يكون والد المتقدم أو عمّه أو أحد أقاربه ممن يستفيد منهم المدير سواء بمنحة أرض أو تيسير حجز في الخطوط أو مسؤولاً عن أحد أقارب المدير.
- يشترط في المتقدم أن يكون حبيباً وطيب القلب وينظر لكل أمر يقوم به المدير بانبهار ويحدّث والده ووالدته عنه، وإن وعد بكتابة مواضيع عنه في مواقع التواصل والمنتديات فهو مما يرفع درجاته عند المفاضلة.
- في حالة وجود منهج فكري عند المتقدم يشترط أن يكون هذا المنهج وفق المنهج الفكري للمدير، فإن كان المدير محافظاً فليحافظ، وإن كان غير ذلك فليكن غير ذلك، وإن كان رياضياً عليه أن يشجّع فرق ساحل العاج حتى يتبين له فريق المدير المفضل.
- يشترط أن يُقسّم المتقدمُ أيماناً مُغلّظة، وألا يقترب الأمور التالية: معارضة القرارات التي تصدر من الأعلى حتى ولو طلب رأيه، والحديث عن المصلحة العامة سواء في المجالس الخاصة أو العامة، وذكر اسم الوزارة أو هيئة مكافحة الفساد.
- يشترط أن يقتل طموحه قبل أن يتجاوز عتبة الباب.
- يفضل أن يكون أعمى البصر والبصيرة.
- والله ولي التوفيق.

مؤسسة التعليم والثقافة الحقوقية

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 15 شعبان 1433 هـ - 5 يوليو 2012م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20120705/Con20120705515175.htm>

صالح إبراهيم الطريقي

صديقي ..

يخيل لي أن ما يحدث لنا نحن المواطنين مرتبط بعدم التنظيم وهذا ما أضر بنا دائما ، هل تذكر سوق الأسهم وما حدث حين هبط المؤشر للحد الذي جعل الأموال تتبخر من جيوب المواطنين ؟ في ذاك الوقت أكد بعض الاقتصاديين أن سوق الأسهم لدينا لا يعتمد على المؤسسات في تنظيم نفسه، بل على التبعية، وأن «العمل الفردي» هو من سارع في إسقاط البورصة.

صحيح أن الأزمة لم تكن كلها بسبب التبعية كما روج، والصحيح أيضا أن التبعية جزء من المشكلة، فالعمل الفردي دون تنظيم هو من جعل المواطن دائما في مواجهة مع الخسائر ورفع الأسعار ، حتى وظيفيا يواجه المؤسسة وحده ، لهذا كان دائما يصدم بجملة «عاجبك وإلا امسك الباب»، فيضطر هذا المواطن أن يرضخ للواقع ويقبل بتخفيض مرتبه أو بعدم زيادته نظاميا .

خذ على سبيل المثال حين تبدأ مؤسسة في تخفيض مرتبات الموظفين ، هي لا تفعل هذا دفعة واحدة ، بل تبدأ تدريجيا ، وحين تضع الموظف بين خيارين إما تخفيض الراتب أو «عاجبك وإلا امسك الباب»، لن يجد أحدا من الموظفين يسانده ؛ لأنهم ينطلقون من فكرة «ليست حقوقي لأدافع عنها»، وهكذا يبدأ تخفيض المرتبات كل مرة يؤخذ موظف ويوضع أمام الخيارين .

وكل هذا يحدث لأن مؤسسة التعليم لا تدرس المواطن الثقافة الحقوقية، وأن الفرد لن يستطيع مواجهة المؤسسات وحده، لهذا عليه دائما أن يفكر كثيرا بتشكيل جمعيات وهيئات لتدافع عن حقوقه.

إذ ذاك ستجد أنها لا تستطيع فرض الأمر الواقع ، لأن الواقع تغير ولم يعد الموظف بلا جمعيات أو هيئات تدافع عنه . ولكن للأسف مؤسسة التعليم لا تدرس طلابها ما الذي تعنيه الثقافة الحقوقية وكيف يدافعون عن حقوقهم؟
التوقيع : صديقك

العمالة المنزلية.. أو الصداق المزمّن!!

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 17 شعبان 1433 هـ - 7 يوليو 2012م

<http://www.alriyadh.com/2012/07/06/article749597.html>

يوسف الكويليت

الحديث عن العمالة الأجنبية تخطى المقالات إلى الدراسات، ومدى تأثيرها على البنى الاجتماعية والثقافية، وخلافات التقاليد والعادات، ومشاكل الأمراض وتغيير القيم إلى آخر السلسلة الطويلة من التعقيدات التي سادت مجتمعنا.. العمالة المنزلية، وبحكم علاقتها المتداخلة مع الأسرة، هي أكثر كاشف لحياتنا الخاصة، ولأن الخادمة تُستقبل بظروف اقتصادية، أجبرتها على الهجرة إلى مواقع العمل فقد تدخل البيت وهي على درجة من الريبة والخوف، لكنها مع الزمن، تصبح جزءاً من الطبيعة العامة للأسرة، لكن بروز بعض القضايا التي أخلت بعلاقة طرفي عقد العمل، غالباً ما تتم، إما بمغريات السرقة، أو الانتقام لسبب ما، لكن إذا أخذنا نسبة التعديات والتجاوزات، سواء من السعوديين، أو الأجانب وكيف أصبحت مثار قضايا مع سفارات العمالة الموردة، وبلدانها، وتصوير الأمور بغير واقعها، نجد أن مسألة التضخيم تجاوزت الحقيقة، وهذا لا يعني أن معاملة بعض السعوديين جيدة، عندما يُحجز على رواتب العاملة، أو تعاملها العائلة بطرق غير إنسانية تدفعها إلى الانتقام، إلا أن ذلك لم يصبح ظاهرة، غير أن الصحافة في تلك الدول، عندما يحكم على قاتلة، أو معتدية على أطفال، أو اعتماد السرقة، تأخذ هذه الأخبار، والتي مصدرها وسائل إعلامنا، لتصبح عند الطرف الآخر، تعميماً على كل عاملة، وهذا القصور من إعلامنا وسفارات تلك الدول، أدى إلى إيقاف الاستقدام من عدة دول، تجاوزت بمطالبها الدخول حتى بخصوصيات الأسر، وهو ما يخالف نفس الأنظمة والعقود مع دول مجاورة في الدول الخليجية..

أعرف الكثيرين ممن كان سخاؤهم مع هذه العمالة كبيراً، فشخص اكتشف مرض السرطان عند مخدمته، تحمل تكاليف علاجها، إلى ما وصل أربعين ألف ريال، وآخر، اشتبه الطبيب بسائقه «جلطة» أدخله مستشفى خاصاً وتجاوزت التكاليف عدة آلاف، وغيرهما كثير، وهناك العطايا والتحويلات للعائلات الفقيرة للمخدومة خارج الأجر، وعند السفر تبدأ الدموع من الأسرة، وبعدها شنت تحملها العاملة من مشتريات تساهم فيها هذه الأسرة، لكن هذا الوجه الإنساني، يغيب مع أي حالة جنائية، سواء تسبب بها السعودي أو الطرف الآخر، وغالباً ما يطغى ذلك على العمل الخير.. هناك تبادل مصلحة بين طرفي العلاقة، لكن بوجود نظم وتشريعات بين بلد المصدر، والمأوى، غالباً ما يحدث الخلل، ولذلك قد يكون صاحب العمل هو الخاسر بهروب عاملته أو عامله، حتى إن القضية أصبحت عبئاً على المواطن نتيجة الخلل في تطبيق النظم، وهي مسألة شائكة، لا تزال ذيولها قائمة حتى الآن..

اعتقال أكثر من 800 شخص من مهربي الاطفال في الصين

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 16 شعبان 1433 هـ - 6 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/06/article_672641.html

بكين : الألمانية

أعلنت الحكومة الصينية اليوم الجمعة أن الشرطة نفذت مدامات ضد عصابات يشتبه أنهما يعملان في مجال تهريب الاطفال حيث اعتقلت 802 شخص وأطلقت سراح 181 طفلا. وقالت وزارة الامن العام في موقعها الالكتروني إن أكثر من عشرة آلاف ضابط شرطة شاركوا في مدامات يوم الاثنين الماضي في 15 منطقة. ومن بين المعتقلين شاو تشونجيوان وهو مشتبه به بارز مطلوب لصلته بعصابة يعتقد أنها هربت أكثر من مئة طفل. وذكرت وسائل الاعلام الرسمية أن الشرطة عثرت على نحو ثمانية آلاف طفل العام الماضي بعد خطفهم أو بيعهم من قبل آبائهم.

ويتم بيع الاطفال المهربين في الصين للتبني من قبل للأزواج الذين لم ينجبوا الراغبين في التبني أو للعمل بالخدمة المنزلية. وقال بعض المراقبين إن سياسة الطفل الواحد بالبلاد تدعم الطلب. ويفرض القانون الصيني عقوبات صارمة على تهريب الاطفال من بين ذلك الاعدام.

الاتحاد

رسومات الأطفال مرآة عقولهم“ ورشة عمل تكشف خفايا شخصية الطفل

المصدر: جريدة الاتحاد الاحد 18 شعبان 1433 هـ - 8 يوليو 2012م

<http://www.alittihad.ae/details.php?id=66167&y=2012>

أبوظبي (الاتحاد)-

تواصل مؤسسة التنمية الأسرية تقديم فعالياتاتها في إطار الملتقى الصيفي الثالث، قيث وينا، المقام وفق الخطة الاستراتيجية للمؤسسة، والتي تركز على تأصيل القيم الاجتماعية وغرس التقاليد العربية للمساهمة في إعداد أسرة واعية ومجتمع متماسك، من خلال تنفيذ برامج متخصصة في تنشئة ورعاية ووقاية الطفل وإعداده للمستقبل، كما تهدف المؤسسة تعزيز مكانة المرأة وتمكينها من الإسهام الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، ويضم الملتقى العديد من الأنشطة والفعاليات لفائدة الصغار والكبار والمرأة والرجل. في هذا السياق قدمت الدكتورة هبة شركس استشارية نفسية وخبيرة تربوية ورشة عمل تحت عنوان “رسومات الأطفال مرآة عقولهم”، وقدم جانب من هذه الورشة للأطفال ويحتوي على شقين جانب نظري، وآخر عملي، بحيث تركت مساحة واسعة للأطفال لرسم أسرهم، وأرادت بذلك أن ترى انفعالاتهم، وسعادتهم، وتختبر مشاعرهم وكل تلويناتهم مما يسكبونه على أوراقهم البيضاء من آمال، وجمعت الورشة كذلك بين الأم وابنتها، بحيث تعلم الصغار رسم الأسرة بينما تعلم الأم مهارة قراءة رسومات أبنائها.

«رسوماتي رسائل»

وتضيف شركس: عندما يتناول الطفل قلماً وورقة، يرسم خطوطاً وأشكالاً مختلفة، ويمضي الوقت وهو غارق في عالم آخر، يلون شخصه وأحداثه بظلال حياته اليومية، فإنه بذلك يريد إيصال رسالة للكبار لعلهم يفهمونها، وعلى الأسرة أن

تهتم بمثل هذه الرسومات التي ينتجها الأطفال، وأن تحاول الأسرة اتباع الخطوات التي تمكنهم من فهم الخفايا الحسية لدى أبنائهم ومساعدتهم على معالجة الآثار السلبية التي يكتسبونها من ظروفهم الحياتية والتي يعبرون عنها بأفلامهم البريئة والجميلة، إذ تقدم من خلال هذا البرنامج أحدث وسائل قراءة رسومات الأطفال، مع ورش عمل داعمة للبرنامج، يتم خلالها الغوص في أعماق شخصية الطفل، والبحث عن المكونات الخفية وراء رسوماته التلقائية. والورشة اجتمعت فيها الأم والأبناء تحت ظلال برنامج واحد ففي الوقت التي تتلقى فيه الأمهات مهارات قراءة رسومات الأطفال، يجتمع الأطفال في مرسوم خاص ليطلقوا خيالهم في رسومات تلقائية بسيطة حول موضوعات متنوعة يأتي في مقدمتها الأسرة والعيد، ومن ثم تناول هذه الرسومات بالتحليل والقراءة من قبل المتدربات بمساعدة المدربة المتخصصة، فعندما يقف الطفل حائرا لا تسعفه الكلمات ليعبر عن مكونات نفسه، عندها قد تنطلق أنامله الصغيرة على لوحته الجميلة معبرة عن آماله وأحلامه، مخاوفه وأفكاره، ماضيه وحاضره ومستقبله، لينطلق بلا قيد ولا شرط إلى عالم من الخطوط والألوان، رافعا شعار ”رسوماتي رسائل ... فهل من قارئ“.. وهنا يأتي دور الوالدين في تشجيع الأطفال على الرسم باعتباره إحدى طرق التنفيس والترويح والمتعة، واحترام آرائهم في التعبير من خلال الرسومات والألوان، ومناقشتهم فيما يرسمون مع محاولة تفهم عمل الطفل وما يحتويه من رموز وخيال، وتحليل محتواه للوقوف على رؤية الطفل لذاته، وللعالم من حوله، وفهم علاقته الاجتماعية، ومفاهيمه الخاصة عن الحياة، ومن ثم مساعدته في تصحيح المفاهيم الخاطئة لديه، ودعم المفاهيم والتصورات الإيجابية“.

أما عن الفوائد الناجمة عن استخدام الرسم مع الأطفال، فتقول شركس ”يستطيع الطفل من خلال رسوماته التعبير عن الحاجات والرغبات التي لا يستطيع التلطف بها، مع البحث عن الصراعات الدقيقة في الشخصية، التعرف على المشكلات السلوكية التي يعانيها الطفل، التعرف على شبكة العلاقات الاجتماعية التي يعيش في ظلها الطفل، والأشخاص المؤثرون في حياته، التعرف على مدى علاقة الطفل بأشخاص معينين ومدى المشاعر الإيجابية أو السلبية التي يكنها نحوهم، تساعد على تفريغ طاقاته في أمور إيجابية مثمرة، التعرف على الألوان وعلاقتها بالطبيعة والحياة الاجتماعية المحيطة، ودلالات استخدام الأطفال لها في رسومات الطفل، تنمية الحس الجمالي والذوق الفني عنده، تنمية روح الخيال عنده، تفريغ الشحنات الانفعالية السلبية كالغضب والعداوة والخوف، وسيلة للتعبير والتواصل مع الآخرين عند الأطفال الانطوائيين، التعرف على الحالة التي يعيشها الطفل أثناء الرسم كالخوف والغضب والقلق، قياس التطورات العلاجية التي وصل إليها لطفل بعد إخضاعه للعلاج السلوكي، التعرف على جوانب القوة والضعف الموجودة عند الطفل“.

الرسم والتواصل الفعال
وترى شركس أن الأسرة الواعية والمعلمة اليقظة تولي اهتماما لرسوم الأطفال باعتبارها بوابة التواصل الفعال، فمن خلال تلك الرسومات تستطيع الأم أن تتعرف على الكثير والكثير من ملامح شخصية طفلها وعلاقاته الاجتماعية، كما أنها تستطيع فهم حالته المزاجية، فالطفل السعيد يرسم وجهها مبتسما، أما إذا كان حزينا فتعكس علامات الحزن على الوجوه في رسوماته.

أهداف الورشة
توضح الدكتورة هبة شركس، أن الهدف من ورشة رسومات الأطفال هو أن تكون مرآة لعقولهم، وفهم هذا الجانب يعطي الكثير من النتائج. وتضيف أن هناك أهدافا أخرى منها، الوعي بمدلولات الفن النفسية، القدرة على اكتساب أهم المهارات العملية لاستنتاج سجل تاريخ الطفل من خلال رسوماته، الإلمام بالخصائص العامة لرسوم الأطفال، الإلمام بأهم الطرق العلمية الصحيحة لدراسة رسومات الأطفال، وتطبيقاتها، معرفة أهم موضوعات الرسم المساعدة في تحليل ودراسة الشخصية، تعلم كيفية البحث عن الأفكار المتضمنة في رسومات الأطفال، إعطاء القدرة على قراءة رسوم الأطفال قراءة واعية وتفصيلية، التعرف على الفوائد الناجمة من استخدام الرسم مع الأطفال. ومدى القدرة على ملاحظة الصراعات النفسية الإيجابية والسلبية للطفل من خلال رسوماته، وأخيراً الممارسة العملية لقراءة الشخصيات عن طريق الرسومات.

• التنمية الاجتماعية“ تنهي اعداد مسودة مشروع قانون حقوق الطفل

المصدر: جريدة الدستور الاثنين 19 شعبان 1433 هـ - 9 يوليو 2012م

http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C07%5CLocalAndGover_issue1726_day09_id425404.htm

عمان - بترا

أنهت وزارة التنمية الاجتماعية بالتشارك مع المعنيين اعداد مسودة مشروع قانون حقوق الطفل تمهيدا لرفعها للجهات المعنية للسبر بالمراحل التشريعية لاقرار هـ .

وراعت المسودة التزامات الأردن الدولية وانسجام تشريعاته الوطنية مع المواثيق الدولية حيث ركزت المواد القانونية على مصالح الطفل الفضلى في جميع الاجراءات واعطائه الحقوق الاصلية والاهتمام بالنشأة والنمو والحماية صفة قانونية تشريعية.

كما منحت مسودة القانون الأسرة دورا رئيسا وحملت التزامات نحو افرادها، اضافة الى حماية الاطفال من جميع انواع العنف او الاساءة والتدخل للوقاية منها أو منع حدوثها او علاج اثارها ان وقعت. وبينت الاسباب الموجبة ان اقرار مسودة القانون لن يرتب كلفا مالية اضافية غير قابلة للرصد ضمن موازنات الدولة ، مؤكدة ان الحقوق التي يتحدث عنها القانون هي اصلا ملباة مجانا للاطفال في جميع مناطق المملكة كالصحة والتعليم الاساسي المجاني، والترفيه، والحقوق المدنية وغيرها.

وأكدت مسودة القانون ان الدولة تكفل حماية الطفولة والأمومة وترعى الأطفال وتعمل على تهيئة الظروف المناسبة لتنشئتهم التنشئة الصحيحة .

كما حددت المسودة الحقوق الأساسية للطفل كالاسم والنسب (لا يجوز نسبه لغير والديه) والهوية الشخصية والجنسية، والرعاية الاسرية والصحية والتعليم والغذاء والثقافة والحماية من العنف والاستغلال ومن اخطار المنازعات المسلحة، والسلامة المروية.

وتضمنت المسودة عقوبات لضمان تطبيق بنود القانون والعمل على توفير المتطلبات اللازمة للطفل، فيما تحدثت ايضا عن حقوق الطفل المعوق .

ووفقا للمسودة تشكل لجنة تسمى (اللجنة الوطنية لحماية حقوق الطفل) برئاسة الوزير وعضوية أربعة عشر عضواً على الأكثر من القطاعين العام والخاص.

كما تضمنت المسودة مقترحا لتأسيس صندوق تسليف نفقة الاطفال في الوزارة يهدف إلى تعجيل أداء النفقة المحكوم بها للأطفال وفقاً لأحكام التشريعات النافذة.



العمل“ تنفذ جولات ميدانية على جيوب الفقر

المصدر: جريدة الدستور الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ - 10 يوليو 2012م

<http://www.addustour.com/ViewTopic.aspx?ac=%5CLocalAndGover%5C2012%5C07%5CocalAndGover issue1727 day10 id425649.htm>

عمان-الدستور

قامت وزارة العمل وبالتعاون مع مؤسسة نهر الاردن بجولات ميدانية على بعض مناطق جيوب الفقر في مختلف محافظات المملكة من خلال مشروع برامج التدريب المرتبطة بالتشغيل بهدف التعريف بمشاريع ومبادرات وزارة العمل المعنية بالتشغيل والبرامج التي تنفذها للحد من البطالة ونشر ثقافة العمل. والتقى المعنيون خلال الجولات ما يقارب 200 باحث عن عمل من الذكور والاناث، حيث قامت منسقة برامج الفروع الانتاجية في وزارة العمل هالة معاينة والمعنيون في مديريات التشغيل في المحافظات المعنية بالزيارة بإطلاعهم على مبادرات التشغيل التي تنفذها الوزارة وتعريفهم بالنظام الوطني للتشغيل الالكتروني وكيفية تقديم الطلب من خلال النظام ودور الوزارة ومديرياتها المنتشرة في مختلف محافظات المملكة في تشغيل الاردنيين. وشملت الجولات منطقتي برما وخشبية في محافظة جرش ومنطقتي فاع وحوشا في محافظة المفرق ومنطقة مكاور في محافظة مادبا. وأبدى سكان تلك المناطق رغبتهم بالعمل في الوظائف والمهن المناسبة التي يقدمها القطاع الخاص، مقدرين اهتمام الوزارة بتنفيذ مبادرات التشغيل للحد من البطالة.

الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السجن 14 عاما لقائد إفريقي يجند الأطفال قسرا

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ - 11 يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/11/article_673637.html

لاهاي - رويترز:

أصدرت المحكمة الجنائية الدولية حكما يقضي بالسجن 14 عاما على قائد الميليشيا الكونغولي توماس لوبانجا ديبيلو بتهمة تجنيد الأطفال. وأدين لوبانجا ديبيلو في آذار (مارس) بتهمة خطف أطفال تحت سن الخامسة عشرة وإجبارهم على القتال في الحرب التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية عامي 2002 و 2003. والحكم التاريخي الذي صدر اليوم هو أول حكم تصدره المحكمة الجنائية الدولية الدائمة. وقال رئيس المحكمة أدريان فولفورد إن الفترة التي قضاها لوبانجا ديبيلو في الحجز في لاهاي ستحتسب من فترة العقوبة، وهو ما يعني أن أمامه ثماني سنوات في السجن فقط. وأوضح فولفورد أن المحكمة خفضت فترة السجن على لوبانجا ديبيلو لحسن سلوكه وفشل الادعاء في تقديم أدلة وإدلائه بتصريحات مضللة للإعلام.



كاريكاتير



Al-Jazirah
الجزيرة

المصدر: جريدة الجزيرة
السبت 17 شعبان 1433 هـ -
7 يوليو 2012 م

<http://www.al-jazirah.com.sa/2012/20120707/cartoon.htm?pic=fah.jpg&nam=%DD%E5%CF%20%C7%E1%C%C8%ED%D1%ED&sms=>



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الجمعة 16 شعبان 1433 هـ -
6 يوليو 2012 م

http://www.aleqt.com/2012/07/06/article_672591.html



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد
18 شعبان 1433 هـ - 8
يوليو 2012م

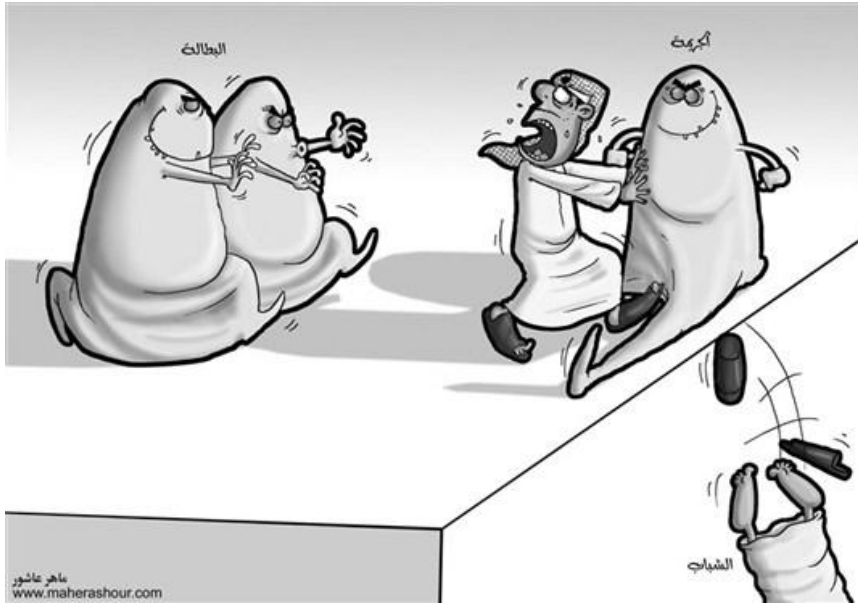
<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/416919>



الاقتصادية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: الاقتصادية الاحد
18 شعبان 1433 هـ - 8
يوليو 2012م

http://www.aleqt.com/2012/07/08/article_672892.html



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاثنين
19 شعبان 1433 هـ - 9
يوليو 2012م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/417079>



المدينة

المصدر: المدينة
الاثنين 19 شعبان 1433 هـ -
9 يوليو 2012م

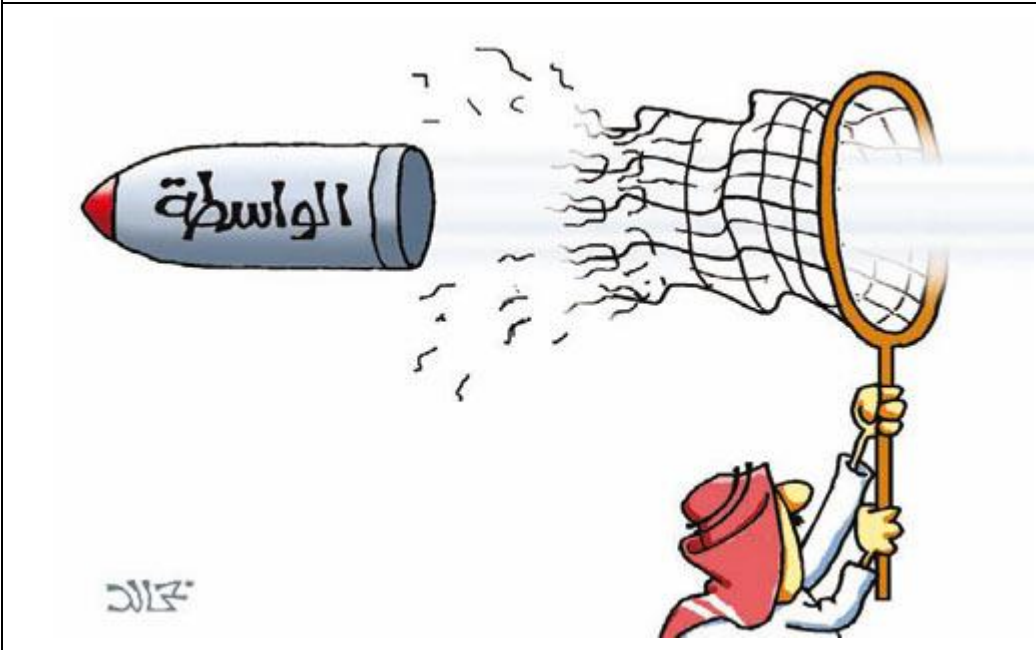
<http://www.al-madina.com/node/38881>
1



الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ -
10 يوليو 2012 م

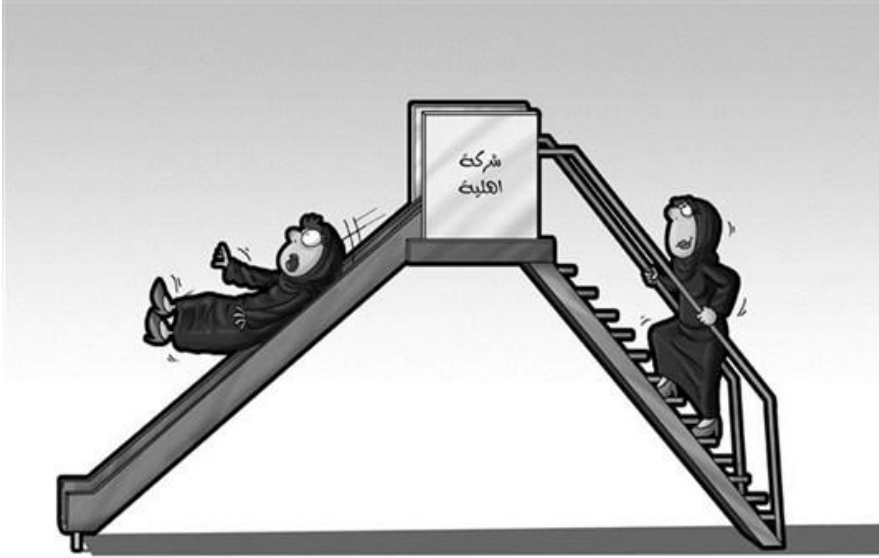
http://www.aleqt.com/2012/07/10/article_673346.html



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الثلاثاء 20 شعبان 1433 هـ -
10 يوليو 2012 م

<http://www.alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3566>



ماهر عاشور
www.maherashour.com

الحياة
AL HAYAT

المصدر: جريدة الحياة
الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ
- 11 يوليو 2012 م

<http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/417664>



الوطن
al-watan

المصدر: جريدة الوطن
الاربعاء 21 شعبان 1433 هـ
- 11 يوليو 2012 م

<http://alwatan.com.sa/Caricature/Detail.aspx?CaricaturesID=3571>